

المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية

الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية

التقرير الميدانى

الدكتورة إنعام عبدالجواد
مشرفا ومحررا
الدكتور منصور مغاورى
باحثا رئيسيا

الدكتور عاصم الدسوقى
الدكتورة ثريا عبدالجواد
الدكتور كامل عبدالمالك
الدكتور كامل كمال
إحسان سعيد

الدكتور عادل سلطان
الدكتور فوزى عبدالرحمن
الدكتورة أمل محمود
أحمد عبدالموجود
عبدالسلام محمد

أحمد كساب

القاهرة
٢٠٠٨

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية



الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية

التقرير الميدانى

الدكتورة إنعام عبد الجواد
مشرفا ومحررا

الدكتور منصور مغاورى
باحثا رئيسيا

الدكتور عاصم الدسوقى
الدكتورة ثريا عبد الجواد
الدكتور كامل عبد المالك
الدكتور كامل كمال
إحسان سعيد
الدكتور عادل سلطان
الدكتور فوزى عبد الرحمن
الدكتورة أمل محمود
أحمد عبد الموجود
عبد السلام محمد
أحمد كساب

القاهرة
٢٠٠٨

هيئة البحث

الأستاذة الدكتورة إنعام عبد الجواد المشرف على البحث ، وقامت بكتابة المقدمة وشاركت فى كتابة الفصل الثالث وتحرير البحث .

الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقى مستشار البحث ، وقام بمراجعته .

الأستاذ الدكتور عادل سلطان عضوا ، وقام بإجراء التحليلات الإحصائية للبحث وإعداد الجداول كما شارك فى كتابة الفصل الأول .

الأستاذ الدكتور منصور مغاورى باحثا رئيسيا ، ومشرفا عاما على العمل الميدانى وكتب الفصلين الخامس والثامن .

الأستاذة الدكتورة ثريا عبد الجواد عضوا ، قامت بكتابة الفصل التاسع .

الدكتور فوزى عبد الرحمن عضوا، قام بكتابة الخاتمة .

الدكتور كامل عبد المالك عضوا ، قام بكتابة الفصل الرابع وشارك فى التطبيق الميدانى .

الدكتورة أمل محمود عضوا ، وشاركت فى كتابة الفصل الثالث وشاركت فى التطبيق الميدانى .

الدكتور كامل كمال عضوا ، قام بكتابة الفصل السادس .

أحمد عبد الموجود عضوا ، قام بكتابة الفصل السابع وشارك فى التطبيق الميدانى .

إحسـان سعيد	عضوا ، وشاركت فى كتابة الفصل الثانى وشاركت فى التطبيق الميدانى .
عبد السلام محمد عبد السلام	عضوا ، وشارك فى كتابة الفصل الأول والثانى ، وشارك فى التطبيق الميدانى .
أحمد السيد كساب	عضواً إحصائياً مشاركاً فى الفترة من يونيو ٢٠٠٥ حتى صدور التقرير .

المحتويـــات

مقدمة *

يمثل العمل الراهن التقرير الثانى والذى أنجز فى إطار بحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية . ويعرض للدراسة الميدانية التى تم إنجازها فى هذا السياق . لقد سبق أن نشر التقرير الأول (التقرير النظرى) عام ٢٠٠٥ والذى عُد بمثابة إطار تصورى موجه للدراسة الميدانية . ويهمنا هنا أن نقدم عرضا موجزا لما ورد فى التقرير الأول من قضايا وما انتهى إليه من استخلاصات حول موضوع البحث لتحقيق قدر من التواصل بين تقريرى البحث .

تناول التقرير الأول عدداً من القضايا النظرية والمنهجية أسهمت فى تعميق فهم أوضاع عمل المرأة الريفية وتحليلها تحليلاً علمياً من خلال رصد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمر بها المجتمع المصرى متفاعلة مع تأثيرات العولمة وما تضمنته من ثورة معرفية وتكنولوچية . وكذا من خلال عرض وتحليل متعمق للدراسات العلمية السابقة حول أوضاع عمل المرأة ، فعلى المستوى الأول تزامنت التحولات الاقتصادية والاجتماعية مع تأثيرات العولمة وتداعياتها ، متفاعلة مع الأخذ بسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية والإصلاح الاقتصادى والخصخصة وإطلاق قوى السوق ، والاتجاه نحو اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دوراً أساسيا فى مقابل تراجع دور القطاع العام ، وامتدت هذه السياسات لتشمل قطاعات عديدة من بينها التعليم والصحة ، وكان أول توجهاتها هو تحرير القطاع الزراعى والعمل بآليات السوق . كما اتجهت إلى تحقيق

* أعدت هذه المقدمة الأستاذة الدكتورة إنعام عبد الجواد ، مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

مجموعة من الأهداف ، تركزت فى تخفيض العجز المالى ، وتخفيض الاستخدام نتيجة لخفض الإنفاق الحكومى ، من خلال التراجع عن تعيين الخريجين ، والتوجه نحو ترشيد الدعم ، الذى تقدمه الدولة كجزء من سياسات تقليل تدخلها فى الاقتصاد لصالح الاقتصاد الحر.

كما تفاعلت هذه السياسات مع غيرها من تغيرات عالمية وإقليمية وسبقها وتزايد معها إخفاق فى تحقيق تنمية حقيقية فى المجتمع المصرى بشكل عام وفى الريف بشكل خاص ؛ مما أحدث تغييرات فى أوضاع العمالة وسوق العمل فى مصر ، وأوضاع العمالة الزراعية فى الريف تحديداً ، الأمر الذى انعكس على أوضاع عمل المرأة الريفية ، فقد كان لاستخدام التكنولوجيا أثر فى تقليص العمالة بالاعتماد على الآلات والمعدات التكنولوجية كثيفة رأس المال ، مما أدى إلى خفض العمالة النسائية المستخدمة فى كثير من الحاصلات الزراعية ، وفى أداء معظم العمليات الزراعية ، خاصة عمليات الجمع والحصاد ، وهو مادفع المرأة الريفية للعمل فيما سُمى بالأنشطة الهامشية فى القطاع غير الرسمى ، وهى أنشطة فى معظمها غير إنتاجية . مما أثر فى مساهمتها فى قوة العمل ، وهذا ماعكسته بيانات تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

ومن ناحية أخرى أدت هذه التغييرات بجانب انتشار التعليم وموجات الهجرة النفطية والحضرية بحثا عن الرزق إلى التراجع النسبى لقطاع الزراعة فى ناتج القرية الإجمالى بجانب انتشار أنشطة غير زراعية كالتجارة ، والصناعات التحويلية والوساطة المالية والعقارات ، كما كان لصدور بعض التشريعات (قانون تحرير العلاقة الإيجارية بشأن الأراضى الزراعية الصادر عام ١٩٩٢) أثر فى إعادة توزيع قوة العمل فى الريف ، خاصة قوة عمل الإناث ، حيث انخفضت نسبة الملتحقات منهن بقطاع العمل فى الزراعة والالتحاق بأنشطة اقتصادية جديدة كالصناعات التحويلية ، وخدمة المجتمع ، والأنشطة التجارية ... إلخ .

كما أدت سياسات تحرير الزراعة وما ارتبط بها من خلل فى هيكل الملكية الزراعية ، وتركز المساحات الكبيرة فى أيدى كبار الملاك ، إلى زيادة معدلات التكثيف الرأسمالى لديهم ، وكان لطبيعة تفتت الحيازات وانتشار الحيازات الصغيرة والمستأجرة أثر كبير فى ضعف التكثيف الرأسمالى فيها ، وهو أمر انعكس على زيادة العمالة بدون أجر داخل الأسرة ، بل وإلى تقليل الطلب على العمالة الزراعية عامة وعلى المرأة الريفية العاملة بأجر تحديداً . كما كان لزيادة معدل النمو السكانى وزيادة أعداد القوى البشرية التى ترغب فى الحصول على فرصة عمل أثر فى ارتفاع معدل البطالة ، والذى كان من آثاره خفض الطلب على العمل عموما والمرأة الريفية بشكل خاص . مما دفعها إلى العمل فى أنشطة منخفضة الدخل مثل الحياكة بالمنزل ، والاتجار فى السلع الصغيرة ، وإنتاج الأغذية المنزلية .... إلخ . وهى فى معظمها أنشطة تعتمد عليها المرأة كحل مؤقت لمشكلة البطالة النسائية ، بجانب أن زيادة البطالة أدت إلى زيادة المنافسة على فرص العمل المتاحة مما قلل من القيمة الحقيقية للأجور ، وجعل المرأة الريفية تقبل أعمالاً بأجر أقل إذا ما توافرت أمامها هذه الفرصة .

كما ساهمت هذه السياسات بما تضمنته من آليات فى زيادة حدة الفقر فى الريف المصرى على نحو تعجز فيه الأسر الريفية الفقيرة عامة – والتى تعولها نساء بصفة خاصة – عن توفير الاحتياجات الضرورية للمعيشة ، وما ترتب على ذلك من أضرار تتعلق بالتعليم والعمل والصحة ، الأمر الذى اضطررن فيه إلى العمل كأجيرات لدى الغير بدلا من العمل لحسابهن أو لحساب أسرهن ، وبالتالى حدوث تغيرات فى حجم مساهمتهن فى قوة العمل ، مع الوضع فى الاعتبار ارتفاع نسبة الأمية على مستوى الإناث الريفيات ، مما يحد من قدرتهن على اكتساب المهارات اللازمة للمنافسة فى سوق العمل ، وبالتالى انخفضت قدراتهن التنافسية داخل سوق العمل ، وهو ما أضعف من فرص حصولهن على مهن تتطلب هذه المهارات التى لا تتوافر لكثير منهن ، ويضطرهن ذلك للعمل

بمهن متدنية لا تتطلب مهارات معينة ، وهذا يعنى أن عدد الراغبات فى العمل دائما أكبر من فرص العمل المتوافرة . ومع عدم توافر فرص العمل الكافية لجميع الراغبين والراغبات فى العمل ، وضعف الهيكل الإنتاجى عن استيعاب قوة العمل المتزايدة ، يصبح الاتجاه لحل مشكلة البطالة على حساب المرأة ، بمعنى ارتفاع نسب المتعطلات من النساء .

وعلى مستوى تحليل الدراسات السابقة حول قضايا عمل المرأة الريفية حيث ندرة هذه الدراسات ، فإن ما أنجز منها عكس اهتماماً واضحاً بعدد من القضايا مثل تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على سوق العمل المصرى وتأثير هذا على أوضاع عمل المرأة الريفية ، والاهتمام ببعض العوامل البنائية والثقافية المحددة لمساهمتها فى قوة العمل ، وأهم الصعوبات التى تحد من تقدير هذه المساهمة ، إلا أن غالبية ما أنجز من دراسات حول الموضوع تم فى سياق دراسات أخرى لم تولِ اهتماما أساسيا بأوضاع عمل المرأة الريفية بشكل مباشر وعميق ، ولم تقدم معالجة متأنية لهذا الموضوع تسمح بفهم كل جوانبه فهما شاملا .

وفى ضوء ما سبق ، طرح التقرير عددا من القضايا النظرية الموجهة للدراسة الميدانية التى نحن بصددها ، بجانب ما سيطرحه الواقع من شواهد علمية قد تؤكد هذه القضايا أو تدخل عليها تعديلات يمكن أن يفرضها الواقع الاجتماعى بتفاعلاته ودينامياته . القضية الأولى هى ضرورة تناول أوضاع عمل المرأة الريفية من منظور كلى Holistic يرصد جملة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها الريف المصرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وانعكاسها على سوق العمل الزراعى وتغير نمط الإنتاج الريفى فى مجال العمل الزراعى ، والتنوع فى الأنشطة الاقتصادية واتجاه الاستثمارات الجديدة إلى أنشطة غير زراعية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المتغيرات تفاعلت مع متغيرات عالمية ، أعيد فى غضونها صياغة الكثير من القيم التقليدية

بالريف المصرى فى ظل التحول إلى اقتصاد السوق ، الأمر الذى يتطلب تناول مسألة أوضاع عمل المرأة الريفية على مستوى التحليل الكلى والتحليل الواقعى (لقرى محددة) .

فعلى مستوى التحليل الكلى رصد التقرير لانعكاسات هذه التحولات على أوضاع عمل المرأة الريفية والتى تمثلت فى زيادة أعداد المرأة المعيلة وارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر بين النساء ، وانحسار الدور الذى تقوم به المرأة الريفية ، وتزايد اتجاهاتها نحو العمل الزراعى ، كما عكست بيانات تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ وضعا تعليميا متدنيا للإناث على مستوى ريف الجمهورية مقارنة بالذكور الريفيين مما يحول دون مساهمتها فى النشاط الاقتصادى بشكل عام ، وبالرغم من أن البيانات عكست ارتفاعا فى عدد العاملات الريفيات عموما فيما بين التعدادين فإن نسبتهن مازالت منخفضة فى مقابل نسبة المتعطلات منهن لانخفاض المستوى التعليمى لهن ومايرتبط بذلك من خبرات ومهارات يمكن أن تتاح لديهن للمنافسة فى سوق العمل ، هذا مع تراجع نسبة العاملات فى الزراعة على مستوى إجمالى الريف ، فى الوقت الذى انتشرت فيه أنشطة اقتصادية جديدة تعمل فيها المرأة كالتجارة والبيع والعمل فى الخدمات والصناعات التحويلية والوساطة المالية والعقارات وهى مجالات لم تكن تعمل فيها الإناث من قبل . هذا بجانب ارتفاع مساهمة الإناث الريفيات فى القطاع الخاص باعتباره المصدر المتاح أمام الفاقدات لوظائف فى الحكومة .

وعلى مستوى التحليل الواقعى لقرى محددة فهذا ما تم إنجازه فى الدراسة الميدانية والتى أجريت على ٢٤ قرية من قرى الجمهورية وهى الدراسة التى سنقدم لها فى العمل الراهن .

وترتبط القضية الثانية بتقدير مساهمة المرأة الريفية فى قوة العمل مع التركيز على مساهمتها الاقتصادية داخل الوحدة المعيشية أو خارجها بدون أجر وهى المساهمة التى تتجاهلها كثير من الدراسات وتتجاوزها أيضا الإحصاءات

الرسمية . كما ترتبط هذه القضية بالاهتمام بالدور غير المنظور لعمل المرأة الريفية فى إطار يأخذ فى الاعتبار كل الممارسات والأنشطة التى تمارسها المرأة داخل الأسرة المعيشية أو خارجها بدون أجر ، وهو مافرض التركيز فى الدراسة الميدانية للبحث الراهن على الدور الإنتاجى والخدمى للمرأة الريفية غير المدفوع الأجر فى الأسرة المعيشية لتجاوز رؤية وتصور التعدادات السكانية التى تضع نسبة كبيرة من المرأة الريفية خارج قوة العمل ، وتقوم بتصنيفها باعتبارها ربة منزل دون النظر بعين الاعتبار لعملها فى الإنتاج السلعى والخدمى الصغير .

وقدمت القضية الثالثة بعدا منهجيا يرى أنه فى إطار رصد واقع عمل المرأة الريفية والتعرف على الأبعاد الثقافية المؤثرة فيه يجب أن يوضع فى الاعتبار المحاذير المنهجية التى تضعها الثقافة وتسهم - إلى حد كبير - فى تضليل المسوح والإحصاءات التى تعكس جهود الإناث فى المجتمع الريفى بقصد الاقتراب الواعى من واقع المرأة الريفية وتجاوز الوسائل الكمية فى قياس أبعاد هذه الظاهرة ، الأمر الذى فرض عند إجراء الدراسة الميدانية للبحث الراهن الدمج بين المناهج الكمية والكيفية المتمثلة فى الجمع بين الاستبيان وبعض أدوات جمع المادة الكيفية كدليل دراسة الحالة والذى أجرى مع عدد من النماذج للمرأة الريفية العاملة وأيضا دليل لإجراء المقابلات المتعمقة حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لقرى الدراسة .

وبالنسبة للقضية الرابعة والأخيرة فقد ارتبطت بالأوضاع القانونية للمرأة الريفية العاملة لما يوفره القانون من صيانة لحقوق الإنسان فى نطاق العمل حيث لا تتوافر تشريعات شاملة يُحتكم إليها لتنظيم علاقات العمل وشروطه وعوائده المادية وغير المادية خاصة للمرأة فى القطاع غير الرسمى سواء فى الحضر أو الريف .

لذا فقد أولت الدراسة الميدانية التى نعرض لها فى التقرير الراهن اهتماما خاصا بهذه القضايا والتى تحددت أهدافها على النحو التالى :

١ - الوقوف على أهم الخصائص الديموجرافية المميزة لقوة عمل الإناث فى الريف المصرى ، وإلى أى حد تسهم هذه الخصائص فى ضعف القدرة التنافسية لهن فى سوق العمل ؟

٢ - التعرف على أهم صور وأشكال عمل المرأة الريفية فى قطاعات العمل المختلفة ، وأيضا رصد أهم التفاوتات الإقليمية بهذا الشأن .

٣ - تحديد أهم الظروف الاجتماعية والثقافية التى تدعم أو تعوق مشاركة المرأة الريفية فى سوق العمل .

٤ - رصد مدى كفاءة وكفاية الحماية التشريعية المكفولة للمرأة الريفية فى سوق العمل .

٥ - وضع إطار تصورى حول إمكانية تفعيل مشاركة المرأة الريفية بكل صورها فى ضوء الآثار المحتملة للسياسات الاقتصادية .

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد البحث على ثلاثة أنوا ع من البيانات ، الأول عبارة عن بيانات ثانوية ومعلومات متمثلة فى التعدادات والبيانات الرسمية حول قرى الدراسة المختارة ، والثانى بيانات ميدانية من عينة احتمالية طبقية تمثل مجتمع الإناث فى الريف تم اختيارها طبقا لعدد من المراحل أشير إليها فى متن التقرير بلغ حجمها ٣٠٨٨ مفردة . أما الثالث فهو عبارة عن بيانات كيفية تم الحصول عليها من خلال إجراء العديد من المقابلات المركزة والمتعمقة مع عدد من النماذج الممثلة للأنماط المختلفة للمرأة الريفية العاملة فى قرى الدراسة ، وكذا بعض الإخباريات اللائى تم اختيارهن وفقا لأسس سيرد ذكرها فى التقرير . استخدمت الدراسة استمارة استبار مقننة تم تطبيقها على مفردات العينة ، ودليل مقابلة شبه مقنن مع بعض نماذج من الإناث العاملات فى قرى الدراسة ، ودليل دراسة حالة للقرى المختارة خضعت جميعها للشروط والقواعد العلمية المعمول بها عند تصميمها.

ويقدم التقرير الراهن للنتائج الميدانية التى تم الحصول عليها من عينة

الدراسة ومن حالات الدراسة ، ومن دراسات حالة قرى الدراسة .

لقد أخرج التقرير فى تسعة فصول : خصص الفصل الأول للإجراءات المنهجية ، والفصل الثانى عن وصف قرى الدراسة ، والثالث يدور حول خصائص عينة الدراسة وأسرها المعيشية ، والفصل الرابع عن عمل المرأة الريفية بين المؤثرات الثقافية والضرورة الاقتصادية ، أما الفصل الخامس فقد ركز على أشكال عمل المرأة فى النشاط الزراعى والعوامل المؤثرة فيه ، والسادس حول العمل المأجور ، والسابع عن العمل غير المأجور ، وجاء الفصل الثامن ليقدم المرأة الريفية العاملة والمشروعات الصغيرة ، أما الفصل التاسع والأخير فقد عرض لأوجه الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة .

وتتقدم هيئة البحث بالشكر للقائمين على أعمال الكتابة والنسخ بقسم كمبيوتر النشر بالمركز على الجهد الذى بذلوه من أجل إخراج هذا التقرير على النحو الملائم . ونخص بالذكر الأستاذة عصمت ناصر المشرفة على القسم .

كما يسر هيئة البحث أن تتقدم بخالص الشكر للأستاذ أسامة أمين أحمد ، مدير عام المكتب الفنى بالمجالس القومية المتخصصة على ملاحظاته الدقيقه التى أبداها أثناء المراجعة اللغوية للبحث .

الفصل الأول *

الإطار المنهجى للدراسة

يقدم هذا الفصل للإطار المنهجى للدراسة الميدانية بالتركيز على تساؤلات الدراسة الرئيسة والفرعية ، والتعريفات الإجرائية ومصادر وأدوات جمع البيانات والعينة وأسلوب اختيارها .

أولا : تساؤلات الدراسة

فى ضوء أهداف الدراسة ، وفى ضوء أهم القضايا النظرية التى انطلقت منها والمشار إليها فى مقدمة الدراسة ، تحديد التساؤلات الأساسية فيما يلى :

١ – ما أهم الخصائص الديموجرافية المميزة لقوة عمل النساء فى الريف ، وإلى أى حد تسهم هذه الخصائص فى ضعف القدرة التنافسية لهن فى سوق العمل ؟

٢ – ما صور وظروف عمل المرأة الريفية فى قطاعات العمل المختلفة ؟ وما أهم التفاوتات الإقليمية بهذا الشأن ؟

٣ – ما المحددات الاجتماعية والثقافية التى تؤثر فى أوضاع عمل المرأة فى الريف ؟

٤ – ما مدى كفاءة وكفاية التشريعات والقوانين النافذة فى مجال عمل المرأة الريفية فى توفير الحماية التشريعية لها ؟

* كتب هذا الفصل كل من الأستاذ الدكتور عادل سلطان ، مستشار بالمركز ، والأستاذ عبد السلام محمد ، باحث بالمركز .

٥ - ما التصورات المستقبلية للسياسات والبرامج التى يمكن أن تسهم فى تفعيل كافة صور مشاركة المرأة الريفية ، فى ضوء الآثار المحتملة للسياسات الاقتصادية الراهنة ؟

وقد تطلبت الإجابة على هذه التساؤلات الوقوف على :

- الخصائص الديموجرافية للمرأة العاملة من حيث السن ، والتعليم ، والمهنة ، وشكل العمل ، والدخل ، ومدى ما تسهم به هذه الخصائص فى ضعف القدرة التنافسية لهن فى سوق العمل .
- الاختلافات الإقليمية فى القطاعات التى تعمل بها المرأة الريفية مثل صور وأشكال عمل المرأة فى قطاع الزراعة سواء لحسابها أو لحساب غيرها ، وفى قطاع المشروعات الصغيرة ، والإنتاج السلعى والخدمى .
- حجم مساهمة المرأة الريفية فى سوق العمل فى القطاعات المختلفة (القطاع العام ، القطاع الخاص ، القطاع غير الرسمى ... إلخ) .
- المهن المختلفة التى تعمل بها المرأة الريفية .
- حجم ودور مساهمة المرأة الريفية فى توليد الدخل داخل الأسرة المعيشية وخارجها (العمل المنظور وغير المنظور أو بأجر أو بدون أجر) .
- العوامل الثقافية المؤثرة فى أوضاع عمل المرأة الريفية .
- أشكال عمل المرأة فى النشاط الزراعى والعوامل المؤثرة فيه .
- ما تحققه القوانين النافذة فى مجال العمل كضمان كافٍ لحماية المرأة الريفية العاملة فى القطاعات المختلفة .
- أهم المشكلات القانونية التى تواجهها المرأة الريفية العاملة فى سوق العمل الحالى .
- كيفية تفعيل أدوار وصور مشاركة المرأة الريفية فى ضوء الآثار المحتملة للسياسات الاقتصادية الراهنة .

ثانيا : التعريفات الإجرائية

١- المرأة الريفية العاملة

هى "كل أنثى فى الفئة العمرية التى تقع مابين ١٥-٦٥ سنة وتقيم فى الريف ، وتمارس عملا فى الزراعة أو الصناعة أو التجارة ، أو الخدمات ، داخل القرية أو خارجها ، داخل الوحدة المعيشية أو خارجها ، بأجر أو بدون أجر ، لحسابها أو لحساب الغير ، سواء كان هذا العمل منتجا للسلع أو الخدمات فى القطاع الرسمى وغير الرسمى ، أو الخاص أو الاستثمارى أو فى الحكومة ، وسواء كان عملا دائما أو مؤقتا أو موسميا" .

٢- عمل المرأة

هو الجهد الذى تبذله المرأة وتستثمر فيه طاقتها اليدوية والذهنية ، وهو يشمل كافة الأنشطة والأدوار الإنتاجية والزراعية والصناعية . ويكون عمل المرأة فى الزراعة إما لدى الأسرة بدون أجر ، أو لدى الغير بأجر ، أو كلاهما . ومن أمثلة هذا النوع من العمل القيام بكافة الأعمال الزراعية ، وتربية الماشية ، والدواجن ، والنحل ، وعمل منتجات الألبان وغيرها من أعمال تتم داخل وخارج الأسرة المعيشية ، مثل تخزين الحبوب ، وتجفيف الخضراوات ، وإعداد الخبز ، وهى أعمال تتم داخل الأسرة .

كما يكون عمل المرأة فى الصناعة بأجر فى الغالب ، سواء كان العمل فى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص (الرسمى وغير الرسمى) الصناعيين . أما فى مجال الأنشطة الخدمية ، فيكون عمل المرأة بأجر أو بدون أجر ، سواء فى الحكومة ، أو فى قطاع الأعمال ، أو القطاع الخاص ، فى الأعمال الكتابية والمهنية والتجارية ، وفى الخدمات الشخصية .

ويكون عمل المرأة فى الأنشطة الخدمية لدى الأسرة بدون أجر أو بديلا له (الدخل) سواء داخل المنزل أو خارجه مثل خدمات البيع فى المشروعات الصغيرة التى تملكها الأسرة (محل للبقالة ... مطعم ... إلخ) .

تلك هى التعريفات الرئيسة للدراسة ، إضافة إلى بعض التعريفات الواردة فى فصول الدراسة كل حسب الموضوع الذى تتم معالجته فى الفصل المحدد .

هذا وقد تم تحديد حجم عينة البحث لتبلغ ٣٠٠٠ مفردة وفقا للإمكانات المادية المتاحة للدراسة والتى تم فى ضوئها تحديد هذا الحجم وفقا للمعادلة التالية وذلك فى ضوء نسبة خطأ مسموح بها عند مستوى ثقة محدد وبمعلومية تباين (أو نسبة) أحد المتغيرات فى مجتمع الدراسة ، والذى أدى إلى نسبة خطأ وصلت ٣ر٢٪ بمستوى ثقة ٩٩٪ اعتمادا على نسبة الأمية فى المجتمع الريفى وهى ٢ر٦٣٪ . أما المعادلة فهى :

$$d^2 = \frac{Z^z_{a/2}\ pq}{n}$$

$$= \frac{(2.58)^2\ (0.368)\ (0.632)}{3000}$$

$$d = 0.023 \cong 2\%$$

حيث :

p = ٢ر٦٣٪ ، وهى نسبة الأمية بين نساء الريف المصرى وفقا للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ .

q = ١ − p = ٣٦٨ر.

هى القيمة المستخرجة من جدول المساحات تحت المنحنى الطبيعى المعيارى والمناظرة لمستوى ثقة ٩٩٪ .

n هى حجم العينة .

ثالثا : العينة

تم اختيار عينة طبقية متعددة المراحل من نساء الريف المصرى واللائى تتراوح أعمارهن مابين ١٥–٦٥ عاما بلغ حجمها ٣٠٠٠ مفردة تم اختيارهن على عدة

مراحل بدءاً من تحديد المحافظات ، ومرورا بالوحدات الإدارية الأصغر (المراكز) فالأصغر (القرى) حتى تم سحب وحدات المعاينة (المرأة الريفية من داخل القرى) بطريقة عشوائية بحيث تحقق بعض خصائص المجتمع الأصلى مثل الفئات العمرية ، والحالة الاجتماعية ، والتعليم . ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة مما يصعب معه تحديد إطاره فقد تم اختيار العينة وفقا لمراحل محددة هى :

المرحلة الأولى

تم تقسيم الجمهورية إلى عدد من الأقاليم الجغرافية طبقا لتشابه سكان كل إقليم من حيث بعض السمات والأنماط المعيشية والثقافية والتعليمية ... إلخ ، وقد تم الاعتماد على التقسيم الجغرافى الذى يظهر بشكل واضح فى التعدادات العامة للسكان والإسكان والذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، حيث تم تقسيم الجمهورية إلى أربعة أقاليم هى : إقليم المحافظات الحضرية ، وإقليم الوجه البحرى ، وإقليم الوجه القبلى ، وإقليم محافظات الحدود . وقد تم استبعاد المحافظات الحضرية لأنها لا تدخل فى إطار البحث ، كما تم استبعاد إقليم محافظات الحدود لمبررين يتعلق الأول بمحدودية عدد السكان فيه ، والثانى يرتبط بالصعوبات التى تواجه العمل الميدانى فى الأنحاء المترامية لذلك الإقليم . وبالتالى فقد تحدد إطار عينة البحث بمحافظات إقليم الوجه القبلى ، ومحافظات إقليم الوجه البحرى .

وقد تم توزيع عينة البحث على إقليمى الدراسة وفقا للوزن النسبى لكل منهما من حيث عدد النساء الريفيات (١٥ سنة فأكثر) ليكون نصيب الوجه البحرى ١٧٢٠ مفردة والوجه القبلى ١٢٨٠ مفردة وهذا ما يوضحه جدول (١) .

جدول (١)

التوزيع النسبى لعينة الدراسة على الوجهين القبلى والبحرى

الإقليم	عدد النساء (١٥ سنة فأكثر)	النسبة	توزيع أفراد العينة
الوجه البحرى	٥٦٤١٣٤٠	٥٧ر٣١	١٧٢٠
الوجه القبلى	٤٢٠١٩٥٨	٤٢ر٦٩	١٢٨٠
المجموع	٩٨٤٣٢٩٨	١٠٠ر٠٠	٣٠٠٠

المرحلة الثانية : اختيار محافظات الدراسة

١ - تم تقسيم الوجه البحرى إلى منطقتين : منطقة شمال وشرق الدلتا وتضم محافظات دمياط والدقهلية والشرقية والإسماعيلية ، ومنطقة جنوب وغرب الدلتا وتضم محافظات القليوبية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ والبحيرة ، على أن يتم اختيار محافظتين من كل منهما .

٢ - تم تقسيم الوجه القبلى إلى ثلاث مناطق : منطقة شمال الصعيد وتضم محافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف ، ومنطقة وسط الصعيد وتضم محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج ، ومنطقة جنوب الصعيد وتضم محافظتى قنا وأسوان ، على أن يتم اختيار محافظة واحدة من كل منطقة ، على أساس أن تلك المناطق تتباين فيما بينها من حيث الخصائص البيئية والثقافية وأيضا من حيث العادات والتقاليد المرتبطة بأنماط وأشكال عمل المرأة .

٣ - تم اختيار المحافظات من كل منطقة من المناطق المحددة سلفا ، وفقا لمحكين : الأول هو نسبة النساء الريفيات الملتحقات بالعمل (١٥ سنة فأكثر) الواردة بالتعداد العام للسكان (١٩٩٦) ، والثانى هو نسبة الأمية من النساء الريفيات بالمحافظة طبقا لبيانات نفس التعداد .

ووفقا لهذين المحكين تم اختيار المحافظات ، بحيث تمثل تلك المحافظات المختارة المستوى الأعلى والمستوى الأدنى لتلك المحكات على مستوى كل منطقة ،

فمثلا فى منطقة شمال وشرق الدلتا ؛ تم اختيار محافظة دمياط التى تمثل أكبر محافظة من حيث الالتحاق بالعمل (٦٦ر١١٪) ، ومحافظة الشرقية لتمثل أقل محافظة (٨٣ر٦٪) ، وفى نفس الوقت كانت محافظة دمياط تحظى بأقل نسبة أمية ومحافظة الشرقية بأعلى نسبة أمية . وبنفس الطريقة ونفس أساس الاختيار بالنسبة للمنطقة الثانية من الوجه البحرى ، تم اختيار محافظتى المنوفية والبحيرة .

وفى مناطق الوجه القبلى ، تم اختيار أدنى محافظة – فى نسبة الالتحاق بالعمل – من المنطقة الأولى وهى محافظة الفيوم ، ثم محافظة المنيا من المنطقة الثانية لتمثل أعلى نسبة فيها ، وأعلى محافظة أيضا – فى نفس النسبة – من المنطقة الثالثة ، وهى محافظة سوهاج . وقد اتفقت العلاقة العكسية بين نسبة الأمية ونسبة الالتحاق بالعمل فى جميع المحافظات المختارة باستثناء محافظة المنيا ، والتى ربما تعكس المستويات المتدنية لأشكال عمل النساء والتى ترتبط بمستويات دنيا من التعليم (الأمية) .

وبذلك تم تحديد محافظات الدراسة من كل من الوجهين البحرى والقبلى ، وتم توزيع عينة كل إقليم على المحافظات وفقا للوزن النسبى لكل محافظة بالنسبة لعدد النساء الريفيات اللاتى تزيد أعمارهن على ١٥ سنة .

المرحلة الثالثة : اختيار المراكز داخل المحافظات التى وقع عليها الاختيار

بعد تحديد محافظات الدراسة فى المرحلة الأولى ، تم تقسيم كل محافظة إلى الوحدات الإدارية الأصغر ، داخل تلك المحافظات ، حيث تجرى عملية اختيار المراكز وفقا لمحكات موضوعية .

ولكى يأتى تمثيل مفردات العينة بشكل غير متحيز فى محاولة لتخفيض نسبة أخطاء المعاينة ، فقد تم توزيع عينة الدراسة داخل كل محافظة على قرى مركز واحد أو مركزين حسب حجم العينة المختارة من المحافظة ، على أن يعتمد محك اختيار المراكز داخل المحافظات على حساب نسبة التحاق النساء بالعمل

داخل ريف المحافظة ، وكذلك داخل ريف مراكز تلك المحافظة ، ومن ثم يتم اختيار المراكز التى لها أقرب نسب الالتحاق بالعمل إلى نسبة الالتحاق بالعمل داخل المحافظة . فمثلا فى محافظة المنوفية كانت نسبة الالتحاق داخل ريف المحافظة ككل ٥ر١٣٪ ، وكان مركز قويسنا ومركز منوف أقرب لهما فى نسبة الالتحاق بالعمل (٨٣ر١٢٪ ، ٥٦ر١٤٪ على الترتيب) انظر جدول (٢) .

جدول (٢)

نسبة النساء الريفيات الملتحقات بالعمل بمراكز محافظة المنوفية

المراكز	ملتحقات	غير ملتحقات	الجملة	نسبة الملتحقات
مركز شبين الكوم	٢١٠٠٢	٧٣٥٨٦	٩٤٥٨٨	٢٠ ر٢٢
أشمون	٦٢٩١	١٢٥٥٧٤	١٣١٨٦٥	٧٧ ر٤
الباجور	١٢٩٩٨	٥٦٠٨٠	٦٩٠٧٨	٨٢ ر١٨
الشهداء	١٢٢١٣	٤٢١٥٤	٥٤٣٦٧	٤٦ ر٢٢
بركة السبع	٦٣١٤	٤٦٧٠٥	٥٣٠١٩	٩١ ر١١
تلا	٦٩٥٦	٦٢٦٦٤	٦٩٦٢٠	٩٩ ر٩
قويسنا	١١١١٦	٧٥٥٢٨	٨٦٦٤٤	٨٣ ر١٢
منوف	١٢٤٥٩	٧٣١١٠	٨٥٥٦٩	٥٦ ر١٤
مدينة السادات	٩٤٠	٢٠٧٥٠	٢١٦٩٠	٣٣ ر٤
المنوفية	٩٠٢٨٩	٥٧٦١٥١	٦٦٦٤٤٠	٥٥ ر١٣

المصدر : التعداد العام للسكان ١٩٩٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

وبنفس الأسلوب أمكن اختيار المراكز من المحافظات المختارة لعينة الدراسة .

المرحلة الرابعة : اختيار القرى داخل مراكز الدراسة

تم اختيار قرى الدراسة من المراكز التى اختيرت فى المرحلة السابقة ، على أساس أن يتم اختيار قريتين من كل مركز باستثناء محافظة سوهاج فقد تم اختيار قرية واحدة من كل مركز لظروف التطبيق الميدانى ، حيث تم اختيار القرى الأعلى عددا من النساء اللاتى يقعن فى المرحلة العمرية ١٥-٦٥سنة . ويوضح جدول (٣) أسماء القرى والمراكز والمحافظات المختارة ونصيب كل وحدة منها من الحجم الكلى لعينة الدراسة .

جدول (٣)

قرى ومراكز ومحافظات الدراسة

المحافظة	المركز	القريــــة	حجم العينة
الشرقية ٦٠٢	ديرب نجم	صفط زريق	١٥١
		طحا المرج	١٥١
	منيا القمح	العزيزية	١٥٠
		سنهوت	١٥٠
المنوفية ٤١٥	قويسنا	شبرا بخوم	١٠٥
		ميت برة	١٠٥
	منوف	سدود	١٠٢
		منشية سلطان	١٠٣
دمياط ١٢٩	مركز دمياط	السنانية	٣٣
		–	٣٣
	الزرقا	ميت الخولى عبدالله	٣٣
		–	٣٠
البحيرة ٥٧٤	كفر الدوار	الوسطانية	١٤٥
		كوم البركة	١٤٥
	رشيد	أدفينا	١٤٢
		برج رشيد	١٤٢
الفيوم ٣٩٤	ابشواى	قارون	١٠٠
		العجميين	١٠٠
	اطسا	منيا الحيط	٩٧
		تطون	٩٧
المنيا ٧١٩	بنى مزار	أبو جرج	١٨٠
		الحسينية	١٨٠
	أبو قرقاص	اتليدم	١٨٠
		بنى عبيد	١٧٩
سوهاج ١٦٧	أخميم	نيدة	٨٠
	ساقلتة	سفلاق	٨٧
الإجمالـــــى			٣٠٠٠

المرحلة الخامسة : اختيار مفردات البحث

تمت الإشارة فى بداية عرضنا لتصميم عينة الدراسة إلى أن وحدة المعاينة فى هذه الدراسة هى المرأة التى يزيد عمرها على ١٥ سنة ، ومن ثم كان هناك أكثر من تصور أمام هيئة البحث لكيفية اختيار مفردات عينة البحث من نساء الأسرة المعيشية منها :

١ - أن يتم اختيار ربة الأسرة فقط من الأسر المعيشية التى وقع عليها الاختيار .

٢ - أن يتم اختيار جميع إناث الأسرة المعيشية التى تزيد أعمارهن على ١٥ سنة داخل الأسر المختارة .

٣ - أن يتم اختيار ربة الأسرة بالإضافة إلى إحدى الإناث الأخريات (ابنتها أو غير ذلك) بذات الأسرة والتى تقع فى نفس الفئة العمرية .

٤ - أن يتم اختيار واحدة فقط من إناث الأسرة التى تقع فى نفس الفئة العمرية سواء كانت ربة الأسرة أو أى أنثى أخرى داخل الأسرة .

فى حالة الطريقة الأولى وهى اختيار ربة الأسرة فقط ، فإنه يمكن أن تتعرض عينة البحث للتحيز بالنسبة لمتغير العمر ، حيث إننا نغفل بذلك شريحة عريضة من الفتيات بالأسرة واللائى يقعن فى نفس الفئة العمرية من غير الطالبات اللائى يمارسن العمل داخل أو خارج المنزل ، وغالبا ما يكن فى فئات عمرية أصغر من فئات عمر ربات الأسر ، ولذلك تم استبعاد سحب مفردات العينة بالطريقة الأولى .

وبالنسبة للطريقتين الثانية والثالثة ، فهناك بعض النواحى الفنية المتعلقة بأسس التحليل الإحصائى ، التى تحتم علينا استبعاد الطريقتين الثانية والثالثة ، حيث تتوافر لدينا وفقا لهاتين الطريقتين بيانات عن الأسرة كحجم الحيازة أو عدد أفراد الأسرة أو دخل الأسرة ... إلخ ، وبيانات متعددة تتعلق بالإناث المختارات من هذه الأسرة ، ولا يجوز فى هذه الحالة ربط بيانات الأسرة ببيانات أفراد عدد منها .

ومن هنا فقد اتفق أعضاء هيئة البحث على التصور رقم (٤) . وأمكن تحقيق ذلك بطريقة عشوائية من خلال التنوع فى اختيار المفردات من أسرة إلى أخرى ، فقد تم اختيار ربة البيت بأول أسرة ، ثم الابنة الصغرى (أكثر من ١٥ سنة) من الأسرة الثانية ، ثم الابنة الكبرى من الأسرة الثالثة ، وهكذا . وفى حالة عدم توافر هذا التنوع المتتالى (ابنة أكثر من ١٥ سنة مثلا) ، تم أخذ المفردة الموجودة بالأسرة (ربة الأسرة) ، ومحاولة تعويض الفئات غير المتوافرة من أسر أخرى .

ولا تتحقق مثل هذه العينة بصورة غير متحيزة إلا من خلال فريق عمل ميدانى مدرب تدريبا جيدا يكون أفراده من باحثين ومشرفين على مستوى كبير من الكفاءة والخبرة .

ونظرا لعدم توافر إطار شامل وحديث لجميع الأسر المعيشية للقرى المختارة ، وعدم إمكان إجراء رفع شامل لهذه الأطر لضخامة التكلفة واستغراق وقت لارتفاع التكلفة المادية اللازمة ، لذلك تم مايلى :

١ - تقسيم كل قرية أو شياخة إلى عدد من المربعات السكنية (أربعة مثلا) متخذين من الشوارع الرئيسة هاديا لهذا التقسيم .

٢ - تحديد العينة المطلوب أخذها من كل مربع سكنى ، وذلك بقسمة العينة المخصصة لهذه القرية على عدد المربعات السكنية المكونة له .

٣ - توزيع عينة الأسر المخصصة لكل مربع سكنى على أكبر عدد من شوارع ذلك المربع إن لم يكن جميع الشوارع الرئيسة والفرعية ، حيث يمكن اختيار أسرة واحدة أو اثنتين على الأكثر من كل شارع .

هذا وقد تم توجيه أسئلة الاستمارة إلى الزوجة ربة الأسرة أو الابنة أو زوجة الابن باعتبارها الفرد المسئول داخل الأسرة .

وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء التطبيق الميدانى ظهرت بعض الملاحظات

التى رؤى وضعها فى الاعتبار ليكون تمثيل العينة معبرا عن الواقع الفعلى ، مثل تشابه بعض القرى المختارة فى خصائصها وانخفاض عدد مفردات العينة الذى وقع عليها الاختيار فى كل قرية ، كما فى محافظة سوهاج ، مما استدعى اقتصار العمل الميدانى على قريتين بواقع قرية من كل مركز من المحافظة بدلا من قريتين من كل مركز ، كما هو متبع فى كل مركز من مراكز العينة - كما سبق أن أشرنا .

هذا بجانب أن بعض دراسات الحالة التى وقع عليها الاختيار - كنماذج للمرأة الريفية العاملة - كانت تمثل نماذج فريدة لعمل المرأة الريفية مما تطلب ضمها لمفردات البحث (العينة الكلية) ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة عدد مفردات العينة المقترحة ، خاصة وأن ذلك كان يحدث بعد إتمام التطبيق الميدانى ، ونتج عن ذلك أن ارتفع عدد مفردات العينة فى بعض قرى الدراسة وهذا ما يتفق مع قواعد اختيار العينات .

وقد جاءت العينة فى شكلها الفعلى على النحو التالى :

جدول (٤)

عينة الدراسة النهائية

المحافظة	المركز	القرية	حجم العينة
الشرقية ٦١٠	ديرب نجم	صفط زريق	١٤٥
		طحا المرج	١٥٨
	منيا القمح	العزيزية	١٥١
		سنهوت	١٥٦
المنوفية ٤٢٦	قويسنا	شبرا بخوم	١١٦
		ميت برة	٨٥
	منوف	سدود	١٣١
		منشأة سلطان	٩٤
دمياط ١٣١		السنانية	٦١
		ميت الخولى عبد الله	٧٠
البحيرة ٥٩٢	كفر الدوار	كوم البركة	١٤٣
		الوسطانية	١٤٥
	رشيد	أدفينا	٢٠١
		برج رشيد	١٠٣
الفيوم ٤١٤	ابشواى	قارون	١٠٥
		العجميين	١٠٨
	اطسا	منية الحيط	٩٩
		تطون	١٠٢
المنيا ٧٣٠	بنى مزار	أبو جرج	١٦٧
		الحسينية	١٦٥
	أبو قرقاص	اتليدم	٢١٠
		بنى عبيد	١٨٨
سوهاج ١٨٥	أخميم	نيدة	٩٧
	ساقلتة	سفلاق	٨٨
	المجموع		٣٠٨٨

رابعا : أسلوب البحث

جمع البحث عند تحليل البيانات الميدانية مابين التحليل الكمى والتحليل الكيفى ، حيث تم استخدام التحليل الكمى فى عرض وتحليل البيانات الميدانية التى جمعت من خلال أداة البحث (الاستبار) . أما التحليل الكيفى فقد تم الاستعانة به فى تحليل بيانات دراسة الحالة الخاصة بالمرأة ودراسات حالة القرى المدروسة .

خامسا : أدوات جمع البيانات

فى ضوء أهداف البحث وتساؤلاته الفرعية وفى ضوء القضايا النظرية التى انطلقت منها الدراسة الميدانية تحددت أدوات جمع البيانات فيما يلى :

١ - استمارة استبار مقننة تم تطبيقها على مفردات العينة .

٢ - دليل مقابلة شبه مقنن مع بعض نماذج من النساء العاملات بقرى الدراسة .

٣ - دليل دراسة حالة لقرى الدراسة .

وتضمنت استمارة الاستبار عددا من المحاور تغطى غالبية أشكال وأنماط عمل المرأة الريفية على النحو التالى :

أ - البيانات الأساسية للمبحوثة وأسرتها .

ب - حيازة الأسرة من الأرض والحيوانات والآلات والمشروعات .

جـ - صور وأشكال عمل المرأة خارج المنزل وداخله .

د - الأبعاد الثقافية المؤثرة فى عمل المرأة الريفية .

هـ - الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة .

و - رؤية مستقبلية حول إمكانية تفعيل أدوار المرأة الريفية العاملة فى التنمية .

وقد خضعت استمارة البحث للشروط والقواعد العلمية المعمول بها عند تصميم الاستمارة من حيث الصياغة والصدق والثبات حيث تم تقدير ثباتها وصدقها . وجرى تجربتها على عينة صغيرة قوامها ٢٠ أسرة بطريقة عمدية فى

إحدى قرى محافظة القليوبية (قرية إمياى التابعة لمركز طوخ) وتم اختيار شرائح مختلفة من النساء وفقا لأشكال وأنماط العمل المختلفة سواء كان رسميا أو غير رسمى ، داخل المنزل أو خارجه ، بأجر أو بدون أجر .

ولتحقيق مستوى صدق مرتفع من حيث الشكل والمضمون والصياغة المناسبة تم تحكيم الاستمارة ، بالاستعانة بعدد من الأساتذة المتخصصين فى موضوع البحث * ، وأخذت ملاحظاتهم بعين الاهتمام ، وتم تعديل صياغة بعض الأسئلة وإضافة قرى جديدة وحذف بعض آخر . وخرجت الاستمارة بالشكل النهائى المرفق بالملاحق .

كما جرى تقدير ثبات الاستمارة باستخدام أسلوب إعادة الاختبار (Test- Retest) مع حساب نسب الاتفاق لإجابات التطبيق الأول والثانى فى حالة البيانات الوصفية أو حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين فى حالة البيانات الكمية المتصلة كالمتغيرات المتعلقة بالدخل وبنود الإنفاق والوقت ... إلخ .

هذا وقد أجريت تجربة الثبات لاستمارة الاستبار على عينة قوامها ٢٠٠ مفردة موزعة على قريتين : الأولى قرية (النعناعية مركز أشمون محافظة المنوفية) بالوجه البحرى ، والثانية (قرية الونايسة التابعة لمركز إطسا محافظة الفيوم) بالوجه القبلى ، مع زيادة ٢٠ مفردة لسد العجز فى الحالات التى من المتوقع عدم استكمالها فى التطبيق البعدى ، لتصبح عينة الثبات ٢٢٠ مفردة . وقد كشفت نتائج تجربة الثبات عن أن حوالى ٨٠٪ من أسئلة الاستمارة كانت قيمة ثباتها أكثر من ٦٠٪ ، وهى نسبة مرتفعة ومقبولة نسبيا .

* تم تحكيم استمارة البحث من كل من الأستاذة الدكتورة محيا زيتون ، أستاذ علم الاقتصاد بكلية التجارة ، جامعة الأزهر ، فرع البنات ، والأستاذ الدكتور محمود عودة ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس ، كلية الآداب ، والأستاذ الدكتور محمد عبد العال ، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية .

دليل المقابلات شبه المقننة او المركزة Semi-Structured (Intensive) Interview

يفيد استخدام المقابلة - بأنواعها المتعددة - فى استخلاص وجهة نظر ورؤى الأفراد أعضاء المجتمع وتفسيراتهم المختلفة حول الموضوع المدروس . ولقد اعتمدت هيئة البحث على إجراء مقابلات شبه مقننة كداعم إضافى للمقابلة المقننة عن طريق صحيفة الاستبار بغرض جمع مزيد من المعلومات والمادة الكيفية التى تسهم فى إثراء وتعميق التحليل المقدم للبيانات الكمية التى تم جمعها عبر المقابلات المقننة ، كما أنها توفر معلومات شديدة التفاصيل والثراء لا يمكن الإحاطة بها من خلال اتباع الأسلوب الأخير فقط .

ولقد كان التوجه هو إجراء العديد من المقابلات المركزة والمتعمقة مع عدد من النماذج الممثلة للأنماط المختلفة للمرأة الريفية العاملة ، وكذا بعض الإخباريات اللاتى تم اختيارهن وفقا لأسس سيرد ذكرها لاحقا ، وكذا بعض المختصين فى مجالات اهتمت بها أدلة المقابلة التى تم تصميمها كموجه ومرشد لهذه المقابلات والعنصر الحاسم فى المقابلات المركزة أو المتعمقة (Focused or Intensive Interview) كونها تعتمد على دليل موجه للمقابلات لا يضع الأسئلة وفقا لصياغات محددة ، وإنما يترك للباحث حرية اختيار طريقة توجيه السؤال بما يتناسب مع فهم المبحوث أو الإخبارى (Informant) ، وكذلك يتيح له حرية التطرق إلى كافة جوانب الموضوع التى يحيط بها دليل العمل إحاطة شاملة وعامة ، مما يسهم فى الخروج بكثير من التفاصيل التى تبدو محاولة الوصول إليها عبر الاستبيان شبه مستحيلة .

وجاءت صياغة الدليل الموجه للمقابلة انطلاقا من أهداف البحث وتساؤلاته والقضايا النظرية الموجهة له والتى تمت صياغتها من الأدبيات السابقة فى دراسة الموضوع . وتبدو المقابلة دون هذا الدليل غير مجدية . فالباحث إن لم يوجهه هذا الدليل قد يتخبط فى توجيه الأسئلة التى يرى أنها تندرج تحت هذا الموضوع ، ويصبح من الأهمية بمكان حسن صياغة هذا الدليل بحيث يكون

شاملا ، واضحا ومفسرا ، وكذا حسن تدريب الباحثين على تطبيقه .

ولقد تم تصميم دليلى عمل موجهين للمقابلة ، اختص الأول بدراسة أحوال القرى محل الدراسة ضمن عينة البحث ، وشمل بنوداً عدة هى :

١ – وصف عام للقرية ، من حيث موقعها الجغرافى وملامحها الفيزيقية وتركيبها السكانى باعتبارها السياق التى تعيش فيه المرأة الريفية .

٢ – الأنشطة الاقتصادية الرئيسة فى القرية ، بالتركيز على النشاط الزراعى فيها من حيث : "حجم الأراضى الزراعية – التركيب المحصولى – نظم العمل الزراعى وصوره – تربية الدواجن والماشية – سبل التنمية الزراعية فى المنطقة ... إلخ".

٣ – الخدمات المتاحة بالقرية ، سواء أكانت تعليمية أو صحية أو اجتماعية أو مرافق ... إلخ .

٤ – أنشطة العمل المتاحة بالقرية بالنسبة للذكور والإناث وكذا الأطفال .

٥ – سوق العمل بالقرية – حجمه وأوضاعه مع تقديم وصف للحركة اليومية لخروج الأفراد إلى العمل .

٦ – موقف مجتمع القرية من بعض القضايا ذات العلاقة بالعمل وبخاصة عمل النساء مثل التعليم ، والهجرة الداخلية والخارجية ، والبطالة . وأوضاع تلك القضايا فى القرية من حيث الحجم والاتجاهات الخاصة بالتغير فيها نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الطارئة فى المجتمع المصرى .

٧ – عمل النساء فى القرية – تأريخ لبدايته والعوامل التى أدت إلى ذلك ، وحجم عمالة النساء فى القرية واتجاهات التغيير فيه ، وموقف واتجاهات أعضاء المجتمع من عمل النساء فيه .

وجرى جمع المادة الميدانية ضمن هذه البنود من خلال إجراء مقابلات مع المسئولين التنفيذيين فى القرى محل الدراسة ، والعاملين بمراكز المعلومات التابعة لوزارة الدولة للتنمية المحلية الموجودة فى الوحدات المحلية لهذه القرى ، إضافة

إلى إجراء مقابلات مع بعض الإخباريين من القادة الطبيعيين فى هذه القرى والملمين بأحوال وثقافة مجتمعاتهم . كذلك تم استكمال كثير من بيانات ومادة هذا الدليل عبر الاستعانة بالوثائق والبيانات والإحصاءات المتاحة حول قرى الدراسة والتى توافرت فى الوحدات المحلية لها .

أما دليل المقابلة الثانى فقد وجه إلى نماذج مختارة من النساء الريفيات العاملات وفقا للتعريف الإجرائى الذى أقرته هيئة البحث . وتضمن عدة محاور هى :

١ - البيانات الأساسية للمبحوثة ، وتضم متغيرات عديدة مثل السن والحالة التعليمية والعملية ، والحالة الاجتماعية وغيرها .

٢ - خلفية أسرية ، تحوى معلومات عن أفراد الأسرة المعيشية التى تنتمى إليها المبحوثة من حيث نفس المتغيرات السابق الإشارة إليها فى البند السابق .

٣ - خلفية اقتصادية - اجتماعية للأسرة ، حيث تم وضع مؤشرات لقياس المستويات الاقتصادية - الاجتماعية لأسر المبحوثات أهمها :

أ - حيازة الأسرة للأراضى الزراعية .

ب - حيازة الأسرة للآلات الزراعية والمشروعات الاستثمارية .

كذلك تضمن بيانات حول أولئك الذين فقدوا أرضهم أو استردوها بتأثير القانون الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية وتأثير ذلك فى أوضاع عمل المبحوثة .

٤ - أوضاع العمل الخاصة بالمبحوثة . سواء أكان عملا داخل المنزل أو خارجه ، مأجورا أو غير مأجور .

٥ - بينما تضمن المحور الخاص بظروف وشروط العمل الحالى بنوداً عدة تتناول الأوضاع القانونية لهذا العمل .

٦ - العمل وصراع الأدوار وبتركيز خاص على الأدوار الأسرية للمرأة الريفية العاملة ، وكذا على أدوارها الاجتماعية فى مجتمعها .

٧ - القيم المرتبطة بالعمل ، ويتناول الموقف من عمل المرأة سواء داخل الأسرة أو فى مجتمع الدراسة ، وتأثير هذه الاتجاهات على أوضاع عمل المرأة .

٨ - أوقات العمل سواء داخل المنزل أو خارجه ، وما طرأ عليها من تغيرات وأسباب ذلك .

٩ - رؤية مستقبلية لأوضاع العمل ومشكلاته وكيفية المواجهة .

١٠- أما المحور الأخير فقد خصص للنساء صاحبات المشروعات الاستثمارية والاقتصادية سواء كانت مشروعات صغيرة أم كبيرة ، لمعرفة أوضاع عمل المبحوثة ، والعقبات التى تواجهها فيه ، وسبل التغلب عليها .

ولقد تم اختيار عدة نماذج من النساء العاملات بلغ عددها "٤٢" نموذجا روعى فى اختيارها التنوع ، بحيث تكون ممثلة لمتغيرات ارتأت هيئة البحث أهميتها ، وهى السن والتعليم والمهنة ، وتوزيع المهن مابين القطاعين الرسمى وغير الرسمى ، ونماذج ممن يعملن داخل المنزل عملا منزليا غير مأجور .

ولقد جاء توزيع هذه النماذج على محافظات الدراسة كالتالى :

المحافظة	عدد المبحوثات اللائى تمت مقابلتهن
الشرقية	٨
المنوفية	٦
دمياط	٤
البحيرة	٨
الفيوم	٤
المنيا	٨
سوهاج	٤
الإجمالى	٤٢

وقد تم انتقاء عدد من النماذج من القرى المختارة التابعة لهذه المحافظات وجاء توزيع هذه الحالات وفقا لمتغير السن على النحو التالى :

الفئـة العمـريـة	الحالات اللائى تمت مقابلتها
أقل من ٢٠ سنة	٢
٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠	٩
٣٠ إلى أقل من ٤٠	١٧
٤٠ إلى أقل من ٥٠	٩
٥٠ إلى أقل من ٦٠	٥
الإجمالى	٤٢

ويشير مثل هذا الاختيار إلى أن غالبية هذه النماذج إنما توجد فى الشريحة من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة وهى الشريحة الأكثر فعالية فى سوق العمل بشكل عام وكما تعكسها الإحصاءات والبيانات المتاحة .

أما بالنسبة لمتغير التعليم فقد توزعت المبحوثات كالتالى :

الحالـة التعليميـة	الحالات اللائى تمت مقابلتهن
أميـة	٨
تقرأ وتكتـب	٣
مؤهل متوسط	٢٣
مؤهل فوق متوسط	٤
مؤهـل عالى	٤
الإجمالى	٤٢

ويبدو ذلك متوافقا مع الأوضاع التعليمية لنساء الريف بشكل عام ولنساء العينة بشكل خاص ، حيث إن غالبية نساء الريف إما أميات أو بالكاد يقرأن ويكتبن أو حاصلات على مؤهل متوسط ، بينما النسبة الأقل لمن تحمل منهن مؤهلات فوق المتوسطة أو عليا .

بينما توزعت المبحوثات وفقا لمتغير المهنة كالتالى :

المهنـــــة	الحالات اللائى تمت مقابلتهن
مزارعـــــــة	٤
عاملة (خدمات – بائعة ... إلخ)	٩
موظفة (أعمال كتابية – مدرسة – ممرضة ... إلخ)	١٦
صاحبة مشروع	٢
ربة منزل (تعمل داخل أو خارج المنزل بدون أجر)	١٢
الإجمالى	٤٢

وتبدو بيانات هذا الجدول متوافقة مع توزيع المبحوثات وفقا للمستوى التعليمى ، حيث إن غالبيتهن من الحاصلات على تعليم متوسط فما فوق . كما أن هيئة البحث راعت اختيار نماذج من نساء تعمل بمهن لم يعهدها الريف المصرى من قبل مثل الممرضة ومدربة السجاد ومديرة إدارة وصاحبة مشروع استثمارى ، إضافة إلى العاملات الزراعيات أو ربات المنزل ممن يمتهن عملا غير مأجور سواء داخل المنزل أو خارجه .

ولقد جرى تدريب مكثف للباحثين الميدانيين المكلفين بإجراء هذه المقابلات سبقه تجريب لدليل المقابلة من قبل أعضاء هيئة البحث أثناء الدراسة الاستطلاعية وأثناء تجريب صحيفة "الاستبار" .

وقد جرى العمل الميدانى لتطبيق أدوات جمع البيانات (استمارة الاستبار ، دليل المقابلات شبه المقننة ، دليل دراسة القرية) ، فى الفترة من ٣ فبراير إلى ٢٨ مايو ٢٠٠٣ . حيث قام به فريق من الباحثين المدربين وتحت إشراف هيئة البحث .

الفصل الثانى *

وصف قرى الدراسة

يسعى هذا الفصل إلى تقديم وصف عام لقرى الدراسة الميدانية ، عارضا لأهم الأوضاع الإيكولوچية والاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية لها وبشكل أساسى فى ضوء علاقتها بموضوع الدراسة وهو عمل المرأة الريفية ، سواء داخل منزلها أو خارجه وسواء أكان مأجورا أو غير مأجور .

ولقد بلغ عدد قرى الدراسة أربعا وعشرين قرية توزعت ما بين محافظات سبع ، أربع منها بالوجه البحرى هى الشرقية والمنوفية ودمياط والبحيرة ، وثلاث بالوجه القبلى هى الفيوم والمنيا وسوهاج لتشكل توزيعا يكاد يكون ممثلا لكافة أقاليم الريف المصرى .

هذا وقد تباينت أعداد القرى المختارة فى كل محافظة حسب حجم عينة المحافظة المسحوبة وفقا لأسلوب العينة العشوائية المنتظمة وهى عينة احتمالية طبقية متعددة المراحل ، كما سبق وأن أشير إلى ذلك فى متن التقرير الراهن .

اعتمد الفصل على البيانات التى تم جمعها من خلال تطبيق دليل دراسة حالة القرى بجانب بعض البيانات الرسمية التى تم الحصول عليها من الخريطة المعلوماتية الشاملة المتاحة فى المجالس المحلية بقرى الدراسة .

جمعت قرى الدراسة ما بين قرى أم ذات توابع عدة ، وقرى أخرى صغيرة ضمن هذه التوابع ، وإن كانت الفئة الأولى تمثل غالبية قرى الدراسة . إلا أن

* كتب هذا الفصل الأستاذ عبد السلام محمد ، باحث بالمركز ، والأستاذة إحسان سعيد ، باحثة بالمركز .

الملاحظ أن هذه القرى إنما خالفت ذلك النموذج التقليدى للقرية المصرية والذى طالما أشارت إليه كتابات الجغرافيين من حيث "كونها خلية أولية تكاد تمثل امتدادا رأسيا للأرض السوداء الأفقية ، فنسيجها من تربة مصر مباشرة ، كما تقوم دائما على ربوة مرتفعة حماية من الفيضان ، تجمع وتحل فى آن واحد ، متناقضة الاقتراب عن الماء كشرط للحياة والبعد عنه كشرط للحماية" [١] ، لقد خالفت قرى الدراسة هذا النموذج إلى حد بعيد ، فلقد اتسع نطاق القرى المصرية وتمدد زمامها بشكل كبير بحيث لم تعد مساحة المبانى فيها محدودة بما يحيطها من أراض زراعية ، بل امتدت لتجور على هذه الأرض تحت وطأة زيادة الحجم السكانى لها .

كما أن مبانى القرية لم تعد – من تربة الأرض السمراء كما كانت منذ زمن طويل ، بل غرست فيها عمارات متعددة الأدوار من المبانى الخرسانية ، كما أن كثيرا من مبانى هذه القرى يقع على ضفاف المجارى المائية التى صارت مستأنسة لا تفيض ولا تثور – بعد بناء السد العالى فى النصف الأخير من القرن العشرين ، ويبدو ذلك جليا من استعراضنا لمواقع العمران فى قرى الدراسة والتى تقع على ضفاف نهر النيل وفروعه مباشرة .

الموقع الجغرافى لقرى الدراسة

إن الملاحظة الجديرة بالاعتبار هنا أن كل قرى الدراسة تقترب إلى حد كبير من المراكز الحضرية التى تتبعها إداريا ، ولعل هذا يرجع إلى ذلك التقسيم الإدارى الذى صار مركبا بشدة بحيث تنتشر فيه المراكز الحضرية وتوابعها الريفية بشكل كثيف متقارب . فالمسافة لا تزيد على عشرين كيلو مترا بين أبعد القرى عن المركز الحضرى التابعة له . كما أن كل القرى تصل بينها وبين المحيط والمراكز الحضرية طرق عدة مرصوفة ، بعضها طرق رئيسة سريعة كتلك التى بين المحافظات بعضها البعض .

كما أن كثيرا من قرى الدراسة تمر بها خطوط للسكك الحديدية وبخاصة فى الوجه البحرى . ومما هو جدير بالملاحظة أيضا أن هناك سهولة فى الوصول للقرى مما يجعل التنقل منها وإليها أمرا ميسورا ، وهو ما ينعكس أثره على انتقال العمالة بصورة دورية منها وإليها . كذلك فإن هذا الأمر جعل من السهل انتقال تلاميذ هذه القرى إلى المدارس والمعاهد والجامعات خارج قريتهم .

والملاحظ كذلك أن قرى الدراسة من حيث تكوينها الإيكولوچى أو الجغرافى تأخذ أحد نموذجين : الأول هو الأكثر شيوعاً وخاصة بين القرى القديمة ، حيث تكون فيها للقرية المصرية والتى وإن بدت للنظرة العابرة ركاما عشوائيا لاشكل له ، فجميع دوربها وطرقاتها الفرعية تزحف من الداخل لتتصل بالطريق الرئيس للقرية والذى عادة ما يحيط بها فيما يعرف بداير الناحية . كذلك فإن طرقاتها ودروبها تختنق اختناقا شديدا بعامل اقتصاد المكان وربما أيضا طلبا للظل [٢] ، ولعل هذا النموذج يسود كما أسلفنا فى غالبية قرى الدراسة مثل قرية شبرا بخوم بمحافظة المنوفية ، وطحا المرج بمحافظة الشرقية ، وصفط زريق بمحافظة الشرقية أيضا ، وغيرها .

أما النموذج الثانى فيسود فى القرى الأكثر حداثة وهى التى نشأت أو نمت نتيجة لشق بعض الطرق السريعة أو الفرعية الواصلة بين القرى الرئيسة (الأم) وبعضها البعض أو بينها وبين المراكز الحضرية ، وفيها يمثل الطريق العمود الفقرى للقرية ومحورها الرئيس وحوله من الجانبين تصطف بيوت القرية ومنشآتها ومؤسساتها المختلفة ، وإليه تؤدى كل الطرقات والدروب المختلفة . كما هى الحال فى قرية السنانية بمحافظة دمياط ، وقرية أدفينا بمحافظة البحيرة وغيرها .

وتتشابه الظروف البيئية لقرى الدراسة إلى حد بعيد ، فجميعها قريب من المراكز الحضرية ، وذات تربة طينية سمراء ، وتجود فيها زراعة كافة المحاصيل الزراعية ، وهى – بالطبع – وفقا لتقسيمها الجغرافى ما بين وجه بحرى ووجه

قبلى تختلف إلى حد ما فى الظروف المناخية ، إلا أن هذا الاختلاف لا يبدو حادا إلى حد بعيد . كذلك فإن وفرة الخدمات المتنوعة والمرافق فى غالبية قرى الدراسة لا يبدو كذلك معياراً للتمايز بينها ، وإن كان التمايز الوحيد يبدو فى وفرة بعض الموارد الطبيعية فى بعض القرى عما هى الحال فى باقى القرى والذى ينعكس فى سيادة بعض الحرف والمهن والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بهذه الموارد ، كوجود أشجار النخيل فى بعض القرى أو وجود بعض مسطحات مائية كبيرة فى البعض الآخر ، الأمر الذى يؤدى إلى وجود صناعات وحرف تقوم على هذه الموارد مثل صناعة الأقفاص والحبال أو حرفة الصيد على الترتيب .

التركيب السكانى لقرى الدراسة

يشير جدول (١) إلى تعداد السكان فى قرى الدراسة ، ومنه يتضح أن غالبيتها يقع فى نطاق القرى متوسطة الحجم السكانى أو فوق المتوسط ، بل إن كثيراً منها يقترب أو يتجاوز ما اصطلح عليه بعض الجغرافيين وعلماء العلوم الاجتماعية والديموجرافيا فى تعريف القرى باعتبار حجمها السكانى وهو ما يقل عن خمسة وعشرين ألف نسمة (٢٥٠٠٠ نسمة) والذى يمثل حجما سكانيا لمدينة صغيرة فى رأيهم . ولكن هناك من القرى المصرية ما يفوق هذا الحجم السكانى بكثير ، بل إن كثيرا من القرى الأم إذا ما أضيفت لها توابعها صارت بحجم مدينة متوسطة .

جدول (١)

عدد السكان وتوزيعهم حسب النوع

اسم القرية	عدد السكان	توزيع السكان	
		ذكور	إناث
طحا المرج	١٣٠٣٣	٦٩٠٩	٦١٢٤
العزيزية	٢٦٤٢١	١٣٥٩٤	١٢٨٢٧
صفط زريق	١٢٩٤٦	٦٤٨٨	٦٤٥٨
سنهوت	١٩٨٥٣	١٠٢٧٠	٩٥٨٣
شبرا بخوم	١٩٩٥٣	١٠٣٠٨	٩٦٤٥
ميت برة	٢١٨٩٣	١١٣١٢	١٠٥٨١
منشأة سلطان	١٨٥٥٤	٩٤٨٥	٩٠٦٩
سدود	١٨٧٢٢	٩٧٣٢	٨٩٥٠
ميت الخولى عبد الله	١٤٧٦٢	٨٠٣٢	٦٧٢٨
السنانية	٤١٥٤٨	٢١٣٣٩	٢٠٢٠٩
الوسطانية	٢٣٢٤٦	١١٨٢٣	١١٤٢٣
إدفينا	١٣٥٦٧	٦٨٩٥	٦٦٧٢
كوم البركة	٢٣٥٩٠	١٢٢٤٠	١١٣٥٠
برج رشيد	—	—	—
قارون	٢٥٥٦٢	١٣٦٤٦	١٢٣١٦
تطون	٢٤٥٧٢	١٢٥٨٤	١١٩٨٨
منية الحيط	—	—	—
العجميين	١٩٥٢٣	١٠٠١٣	٩٥١٠
الحسينية	٢٢٠٠٤	١١٢٥٣	١٠٧٥١
اتليدم	٢٣٨٨٩	١٢١٨٣	١١٧٠٦
أبو جرج	٢٠٩٢٤	١١٠٩٤	٩٨٣٠
بنى عبيد	١٩٣١٥	٩٨٤١	٩٤٧٤
نيدة	٨٠٧٦١	٤٢٠٧٢	٣٨٦٨٩
سفلاق	—	—	—

حجم الحيازات الزراعية فى قرى الدراسة

يوضح الجدول التالى حجم الحيازات الزراعية فى قرى الدراسة ، وكذا عدد الحائزين فى كل قرية حسب ما أتيح من بيانات .

جدول (٢)

حجم الحيازات وأعداد الحائزين

المحافظة	القريـــة	إجمالى الزمام بالفدان	إجمالى المساحة الزراعية (بالفدان)	عدد الحائزين	ملاحظات
الشرقية	طحـــا المرج	٢٤٣٠	٢٠٥٠	٢٥٨٠	غالبية الحائزين فى فئة أقل من فدان (١٩٢٤ حائزا) ومن (١-٥) فدان (٦٢٩ حائزا) ، الفئة الأولى تحوز ٨٤٦ فدان ، الثانية ٩٢٢ فدان بما يمثل معا ٨٦ر٢٪ ، من ٥-١٠ أفدنة ، ٢٣ حائزا يملكون ١٥٠ فدان ، ٤ حائزين أكثر من ١٠ أفدنة يملكون ٨٥ فدانا .
	العزيزيـــــة	٣٩٤٥	٣٠١٣	٣٦٠٨	أقل من فدان ٢٦٩٦ حائزا يملكون ٦١١ فدانا ، من (١-٥) فدان ٨٤٨ حائزا يحوزون ١٧٦٢ ، من (٥-١٠ أفدنه) ٢٣ حائزا يحوزون ٢٩١ فدانا ، أكثر من ١٠ أفدنة (٢١ حائزا) يحوزون ٣٤٩ فدانا .
	صفـط زريـق	١٩٦٥	١٤٦٥	٢١١٦	أقل من فدان ، عدد الحائزين ١٦٦٣ يملكون ٥٤١ فدان ، من ١-٣ فدان ٣٩٩ حائز يملكون ٦٩٦ فدان ، من ٣-٥ فدان ، ٤٧ حائزا يملكون ١٨٠ فدانا ، من ٥-١٠ فدان (٦ حائزين) يملكون ٣٤ فدانا ، أكثر من ١٠ أفدنه (حائز واحد) يملك ١١ فدانا .
	سنهوت	——	——	——	
المنوفية	شبرا بخوم	٣٢٣٩	٣٠٣٨	٤٦٥٨	٢٧٠٠ حائز أقل من فدان (يملكون ٧٥٠ فدان) ، ٨٩٠ حائز (من ١-٥) أفدنة يملكون ١٩٢٥ فدان ، ٣٠ حائزا (من ٥-١٠) فدان ، أكثر من ١٠ فدان ثلاثة حائزين يملكون ٦٣ فدانا .
	ميت برة	--	٣٠٨٤	١٧٥٥	أقل من فدان (١٢٠٠ حائز) يملكون ٥٣٥ فدان ، (١-٥) فدان ٥٠٦ حائز يملكون ١٠٥ فدان ، (٥-١٠) فدان ٣٦ حائزا يملكون ٢٣٨ فدان ، ١٠ فدان فاكثر (١٣ حائز) يملكون ٤٧٤ فدان .
	منشأة سلطان	٣١٤٤	٢٨٨٠	٢٢٣٣	١٤٢٦ حائزا أقل من فدان يملكون١٠٤ فدان ، ٦٤٨ حائزا من فدان إلى ٣ أفدنه يملكون ١٠٩٦ ، ١٠٠ حائز يملكون ٢٨٢ فدان من ٣-٥ أفدنة .
	سدود	١٨٢٠	١٦٣٩		أقل من فدان ١٣١٦٢ حائز يملكون ٥٥٥ فدان .

تابع جدول (٢)

دمياط	مـيت الخـولى عبد الله	١١٤٤	٩٧٧	٥٧٦	٢٨٢ حائز أقل من فدان (٢١٢ فدان) ، ٢٣١ من فدان إلى ٣ أفدنة (٣٧٤ فدان) ، ٣٤ من (٣-٥) فـدان يملكون (١٣٥ فـدان) ، ٢٢ من (٥-١٠) فـدان يملكون ، (١٥٢ فـدان) ، ٧ عشـرة فـدان فاكثر يملكون (١٠٤ فدان) .
	السنانية	—	٢١٩٢	٩١٤	٤٢١ حائز أقل من فدان (١٩٠ فدان) ٢٣٠ حائز من (١-٣) فـدان (٥٤٣ فـدان) ، ٨٥ حـائز من (٣-٥) فدان (٤٦٢ فـدان) ، ٥٦ حـائز من (٥-١٠) فدان (٥٤٣ فدان) ، ٢٢ حـائز عشرة أفدنة فاكثر (٥٤٣ فدان) .
البحيرة	أدفينا	—	٤٦٠	—	أكبر ملكية ٣٠ فدان ، الغالبية للحيازات الصغيرة أقل من فدان ، ومن (١-٥) فدان .
	برج رشيد	٣٩٦٢	١٦٩٥	٧٥٢	أقل من فدان ٣٣٦ حائز ، أقل من ٣ فدان ، ٢٢ حـائز من (٣-٥) (٧٠ حـائز) ، ومن (٥-١٠) ٣٥ حائز ، أكثر من ١٠ فدان (١٠ حائزين) .
	كوم البركة	٤٢٢١	٣١٤٩	—	—
	الوسطانية	٢٥٨٩	٢٥٥٣	١٩٠٧	١٧٣١ حائز أقل من فدان ، ١٥٥ حـائز (من ٥-١٠) فدان ، ٢١ حائز عشرة أفدنة فاكثر .
الفيوم	قارون	٢٢٨٠١	١٧٢٤٨	٣٤٥٥	٣٦٪ من الحائزين يملكون أقل من فدان .
	منية الحيط	٣٤٥٦	٣١٢٤	٣٥٦٨	٢٦٣١ حـائز من فـئـة أقل من فـدان ٨٩٢ مـن (١-٥) فدان ، ٥٥ حائز من (٥-١٠) فدان .
	تطون	٨٥٠٠.	٨٥٠٠	—	—
	العجميين	—	١٨١١	١٩٢٦	—
المنيا	أتليدم	—	٢٤٦٠	٢٣٢٤	أقل من فدان ٢٠٥٢ حائزا أقل من ٣ فدان (١٩٠ حـائز) من (٣-٥) فـدان (٣٠ حـائز) ، من (٥-١٠) فدان (٣٨ حـائز) ، أكثر من ١٠ فدان (٢٤ حائز) .
	الحسينية	—	١٥٦٠	—	—
	أبو جرج	—	٣٢٧٧	١٢١٩	—
سوهاج	بنى عبيد	—	—	—	—
	سفلاق	—	١٢٣٢	—	—
	نيدة	—	—	—	—

من استعراضنا للبيانات الواردة بالجدول السابق - والتى أتيحت لنا - يتضح أن غالبية قرى الدراسة تعد متوسطة من حيث مساحة الأراضى التى تضمها ، ذلك أنها تقع فى شريط وادى النيل الضيق ودلتاه والتى ليس لها امتداد أو ظهير صحراوى يسمح بالتوسع مع تزايد عدد سكانها ، إلا فى حالة قرى محافظة الفيوم والتى تزيد مساحاتها الزراعية بصورة ملفتة عما سواها من قرى الدراسة كما هى الحال فى قرى قارون وتطون والعجميين . أما قرى أدفينا بمحافظة البحيرة وميت الخولى عبد الله وبرج رشيد فإن محدودية المساحات الزراعية الموجودة فيها إنما ترتبط بعوامل عدة ، منها طبيعة تضاريس المنطقة كوجود بحيرة إدكو بالقرب من قرية إدفينا مما يتيح لها مساحة أرض محدودة صالحة للزراعة ، كذا قرب قرى برج رشيد وميت الخولى عبد الله من سواحل البحر المتوسط أدى إلى نفس الأمر . ولعل صغر المساحات الزراعية بهذه القرى أسهم فى انصراف عدد كبير من سكانها إلى العمل بغير الزراعة كالصيد فى برج رشيد وإدفينا أو العمل بصناعة الموبيليا وإنتاج الحلويات وغيرها فى قرية ميت الخولى عبد الله .

كذلك فإن الملاحظ من الجدول السابق انتشار الحيازات القزمية أقل من فدان ، فغالبية الحائزين من صغار الملاك والواقعين فى هذه الفئة وفى فئة أقل من خمسة أفدنة بل أقل من ثلاثة أفدنة فى كثير من القرى . بحيث يكاد يكون متوسط الحيازة للفرد من الحائزين فى الفئة الأولى (فى بعض القرى) يصل إلى خمسة قراريط فقط .

ولا يختلف الأمر كثيرا فى ذات الحيازات الكبيرة مثل قرى محافظة الفيوم ، فقرية قارون التى تبلغ مساحاتها الزراعية ١٧٢٤٨ فدانا (١٠٧١٣ مملوكة للأهالى و٦٥٢٥ أراض مملوكة للدولة) نجد أن ٣٦٪ من حائزيها يقعون فى فئة أقل من فدان ، بينما فى قرية منية الحيط والبالغ إجمالى مساحتها الزراعية ٣١٢٤ فدانا يبلغ عدد الحائزين فيها ٣٥٦٨ حائزا ؛ من بينهم ٢٦٣١

حائزاً فى فئة أقل من فدان بما يمثل نسبة ٧ر٧٣٪ من إجمالى حائزيها .

ولعل انتشار هذه الحيازات القزمية والتى يكاد أصحابها أن يكونوا من المعدمين وبخاصة إذا أخذ فى الاعتبار أنها فى الغالب حيازات أسرية (أى مملوكة لأسر أو أرباب أسر لا يقل حجمها فى المتوسط عن ٤-٥ أفراد) ، هذا الانتشار مرده بصورة أساسية إلى تزايد عدد السكان فى الريف المصرى بشكل حاد وكبير مع ثبات نسبى أو حتى تناقص للمساحات الزراعية فى قرى الريف المصرى ، وتفتت الملكيات مع توارثها من جيل إلى جيل . وإن كان البعض يرجع هذا التفتيت إلى سبب أساسى - من وجهة نظره - وهو قوانين الإصلاح الزراعى التى صاحبت ثورة يوليو فى النصف الثانى من القرن العشرين .

إلا أن ما يهمنا فى هذا الصدد أن مثل هذه الحيازات القزمية تستدعى بالضرورة وجود أشكال عدة للعمل الزراعى الأسرى ، والذى يكون جل قوته متمثلة فى الأيدى العاملة من أطفال ونساء الأسر الحائزة لتلك الحيازات الصغيرة للغاية . وهو عمل غالبا ما لا يُتقاضى عنه أجر على نحو ما سيتضح فيما بعد ، بل إنه يعد إضافة أخرى لأعباء متزايدة على كاهل النساء والأطفال فى الأسر الفقيرة . وقد يصل الأمر إلى إلقاء تبعة العمل بهذه الأراضى كاملة على عاتق النساء والأطفال مع هجرة الذكور البالغين للعمل فى المدن المحيطة أو خارج مصر ، أو حتى مع بقاء الذكور للعمل فى قراهم لدى الغير مقابل أجر لغياب الجدوى الاقتصادية من عملهم بمزارعهم ذات المساحات الضئيلة .

التركيب المحصولى والدورة الزراعية فى قرى الدراسة

لم يعد نظام الدورة الزراعية معمولا به فى قرى الريف المصرى ، وصار متاحا لكل المزارعين أن يزرعوا ما شاءوا من محاصيل تبعا للموسم المناخى السائد . لذا فإن التركيب المحصولى فى قرى الدراسة يكاد يتشابه إلى حد كبير ، وهذا التشابه مرده فى الأساس إلى تشابه الظروف المناخية وظروف التربة . والزراعة

فى ريف مصر غالبا موسمية أحدهما شتوى والأخر صيفى ، حيث يزرع فى الأول القمح والبرسيم والفول والعدس والبصل والخضر والفاكهة الشتوية . بينما يزرع فى الثانى الذرة الشامية والذرة الصفراء والأعلاف والخضار والفاكهة الصيفية .

وتشتهر بعض قرى الدراسة بزراعات مميزة مثل قرية العزيزية التابعة لمحافظة الشرقية والتى تشتهر بزراعة الفاكهة كأشجار التين ، والبرتقال ، والمانجو ، والموز ، والجوافة ، فى حين تشتهر قرية ميت الخولى عبد الله التابعة لمحافظة دمياط بزراعة أشجار البرتقال ، والمانجو ، والجوافة ، والموز .

ويبدو الاختلاف فى التركيب المحصولى لدى بعض قرى الدراسة والواقعة فى الوجه القبلى وذلك لظروف ارتفاع درجات الحرارة عنها فى قرى الوجه البحرى حيث نجد زراعات البنجر ، وقصب السكر ، كما توجد زراعات الزيتون والتين فى قرى محافظة الفيوم لارتفاع درجة الحرارة وطبيعة التربة القريبة من الأراضى الصحراوية أو الصفراء .

ومع غياب نظام الدورة الزراعية - كما أشير سلفا - صار متاحا لكل فلاح أن يزرع ما يرغب من محاصيل ، ويكون التفضيل لتلك المحاصيل ذات التكلفة المنخفضة سواء فى الزراعة والخامات أو حتى الخدمة والرعاية أو تلك التى لها ميزة تسويقية فى مصر أو التصدير إلى الخارج مثل زراعات البطاطس وأصناف الخضر الأخرى والخرشوف وغيرها .

ويستتبع سيادة مثل هذه الزراعات وجود فرص متزايدة لعمل الأطفال والنساء سواء فى مراحل الزراعة المختلفة أو حتى فى الإعداد للتسويق الداخلى أو الخارجى ، وذلك لوجود مزايا عدة وتفضيل لهذه الأيدى العاملة على نحو ما سيتضح فيما بعد .

الأنشطة الرئيسة فى قرى الدراسة

لم تعد الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة اقتصادية هى مجال النشاط الاقتصادى الوحيد فى القرية المصرية ، وإن كانت تمثل المحور الرئيس الذى تدور حوله أنشطة القرية الاقتصادية وبها يعمل جانب كبير من سكانها . ولقد شهدت القرية فى عقود قليلة ماضية دخول عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية لم تكن القرية يوما مجالا له ، كما أنه لم يكن متخيلا أن تسود مثل هذه الأنشطة داخل القرية المصرية . ونقدم فيما يلى وصفا لأهم الأنشطة الاقتصادية فى قرى الدراسة مع تركيز خاص على الزراعة والصناعات والحرف المرتبطة بها ، إذ إنها ما تزال تمثل المجال الأرحب لمشاركة المرأة الريفية فى سوق العمل - محور اهتمامنا فى هذا التقرير - وكذا نتعرف على أهم تلك المناشط الأخرى التى تعمل بها النساء الريفيات ، وعلى محددات وأشكال مشاركتهن فى سوق العمل من واقع البيانات المتاحة فى دراسات الحالة لقرى الدراسة .

تشير بيانات دراسات الحالة لقرى الدراسة إلى وجود تشابه بين قرى الدراسة فيما يتعلق بما يسودها من أنشطة اقتصادية ، حيث تتسم بالتنوع والبساطة وبكونها تقوم لتفى باحتياجات مجتمع القرية . ويتمثل الاختلاف فى وجود بعض الصناعات المرتبطة بخصوصية بيئة كل قرية - حيث تشتهر بعض القرى بإنتاج منتجات ذات صلة إما بخامات متاحة فيها أو حرف تسود بين أهلها .

أولا : الزراعة

تمثل الزراعة المحور الرئيس الذى يقوم عليه اقتصاد القرية المصرية ، وهى الحرفة التى على أساسها يتخذ التجمع السكانى تعريفه أو تصنيفه ريفا . وبها يعمل غالبية سكان قرى الريف المصرى بصفة عامة وقرى الدراسة بصفة خاصة ، حيث نجد أن نسبة من يعملون بالزراعة فى قرية مثل طحا المرج بمحافظة الشرقية تصل إلى ٦٠ر١٪ من إجمالى الملتحقين بسوق العمل بالقرية ،

فى حين تمثل هذه النسبة ٥٣٫٨٪ من إجمالى الملتحقين بسوق العمل فى قرية السدود بمحافظة المنوفية ، الأمر الذى يشير إلى استمرار الزراعة كحرفة رئيسة فى القرية المصرية .

ولا تمثل هذه النسب الحقيقة إلى حد كبير ، فهى أقل من الواقع بكثير ، حيث نجد أن نسبة الإناث العاملات بالزراعة فى هاتين القريتين اللتين ضربنا بهما مثلا هى ٦٫١٪ على التوالى من إجمالى العاملين بالزراعة فيهما . وهى نسبة تجانب الحقيقة ، إذ لا تأخذ فى الحسبان عمل النساء غير المنظور فى هذا القطاع وكذا عملهن الموسمى فى مراحل الزراعة المختلفة . أيضاً فهى لا تأخذ فى الاعتبار من هم دون السن من الأطفال الذين يعملون بالزراعة سواء بصفة دائمة أو موسمية . ومن ثم فإن الزراعة تمثل جانبا كبيرا من مجالات العمل للأفراد فى القرى المصرية بصفة عامة وقرى الدراسة بصفة خاصة .

ولقد أوضحت بيانات الدراسة الميدانية وجود العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فى بعض قرى الدراسة ، ونسبة العاملين فيها ليست بالقليلة ، وهى تشكل مجالا متناميا لاستيعاب القوى العاملة فى القرية المصرية .

ولقد تمثلت أهم الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية فيما يلى :

- ورش للصناعات الحرفية واليدوية كورش الميكانيكا والخراطة وإصلاح السيارات ، والتجارة وإنتاج البلاط وغيرها .
- محال تجارية وخدمية مثل محال البقالة وورش ومشاغل الخياطة والتريكو .
- مشروعات إنتاجية صغيرة مثل المزارع السمكية ومزارع الدواجن ، ونقل وتخزين الحبوب .
- الغلال وحفظ الخضراوات وتجارة اللحوم ، وإنتاج وتصنيع الألبان ، وهى صناعات صغيرة ترتبط بالنشاط الزراعى .

ويشير الجدول التالى إلى أهم الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير الزراعية التى تسود فى قرى الدراسة ، وإن كان كثير منها مرتبطاً فى جانب منها بالعمل بالزراعة .

جدول (٣)

أهم الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية السائدة فى قرى الدراسة

المحافظة	القريـــة	الحرف والصناعات التى تنتشر فى القرية
الشرقية	طحا المرج	التشييد والبناء .
	العزيزيـــة	إنتاج البلاط – مصنع مصنوعات جلدية – ملابس جاهزة .
المنوفيـة	شبرا بخوم	ورشة لتصنيع الأخشاب – ورش تصليح الأجهزة الكهربائية .
	ميـــت برة	مصانع الطوب الطفلى ، ورش تصنيع الأحذية ، نقل المحاصيل والحبوب .
	منشأة سلطان	ورش إنتاج البلاط .
دميـاط	ســدود	سيارات نقل الحبوب والحاصلات الزراعية .
	السنانية	معارض موبيليا ، ورش تصنيع الأثاث والأخشاب ، وإنتاج أسمدة ، مصنع حلويات
البحيرة	برج رشيد	تصنيع الخوص والجريد والأقفاص ، مضارب وفراكات الأرز ، غزل الصوف .
الفيـوم	تطـــون	تجارة الغلال والمحاصيل الزراعية .
	العجميين	تصنيع منتجات النخيل كالأقفاص والمقشات .
	منيه الحيط	مناحل – مزارع دواجن .
سوهاج	سفلاق	مجازر لذبح وتصنيع اللحوم

كما يوجد بقرى الدراسة بعض المشروعات الصغيرة التى أنشاها شباب الخريجين وبعض صغار رجال الأعمال مثل مزارع الدواجن والأسماك والمناحل وثلاجات حفظ الخضر ومخازن الحبوب وتصنيع منتجات الألبان وتربية الماشية لإنتاج اللحوم والألبان ... إلخ . إضافة إلى بعض الصناعات والحرف التقليدية مثل إنتاج السجاد والأكلمة الصوفية .

كما يسود بعض الحرف الرئيسة فى كثير من قرى الدراسة وبخاصة الساحلية منها والقريبة من المجارى المائية وهى حرفة الصيد ، مثل قرية برج رشيد والتى يعد الصيد فيها حرفة رئيسة تسبق الزراعة فى انتشارها بين الأهالى ، وكذا تنتشر هذه الحرفة فى قرى العزيزية بمحافظة الشرقية وقارون

بمحافظة الفيوم ، وأتليدم بمحافظة المنيا ، وسدود بمحافظة المنوفية ، والسنانية بمحافظة دمياط ، وهى قرى بعضها يقع على مسطحات مائية واسعة كالبحر المتوسط ونهر النيل وبحيرة قارون ، والبعض الآخر يقع على ترع ومجارٍ مائية أخرى كما بينا سابقا ، وهو ما يبرز أثر الموقع الجغرافى فى تحديد أنماط الأنشطة الاقتصادية التى تسود فى بيئة ما .

تقسيم الأنشطة الاقتصادية حسب النوع والسن

يستند تقسيم العمل والمناشط الاقتصادية حسب النوع والسن إلى عدة اعتبارات منها ما هو اقتصادى واجتماعى وما هو ثقافى وحتى بيولوچى . وتبرز البيانات المجموعة من دراسات حالة قرى الدراسة بعضا من تفاصيل هذا التقسيم نوردها هنا ، على أن يتم تناولها بصورة أكثر تفصيلا فى ثنايا الدراسة وبخاصة ما يتعلق بأشكال مشاركة النساء فى العمل ، ومحددات هذه المشاركة .

١ - الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها الذكور

من واقع بيانات دراسة حالة القرى تبين أن العمل بالزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها الذكور فى جميع قرى الدراسة سواء كان هذا العمل فى الأراضى الملك أو الإيجار أو كان لدى الغير بأجر ، وسواء كان هذا العمل فى أرض الأسرة أو أرض الغير ، ويأتى بعد ذلك من يعملون بالصناعات الحرفية والبيئية والورش الحرفية والمحال التجارية .

وينتشر بين الذكور العمل فى الشحن والتفريغ وقيادة الجرارات وعربات النقل الثقيل والتشييد والبناء . ومن أمثلة القرى التى تنتشر فيها مثل هذه الأنشطة قرى العزيزية وطحا المرج وقارون وأتليدم ونيدة ، كما يمارس الذكور حرفة الصيد بالقرى التى بها شواطئ ساحلية أو مجارٍ مائية كنهر النيل وفروعه والترع والمصارف مثل قرية العزيزية ، وفى بعض القرى يمارس الذكور الأنشطة الخاصة بالتعدين فى المحاجر كما فى قرية أتليدم .

٢ - الأنشطة الاقتصادية التى تمارسها الإناث

من قرى الدراسة يمكن استنتاج أن الزراعة تعد من الأنشطة الاقتصادية التى تعمل فيها الإناث ويغلب عليها العمل لدى الأسرة بدون أجر أو العمل لدى الغير ، يليها العمل المنزلى بأجر والمتمثل فى الأعمال المنزلية التقليدية وتجفيف الخضراوات وصناعة الجبن والزبد وعمل المخللات والمربات وعمل الفريك والكشك وتربية الطيور ورعاية حيوانات الحقل (سواء للاستهلاك المنزلى أو للبيع) .

كما تعمل الإناث خاصة المتعلمات منهن فى المجال المؤسسى أو فى بعض المؤسسات الحكومية الخاصة وفى المحال التجارية ، وأيضا فى إنتاج بعض الصناعات البيئية مثل غزل الصوف كما هى الحال فى قرية "برج رشيد" ، وتصنيع منتجات النخيل فى بعض قرى محافظة الفيوم ، كما تعمل الإناث فى غالبية قرى الدراسة فى مشاغل الخياطة وأعمال التريكو .

٣ - الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها الأطفال

فيما يتعلق بالأطفال فى قرى الدراسة سواء داخل منظومة التعليم أو خارجها يعمل غالبيتهم بالزراعة خاصة فى مواسم جنى المحاصيل ، سواء داخل الوحدة المعيشية بدون أجر أو خارجها بأجر .

٤ - الأنشطة الاقتصادية التى تجمع بين الذكور والإناث

تتمثل الأعمال التى يمارسها كل من الذكور والإناث معا فى العمل الزراعى ورعاية الحيوانات والتشييد والبناء والعمل الموسمى والحكومى والمحال التجارية ، والعمل بمشروعات الشباب مثل مزارع الدواجن ومصانع الجلود والصناعات البيئية .

وجدير بالذكر أن قيمة الأجر اليومى فى جميع قرى الدراسة تتراوح ما بين ١٠ : ١٥ جنيها للذكور و٧ : ١٠ جنيهات للإناث و ٣ : ٥ جنيهات للأطفال ، على أن الأجر يتحدد وفقا لطبيعة العمل ومواسم ذروة العمل حيث ترتفع الأجور فى مواسم جنى المحاصيل مثل القطن وجنى ثمار الفاكهة ، فعلى سبيل المثال يصل

أجر الإناث العاملات فى البناء والتشيد إلى ٧ جنيهات فى اليوم ، إلا أنه فى موسم جنى القطن يرتفع إلى ١٠ جنيهات ؛ أما بالنسبة للأعمال الدائمة فإن أجرهن يصل إلى ٥ جنيهات على اعتبار أنه أجر ثابت ولفترة طويلة .

ويتمثل الثبات فى الأجر فى عدد من الأعمال فى قرى الدراسة مثل العمل فى مصانع الطوب قرية ميت برة فى محافظة المنوفية ، حيث تعمل الإناث فى مصانع الطوب الطفلى ، وأيضا قرية برج رشيد حيث تعمل الإناث بتصنيع الجريد والأقفاص ، وقرية شبرا بخوم حيث تعمل الإناث بمشروع إنتاج الأكلمة الصوفية ، وفى مزارع الدواجن مما يعكس التمايز فى أجور كل من الإناث والذكور لصالح الذكور .

نستخلص مما سبق ما يلى :

١ - أن العوامل الإيكولوچية تلعب دوراً مهما فى زيادة معدلات انتشار ظاهرة عمل المرأة فى قرى الدراسة ، فقرب قرى الدراسة من المراكز الحضرية وتمهيد الطرق وسهولة وسائل النقل والمواصلات ووفرة موارد بيئية معينة كالنخيل من بين العوامل التى أدت إلى ظهور حرف معينة فى قرى الدراسة مما يخلق فرصا متزايدة لعمل المرأة فيها .

٢ - أن كبر حجم السكان فى قرى الدراسة بما لا يتناسب مع حجم الحيازات الزراعية فيها كان عاملا ضاغطا يدفع بسكان هذه القرى للعمل خارجها سواء كانوا ذكورا أو إناثا ، كما أن هذا الأمر يزيد من انتشار الحيازات الزراعية مما يخلق مناخا مناسبا لعمل المرأة الريفية خاصة داخل نطاق الأسرة المعيشية .

٣ - تلعب طبيعة التركيب المحصولى السائد فى قرى الدراسة دورا فى أوضاع عمل المرأة ومجالاته ، فسيادة المحصولات النقدية - والتى تتطلب عمالة كثيفة ورخيصة مثل الخضراوات والفاكهة - تخلق فرصا متزايدة أمام عمل المرأة الريفية ، خاصة العمل دون أجر داخل الوحدة المعيشية .

٤ – لاتزال الزراعة هى المجال الأرحب لعمل المرأة الريفية وإن كان العمل فى الخدمات يمثل مجالا جديدا ومفتوحا أمام المرأة الريفية ، سواء أكان ذلك فى القطاع المنظم (الحكومى) أو الخاص أو غير المنظم أو غير الرسمى .

٥ – تبرز العديد من الأعمال الشاقة التى تمارسها النساء بشكل عام وشبه مقصورة عليهن كبعض أعمال البناء والعمل بالمصانع ومزارع الدواجن وغيرها . كذلك فإن كثيرا من هذه الأعمال تتم فى بيئات لا تتوافر فيها أى اشتراطات للسلامة والأمان مما يعرض هؤلاء النساء لكثير من المخاطر والانتهاكات .

٦ – تنخفض أجور النساء بشكل عام بدون مبرر واضح داخل قرى الدراسة حتى وإن تساوت الأعباء وتشابهت طبيعة الأعمال التى يقمن بها مع ما يقوم به الرجال فى نفس المجال .

لقد أسهمت الأوضاع الإيكولوچية والاجتماعية والاقتصادية لقرى الدراسة فى إيجاد مناخ عام يرسم ويحدد أوضاع عمل المرأة الريفية وأدوارها فى سياقاتها المختلفة ، مما دعا بالدراسة الراهنة أن تسعى إلى التعرف على هذه الأوضاع من خلال عينة من النساء توزعت على هذه السياقات ، والتى نعرض لخصائصها فى الفصل التالى .

الفصل الثالث*

خصائص عينة الدراسة وأسرها

يهدف هذا الفصل إلى رصد أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة وأفراد أسرها ، والتعرف على أهم خصائص المرأة الريفية العائلة لأسرتها ، بالتركيز على بعض أوضاع عملها . وترجع أهمية رصد هذه الخصائص إلى عدة مبررات أساسية نشير إلى بعض منها هى :

١ - أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية العاملة تعد من بين أهم المؤشرات التى تدعم أو تعوق مشاركة المرأة فى سوق العمل ، كما أنها تؤثر فى أوضاع عملها واختياراتها المهنية .

٢ - أن رصد بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد أسر العينة يعد توصيفاً لهذه الأسر ولأوضاعها ولمواردها البشرية ، ولأهم التغيرات التى طرأت عليها ، كما أنها تعكس السياق البنائى - الاقتصادى والاجتماعى للمرأة الريفية العاملة - والذى يؤثر بدوره فى أوضاع عملها ، وفى تفعيل أدوارها فى النشاط الاقتصادى فى إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع بعامة والريف المصرى تحديداً .

٣ - أن خصائص هذه الأسر تعد بمثابة مؤشرات تساعد فى فهم أنماط توزيع

* كتب هذا الفصل كل من الأستاذة الدكتورة إنعام عبد الجواد ، والدكتورة أمل محمود ، حيث قامت الدكتورة إنعام عبد الجواد بكتابة الجزء الخاص بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد أسر العينة ، والدكتورة أمل محمود بعرض خصائص العينة .

الفرص الاجتماعية لأفراد الأسر بين الذكور والإناث وبين الأقاليم الجغرافية ، كما تساعد فى تقييم أوضاع عمل المرأة وفرصها المجتمعية وفى تحديد أولويات العمل ، سواء كانت تتعلق بأهداف محددة ، أم فئات ذات أولوية حسب سياقاتها المختلفة .

٤ – يسهم رصد هذه الخصائص فى الكشف عن التفاوتات بين الذكور والإناث فى عنصر أو أكثر من عناصر الجهد البشرى فى توفير مقومات التنمية البشرية بكل أبعادها ، لما يمكن أن يسهم به ذلك فى وضع السياسات والخطط وتوسيع فرص الاختيار فى المجالات المختلفة بين الذكور والإناث ، وإزالة المعوقات التى تحول دون التمتع بالفرص المتاحة – تعليماً وعملاً – وتوفير الآليات اللازمة لتمكين كل منهما وتحقيق المساواة بينهما[١] .

٥ – أنه إذا كان التغير فى خصائص أعضاء الأسر التعليمية والعلمية والمهارية يبدأ من الأسر متفاعلة مع غيرها من وسائط التنشئة الاجتماعية وأساليبها ، فإن رصد هذه الخصائص يساعد فى صياغة السياسات الكلية والقطاعية وتحديد أولوياتها ، سواء تعلقت بأهداف تنموية ، أو قطاعات محددة أو فئات اجتماعية – كالمرأة الريفية العاملة – ذات الأهمية فى استدامة التنمية .

٦ – نظراً لندرة المعلومات والبيانات المتاحة حول المرأة العائلة لأسرتها فى الريف المصرى ، وبالرغم من تزايد حجمها على مستوى المجتمع ككل ، فقد تطلب ذلك أن نفرد جزءاً من هذا الفصل لرصد بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ، وبعض ملامح أوضاع عملها من واقع بيانات البحث لأسباب عديدة منها ما يلى :

أ – أن المرأة العائلة لأسرتها فى الريف المصرى تمثل نمطاً نوعياً من أنماط أدوار المرأة الريفية ومشاركتها فى القرارات الأسرية على مستوى المجتمع المحلى ، وفى المساهمة الاقتصادية ، سواء داخل

الأسرة أو خارجها وهى فى معظمها أمور ذات صلة بتفعيل أدوارها فى هذه المساهمة فى ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على القرية المصرية ، وما ارتبط بها من تراجع معدل الاستثمار ، وزيادة نسبة البطالة ، ونقص السلع والخدمات ، وتدهور الأوضاع المعيشية للأسر[٢] .

ب - أن ظاهرة المرأة العائلة لأسرتها ، وهى وإن كانت غير جديدة فى المجتمع المصرى إلا أنها اكتسبت أهمية فى إطار الآثار السلبية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإعادة الهيكلة الرأسمالية ، وما ارتبط بذلك من تفاقم أوضاع الفقر فى مصر ، خاصة فقر المرأة - والمرأة الريفية تحديداً - فتكاد تجمع الدراسات على أن النساء يتحملن العبء الأكبر من الآثار السلبية لهذه التغيرات فى سوق العمل . وفى هذه السياق يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ إلى أن النساء العائلات لأسر أكثر فقراً وأن فقر هذه الأسر يزيد على الأسر التى يرأسها رجل بمعدل مرة ونصف المرة [٣] ، مما يتطلب تناولها بالدراسة بقصد إدماجها فى التنمية وتفعيل أدوارها فى ظل هذه السياسات وبما يسهم فى رفع المعاناة عنها .

جـ - أنه على الرغم من أن هناك مشكلات تتعلق بالتعرف على الحجم الحقيقى للظاهرة ، والذى قد يرجع - كما ذهبت بعض الدراسات - إلى افتقار التعريفات المستخدمة لمعايير واحدة ، لعدم وجود تعريف واحد متفق عليه حول المرأة العائلة لأسرتها ، ولإسناد مسئولية الإنفاق فى الأسرة إلى الرجل الذى تنسب إليه الرئاسة عادة ، بغض النظر عما إذا كان يقوم بالفعل بمهامها أم لا ، مما يجعل التعريف غامضاً [٤] فإن بيانات بحث الإنفاق والاستهلاك لعام ١٩٩٦ أشارت إلى أن الأسر التى تتولى فيها المرأة مسئولية إعالة الأسرة بالكامل ،

وتنفرد بتحمل العبء الاقتصادى لها تتوزع بصورة أكبر فى الحضر عن الريف بسبب الانتشار النسبى للأسرة الممتدة فى الريف أكثر من الحضر[٥] ، إذ وصلت على مستوى الحضر ٢١ر١٨٪ مقابل ٢٢ر١٦٪ فى الريف ، وتكاد نسبتها تتقارب فيما بين ريف الوجه البحرى وريف الوجه القبلى[٦] . ونظراً لندرة الدراسات التى اهتمت بالمرأة العائلة لأسرتها فى الريف ، وأن غالبية ما أنجز من دراسات – فى محدوديتها – كانت فى الحضر ، فقد تطلب ذلك رصد أهم خصائصها وأوضاع عملها فى قرى الدراسة الراهنه لما يمكن أن يسهم به ذلك فى رسم السياسات بقصد تفعيل أدوارها فى إطار التحولات التى يمر بها الريف المصرى ، كما سبقت الإشارة .

د – أن غالبية الدراسات التى اهتمت بالمرأة الريفية العائلة لأسرتها – والحضرية أيضا – كشفت عن أن الأسر التى تعولها نساء أقل فرصاً من تلك التى يعولها ذكور ، وأن معظم هذا النمط من النساء من الأسر الفقيرة . ويرجع ذلك إلى أن فرصة المرأة العائلة لأسرتها فى الحصول على عمل تكون أقل من الرجل مما يزيد من الاحتمال بأن تظل طاقة معطلة ، وأنه إذا مارست عملاً يكون غالباً فى القطاع غير الرسمى حيث الأجور منخفضة وساعات العمل غير ثابتة ، بجانب ارتفاع عدد المعالين وانخفاض عدد المتكسبين فى الأسر التى تعولها نساء بالمقارنة بالأسر التى يعولها ذكور[٧] . وفى هذا السياق كشفت دراسة ميدانية أجريت حول مستقبل القرية المصرية عام ١٩٩٢ عن أن الأسر التى تعولها نساء أقل فرصاً فى التعليم ، حيث انخفض المستوى التعليمى لأفرادها أكثر من تلك التى يعولها ذكور ، وأن نسبة الأميات من ربات الأسر أعلى من نسبة أرباب الأسر من الأميين ، وأن متوسط الدخل السنوى لهذه الأسر أقل من مثيله فى

الأسـر التـى يعولهـا ذكور ، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل فى كلا النوعين من الأسر[8] .

وفى ضوء ما سبق ، وفى ضوء الأهداف العامة للبحث والتى من بين أهمها رصـد الظروف الاجـتمـاعـيـة والأسـرية التى تدعم أو تحـول دون مـشـاركـة المرأة الريفـيـة فى سـوق العـمل وغيـرها من أهداف وردت فى هـذا السـيـاق ، تحـددت أهداف الفصل الراهن فيما يلى :

١ – تحديد أهـم الخصـائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة .

٢ – عرض أهـم الخصـائص الاقتصادية والاجتماعية لأفراد أسر العينة .

٣ – الوقوف على أهـم التفاوتات بين الذكور والإناث فى عدد من مؤشرات التنمية البشرية ، وأيضاً التفاوتات على مستوى الأقاليم الجغرافية .

٤ – التعرف على أهـم الخصـائص الاقتصـادية والاجتماعية للمرأة الريفية العائلة لأسرتها فى قرى البحث (النسـاء العائلات لأسر) .

٥ – رصد أهـم الخصـائص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية العاملة العائلة لأسرتها فى قرى البحث .

التعريفات الإجرائية

١ - الأسرة المعيشية

يقصد بالأسـرة المعيشية هنـا : الأسرة التى تنتمى إليها المرأة الريفـيـة العـاملة ، والتى تتـألف من مجموعة من الأفراد بينهم رابطة دم ، ويعيشـون حياة مشتركة فى الإنتـاج والاسـتـهلاك وفى القرارات الخـاصـة بالعمـل والاسـتـثـمـار والادخار ، وهـى بذلك قد تكون أسرة نووية ، أو ممتدة ، أو مشتركة .

والأسـرة النووية هى التى تتـألف من الزوج والزوجـة والأبنـاء (الجيل الأول ، فقط) ، والأسـرة الممتدة هـى التى تتـألف من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين والأبناء المتـزوجين والأحـفـاد ، أمـا الأسـرة المشـتـركة فـهـى التى تتـألف من الزوج

والزوجة أو أحدهما والأبناء أو من يعولهم رب الأسرة من الأقارب والذين بينهم وبين رب الأسرة رابطة دم - غالبا - أو الإخوة أو بعض الأقارب إن وجدوا . كما يعرف رب الأسرة بأنه : العائل لهذه الأسر سواء كان أبا أو أما أو أكبر الأبناء . كما تعرف ربة الأسرة بأنها الزوجة التى لها زوج عائل لأسرتها أو ابن أو بنت ، وتشتمل أفراد الأسرة على الأبناء والإخوة أو من يعولهم رب الأسرة من الأقارب .

٢ - المرأة العائلة لأسرتها

هى التى تتولى بشكل دائم إدارة وتدبير شئون الأسرة كاملة ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وترعى مصالح الأسرة وأعضاءها من الأبناء أو الإخوة والأقارب من أفراد أسرتها . وهى قد تعمل عملا مأجورا أو غير مأجور داخل الأسرة أو خارجها ، ويأتى تحت هذا التعريف الأرامل والمطلقات وزوجات العاطلين عن العمل ، أو من يرفضون الإنفاق على الأسرة ، والمتزوجة التى هاجر زوجها ، وغير المتزوجة التى توفى والدها أو أحد الوالدين وليس لها ابن أكبر ، وزوجات المرضى والمعاقين والمسجونين والمجندين .

النتائج

اولا : خصائص عينة الدراسة

١ - توزيع العينة حسب فئات السن

ترتبط مساهمة المرأة الريفية فى قوة العمل بالعديد من المتغيرات منها السن ، حيث يسعى المجتمع الريفى خلال مراحل التنشئة الاجتماعية المبكرة للإناث إلى تدريبهن على القيام ببعض الأدوار المتوقعة منهن فى مراحل العمر اللاحقة . والملاحظ هنا أن هذه الإسهامات والأدوار تتباين بعد ذلك وفقا للمرحلة العمرية ، حيث تبلغ ذروتها عندما تبلغ الفتاة سن العشرين ، حيث تصبح زوجة وأماً . ويتسع نطاق مشاركتها وإسهاماتها لتواجه متطلبات الحياة فى الوحدة

المعيشية ، وتنحسر الإسهامات فى الأعمار المتقدمة للمرأة الريفية عندما يشب الأبناء وبشكل خاص إذا كانوا ذكوراً ، حيث يتزوجون ويتولى القيام بالجهود بدلاً من الأم زوجات الأبناء وبناتهم .

وعلى مستوى بيانات الدراسة الراهنة ، أفصح الجانب الميدانى منها عن التباين فى مساهمة الإناث وفقا للمراحل العمرية المختلفة متسقا بذلك مع الطرح السابق ، ويوضح ذلك بيانات الجدول التالى .

جدول (١)

السـن

الإقليم / فئات السن	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٢٠ سنة	٢٠٠	١١ر٤	٩١	٦ر٨	٢٩١	٩ر٤
٢٠ -	٢٨٥	١٦ر٢	١٩٧	١٤ر٨	٤٨٢	١٥ر٦
٢٥ -	٢٢٨	١٣ر٠	١٩٥	١٤ر٧	٤٢٣	١٣ر٧
٣٠ -	٢٤٧	١٤ر٠	١٧٩	١٣ر٥	٤٢٦	١٣ر٨
٣٥ -	٢٢٥	١٢ر٨	١٨٨	١٤ر١	٤١٣	١٣ر٤
٤٠ -	٢٢٣	١٢ر٧	١٦١	١٢ر١	٣٨٤	١٢ر٤
٤٥ -	١٥٤	٨ر٨	١١٧	٨ر٨	٢٧١	٨ر٨
٥٠ فأكثر	١٩٧	١١ر٢	٢٠١	١٥ر١	٣٩٨	١٢ر٩
المجموع	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠

كا = ٢٩ر٤**

وتشير بيانات جدول (١) إلى أن أكبر نسبة من العاملات فى عينة البحث تتركز فى الفئة العمرية (٢٠-٢٥ سنة) حيث بلغت ١٥ر٦٪ على المستوى الإجمالى . وتراوحت مابين ١٦ر٢٪ فى الوجه البحرى مقابل ١٤ر٨٪ فى الوجه القبلى ، وشكلت الفئة العمرية من (٤٥-٥٠ سنة) أقل نسبة لتصل إلى ٨ر٨٪ سواء على المستوى الإجمالى أو فى الوجهين البحرى والقبلى .

والملاحظ أيضا انخفاض نسبة العاملات اللاتى يقعن فى فئة السن أقل من

عشرين عاما ، كما هو موضح بالجدول . وتكاد تتساوى نسب من يقعن فى الفئات العمرية التى تتراوح ما بين (٢٥-٤٠) على المستوى الإجمالى ، وبفروق طفيفة بين الوجهين البحرى والقبلى ، والتى تمثل فئات السن الوسطى وهى أكثر الفئات قدرة على العمل . فقد بلغت نسبة من يقعن فى هذه الشريحة من أفراد العينة ٥٣٫٣٪ ، وكانت هذه النسبة فى الوجه البحرى ٥٢٫٥٪ ، فى مقابل ٥٤٫٤٪ فى الوجه القبلى .

وبحساب متوسط السن لدى أفراد العينة تبين أنه كان على المستوى الإجمالى ٣٤٫٣٪ سنة بانحراف معيارى قدره ١١٫٥٧ ، وفى الوجه البحرى كان متوسط السن ٣٣٫٤٦ سنة بانحراف معيارى قدره ١١٫٦٢، وفى الوجه القبلى بلغ متوسط السن ٣٤٫٧٩ سنة بانحراف معيارى قدره ١١٫٤٥، وبحساب الفرق بين متوسط السن بين الوجه البحرى والقبلى تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوجهين .

نستخلص من ذلك أن المرأة الريفية تبلغ ذروة نشاطها فى العمل فى المرحلة العمرية الشبابية (٢٥-٤٥ سنة) من حياتها ، وبعد هذه المرحلة يبدأ معدل مساهمتها فى العمل فى الانخفاض إلى مستويات أقل فى الفئة العمرية (٤٥-٥٠ سنة) ، كما يلاحظ انخفاض نسبة العاملات من الريفيات فى الفئة العمرية من (١٥-٢٠ سنة) وربما يرجع ذلك إلى أن هذه الفترة هى مدة استكمال التعليم بعد الأساسى لمن يلتحقن بالتعليم الثانوى وما بعده . مما يدل على أن تقدم السن لدى المرأة الريفية يكون له تأثير فعال فى خفض نسبة مساهمتها فى قوة العمل كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات (٩) .

٢ - توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول (٢)

الحالة الاجتماعية

الإقليم / الحالة الزواجية	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم تتزوج	٤٠٨	٢٣ر٢	١٣٣	١٠ر٠	٥٤١	١٧ر٥
معقود قرانها	١٣	٠ر٧	٩	٠ر٧	٢٢	٠ر٧
متزوجة	١١٨٢	٦٧ر٢	١٠٣٣	٧٧ر٧	٢٢١٥	٧١ر٧
مطلقة	٢٧	١ر٥	٢٢	١ر٧	٤٩	١ر٦
أرملة	١٢٩	٧ر٣	١٣٢	٩ر٩	٢٦١	٨ر٥
المجموع	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠

كا ٢ = ٩٢ر٠**

توضح بيانات جدول (٢) أن غالبية أفراد العينة من المتزوجات ، وإن كانت هذه النسبة ترتفع فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى لتصل إلى ٧ر٧٧٪ ، ٢ر٦٧٪ على التوالى . أما من لم يسبق لهن الزواج فتكاد ترتفع نسبتهن فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى وبفارق كبير كما هو موضح فى الجدول ، كما بلغت نسبة الأرامل ٥ر٨٪ وتكاد تنخفض كثيرا نسبة المطلقات منهن من جملة أفراد العينة ، وقد يمثلن النساء المعيلات للأسر واللاتى بلغت نسبتهن ٥ر١٢٪ على مستوى إجمالى العينة .

٣ - العلاقة برب الأسرة

جدول (٣)

العلاقة برب الأسرة

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ربة أسرة	٢٠٧	١١٫٨	١٧٨	١٣٫٤	٣٨٥	١٢٫٥
زوجة(لرب الأسرة)	١١٠٩	٦٣٫٠	٩٨٥	٧٤٫١	٢٠٩٤	٦٧٫٨
ابنة	٣٩١	٢٢٫٢	١٥١	١١٫٤	٥٤٢	١٧٫٦
أخرى	٥٢	٣٫٠	١٥	١٫١	٦٧	٢٫٢
المجموع	١٧٥٩	١٠٠٫٠	١٣٢٩	١٠٠٫٠	٣٠٨٨	١٠٠٫٠

كا ٢ = ٧٧٫٩**

تتفق بيانات الحالة الاجتماعية مع بيانات جدول (٣) والذى يبين العلاقة برب الأسرة ، حيث تشير إلى أن أكثر من ثلثى العينة زوجات لرب الأسرة وترتفع فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، كما مثلت الابنة فى هذه الأسر ١٧٫٦٪ من أفراد العينة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى كما هو موضح بالجدول .

وجدير بالذكر أن ١٢٫٥٪ من العينة هن من النساء المعيلات للأسرة ، والتى تفرض الظروف عليهن تحمل تبعات الحياة والانخراط فى الأنشطة الاقتصادية للوفاء باحتياجات أسرهن حيث لا بديل لهن عن ذلك .

٤ - توزيع العينة حسب الحالة التعليمية

تعكس بيانات الحالة التعليمية للمرأة العاملة فى الريف ، ظروف وخصائص العمالة المطلوبة والمتوفرة فى سوق العمل ، سواء أكان ذلك فى القطاعات الإنتاجية أو الخدمية والتجارية ، حيث يعد التعليم متغيرا أساسيا فى فهم أوضاع المرأة العاملة بشكل عام وفى الريف تحديداً [١٠] . فالتعليم يتيح للمرأة فرصة المشاركة فى سوق العمل ، وخاصة إذا كان يلبى احتياجات السوق ، كما

يتيح لها المشاركة فى ظل ظروف ملائمة وأكثر إنسانية ، إذ غالبا ما تكون مشاركة الإناث المتعلمات فى الإطار المؤسسى الرسمى ، والذى يتمتع إلى حد ما بدرجة من التنظيم والحماية التشريعية . وفى المقابل تصبح مشاركة الإناث الأميات محصورة فى أنشطة اقتصادية معينة ، غالباً ما تفتقد إلى التنظيم والضوابط التشريعية ، ولا يقصد بذلك ضعف مشاركة الأميات ، بل على العكس من ذلك فإنهن يبذلن جهودا مضاعفة قياسا إلى ذلك الجهد الذى يبذل من قبل المتعلمات ، ولكن يلاحظ أن هذه الجهود تبذل فى أعمال شاقة ومتدنية ، تضطر المرأة لقبولها بسبب انحسار الفرص فى سوق العمل ، وندرة البدائل أمامها .

وتصبح الأمية وانتشارها بين الإناث الريفيات من المشكلات التى تخفى مشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية غير المنظورة ، إذ إن المسوح السكانية غالبا ما لا تهتم بهذه الأنشطة . ويتضح حجم المشكلة إذا عرفنا أن ٥٠٪ تقريبا من عينة الدراسة من الأميات (٣٥٫٩٪ للوجه البحرى ، ٦٧٫١٪ للوجه القبلى) وهو أمر يعنى تفاوتاً فى نسبة الأميين بين الوجه البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى ، ولقد أسهمت مجموعة من العوامل فى تكريس ظاهرة الأمية بالنسبة للمرأة الريفية ، وبعضها يرجع إلى التصورات الذهنية الكامنة فى عقل أفراد المجتمع الريفى حول الدور المتوقع للبنت كزوجة ، وتحملها مسئوليات العمل والمشاركة المبكرة فى الأنشطة الاقتصادية بالنسبة للشرائح الدنيا ، بالإضافة إلى خوف المجتمع عليها من الانحراف فى حالة الخروج للتعليم بالنسبة للوجه القبلى بصفة خاصة . علاوة على ارتفاع تكلفة التعليم الذى أصبح يتم خارج مؤسسات التعليم الرسمية .

وتؤكد بيانات جدول (٤) الطرح السابق والذى يشير إلى توزيع عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية .

جدول (٤)

الحالة التعليمية

الحالة التعليمية / الإقليم	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
أمية	٦٣٢	٩ر٣٥	٨٩٢	١ر٦٧	١٥٢٤	٤ر٤٩
الابتدائية (يقرأ ويكتب)	١٢٨	٣ر٧	٦٤	٨ر٤	١٩٢	٢ر٦
الإعدادية	٩٦	٥ر٥	٢٨	١ر٢	١٢٤	٠ر٤
شهادة متوسطة	٥٧١	٥ر٣٢	٢٤٧	٦ر١٨	٨١٨	٥ر٢٦
شهادة فوق المتوسطة	١٢٠	٨ر٦	٤٠	٠ر٣	١٦٠	٢ر٥
شهادة جامعية	١٧٥	٩ر٩	٥٢	٩ر٣	٢٢٧	٤ر٧
شهادة عليا (ماجستير - دكتوراه)	٩	٥ر٠	٢	٢ر٠	١١	٤ر٠
مازالت فى التعليم الإعدادى أو المتوسط	٢٨	٦ر١	٣	٢ر٠	٣١	٠ر١
مازالت فى التعليم الجامعى	٠	٠٠	١	١ر٠	١	٠٠
المجموع	١٧٥٩	٠ر١٠٠	١٣٢٩	٠ر١٠٠	٣٠٨٨	٠ر١٠٠

كا ٢ = ٧ر٢٠٩**

حيث جاءت نصف أفراد العينة من الأميات ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى كما هو موضح بالجدول ، ولا يختلف هذا على مستوى إجمالى الريف المصرى حيث ترتفع نسبة الأمية بشكل عام [11] .

ولاشك أن ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد العينة يؤدى إلى نقص قدراتهن ومهاراتهن العملية ومحدودية الأعمال التى يمكن أن يلتحقن بها .

والأمر الملاحظ أن الغالبية من الأميات من أفراد العينة لم يلتحقن بالتعليم ، وهى نسبة ترتفع فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٧ر٨٢٪ ، مقابل ٥ر٦٩٪ على التوالى) مما يعنى وجود تفاوت بين الوجهين لصالح الوجه البحرى كما هو موضح فى جدول (٥) .

جدول (٥)

الالتحاق بالمدرسة

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دخلت المدرسة	١٩٣	٣٠ر٥	١٥٤	١٧ر٣	٣٤٧	٢٢ر٨
لم تدخل المدرسة	٤٣٩	٦٩ر٥	٧٣٨	٨٢ر٧	١١٧٧	٧٧ر٢
المجموع	٦٣٢	١٠٠ر٠	٨٩٢	١٠٠ر٠	١٥٢٤	١٠٠ر٠

كا ٢ = ٣٧ر١**

أما نسبة من دخلن المدرسة ولم يستكملن تعليمهن فقد وصلت إلى ٢٢ر٨٪ على مستوى إجمالى العينة ، كانت فى الوجه البحرى ٣٠ر٥٪ ، وفى الوجه القبلى ١٧ر٣٪ كما يبينها الجدول السابق .

وبالنسبة للملتحقات من أفراد العينة بالتعليم يلاحظ أن الغالبية العظمى منهن تسربن خلال الدراسة الابتدائية فقط والجدول (٦) يوضح ذلك .

جدول (٦)

التوقف عن التعليم

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الابتدائى	١٧٨	٩٢ر٢	١٤٠	٩٠ر٩	٣١٨	٩١ر٦
الإعدادى	١٥	٧ر٨	١٤	٩ر١	٢٩	٨ر٤
المجموع	١٩٣	١٠٠ر٠	١٥٤	١٠٠ر٠	٣٤٧	١٠٠ر٠

كا ٢ = ٢ر٠X

وتوضح بيانات الجدول أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تسربن من التعليم الابتدائى (٩١ر٦٪) وتكاد نسب المتسربات من هذه المرحلة تقترب فى كلا الوجهين ، أما باقى النسبة (٨ر٤٪) فقد تسربن من التعليم الإعدادى ، مع وجود فروق طفيفة فى هذه النسبة بين الوجهين البحرى والقبلى كما هو موضح بالجدول .

وتكاد هذه البيانات تتفق مع البيانات الكلية على مستوى الريف المصرى فيما يتعلق بالحالة التعليمية ، وأيضا مع نتائج الدراسات التى أجريت حول الريف المصرى ، وأوضحت أن أعلى نسبة تسرب تحدث عادة خلال التعليم الابتدائى ، والذى يفسره البعض فى رغبة الأسرة فى الاستعانة بالأولاد وخروجهم لسوق العمل ، وخاصة الإناث منهم لزيادة الدخل وعدم الاهتمام بتعليمهن (١٢) .

وبالنسبة للأميات اللائى لم يلتحقن بالتعليم من أفراد العينة فيوضحهن جدول (٧) .

جدول (٧)

أسباب عدم الالتحاق بالتعليم

الأسباب / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
للعمل ومساعدة الأسرة	٣٢	٧٫٣	٩	١٫٢	٤١	٣٫٥
عدم اهتمام الأسرة بتعليم البنات	١٦٤	٣٧٫٤	٢٣٤	٣١٫٧	٣٩٨	٣٣٫٨
رفض الأسرة تعليم البنات	١١٨	٢٦٫٩	٢٢٠	٢٩٫٨	٣٣٨	٢٨٫٧
سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة	١١٣	٢٥٫٧	٢٦٠	٣٥٫٢	٣٧٣	٣١٫٧
أخـــرى	١٢	٢٫٧	١٥	٢٫٠	٢٧	٢٫٣
المجموع	٤٣٩	١٠٠٫٠	٧٣٨	١٠٠٫٠	١١٧٧	١٠٠٫٠

كا ٢ = ٤٠٫٩**

ويأتى عدم اهتمام الأسرة بتعليم الإناث فى مقدمة الأسباب التى حالت دون التحاقهن بالتعليم على المستوى الإجمالى بنسبة ٣٣٫٨٪ ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، يلى ذلك سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة (٣١٫٧٪) وإن كان هذا السبب أكثر فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى ، ويأتى بعد ذلك رفض الأسرة لتعليم الإناث ، الأمر الذى يمكن القول فى ضوئه إن هناك عوامل متفاعلة أسهمت فى عدم التحاق أفراد العينة بالتعليم ؛

يأتـى فى مـقـدمـتـهـا : عـدم اهتـمـام الأسـرة بتـعليم الإناث ، وسـوء الأحـوال الاقتصادية ، ورفض الأسرة تعليم الإناث .

ويتـفق ذلك مع غـالبـيـة الدراسـات التى أجـريت فى الريف المصـرى حـول أسـبـاب عـدم التـحـاق الإناث بالتـعليم ، إذ بينت هذه الدراسـات أن سـبب عـدم أهتمام الأسرة بتعليم الإناث يرجع إلى أن الأنثى فى الريف تعد لكى تكون زوجة وأما لأطفالها ، وأن الزواج يمثل السبب الأول فى عدم التحاق البنات بالتعليم ، وأحـيانا يكون العـمل ومسـاعـدة الأسرة فى زيادة دخلها من أهم أسـبـاب عـدم الالتـحـاق بالتـعليم أو عدم استكمال المرحلة التعليمية ، بالإضـافة إلى مـا يسـود المجتمع من ثقافة ذكورية وقيم ثقافية تحول دون التـحـاق المرأة بالتعليم ، حيث يفضل كثير من الأسر الريفية الذكور على الإناث فى كثير من مناحى الحياة اليـومـيـة وعلى رأسـهـا المفـاضلة بين الجنسين فى التـعليم ، فضـلا عن الظروف الاقتصادية المتدنية وزيادة حدة الفقر فى الريف (١٣) .

وبسـؤال المبحـوثات عـن أسـبـاب توقـفـهـن عـن التـعليـم ، توضـح بيـانات جدول (٨) أن نصف أفراد العينة أشرن إلى أن العامل الاقتصادى – متمثلا فى سوء الأحوال الاقتصادية وحاجة الأسرة لعمل المرأة – هو السبب فى التوقف عن التعليم على المستوى الإجمالى ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٥٦,٥٪ ، ٤٦,٥٪) ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء انتشار الفقر أكثر فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى .

جدول (٨)

اسباب التوقف عن التعليم

الأسباب	الإقليم / الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
الفشل الدراسى	١٣١	٣١٫٤	٤٣	١٧٫٥	١٧٤	٢٦٫٢
سوء معاملة المدرسين	٢٥	٦٫٠	٩	٣٫٧	٣٤	٥٫١
سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة	١٦٤	٣٩٫٣	١٠٨	٤٣٫٩	٢٧٢	٤١٫٠
حاجة الأسرة لعمل	٣٠	٧٫٢	٣١	١٢٫٦	٦١	٩٫٢
أخـــرى	٦٧	١٦٫١	٥٥	٢٢٫٤	١٢٢	١٨٫٤
المجموع	٤١٧	١٠٠٫٠	٢٤٦	١٠٠٫٠	٦٦٣	١٠٠٫٠

كا ٢ = ٢٢٫١**

يأتى بعد ذلك فشل المبحوثات فى التعليم (٢٦٫٢٪) على مستوى إجمالى العينة ، وبتفاوت واضح بين الوجهين البحرى والقبلى (٣١٫٤٪ ، ١٧٫٥٪) على التوالى ، وقد يرتبط فشل المبحوثات فى التعليم بسوء الأحوال الاقتصادية للأسرة وحاجة الأسرة لعمل المرأة ، فانشغال المرأة بالأعباء المنزلية وعدم الاهتمام بتعليمها وإعدادها لدورها الأساسى لكى تكون زوجة وأما فى المستقبل ، كلها عوامل تفاعلت وأسهمت فى تعثرها الدراسى مما أدى إلى توقفها عن التعليم .

ويندرج تحت هذه المشكلة أيضا تعثر النظام التعليمى فى استقطاب الأبناء ومتابعتهم دراسيا وانخفاض قيمة التعليم ، وقصور دور المدرسة فى إعداد الطالب ، واستكمال جوانب النقص خارج الفصول من خلال الدروس الخصوصية والتى تتحمل فيها الأسرة الكثير من التبعات المادية التى قد لا يستطيع أغلبهم تحملها ، مما يضطر الأسرة إلى التضحية بتعليم البنت مقابل الاهتمام بتعليم الولد [١٤] .

وكانت هناك إجابات أخرى أدلت بها المبحوثات ، منها زواج البنت فى سن مبكرة ، وعدم وعى الأسرة بتعليم الإناث (١٨٫٤٪) على المستوى الإجمالى .

ويلاحظ أيضا أن أكثر من ربع أفراد العينة من الحاصلات على الشهادة

المتوسطة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى (٣٢٫٥٪ ، ١٨٫٦٪) على التوالى . وقد يرجع توقف العاملات من عينة الدراسة إلى حد الحصول على الشهادة المتوسطة ؛ إلى عدم قدرة الأسر على مواجهة نفقات التعليم ، خاصة تعليم الإناث ، حيث تلجأ الأسر إلى الاكتفاء بحصول الابنة على الشهادة المتوسطة والتى تؤهلها لدخول سوق العمل ، ولاشك أن الاكتفاء بتعليم البنت عند التعليم المتوسط يؤثر فى القدرات والمهارات التدريبية التى يمكن أن تكتسبها المرأة ، الأمر الذى ينعكس على طبيعة الأعمال والمهن التى يمكن أن تلتحق بها .

وتكاد نسبة الحاصلات على التعليم الجامعى بين أفراد العينة تنخفض لتصل إلى ٤٫٧٪ مع وجود فروق واضحة بين الوجه البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى ، وهو أمر يعكس انخفاض المستوى التعليمى لنساء العينة .

٥ - الحالة العملية

لا يتحدد وضع المرأة ومكانتها فى سوق العمل بمستوى تعليمها فحسب ، لكن تعتبر الحالة العملية من المؤشرات المهمة لهذه المكانة ، فكلما كان نصيب المرأة من البطالة كبيرا ، وكلما كانت تعمل بدون أجر مرتفع ، دل ذلك على وضع متدنٍ فى سوق العمل ، والعكس صحيح فكلما كان نصيبها كبيرا من جملة المشتغلين ، وكلما كانت تعمل مقابل أجر كبير أو تدير عملا لحسابها الخاص ، دل ذلك على وضع ومكانة مرتفعة لها فى سوق العمل [١٥] .

جدول (٩)

الحالة العملية

المتغيرات	الإقليم الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بالأجر عند الغير فقط	٨٩٦	٥٠٫٩	٢٦٢	١٩٫٧	١١٥٨	٣٧٫٥
صاحبة عمل وتديرينه بنفسك وليس لديك عمال	٢٢٧	١٢٫٩	٧٩	٥٫٩	٣٠٦	٩٫٩
صاحبة عمل وتديرينه بنفسك ولديك عمال	١٨	١٫٠	٦	٥٫٠	٢٤	٨٫٠
بدون أجر لدى الأسرة	٦١٨	٣٥٫١	٩٨٢	٧٣٫٩	١٦٠٠	٥١٫٨
المجموع	١٧٥٩	١٠٠٫٠	١٣٢٩	١٠٠٫٠	٣٠٨٨	١٠٠٫٠

كا ٢ = ٥٫٦٥٤**

وبقراءة بيانات جدول (٩) تتبين المكانة المتدنية للمرأة الريفية فى سوق العمل ، حيث إن أكثر من نصف العينة (٥١٫٨٪) تعمل بدون أجر لدى الأسرة ، وتفاوتت هذه النسبة فيما بين الوجه البحرى والوجه القبلى (٣٥٫١٪ ، ٧٣٫٩٪) على التوالى ، مما يعنى وجود فروق بين الوجهين فيما يتعلق بالعمل سواء كان مأجورا أو غير مأجور .

ويمكن تفسير ذلك بأن غالبيتهن من ربات الأسر ، وهن من الأميات وليس لديهن أى مهارات تدريبية للعمل خارج المنزل ، بالإضافة إلى الميل نحو الحد من خروج المرأة خارج المنزل بما يتفق والعادات والتقاليد السائدة فى القرية المصرية .

أما من تعمل منهن بأجر عند الغير فقد بلغت نسبتهن ٣٧٫٥٪ على المستوى الإجمالى ، بارتفاع ملحوظ فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، كما هو موضح بالجدول .

ومن اللافت للنظر وجود نسبة وإن كانت محدودة من صاحبات العمل اللاتى يدرنه سواء بأنفسهن أو لديهن عمال ، حيث بلغت نسبتهن مجتمعة ١٧٫٩٪ على المستوى الإجمالى ، مع وجود فروق طفيفة بين الوجهين البحرى

والقبلى (٩ر١٣٪ ، ٩ر١٠٪) لصالح الوجه البحرى ، وهى من الأمور المستحدثة فى القرية المصرية فى ظل التغيرات التى لحقت بالريف المصرى نتيجة تنوع الأنشطة الاقتصادية ، واستحداث مجالات جديدة للعمل ، مع عدم وجود فرص عمل بالأجر لدى القطاع الرسمى أو القطاع الخاص وزيادة حالات المعاش المبكر لبعض العاملين فى الدولة .

٦ - العمل الأساسى

لاشك أن مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى تعد من المؤشرات المهمة لمكانتها الاقتصادية والاجتماعية ، ومع ذلك تسهم المرأة بمعدلات مرتفعة فى هذا النشاط ، ولكن يتم ذلك من خلال ممارستها لمهن ذات مكانة اجتماعية واقتصادية متدنية . لذلك تعد النشاطات التى تمارسها المرأة من المؤشرات المهمة لهذه المساهمة ، إذ تركز عليها غالبية الدراسات التى تناولت عمل المرأة الريفية ، كما يرتبط العائد الذى تحققه المرأة بطبيعة هذه النشاطات[١٦].

جدول (١٠)

العمل الأساسى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
العمل الأساسى	**ك**	**٪**	**ك**	**٪**	**ك**	**٪**
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٢٤٢	٨ر١٣	١٢٨	٦ر٩	٣٧٠	٠ر١٢
عاملة صناعية أو حرفية	٩٧	٥ر٥	١٨	٤ر١	١١٥	٧ر٣
عاملة خدمات	٣٢٥	٥ر١٨	٦٩	٢ر٥	٣٩٤	٨ر١٢
عاملة بناء	٢	١ر٠	١	١ر٠	٣	١ر٠
أعمال مكتبية وإدارية متوسطة	٢٣٠	١ر١٣	٩٨	٤ر٧	٣٢٨	٦ر١٠
وظائف مكتبية وإدارية عليا	٨٩	١ر٥	٢٥	٩ر١	١١٤	٧ر٣
وظائف فنية ومهنية عليا(طبيبة - مهندسة)	١٢٩	٣ر٧	٤١	١ر٣	١٧٠	٥ر٥
تاجرة صغيرة	١٣٣	٦ر٧	٦٤	٨ر٤	١٩٧	٤ر٦
صاحبة مشروع	٨٣	٧ر٤	٤٩	٧ر٣	١٣٢	٣ر٤
أعمال منزلية	٣٩٠	٢ر٢٢	٨٣٠	٥ر٦٢	١٢٢٠	٥ر٣٩
طالبة	٣٩	٢ر٢	٦	٥ر٠	٤٥	٥ر١
المجموع	١٧٥٩	٠ر١٠٠	١٣٢٩	٠ر١٠٠	٣٠٨٨	٠ر١٠٠

كا ٢ = ٤ر٥٥٧**

أوضحت بيانات جدول (١٠) أن أعلى نسبة من أفراد العينة تعمل بالأعمال المنزلية (٥ر٣٩٪ أعمال غير منظورة) وإن تفاوتت هذه النسبة بين الوجه البحرى والوجه القبلى كما هو مبين بالجدول . وتتفق هذه النسب مع نتائج دراسة علياء شكرى "حول المرأة فى الريف والحضر" والتى أكدت على أن الطابع الثقافى السائد فى المجتمع الريفى يفرض أنشطة خاصة بالذكور وأخرى للإناث ، فالنساء عليهن القيام بالأعمال المنزلية الأساسية بما فيها من تنظيف وجلب المياه ، والخبيز ، وطهى الطعام ، وحلب اللبن واستخراج مشتقاته ، ويختص الرجال بالعمل الزراعى وغيره من صور النشاط الأخرى التى تعتبر مصدراً للكسب يعتمد عليه فى دخل الأسرة . وبالرغم أن الرجال لا يذكرون صراحة أن المرأة تسهم فى أعمال الزراعة وأنشطة الحقل ، وتعتبر مشاركتها فى هذا المجال من ضمن أدوارها الأساسية المنزلية ، إلا أنها تشارك فى هذا النشاط مشاركة فعالة ، ويعتمد عليها فى العمل الزراعى اعتمادا أساسيا [١٧] .

جدول (١١)

العمل الثانى

العمل الثانى / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٨٣	٩ر١٥	١٩	٠ر٢٦	١٠٢	١ر١٧
عاملة صناعية أو حرفية	١٨	٤ر٣	٦	٢ر٨	٢٤	٠ر٤
عاملة خدمات	١٨	٤ر٣	٢	٧ر٢	٢٠	٤ر٣
عاملة بناء	٠	٠	١	٤ر١	١	٢ر٠
أعمال مكتبية وإدارية متوسطة	٥	٠ر١	٠	٠	٥	٨ر٠
وظائف مكتبية وإدارية عليا	٣	٦ر٠	٣	١ر٤	٦	٠ر١
تاجرة صغيرة	١٢	٣ر٢	٤	٥ر٥	١٦	٧ر٢
صاحبة مشروع	١١	١ر٢	٥	٨ر٦	١٦	٧ر٢
أعمال منزلية	٣٦٦	١ر٧٠	٣٢	٨ر٤٣	٣٩٨	٩ر٦٦
طالبة	٦	١ر١	١	٤ر١	٧	٢ر١
المجموع	٥٢٢	٠ر١٠٠	٧٣	٠ر١٠٠	٥٩٥	٠ر١٠٠

كا ٢ = ٧ر٣٧** (معنوية عند مستوى ١ ٠ر٠) .

وبإضافة نسبة من تعملن منهن بالزراعة ورعاية الحيوانات كمهنة إضافية إلى نسبة من تعملن منهن فى الزراعة ورعاية الحيوان كمهنة أساسية ، فإن النسبة تصل إلى ٢ر١٥٪ من إجمالى عينة البحث .

هذا وترتفع نسبة العاملات منهن فى الزراعة ورعاية الحيوانات كمهنة أولى لتصل إلى ٥ر١٨٪ فى الوجه البحرى ، مقابل ١ر١١٪ بالنسبة لإجمالى كل مهنة على حدة ، وهى نسبة تقترب من نصف نسبة الإناث العاملات بالزراعة فى الريف المصرى والتى تصل إلى ٧ر٣٥٪ فى ريف الوجه البحرى ، مقابل ١ر٣٨٪ فى ريف الوجه القبلى .

ويدلل على ذلك أن العمل فى مجال الخدمات يأتى فى المرتبة الثانية بعد الأعمال المنزلية وبنسبة ٨ر١٢٪ ، يليه العاملات فى العمل الزراعى ورعاية الحيوانات وبنسبة ٠ر١٢٪ على مستوى الإجمالى ، وبفروق واضحة بين الوجه البحرى والوجه القبلى (٨ر١٣٪ ، ٦ر٩٪) . وإذا كان العمل فى الزراعة قد أتى من بين الأعمال التى تقوم بها المرأة الريفية بعد الأعمال المنزلية ، فإن محيا زيتون تؤكد فى دراستها عن "المرأة والتنمية" أن الزراعة تستحوذ على نصيب أكبر من عمالة المرأة فى الريف ، وبعدها تأتى باقى الأعمال وبنسب متفاوتة ، وعلى مستوى عينة الدراسة الراهنة تأتى بعدها الأعمال المكتبية والإدارية ، والعمل فى المشروعات التجارية الصغيرة .

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء بيانات الحالة التعليمية لأفراد العينة ، والتى تصل فيها نسبة الأمية إلى ٥٠٪ وتفتقر فيها المرأة للمهارات العملية والتدريبية . ولاشك أن أى تحسن فى المستوى التعليمى للمرأة سوف ينعكس بطبيعة الحال على الأعمال التى تقوم بها . ولعل المتتبع لأهم التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى فى السنوات القليلة الماضية ، يلاحظ أن هناك تنوعاً فى النشاطات داخل القرية المصرية نتيجة للتعليم ، وانحسار فرص العمل الزراعى بالمعنى المباشر ، والهجرة من القرية سواء داخل مصر أو خارجها[١٨] . وهذا ما عكسته

بيانات جدولى العمل الأساسى والعمل الثانى ، ولكن هذا التنوع الذى لحق بالمرأة الريفية لم يكن بقوة ما لحق بالمرأة على المستوى العام ، فهناك قيود مازالت تعوق حركتها واندماجها فى سوق العمل ، إلا أن حظ الإناث من هذا التنوع كان محدودا . فالهجرة تنحصر بين الذكور أكثر من الإناث لاعتبارات قيمية أو ثقافية ، كما أن نصيب الإناث الريفيات من التعليم أقل بكثير من نصيب الذكور ، وبسبب هذه الاعتبارات وغيرها ظلت المرأة الريفية محاصرة داخل أعمال بعينها وخاصة تلك التى لا تحتاج إلى درجة كبيرة من التعليم ، أو كما سبق أن ذكرنا – فى بداية هذه الفقرة – انحصرت جهودها فى الأعمال الدنيا وذات العائد النقدى المحدود والأعمال غير مدفوعة الأجر .

٦ - توزيع العينة حسب الدخل

يمثل الدخل أحد مؤشرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى بشكل عام ، لارتباطه بالقدرة المادية على إشباع الحاجات الأساسية ، كما أنه يسهم فى تحديد أسلوب الحياة بالنسبة للأسرة والفرد .

جدول (١٢)

الدخـــل

الإقليم / فئات الدخل	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٣٧٣	٣١ر٢	١٤٦	٤٠ر١	٥١٩	٣٣ر٣
١٠٠ –	٤٧٩	٤٠ر١	١٢٣	٣٣ر٨	٦٠٢	٣٨ر٦
٢٠٠ –	٢٥٤	٢١ر٣	٦٢	١٧ر٠	٣١٦	٢٠ر٣
٣٠٠ جنيه فأكثر	٨٩	٧ر٤	٣٣	٩ر١	١٢٢	٧ر٨
المجموع	١١٩٥	١٠٠ر٠	٣٦٤	١٠٠ر٠	١٥٩٩	١٠٠ر٠

كا ٢ = ١٢ر٩**

ويستخلص من بيانات جدول (١٢) أن غالبية أفـ ال العينة تقع فى الفئات الدنيا من الدخل والتى تتراوح ما بين أقل من ١٠٠ الى أقل من ٢٠٠ جنيه حيث

بلغت نسبتهن ٩ر٧١٪ ، وترتفع هذه النسبة قليلا فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٩ر٧٣٪ ، ٣٢ر٧١٪) على التوالى .

أما من يقعن فى فئة الدخل التى تتراوح ما بين ٢٠٠ جنيه –٣٠٠ جنيه فقد بلغت نسبتهن ٣ر٢٠٪ ، بفروق طفيفة بين الوجهين البحرى والقبلى ، كما هو مبين بالجدول . وتكاد تنخفض نسبة من يقعن فى فئة الدخل الأخيرة (٣٠٠ جنيه فأكثر) لتصل إلى ٨ر٧٪ ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (١ر٩٪ ، ٤ر٧٪) ، مما يعنى انخفاض مستوى الدخل لدى أفراد العينة بشكل عام . وتكاد هذه البيانات تتفق مع ما ورد فى تقارير التنمية البشرية المختلفة ، الأمر الذى يدفعهن إلى البحث عن أى عمل يدر دخلاً ، أو المزاوجة بين الأنشطة الاقتصادية لزيادة الدخل ، ففى ظل دخل الأسرة المحدود تقبل المرأة الريفية القيام بالأعمال الشاقة ذات الأجر المنخفض والعمل فى القطاع غير الرسمى ، كمخرج لها من حالة الفقر الذى تعانيه الأسرة ، ويمثل ذلك بدوره شكلا من أشكال الاستغلال للمرأة فى ظل عدم وجود حماية تشريعية لتنظيم هذه الأعمال .

جدول (١٣)

التصرف فى الدخل

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
أصرفه بالكامل فى البيت	٨٤١	٤ر٧٠	٢٩٣	٥ر٨٠	١١٣٤	٧ر٧٢
أضع جزء فى البيت وأصرف الباقى على نفسى	١١١	٣ر٩	١٩	٢ر٥	١٣٠	٣ر٨
أدخر جزء واصرف الباقى على نفسى	٣١	٦ر٢	٨	٢ر٢	٣٩	٥ر٢
أدخر جزء واصرف الباقى فى البيت	٦٤	٤ر٥	١٢	٣ر٣	٧٦	٩ر٤
أدخره كله	٣١	٦ر٢	٣	٨ر٠	٣٤	٢ر٢
أصرفه كله على احتياجاتى	٨٢	٩ر٦	٢٨	٧ر٧	١١٠	١ر٧
أصرف جزء على نفسى وجزء فى البيت وأدخر الباقى	٣٥	٩ر٢	١	٠ر٣	٣٦	٣ر٢
المجموع	١١٩٥	٠ر١٠٠	٣٦٤	٠ر١٠٠	١٥٥٩	٠ر١٠٠

كا ٢ = ٩ر٢٤**

وتوضح بيانات جدول (١٣) أن غالبية أفراد العينة ينفقن الدخل من عملهن بالكامل على متطلبات وحاجات المنزل على المستوى الإجمالى ، وإن كانت نسبة من تنفق منهن الدخل على المنزل فى الوجه القبلى أعلى عن مثيلها فى الوجه البحرى (٥ر٨٠٪ ، ٤ر٧٠٪) ، وأن أقل نسبة منهن تقوم بادخار الدخل كله (٢ر٢٪) على المستوى الإجمالى ، بفروق ضفيفة بين الوجه البحرى والوجه القبلى (٦ر٢٪ ، ٨ر٪) على التوالى .

وتتفق هذه البيانات مع ما هو متاح من بيانات تقارير التنمية البشرية التى توضح زيادة مشكلة الفقر فى الريف ، والتى تجعل من المساهمة الاقتصادية للمرأة أهمية من خلال الأعمال التى تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه ، وتتخذ هذه الإسهامات صورا عديدة ، كأن تبدو - فى شكل مباشر - فى صورة نقود تحصل عليها كأجور أو مرتبات ، للإسهام الاقتصادى الذى تقدمه لأسرتها ، أو فى شكل غير مباشر من خلال ما تؤديه من أعمال غير مأجورة داخل الأسرة ،

وهى بذلك تسهم فى ميزانية الأسرة وفى تحسين مستواها المعيشى ، حيث تعد النساء أكثر فقراً من الرجال نظراً لكثرة أعباء الحياة ، وتدنى فرص التعليم .

يستخلص من البيانات السابقة ما يلى :

- أن هناك ارتفاعا فى نسبة النساء المتزوجات من العاملات مقارنة بمثيلاتهن من غير المتزوجات ، مما يعنى أن المرأة المتزوجة تضطر إلى العمل لكى تسهم فى نفقات المعيشة أكثر من المرأة غير المتزوجة . هذا وتشارك المرأة الريفية العاملة فى إعالة أسر العينة ، وبنسبة تصل إلى ٥ر١٢٪ وهى نسبة تكاد تقترب مما هو شائع على مستوى الريف المصرى حيث تصل نسبة النساء العائلات لأسر إلى ١ر١٦٪ ، وهو أمر يرجع إلى ظروف الأسر الاقتصادية مما يضطرهن إلى الالتحاق والانخراط فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة للوفاء باحتياجات أسرهن .
- أن ارتفاع نسبة الأمية وتدنى المستوى التعليمى من بين العوامل التى تزيد من حجم المعاناة التى تعانيها منها المرأة فى المجتمع الريفى ، حيث يرتبط تدنى المستوى التعليمى بضعف القدرة على اكتساب المهارات التى يتطلبها الحصول على فرص عمل ملائمة ؛ تحقق دخلا مناسبا يكفى لتغطية نفقات المعيشة .
- انتشار الأمية ، وانخفاض المستوى التعليمى للنساء العاملات فى الريف يشكلان عائقا أمام حصولهن على فرص عمل مناسبة مما يضطرهن إلى التفكير فى البحث عن أعمال لا تتطلب قدراً عالياً من التعليم والتدريب ، فتنحصر فرص العمل أمامهن فى الأعمال المنزلية ، أى العمل بدون أجر لدى الأسرة ، أو العمل فى بعض الأعمال المأجورة فى أدنى السلم الوظيفى ، أو فى الأعمال الهامشية بالقطاع غير الرسمى .
- تعكس البيانات انخفاض دخل المرأة ، وزيادة حجم مساهمتها فى ميزانية الأسرة حيث تشارك الغالبية العظمى من أفراد العينة بكل دخلها فى نفقات

الأسرة ، مما ينعكس على حجم المعاناة التى تعانيها منها المرأة العاملة فى الريف من الفقر وتبعاته بمفهومه الواسع ، الفقر المادى وفقر القدرات ، وما يتضمنه من تدنى مستوى قدراتهن إلى الحد الذى يحول دون انتفاعهن بما يقدم لهن من خدمات ، وما يتاح أمامهن من فرص تحسين أوضاعهن ، ومشاركتهن الفعالة فى عملية التنمية وجنى ثمارها .

وفى ضوء تلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية العاملة ، تتجلى محدودية الفرص التعليمية والاختيارات المهنية المتاحة بوجه عام ، وكذلك نوعية هذه الفرص ، مما يستوجب توجيه مزيد من الاهتمام والرعاية الخاصة من قبل الدولة والمؤسسات الاجتماعية نحو هؤلاء النساء ، بهدف إتاحة مزيد من فرص استكمال المراحل التعليمية لتحسين الدخل والخروج من دائرة الفقر والتغلب على مشكلات المرأة العاملة فى الريف لتفعيل مشاركتها فى سوق العمل .

ثانيا : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد أسر العينة

تم التركيز فى عرض نتائج الدراسة على بعدين أساسيين : الأول وهو البعد الجغرافى لإطار العينة بقصد الكشف عن التفاوتات بين الأقاليم الجغرافية ، ومن خلاله تمت مقارنة خصائص أفراد الأسر المعيشية فى كل من الوجه البحرى والقبلى ، أما البعد الثانى فقد اهتم برصد أهم التفاوتات بين الذكور والإناث من أفراد الأسر المعيشية . وفيما يلى نقدم عرضاً لأهم خصائص الأسر المعيشية فى قرى البحث .

١ - الصلة برب الأسرة

يمثل أرباب الأسر حوالى ١٦٫٧٪ من إجمالى أفراد الأسر المعيشية ، وتكاد نسبتهم فى كل من الوجه البحرى والوجه القبلى تتقارب ، وإن كانت النسبة ترتفع قليلاً فى الوجه البحرى كما هو مبين فى جدول (١٤) ، كما تمثل

الزوجات نسبة أقل من أرباب الأسر تصل إلى ١٤٫٧٪ على المستوى الإجمالى وتقترب النسبة فى كلا الوجهين ، أما الأولاد ذكوراً وإناثاً فيمثلون أكثر من نصف حجم الأسر المعيشية بنسبة ٥٥٫٤٪ على المستوى الإجمالى .

غير أن هناك ارتفاعا فى نسبة الذكور عن الإناث ، وهو أكثر وضوحاً فى الوجه القبلى ، أما باقى النسب فتتوزع بين الأحفاد والأقارب وغيرهم ممن يعيشون مع الأسر المعيشية التى تنتمى إليها المرأة الريفية العاملة . وتوضح تلك البيانات أن هذه الأسر فى قرى الدراسة - شأنها فى ذلك شأن أى أسرة معيشية فى الريف المصرى - تتألف من أرباب الأسر والأزواج والزوجات والأبناء ؛ يضاف إليها فى بعض الأسر الأحفاد والأقارب ، وتكاد هذه البيانات تتسق مع التعريف الإجرائى للأسر المعيشية والذى سبق أن قدمت له الدراسة فى مقدمة هذا الجزء وغيرها مما ورد فى دراسات سابقة .

جدول (١٤)

الصلـــة بـــرب الأســـرة

محل الإقامة	الوجـه البحـرى						الوجـه القبلـى						الجملـة					
النوع	ذكـور		إناث		الجملة		ذكـور		إناث		الجملة		ذكـور		إناث		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
رب الأسـرة	١٥١٦	٣١ر٠	٢٦٢	٥ر٠	١٧٧٨	١٧ر٥	١١٤٩	٢٧ر٤	١٦٩	٥ر٠	١٦٩	٤ر١	٢٦٦٥	٢٩ر٣	٤٣١	٤ر٦	٣٠٩٦	١٦ر٧
الزوجـة	٤٩	١ر٠	١٤٩٦	٢٨ر٣	١٥٤٥	١٥ر٢	١٤	٠ر٣	١١٦٣	٢٨ر٣	١١٦٣	٢٨ر٣	٦٣	٠ر٧	٢٦٥٩	٢٨ر٣	٢٧٢٢	١٤ر٧
ابن أو ابنة	٢٨١٦	٥٧ر٥	٢٦٤٣	٤٩ر٩	٥٤٥٩	٥٣ر٦	٢٦٢٧	٦٢ر٦	٢١٦٣	٤٩ر٩	٢١٦٣	٥٢ر٦	٥٤٤٣	٥٩ر٩	٤٨٠٦	٥١ر١	١٠٢٤٩	٥٥ر٤
حفيـد	٢٠٣	٤ر١	١٩٢	٣ر٦	٣٩٥	٣ر٩	١٧٥	٤ر٢	١٤١	٣ر٦	١٤١	٣ر٤	٣٧٨	٤ر٢	٣٣٣	٣ر٥	٧١١	٣ر٨
أقـارب	٣٠٧	٦ر٣	٦٦٣	١٢ر٥	٩٧٠	٩ر٥	٢٢٧	٥ر٤	٤٧١	١٢ر٥	٤٧١	١١ر٥	٥٣٤	٥ر٩	١١٣٤	١٢ر١	١٦٦٨	٩ر٠
آخـرون	٥	٠ر١	٣٦	٠ر٧	٤١	٠ر٤	٢	—	٦	٠ر٧	٦	٠ر١	٧	٠ر١	٤٢	٠ر٤	٤٩	٠ر٣
المجمـوع	٤٨٩٦	١٠٠	٥٢٩٢	١٠٠	١٠١٨٨	١٠٠	٤١٩٤	١٠٠	٤١١٣	١٠٠	٨٣٠٧	١٠٠	٩٠٩٠	١٠٠	٩٤٠٥	١٠٠	١٨٤٩٥	١٠٠

٢ - التوزيع العمرى لأفراد الأسر المعيشية

يعد التوزيع العمرى للسكان فى المجتمع نتاجا للعوامل المؤثرة فى النمو السكانى وهى (المواليد ، والوفيات ، والهجرة) فهو يساعد على فهم دور هذه العوامل فى النمو واتجاهه ، وما يرتبط بذلك من دراسة الحالة الزواجية والوضع التعليمى والنشاط الاقتصادى للسكان . وتوضح بيانات جدول (١٥) ما يلى :

أ - ارتفاع نسبة من هم أقل من عشرين عاماً فى الأسر المعيشية على المستوى الإجمالى لتصل إلى ما يقترب من النصف تقريباً ٥ر٤٩٪ . وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية بلغت نسبة من يقعون فى هذه الفئات العمرية فى الوجه البحرى ٢ر٤٦٪ مقابل ٦ر٥٣٪ فى الوجه القبلى ، ووصلت هذه النسبة لدى ذكور الوجه البحرى ٦ر٤٦٪ مقابل ٩ر٤٥٪ للإناث ، كما كانت لدى ذكور الوجه القبلى ٢ر٥٤٪ مقابل ٩ر٥٢٪ للإناث . وتكشف هذه البيانات عن أن هناك ارتفاعاً فى نسبة من يقعون فى هذه الفئات العمرية فى الوجه القبلى مقارنة بالوجه البحرى ، كما ترتفع نسبتهم لدى إناث وذكور الوجه القبلى عن مثيلتها فى الوجه البحرى . وقد يرجع ذلك لارتفاع معدل المواليد فى قرى الدراسة ولاسيما فى الوجه القبلى ، وهو أمر يعكس ارتفاع نسبة الإعالة فى أسر الدراسة كما سنشير بعد قليل .

ب - بلغت نسبة صغار السن من أفراد الأسر المعيشية (أقل من عشر سنوات) ٢ر٢١٪ على المستوى الإجمالى ، وكانت هذه النسبة بين إجمالى الذكور ١ر٢٢٪ مقابل ٢ر٢٠٪ للإناث ، وتنخفض فى الوجه البحرى إلى ٢ر١٨٪ مقابل ٢ر٢٤٪ فى الوجه القبلى . وعلى مستوى النوع هناك انخفاض فى نسبة الذكور والإناث فى الوجه البحرى عما فى الوجه القبلى ، فتبلغ ٣ر١٩٪ للذكور مقابل ٢ر١٨٪ للإناث فى الوجه البحرى ، ٤ر٢٥٪ للذكور مقابل ٩ر٢٢٪ للإناث فى الوجه القبلى . وربما يرجع انخفاض نسبة صغار السن فى هذه الأسر إلى انخفاض معدلات الخصوبة الكلية على مستوى المجتمع ككل ، حيث تشير

البيانات إلى انخفاض هذا المعدل خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٣ من ٥ر٣٪ إلى ٢ر٣٪[١٩] ، كما قد يرجع انخفاض نسبة صغار السن فى هذه الأسر إلى ارتفاع الوعى بالمشكلة السكانية والوعى الصحى بشكل عام .

جـ - أما من يقعون فى الفئات العمرية التى تتراوح ما بين ٢٠ إلى أقل من ٦٠ عاماً والذين يمثلون قوة العمل المنتجة فإن حجمهم يقترب من النصف تقريبا على مستوى أفراد الأسر المعيشية ، ويتساوى فى ذلك كلا الوجهين تقريباً ، وإن كانت هناك فروق ضئيلة فى نسبة من يقعون فى هذه الفئات من الذكور والإناث على مستوى إجمالى أفراد الأسر المعيشية ، حيث بلغت نسبة الإناث ١ر٤٧٪ مقابل ٧ر٤٤٪ للذكور . ولا توجد هناك فروق بين ذكور وإناث الوجه البحرى ، بينما ترتفع قليلاً نسبة الإناث عن الذكور فى الوجه القبلى (٤٤٪ للإناث مقابل ٧ر٤٠٪ للذكور) .

وفى ضوء البيانات السابقة ، وصل متوسط السن لدى أفراد أسر العينة على المستوى الإجمالى لقرى الدراسة ١ر٢٤ سنة بانحراف معيارى قدره ٣ر١٧ سنة . ويرتفع هذا المتوسط قليلاً فى أسر الوجه البحرى عن أسر الوجه القبلى ٤ر٢٥ سنة بانحراف معيارى قدره ٥ر١٧ سنة فى الوجه البحرى ، ٦ر٢٢ سنة بانحراف معيارى قدره ٠٣ر١٧ فى الوجه القبلى . وعلى مستوى النوع بلغ متوسط سن الذكور ٦ر٢٥ سنة فى الوجه البحرى ، ٧ر٢٢ سنة فى الوجه القبلى . أما الإناث فقد بلغ متوسط السن لديهن ١ر٢٥ سنة فى الوجه البحرى ، ٦ر٢٢ سنة فى الوجه القبلى .



جدول (١٥)

السن

محل الإقامة	الوجه البحري						الوجه القبلي						الجملة					
النوع	ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة	
فئات السن	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠ سنوات	٩٤٧	١٩ر٣	٩٦٤	١٨ر٢	١٩١١	١٨ر٧	١٠٦٦	٢٥ر٤	٩٤٣	٢٢ر٩	٢٠٠٩	٢٤ر٢	٢٠١٣	٢٢ر١	١٩٠٧	٢٠ر٢	٣٩٢٠	٢١ر٢
-١٠	١٣٣٨	٢٧ر٣	١٤٦٩	٢٧ر٧	٢٨٠٧	٢٧ر٥	١٢١٠	٢٨ر٨	١٢٣٥	٣٠ر٠	٢٤٤٥	٢٩ر٤	٢٥٤٨	٢٨ر٠	٢٧٠٤	٢٨ر٧	٥٢٥٢	٢٨ر٣
-٢٠	٨٤٣	١٧ر٢	١٠٤٥	١٩ر٧	١٨٨٨	١٨ر٥	٦٩٣	١٦ر٥	٧٤٧	١٨ر١	١٤٤٠	١٧ر٣	١٥٣٦	١٦ر٩	١٧٩٢	١٩ر٠	٣٣٢٨	١٨ر٠
-٣٠	٥٧٧	١١ر٨	٦٧١	١٢ر٦	١٢٤٨	١٢ر٢	٤١٤	٩ر٩	٤٢١	٩١٠ر٢	٨٣٥	١٠ر٠	٩٩١	١٠ر٩	١٠٩٢	١١ر٦	٢٠٨٣	١١ر٢
-٤٠	٥٩٩	١٢ر٢	٥٨٨	١١ر١	١١٨٧	١١ر٦	٣٥٠	٨ر٣	٣٦٦	٨ر٩	٧١٦	٨ر٦	٩٤٩	١٠ر٤	٩٥٤	١٠ر١	١٩٠٣	١٠ر٣
-٥٠	٣٤٣	٧ر٠	٣٢٢	٦ر١	٦٦٥	٦ر٥	٢٥٣	٦ر٠	٢٨٢	٦ر٨	٥٣٥	٦ر٤	٥٩٦	٦ر٥	٦٠٤	٦ر٤	١٢٠٠	٦ر٥
فأكثر	٢٦١	٥ر٣	٢٤٦	٤ر٦	٥٠٧	٥ر٠	٢١٠	٥ر٠	١٢٤	٣ر٠	٣٣٤	٤ر٠	٤٧١	٥ر٢	٢٧٠	٣ر٩	٨٤١	٤ر٥
المجموع	٤٩٠٨	١٠٠	٥٣٠٥	١٠٠	١٠٢١٣	١٠٠	٤١٩٦	١٠٠	٤١١٨	١٠٠	٨٣١٤	١٠٠	٩١٠٤	١٠٠	٩٤٢٣	١٠٠	*١٨٥٢٧	١٠٠

* بعد استبعاد ٣٢ مفردة غير مبين فيها السن .

نسبة النوع فى الأسر المعيشية

يقصد بنسبة النوع عدد الذكور لكل مائة أنثى ، وقد كشفت بيانات الدراسة عن أن هذه النسبة بلغت بين أفراد الأسر المعيشية ٩٦٫٦٪ ، أى أن كل ٩٦٫٦ ذكرا يقابلهم ١٠٠ أنثى . وبمقارنة هذه النسبة بما ورد فى دراسات سابقة على مستوى الريف ، لوحظ وجود تغير فى نسبة النوع ، فقد بينت دراسة (مستقبل القرية المصرية) والتى سبق وأشير إليها الى أن هذه النسبة بلغت ١٠٧٫٥٪ على مستوى إجمالى الأسر المعيشية بهذه الدراسة [٢٠] ، وقد يرجع هذا التغير إلى وجود تغيرات ديموجرافية طرأت على قرى الريف المصرى خلال فترة التسعينيات والتى أنجزت فيه هذه الدراسة وحتى الآن ، إذ إن نسبة النوع تتأثر زيادة ونقصانا ببعض العوامل الديموجرافية كالهجرة الداخلية والخارجية ، وتباين معدلات الوفيات بين النوعين .

الحالة الزواجية

توضح بيانات جدول (١٦) أن أكثر من نصف أفراد الأسر المعيشية فى قرى الدراسة من المتزوجين ، وإن كانت هناك فروق ضئيلة بين كلا الوجهين وبين الذكور والإناث كما هو موضح بالجدول . كما تكشف البيانات أيضاً عن أن أكثر من ثلث أفراد الأسر المعيشية من غير المتزوجين ، وتكاد نسبة المطلقين والمطلقات فى أسر العينة تنخفض بينما وصلت نسبة الأرامل إلى ٦٫١٪ ، ولا توجد فروق تذكر بين كل من الوجه البحرى والقبلى أو بين الذكور والإناث . وفى ضوء متوسط السن لأفراد الأسر من غير المتزوجين وجد أنه ٢٠٫٥٤ سنة على المستوى الإجمالى بانحراف معيارى قدره ٥٫٠١ سنة ، مما يعنى أنه ليس هناك تأخر فى سن الزواج فى هذه الأسر ، وينسحب ذلك على كل من الوجه البحرى والقبلى .

جدول (١٦)

الحالة الزواجية لأفراد الأسر المعيشية *

محل الإقامة	الوجه البحرى						الوجه القبلى						الجملة					
النوع	ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة	
الحالة الزواجية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم يتزوج	١١٣٩	٣٧ر١	١٢٩٨	٣٥ر٨	٢٤٣٧	٣٦ر٤	٧٧٠	٣٤ر٥	٧٠٣	٢٨ر٦	١٤٧٣	٣١ر٤	١٩٠٩	٣٦ر٠	٢٠٠١	٣٢ر٩	٣٩١٠	٣٤ر٣
متزوج	١٨٨٥	٦١ر٣	١٩٢٤	٥٣ر١	٣٨٠٩	٥٦ر٩	١٤٣٦	٦٤ر٣	١٤٥٦	٥٩ر٢	٢٨٩٢	٦١ر٧	٣٣٢١	٦٢ر٦	٣٣٨٠	٥٥ر٦	٦٧٠١	٥٨ر٨
مطلق	٥	٠ر٢	٤٨	١ر٣	٥٣	٠ر٨	٤	٠ر٢	٣٢	١ر٣	٣٦	٠ر٨	٩	٠ر٢	٨٠	١ر٣	٨٩	٠ر٨
أرمل	٤٥	١ر٥	٣٥٦	٩ر٨	٤٠١	٦ر٠	٢٢	١ر٠	٢٦٧	١٠ر٩	٢٨٩	٦ر٢	٦٧	١ر٣	٦٢٣	١٠ر٢	٦٩٠	٦ر١
المجموع	٣٠٧٤	١٠٠	٣٦٢٦	١٠٠	٦٧٠٠	١٠٠	٢٢٣٢	١٠٠	٢٤٥٨	١٠٠	٤٦٩٠	١٠٠	٥٣٠٦	١٠٠	٦٠٨٤	١٠٠	١١٣٩٠	١٠٠

* بعد استبعاد من هم دون سن الزواج .

حجم الأسر المعيشية

يعد حجم الأسرة أحد الأبعاد الأساسية التى تسهم فى فهم أوضاعها ، فهو من ناحية يساعد فى تحديد حجم قوة العمل داخلها ذكوراً وإناثا ، ومن ناحية أخرى يؤثر فى معدل الإعالة وما يرتبط به من أعباء يتحملها أرباب الأسر ، وهى أمور فى معظمها تنعكس على أوضاع عمل المرأة عموماً والريفية تحديداً .

وقد بلغت نسبة الأسر التى يتراوح حجمها ما بين فرد إلى أقل من أربعة أفراد ٢٧ر٤٪ على المستوى الإجمالى ، لكنها ترتفع فى الوجه البحرى إلى ٢٩ر٥٪ مقابل ١٥ر٩٪ فى الوجه القبلى . أما باقى الأسر ونسبتهم ١٢ر٤٪ فإن حجمها يصل إلى أكثر من تسعة أفراد على المستوى الإجمالى ، وترتفع أيضا هذه النسبة فى الوجه القبلى إلى ١٥ر٩٪ مقابل ٩ر٧٪ فى الوجه البحرى .

وفى ضوء هذه البيانات بلغ متوسط حجم الأسر المعيشية ٥ر٨٨ فرد بانحراف معيارى قدره ٢ر٤٥ فرد على المستوى الإجمالى ، وبلغ فى الوجه البحرى ٥ر٧٧ فرد بانحراف معيارى قدره ٢ر٣٧ فرد ، مقابل ٦ر٢٥ فرد فى الوجه القبلى بانحراف معيارى قدره ٢ر٥٣ فرد . مما يعنى الكبر النسبى لحجم الأسر المعيشية فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، وهو أمر ينعكس على نسبة الإعالة عموماً فى هذه الأسر مما يمثل عبئاً مضاعفا على أرباب هذه الأسر ذكوراً وإناثاً خاصة العائلات لأسر منهن .

كما يمكن تفسير ذلك فى ضوء ما هو شائع فى الريف عموماً وفى الوجه القبلى تحديداً من قيم ثقافية تدعم كثرة الإنجاب وتنظر للأولاد بمثابة مصدر رزق للأسرة من خلال دفعهم إلى سوق العمل لمواجهة ظروف الفقر الذى ترتفع نسبته فى الوجه القبلى أكثر من الوجه البحرى .

جدول (١٧)

حجم الأسر المعيشية

الحجم	الإقليم: الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
١-٤	٥١٩	٢٩ر٥	٣٢٨	٢٤ر٧	٨٤٧	٢٧ر٤
٥-٦	٧٣٢	٤١ر٦	٤٢٩	٣٢ر٣	١١٦١	٣٧ر٦
٧-٨	٣٣٧	١٩ر٢	٣٦١	٢٧ر٢	٦٩٨	٢٢ر٦
٩ فاكثر	١٧١	٩ر٧	٢١١	١٥ر٩	٣٨٢	١٢ر٤
المجموع	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠

كا^{٢} = ٦٨ر٦

نسبة الإعالة فى الأسر المعيشية *

ترتفع نسبة الإعالة فى أسر العينة بشكل عام ، وأسر الوجه القبلى بشكل خاص فقد بلغت ٥٥ر٧ فرد على مستوى إجمالى الأسر ، أى أن كل ٥٥ر٥ فرد يعواون مائة فرد وإن كانت هذه النسبة تنخفض فى الوجه البحرى (٤٨ر٤٢ فرد يعولون ٦٥ر٧٥ فرد) ، مما يعنى وجود تفاوت بين كلا الوجهين لصالح الوجه البحرى .

جدول (١٨)

نسبة الإعالة

المتغيرات	الإقليم: الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
المعالون	٣٣٣٢	٣٢ر٦	٣٢٩٨	٣٩ر٧	٦٦٣٠	٣٥ر٨
قوة العمل	٦٨٨١	٦٧ر٤	٥٠١٦	٦٠ر٣	١١٨٩٧	٦٤ر٢
المجموع	١٠٢١٣	١٠٠ر٠	٨٣١٤	١٠٠ر٠	١٨٥٢٧	١٠٠ر٠
نسبة الإعالة *	٤٨ر٤٢		٦٥ر٧٥		٥٥ر٧٣	

* نسبة الإعالة هى : عدد من هم فى قوة العمل ١٥-٦٥٪ عدد العاملين وهم أقل من ١٥ سنة + من هم أكبر من ٦٥ سنة وبالتالى يمكن حساب نسبتها طبقاً للمعادلة التالية : نسبة الإعالة = $\frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد الأشخاص المنتجة}}$ × ١٠٠ مأخوذه من عبد المجيد فراج ، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ١٨١ .

نمط الأسرة

تعد الأسـر النووية هى النمط الغالب فى عـينة الدراسة على المستوى الإجمالى وفى كلا الوجـهين كما هو موضح بالجدول . وتكاد هذه البيانات تتفق مع ما هو شائع فى الريف المصرى . وإن كان هذا لا ينفى أن الأسر الممتدة مازالت تمثل نسبة ضئيلة كما هو موضح فى جدول (١٩) . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على القرية المصرية منذ بداية السبعينيات تحديداً كانتشار التعليم وعمل أفراد الأسر بمهن غير مهنة الزراعة ، كما كان للهجرة أثر فى انفراد الأبناء المهاجرين بحياة مستقلة بعد عودتهم من المهجر . وتكاد هذه البيانات تتسق مع العديد من الدراسات التى أجريت حول الريف المصرى ، فقد أشارت إحدى هذه الدراسات إلى أن الأسرة النووية هى الشكل الغالب الذى يسود الحياة الريفية وقت إعداد الدراسة المذكورة (١٩٨٢) ، وأن الأسرة الممتدة نمط بدأ يتلاشى من الحياة الريفية تحت ظروف التغير والتحديث [٢١] .

جدول (١٩)

نوع الأسرة

نمط الأسرة / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نووية	١٣٤٦	٧٦ر٥	١٠٢٦	٧٧ر١	٢٣٧١	٧٦ر٨
ممتدة	٣٤٥	١٩ر٦	٢٥٧	١٩ر٣	٦٠٢	١٩ر٥
مشتركة	٦٨	٣ر٩	٤٧	٣ر٥	١١٥	٣ر٧
المجموع	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠

كا^{2} = ٠٣ر x

الأوضاع التعليمية

يعد التعليم متغيراً أساسياً فى فهم أوضاع الأسر بشكل عام والأسر المعيشية تحديداً ، فهو من ناحية يعد أحد المؤشرات التى تعكس مستوى التنمية البشرية

فى هذه الأسر ، ومن ناحية أخرى يعتبر عنصراً أساسيا فى تحديد مستوى الإنتاج داخل الأسر وخارجها ، وهو من جانب ثالث أحد المؤشرات الدالة على الأداء التنموى خاصة بالنسبة للمرأة الريفية العاملة ، بالإضافة إلى أنه يلعب دوراً أساسياً فى الاختيارات المهنية والقيمية وغيرها من اختيارات داخل الأسرة . وبشكل عام تعكس بيانات جدول (٢٠) وجود تحسن ملحوظ فى نسبة الأمية بالمقارنة بالبيانات الكلية على مستوى الريف المصرى والتى بلغت فيها ٦ر٤٩٪ حسب تعداد ١٩٩٦[٢٢] . فقد وصلت نسبة الأمية على مستوى أفراد الأسر المعيشية (بعد استبعاد من هم دون سن التعليم) إلى ١ر٣٢٪ ، ترتفع فى الوجه القبلى إلى ١ر٣٩٪ مقابل ٦ر٢٦٪ فى الوجه البحرى . وعلى مستوى النوع ترتفع نسبة الأمية لدى الإناث عن الذكور بشكل عام (٣ر٣٨٪ للإناث مقابل ٦ر٢٥٪ للذكور) . وهى أكثر ارتفاعا لدى إناث الوجه القبلى ، فبينما بلغت فى الوجه البحرى لدى الذكور ٦ر٢٠٪ مقابل ٧ر٣١٪ لدى ذكور الوجه القبلى ، كانت بين الإناث فى الوجه البحرى ٣٢٪ مقابل ٦ر٤٦٪ لدى الإناث فى الوجه القبلى ، وهى نسب تقترب أيضاً من نسبة الأمية على مستوى الريف المصرى ذكوراً وإناثاً ، مما يعنى أنه مازالت هناك فروق فى نسبة الأمية بين أفراد الأسر المعيشية فى الوجه البحرى والوجه القبلى وبين ذكور وإناث الوجه البحرى لصالح الوجه البحرى ولصالح الذكور ، وهو أمر يعكس توزيع الفرص التعليمية بين الوجهين وبين الذكور والإناث ، وما يتضمنه هذا التوزيع من عدم تكافؤ هذه الفرص سواء بالنسبة للوجه القبلى والإناث تحديداً .

- وصلت نسبة من يقرأون ويكتبون من أفراد الأسر المعيشية إلى ١ر١٣٪ ترتفع قليلاً فى الوجه البحرى إلى ٣ر١٤٪ عن الوجه القبلى الذى تبلغ نسبته ٧ر١١٪ ، وبين الذكور أكثر من الإناث (٥ر١٥٪ ، ٩ر١٠٪) ، مما يعنى أيضاً وجود فروق على مستوى الأقاليم وعلى مستوى النوع لصالح الوجه البحرى ولصالح الذكور فى الوجهين .

- أن أكثر من ربع أفراد الأسر المعيشية ١ر٢٦٪ وصلوا للتعليم أقل من المتوسط فقط ولم يستكملوا تعليمهم العالى ، وتكاد هذه النسبة فى كل من الوجه البحرى والقبلى وبين الذكور والإناث تتقارب ، وقد يرجع ذلك إما لعدم قدرة الأسر على تدبير نفقات التعليم أو رغبة منهم فى إلحاق أولادهم بسوق العمل واعتبارهم مصدر رزق للأسرة .
- وصلت نسبة الحاصلين على التعليم المتوسط ٣ر١٨٪ ، وترتفع لدى ذكور وإناث الوجه البحرى عن ذكور وإناث الوجه القبلى . وقد يرجع ذلك إلى اضطرار أهل الريف إلى الوقوف بأولادهم عند مرحلة التعليم المتوسط ، إما بسبب انخفاض مجاميع هؤلاء فى الثانوية العامة والتى لا تؤهلهم للالتحاق بالتعليم الجامعى الحكومى أو لرغبتهم فى اختصار مراحل التعليم لعدم قدرتهم على الإنفاق على التعليم الجامعى وإلحاق الأولاد بسوق العمل كما سبقت الإشارة .
- إذا كانت الأمية ، ونسبة الحاصلين على التعليم الجامعى من بين أهم مؤشرات تحقيق النظام التعليمى لأهدافه ، فإنه فى ضوء بيانات الحالة التعليمية لأفراد الأسر والتى وصلت نسبة الأمية فيها إلى ١ر٣٢٪ ، فإن نسبة الحاصلين منهم على التعليم الجامعى وصلت إلى ٤ر٧٪ ، وترتفع هذه النسبة قليلاً فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى كما ترتفع لدى ذكور وإناث الوجه البحرى عن ذكور وإناث الوجه القبلى ، مما يعنى انخفاض المستوى التعليمى لأفراد الأسر المعيشية فى الوجه القبلى أكثر من الوجه البحرى ، وبين الإناث أكثر من الذكور . وتتسق هذه البيانات مع نتائج العديد من الدراسات السابقة حول الريف المصرى ، كما أنها تتقارب مع النسب الواردة فى تعداد ١٩٩٦ والذى وصلت فيه نسبة الأمية على مستوى الريف إلى ٦ر٤٩٪ ونسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية إلى ٢ر٢٢٪ ، مع الوضع فى الاعتبار الفرق الزمنى بين تعداد ١٩٩٦ وبين بدء إجراء الدراسة الراهنة فى عام ٢٠٠٣[٢٢] .

وإذا كانت هذه البيانات قد كشفت عن انخفاض المستوى التعليمى لأفراد الأسر المعيشية ذكوراً وإناثاً ، وأنه مازالت هناك فروق بين الذكور والإناث لصالح الذكور ، فلا شك أن هذا سيؤثر على أوضاع عمل الإناث فى هذه الأسر . فانخفاض المستوى التعليمى ينعكس على مستوى التنمية البشرية لهن مما يؤثر على الخبرات والمهارات المتاحة أمامهن والتى يتطلبها الحصول على فرصة عمل ملائمة ، وعلى طبيعة الأعمال التى يلتحقن بها ، بل يؤثر تأثيراً مباشراً على نوعية المهن وقطاعات العمل التى تتاح لهن والتى لا تتطلب قدراً عالياً من التعليم والتدريب ، وبالتالى تنحصر فرص العمل المتاحة لهن فى الأعمال الهامشية فى القطاع غير الرسمى مما سيؤثر فى أوضاع عملهن خاصة فى ضوء التحولات التى يمر بها الريف المصرى .

جدول (٢٠)

الحالة التعليمية *

محل الإقامة	الوجه البحري						الوجه القبلي						الجملة					
النوع	ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة	
الحالة التعليمية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	٨٧٩	٢٠ر٦	١٤٨٠	٣٢ر٠	٢٣٥٩	٢٦ر٦	١٠٩٤	٣١ر٧	١٦١٥	٤٦ر٦	٢٧٠٩	٣٩و١	١٩٧٣	٢٥ر٦	٣٠٩٥	٣٨ر٣	٥٠٦٨	٣٢ر١
يقرأ ويكتب	٧٢٩	١٧ر١	٥٣٦	١١ر٦	١٢٦٥	١٤ر٣	٤٦٦	١٣ر٥	٣٤٥	٩ر٩	٨١١	١١ر٧	١١٩٥	١٥ر٥	٨٨١	١٠ر٩	٢٠٧٦	١٣ر١
أقل من متوسط	١١٩٦	٢٨ر١	١٠٦٧	٢٣ر١	٢٢٦٣	٢٥ر٥	١٠١٢	٢٩ر٣	٨٥١	٢٤ر٥	١٨٦٣	٢٦ر٩	٢٢٠٨	٢٨ر٦	١٩١٨	٢٣ر٧	٤١٢٦	٢٦ر١
متوسط	٨٥٥	٢٠ر١	٩٦١	٢٠ر٨	١٨١٦	٢٠ر٥	٦٠٨	١٧ر٦	٤٦٧	١٣ر٥	١٠٧٥	١٥ر٥	١٤٦٣	١٩ر٠	١٤٢٨	١٧ر٧	٢٨٩١	١٨ر٣
فوق المتوسط	١٤٩	٣ر٥	١٨٠	٣ر٩	٣٢٩	٣ر٧	٧٦	٢ر٢	٦١	١ر٨	١٣٧	٢ر٠	٢٢٥	٢ر٩	٢٤١	٣ر٠	٤٦٦	٢ر٩
جامعي	٤٤٩	١٠ر٥	٣٩٥	٨ر٦	٨٤٤	٩ر٥	١٩٧	٥ر٧	١٢٩	٣ر٧	٣٢٦	٤ر٧	٦٤٦	٨ر٤	٥٢٤	٦ر٥	١١٧٠	٧ر٤
المجموع	٤٢٥٧	١٠٠	٤٦١٩	١٠٠	٨٨٧٦	١٠٠	٣٤٥٣	١٠٠	٣٤٦٨	١٠٠	٦٩٢١	١٠٠	٧٧١٠	١٠٠	٨٠٨٧	١٠٠	١٥٧٩٧	١٠٠

* بعد استبعاد من هم دون سن التعليم .

الحالة العملية

من بين أهم ما تعكسه الحالة العملية للسكان : مدى استغلال قوة العمل المتاحة وتقسيمها ، ومدى انتشار النشاط المعيشى ، وزيادة نمط الإنتاج العائلى ، ومدى تطور علاقات العمل من حيث نسب أصحاب الأعمال والعاملين لدى الغير بأجر ، بل إنها تعكس اتجاه متوسط حجم عمالة الوحدات الاقتصادية . هذا من جانب ومن جانب آخر فإنه فى السنوات الأخيرة يعبر مستوى واتجاه فئة العاملين لحسابهم الذين لا يستخدمون آخرين عن مستوى واتجاه القطاع غير الرسمى والأنشطة الهامشية ، وإن كان هذا أكثر وضوحاً فى الحضر عن الريف [٢٤] .

ويوضح جدول (٢١) توزيع أفراد الأسر المعيشية فى قرى الدراسة حسب الحالة العملية ومنه يتبين ما يلى :

١ - أن غالبية أفراد الأسر المعيشية يعملون بأجر (٧٦٫٩٪) ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٨٣٫٧٪ ، ٧٧٫٨٪ على التوالى) . وعلى مستوى النوع ترتفع نسبة العاملين بأجر من الذكور عن الإناث (٨٢٫٥٪ ، ٦٦٫٨٪) ، وبشكل عام ترتفع نسبة العاملين بأجر من ذكور كل من الوجه البحرى والقبلى عن الإناث فى الوجهين . وتكاد هذه البيانات تتفق مع بيانات توزيع السكان حسب الحالة العملية على مستوى الريف المصرى حسب تعداد ١٩٩٦ والتى كانت فيه أعلى نسبة للعاملين بأجر ٥٥٫٨٪ ، مع الوضع فى الاعتبار الفارق الزمنى بين هذا التعداد ووقت إجراء الدراسة الراهنة ٢٠٠٣ [٢٥] ، ويرجع انخفاض نسبة العاملات بدون أجر من أفراد الأسر المعيشية مقارنة بنسبة العاملين من الذكور إلى طبيعة الأعمال التى تقوم بها المرأة داخل المنزل ، مثل العمل فى حقل الأسرة ، وتربية الحيوانات المزرعية وبعض الأعمال الثانوية التى تقوم بها داخل المنزل مثل فرش الحبوب وغربلتها وبعض الصناعات الغذائية كصناعة الألبان ، والتى لا تتقاضى عليها أجراً ، فى حين أن بعض هذه الأعمال

حين يقوم بها الرجل يحصل على أجر فى مقابل أدائها .

- يأتى بعد ذلك أصحاب الأعمال الذين لا يستخدمون أحداً ، والذين بلغت نسبتهم ٣ر١١٪ على مستوى إجمالى الأسر ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى (٢ر١٢٪ ، ٧ر٩٪) على التوالى . وعلى مستوى النوع ترتفع نسبة أصحاب العمل ولا يستخدمون أحداً من الإناث عن الذكور على المستوى الإجمالى ، وعلى مستوى كل من الوجه البحرى والقبلى ، وهؤلاء يمثلون من يعملون فى الزراعة فى القطاع غير الرسمى وأصحاب الأعمال الهامشية ، فمع تناقص نصيب قطاع الزراعة من إجمالى العمالة يمكن إرجاع انخفاض نسبة أصحاب الأعمال الذين لا يستخدمون أحداً إلى تغير نصيب ذوى الأعمال الهامشية بفعل التحولات التى يمر بها الريف المصرى ، وارتفاع نسبة من يعملون لحسابهم فقط فى الزراعة مما يرتبط بصغر مساحة الحيازات الزراعية التى تحقق الاكتفاء الذاتى فى العمالة ولا تتطلب العمل لدى الغير بأجر ، أو استخدام الآخرين بأجر[٢٦] .
- الانخفاض الملحوظ لأصحاب الأعمال ويستخدمون آخرين بأجر ، فبينما بلغت نسبتهم على المستوى الإجمالى ٢ر٣٪ ، فإن نسبتهم ترتفع فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٣ر٤٪ ، ٤ر١٪ . وعلى مستوى النوع ترتفع قليلاً نسبة الذكور عن الإناث على المستوى الإجمالى (٧ر٣٪ ، ٣ر٢٪) ، كما ترتفع أيضاً نسبة من يستخدمون أحداً من الذكور وكذلك الإناث ، وقد يرجع انخفاض هذه الفئة إلى التغيرات التى طرأت على سوق العمل فى القرية خاصة ما يرتبط بقلة فرص القيام بمشروعات صغيرة ، وعدم القدرة على الحصول على قروض لتمويلها ، والاكتفاء بالوظيفة الثابتة سواء فى القطاع العام أو الحكومى .
- تنخفض أيضاً نسبة من يعملون بدون أجر إلى ٣ر٧٪ ، وترتفع نسبتهم قليلاً فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٩٪ مقابل ٤ر٤٪ . وعلى مستوى النوع

ترتفع نسبة الإناث اللاتى يعملن بدون أجر بالمقارنة بالذكور (٣ر١٤٪ ، ٥ر٣٪) ، وينعكس هذا على كل من ذكور وإناث كل وجه على حدة ، حيث ترتفع نسبة الإناث مقارنة بالذكور كما هو موضح بالجدول . وتعكس هذه البيانات مدى استغلال قوة العمل المتاحة من أفراد الأسر المعيشية - خاصة ربات الأسر والأولاد - وفى العمل فى النشاط الزراعى بشكل عام . كما قد يرجع ارتفاع نسبة من يعملون بدون أجر من الإناث مقارنة بالذكور إلى أن غالبيتهن ممن يعملن داخل الأسرة المعيشية أعمالا لا يتقاضين عليها أجراً باعتبارها أعمالا داخل الأسرة ، وهو أمر يعكس أيضاً مدى استيعاب سوق العمل للذكور أكثر من الإناث .

جدول (٢١)

الحالة العملية *

محل الإقامة	الوجه البحرى						الوجه القبلى						الجملة					
النوع	ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة	
الحالة العملية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
صاحب عمل ويستخدم آخرين	١١٠	٥ر٥	٣٦	٢ر٥	١٤٦	٢ر٤	٢٠	١ر٣	٨	١ر٧	٢٨	١ر٤	١٣٠	٢ر٧	٤٤	٢ر٣	١٧٤	٣ر٢
صاحب عمل ولا يستخدم أحد	٢١٢	٦ر١٠	٢١٣	٦ر١٤	٤٢٥	٢ر١٢	١٠٠	٧ر٦	٩٠	٣ر١٩	١٩٠	٧ر٩	٣١٢	٩ر٨	٣٠٣	٧ر١٥	٦١٥	٣ر١١
يعمل بأجر	١٥٦٤	٨ر٧٧	٩٧٢	٥ر٦٦	٢٥٣٦	١ر٧٣	١٣٢١	٧ر٨٨	٣١٦	٨ر٦٧	١٦٣٧	٧ر٨٣	٢٨٨٥	٥ر٨٢	١٢٨٨	٨ر٦٦	٤١٧٣	٩ر٧٦
يعمل بدون أجر	٨٩	٤ر٤	٢٢٣	٣ر١٥	٣١٢	٠ر٩	٣٤	٣ر٢	٥٢	٢ر١١	٨٦	٤ر٤	١٢٣	٥ر٣	٢٧٥	٣ر١٤	٣٩٨	٣ر٧
مشتغل تعطل	٣٢	٦ر١	١١	٨ر٠	٤٣	٢ر١	١٥	٠ر١	٠	٠٠	١٥	٨ر٠	٤٧	٣ر١	١١	٦ر٠	٥٨	١ر١
أخرى	٢	١ر٠	٦	٤ر٠	٨	٢ر٠	–	–	–	–	–	–	٢	١ر٠	٦	٣ر٠	٨	١ر٠
المجموع	٢٠٠٩	١٠٠	١٤٦١	١٠٠	٣٤٧٠	١٠٠	١٤٩٠	١٠٠	٤٦٦	١٠٠	١٩٥٦	١٠٠	٥٤٩٩	١٠٠	١٩٢٧	١٠٠	٥٤٢٦	١٠٠

* بعد استبعاد من هم خارج قوة العمل ومن هم فى سن المعاش ، المتفرغات للعمل المنزلى ، الطلبة ، العاجزون عن العمل .

المهنــــة

تعد المهنة أحد مؤشرات الوضع الاجتماعى والاقتصادى للأسرة ، فهى تعكس مستوى تعليم الأفراد داخل الأسرة وتدريبهم ، وأنواع المهارات المتاحة لهم ، ومقدار ما يتكسبونه ، كما تعكس مدى التفاوت بين الذكور والإناث فى سوق العمل ، وهى فى معظمها تؤثر فى أوضاع عمل أفراد الأسر وأوضاع عمل المرأة وتفعيل أدوارها . وتشير بيانات جدول (٢٢) إلى توزيع أفراد الأسر المعيشية حسب المهنة بعد استبعاد من هم خارج العمل (من هم دون سن العمل ، ومن هم فى سن المعاش ، والمتفرغات للعمل المنزلى ، والطلبة ، والعاجزون عن العمل والذين لا عمل لهم) . ورغم أن مهنة الزراعة كانت دائماً وحتى تعداد ١٩٩٦ تأتى فى مقدمة المهن التى يعمل بها سكان الريف إلا أنها أصبحت تحتل المرتبة الثانية من بين المهن المشار إليها فى الجدول ، مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها الريف ، وانحسار العمل الزراعى بالمعنى المباشر ، وانتشار التعليم ، وفتح مجالات عمل جديدة كالتجارة والاستثمار والعمل فى حرف مستحدثة على القرية . ولعل صدور قانون العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية كان له أثر واضح على انخفاض الاستثمار فى الأرض لارتفاع القيمة الإيجارية لها ، وانخفاض إنتاجيتها ، وعدم كفاية الأرض التى يتاح العمل فيها بالنسبة للمستأجرين مما أدى إلى انحسار العمل فى الزراعة .

وتدلل على ذلك العديد من الدراسات التى تشير إلى أن القرية المصرية شهدت تغييراً واضحاً فى التركيب المهنى لسكانها ، وأصبح كثير منهم لا يعملون فى مجال الزراعة ، بل إن بعض الخدمات التى كانت لصيقة بالمدن فقط أصبحت متوافرة فى الريف ، ومن أمثلة ذلك عيادات الأطباء والصيدليات والمحال المختلفة والأنشطة التى انتشرت فى العديد من القرى المصرية [٢٧] ، مما جعل مهنة الزراعة تحتل المرتبة الثانية بعد مهنة عمال الخدمات والتى أتت فى مقدمة المهن التى يعمل فيها أفراد أسر العينة ، سواء على المستوى الإجمالى للأسر أو على

مستوى الأقاليم (٣٩٪ على مستوى الإجمالى ، ٣٨٪ على مستوى الوجه البحرى ، ٤٠ر٧٪ على مستوى الوجه القبلى) بينما يعمل أكثر من ربع أفراد الأسر فى مهنة الزراعة ، وترتفع قليلاً نسبة من يعملون فى هذه المهنة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى . يأتى بعد ذلك وبفارق كبير من يعملون فى الوظائف الكتابية (١١ر٧٪ على المستوى الإجمالى) ويتوزع باقى أفراد الأسر المعيشية على باقى المهن الواردة فى الجدول .

ولاشك أن الوضع التعليمى لأفراد الأسر المعيشية كان له انعكاسه على الهيكل المهنى لهؤلاء الأفراد . فانخفاض نسبة الحاصلين على التعليم الجامعى منهم سواء على المستوى الإجمالى أو على مستوى الأقاليم (٤ر٧٪ على المستوى الإجمالى ، ٨ر٦٪ فى الوجه البحرى ، ٤ر٧٪ فى الوجه القبلى) وارتفاع نسبة الأمية لتصل إلى ٣٢ر١٪ على المستوى الإجمالى ، ٢٦ر٦٪ فى الوجه البحرى ، ٣٩ر١٪ فى الوجه القبلى ، أثر على المهن التى يعمل بها أفراد الأسر المعيشية وجعلها تنحصر فى الخدمات ، والزراعة ، والوظائف الكتابية ، باستثناء نسب ضئيلة تعمل فى بعض الوظائف الفنية العليا أو من يعملون مديرين وأصحاب الأعمال كما هو موضح بجدول (٢٢) .

جدول (٢٢)

المهنة

محل الإقامة	الوجه البحري						الوجه القبلي						الجملة					
النوع	ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة	
المهنة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وظائف فنية عليا	١٩٥	٩ر٧	١٧٢	١١ر٨	٣٦٧	١٠ر٦	٧٧	٥ر٢	٥٨	١٢ر٤	١٣٥	٦ر٩	٢٧٢	٧ر٨	٢٣٠	١١ر٩	٥٠٢	٩ر٣
مديرون وأصحاب أعمال	١٠٢	٥ر١	١٣١	٩ر٠	٢٣٣	٦ر٧	٧٨	٥ر٢	٤٩	١٠ر٥	١٢٧	٦ر٥	١٨٠	٥ر١	١٨٠	٩ر٣	٣٦٠	٦ر٦
وظائف كتابية	١٩٩	٩ر٩	٢٣٠	١٥ر٧	٤٢٩	١٢ر٤	١١٨	٧ر٩	٨٩	١٩ر١	٢٠٧	١٠ر٦	٣١٧	٩ر١	٣١٩	١٦ر٦	٦٣٦	١١ر٧
عمال خدمات	٧٩٣	٣٩ر٥	٥٢٥	٣٥ر٩	١٣١٨	٣٨ر٠	٦٣٦	٤٢ر٧	١٦٠	٣٤ر٣	٧٩٦	٤٠ر٧	١٤٢٩	٤٠ر٨	٦٨٥	٣٥ر٥	٢١١٤	٣٩ر٠
عمل بالزراعة	٥٠٨	٢٥ر٣	٣٤٤	٢٣ر٥	٨٥٢	٢٤ر٧	٥٠٢	٣٣ر٧	٩٢	١٩ر٧	٥٩٤	٣٠ر٤	١٠١٠	٢٨ر٩	٤٣٦	٢٢ر٦	١٤٤٦	٢٦ر٦
عمال إنتاج	٢١٢	١٠ر٦	٥٩	٤ر٠	٢٧١	٧ر٨	٧٩	٥ر٣	١٨	٣ر٩	٩٧	٥ر٠	٢٩١	٨ر٣	٧٧	٤ر٠	٣٦٨	٦ر٨
المجموع	٢٠٠٩	١٠٠	١٤٦١	١٠٠	٣٤٧٠	١٠٠	١٤٩٠	١٠٠	٤٦٦	١٠٠	١٩٥٦	١٠٠	٣٤٩٩	١٠٠	١٩٢٧	١٠٠	٥٤٢٦	١٠٠

تكاد بيانات جدول (٢٣) تتسق مع بيانات جدول (٢٢) الخاص بتوزيع أفراد الأسر المعيشية حسب المهن ، حيث أتت نسبة من يعملون فى النشاط الخدمى فى مقدمة الأنشطة التى يعمل فيها أفراد هذه الأسر بنسبة ٥٦٫٣٪ على المستوى الإجمالى ، وترتفع نسبة الإناث اللاتى يعملن فى هذا النشاط عن نسبة الذكور (٦٠٫٥٪ ، ٥٤٪ على التوالى) كما ترتفع نسبة من يعملون فى هذا النشاط فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى (٥٧٫٢٪ مقابل ٥٤٫٩٪ على التوالى) ، وبشكل عام ترتفع نسبة الإناث عن الذكور على مستوى كل إقليم . يأتى بعد ذلك من يعملون فى النشاط الزراعى بمعناه العام بنسبة ٢٧٫٣٪ على المستوى الإجمالى ، وترتفع نسبة الذكور عن الإناث ٢٩٫٧٪ ، ٢٣٪ . ثم يأتى من يعملون فى النشاط التجارى وبفارق كبير بنسبة ٨٫٤٪ على المستوى الإجمالى ، وترتفع نسبة الإناث عن الذكور ١٢٫٧٪ إناث ٦٫١٪ ذكور . وبشكل عام ترتفع نسبة الإناث عن الذكور على مستوى كل إقليم خاصة من يعملون فى النشاط الخدمى والنشاط الزراعى تحديداً ، ويرجع ذلك إلى انخفاض المستوى التعليمى لأفراد الأسر المعيشية وانخفاضه أكثر لدى الإناث اللاتى لم يحصلن على التعليم الذى يؤهلهن للعمل فى مجالات أخرى غير مجال الخدمات أو الزراعة أو التجارة .

جدول (٢٣)

النشاط الاقتصادى

محل الإقامة	الوجه البحرى						الوجه القبلى						الجملة					
النوع	ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة	
النشاط	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نشاط زراعى	٥٢٠	٢٥ر٩	٣٥١	٢٤ر٠	٨٧١	٢٥ر١	٥١٩	٣٤ر٨	٩٣	٢٠ر٠	٦١٢	٣١ر٣	١٠٣٩	٢٩ر٧	٤٤٤	٢٣ر٠	١٤٨٣	٢٧ر٣
نشاط صناعى	١٨٣	٩ر١	٤٨	٣ر٣	٢٣١	٦ر٧	٩٢	٦ر٢	١٨	٣ر٩	١١٠	٥ر٦	٢٧٥	٧ر٩	٦٦	٣ر٤	٣٤١	٦ر٣
نشاط تجارى	١٤٧	٧ر٣	١٧٦	١٢ر٠	٣٢٣	٩ر٣	٦٦	٤ر٤	٦٩	١٤ر٨	١٣٥	٦ر٩	٢١٣	٦ر١	٢٤٥	١٢ر٧	٤٥٨	٨ر٤
نشاط خدمى	١١٠٣	٥٤ر٩	٨٨١	٦٠ر٣	١٩٨٤	٥٧ر٢	٧٨٨	٥٢ر٩	٢٨٥	٦١ر٢	١٠٧٣	٥٤ر٩	١٨٩١	٥٤ر٠	١١٦٦	٦٠ر٥	٣٠٥٧	٥٦ر٣
تشييد وبناء	٥٦	٢ر٨	٥	٠ر٣	٦١	١ر٨	٢٥	١ر٧	١	٠ر٢	٢٦	١ر٣	٨١	٢ر٣	٦	٠ر٣	٨٧	١ر٦
المجموع	٢٠٠٩	١٠٠	١٤٦١	١٠٠	٣٤٧٠	١٠٠	١٤٩٠	١٠٠	٤٦٦	١٠٠	١٩٥٦	١٠٠	٣٤٩٩	١٠٠	١٩٢٧	١٠٠	٥٤٢٦	١٠٠

القطـاع

تكشف بيانات جدول (٢٤) عن أن القطاع الخاص يأتى فى مقدمة القطاعات التى يعمل فيها أفراد الأسر المعيشية وبنسبة (٦٢٪) ، يلى ذلك نسبة من يعملون فى القطاع الحكومى (٩ر٣٤٪) وليست هناك فروق واضحة بين الذكور والإناث . وتكاد هذه البيانات تتسق مع جملة التغيرات التى طرأت على سوق العمل فى القرية من حيث تشجيع العمل فى القطاع الخاص ، وتقلص نصيب الجهاز الإدارى ، وتراجع الحكومة عن تعيين الخريجين سواء من حملة المؤهلات العليا أو فوق المتوسطة أو المتوسطة منذ أوائل التسعينيات ، ومن جانب آخر فتح باب المعاش المبكر وحالات الاستقالة من القطاع الحكومى للعمل بالخارج أو بالقطاع الخاص[٢٨] ، بما يتسق مع سياسات الخصخصة والتحرر الاقتصادى التى تنتهجها الحكومة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن .

جدول (٢٤)

توزيع أفراد الأسر المعيشية حسب القطاع

محل الإقامة	الوجه البحرى						الوجه القبلى						الجملة					
النوع	ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة		ذكور		إناث		الجملة	
القطاع	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
قطاع حكومى	٧٢٥	٣٦ر١	٥٧٨	٣٩ر٦	١٣٠٣	٣٧ر٦	٣٨٩	٢٦ر١	٢٠٣	٤٣ر٦	٥٩٢	٣٠ر٣	١١١٤	٣١ر٨	٧٨١	٤٠ر٥	١٨٩٥	٣٤ر٩
قطاع أعمال	٧٩	٣ر٩	١٧	١ر٢	٩٦	٢ر٨	٣٢	٢ر١	٧	١ر٥	٣٩	٢ر٠	١١١	٣ر٢	٢٤	١ر٢	١٣٥	٢ر٥
قطاع خاص	١١٩٠	٢٩ر٢	٨٦٢	٥٩ر٠	٢٠٥٢	٥٩ر١	١٠٥٧	٧٠ر٩	٢٥٦	٥٤ر٩	١٣١٣	٦٧ر١	٢٢٤٧	٦٤ر٢	١١١٨	٥٨ر٠	٣٣٦٥	٦٢ر٠
قطاع أجنبى	١٥	٠ر٧	٤	٠ر٣	١٩	٠ر٥	١٢	٠ر٨	—	—	١٢	٠ر٦	٢٧	٠ر٨	٤	٠ر٢	٣١	٠ر٦
المجموع	٢٠٠٩	١٠٠	١٤٦١	١٠٠	٣٤٧٠	١٠٠	١٤٩٠	١٠٠	٤٦٦	١٠٠	١٩٥٦	١٠٠	٣٤٩٩		١٩٢٧	١٠٠	٥٤٢٦	١٠٠

دخل الأسرة

بالنظر إلى بيانات جدول (٢٥) يلاحظ أن أكثر من نصف أسر العينة بقليل يقعون فى فئة الدخل أقل من ٣٠٠ جنيه شهريا (١ر٥٢٪) ، فى حين أن ٥ر٦٪ من إجمالى أسر العينة يقعون فى فئة الدخل من ٧٠٠ جنيه فأكثر . وفى ضوء هذه البيانات وصل متوسط دخل الأسرة إلى ٢٢ر٣٠٩ جنيه شهريا على المستوى الإجمالى للعينة بانحراف معيارى قدره ٨٥ر٢٥٩ جنيه . ويكاد هذا المتوسط يرتفع فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ليصل إلى ٦٠ر٣٦٦ جنيه شهريا بانحراف معيارى قدره ٦٣ر٢٦٧ جنيه ، مقابل ٢٨ر٢٣٣ جنيه بانحراف معيارى قدره ٣٨ر٢١٣ جنيه ، مما يعنى وجود تفاوت بين الوجهين فى مستويات الدخل ، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التى أجريت حول الريف المصرى [٢٩] .

وإذا وضعنا فى الاعتبار الكبر النسبى لمتوسط حجم أسر العينة (ستة أفراد تقريبا) فإن هذا يعنى أن غالبية الأسر التى تنتمى إليها المرأة الريفية العاملة من الأسر ذات الدخل المنخفض ، الأمر الذى ينعكس على أوضاعها عامة وعلى أوضاع عملها تحديداً . فانخفاض دخل الأسرة يدفع المرأة إلى البحث عن عمل يدر دخلاً . بغض النظر عن طبيعة هذا العمل ، مما يضطرها - فى ضوء ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى التعليمى لها - إلى العمل فى بعض أعمال البيع فى القطاع غير الرسمى أو العمل بدون أجر .

جدول (٢٥)

دخل الأسرة

الإقليم / فئات الدخل	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٨٧	٩ر٤	٢٢٨	٢ر١٧	٣١٥	٢ر١٠
١٠٠ –	٢٦٣	٠ر١٥	٤٤٠	١ر٣٣	٧٠٣	٨ر٢٢
٢٠٠ –	٣٤٩	٨ر١٩	٢٤٠	١ر١٨	٥٨٩	١ر١٩
٣٠٠ –	٣٧٦	٤ر٢١	٢١٠	٨ر١٥	٥٨٦	٠ر١٩
٤٠٠ –	٢٦٠	٨ر١٤	٨٠	٠ر٦	٣٤٠	٠ر١١
٥٠٠ –	٢٠٨	٨ر١١	٥٨	٤ر٤	٢٦٦	٦ر٨
٦٠٠ –	٨٤	٨ر٤	٣٢	٤ر٢	١١٦	٨ر٣
٧٠٠ فأكثر	١٣٢	٥ر٧	٤١	١ر٣	١٧٣	٦ر٥
المجموع	١٧٥٩	١٠٠	١٣٢٩	١٠٠	٣٠٨٨	١٠٠

كا^{٢} = ٣ر٢٧٢ **

ثالثا : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء العائلات لأسرهن فى عينة الدراسة وبعض أوضاع عملها

بلغ حجم النساء العائلات لأسرهن فى قرى البحث ٣٨٥ مبحوثة بنسبة ٥ر١٢٪ من إجمالى العينة ، كان منهن ٨ر٥٣٪ فى الوجه البحرى و٢ر٤٦٪ فى الوجه القبلى . وفيما يلى عرض لأهم خصائص الاجتماعية والاقتصادية .

١ - السن

تشير بيانات جدول (٢٦) إلى أن غالبية النساء العائلات لأسرهن فى قرى البحث تقع فى الفئات العمرية التى تتراوح ما بين ٣٥ إلى أكثر من ٥٠ عاماً (٧٩٪) ، ولا توجد فروق بين كل من الوجه البحرى والقبلى (٧ر٧٩٪ ، ١ر٧٨٪ على التوالى) ويبدو هذا أمراً منطقياً ، إذ إن غالبيتهن يتولين عبء إعالة الأسرة باعتبارهن الأكبر سناً ، ولا ينفى هذا وجود نسبة – وإن كانت ضئيلة – تقع فى فئات السن أقل ٢٥ عاماً قدرها ٢١٪ ، ويبدو أن هؤلاء إما من الأرامل اللاتى

فقدن عائلهن مبكراً أو من المطلقات . وفى ضوء بيانات الجدول وجد أن متوسط سن النساء العاملات لأسرهن كان ٤٣ سنة على المستوى الإجمالى .

جدول (٢٦)

النساء العائلات لأسرهن حسب السن

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
فئات السن	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٢٠ جنيه	٦	٢ر٩	١	٣ر	٧	١ر٨
٢٠ –	٣	١ر٤	٥	٢ر٨	٨	٢ر١
٢٥ –	١٤	٦ر٨	١٤	٧ر٩	٢٨	٧ر٣
٣٠ –	١٩	٩ر٢	١٩	١٠ر٧	٣٨	٩ر٩
٣٥ –	٣٢	١٥ر٥	٢١	١١ر٨	٥٣	١٣ر٨
٤٠ –	٣٤	١٦ر٤	٢٦	١٤ر٦	٦٠	١٥ر٦
٤٥ –	٣٥	١٦ر٩	٢٤	١٣٥	٥٩	١٥ر٣
٥٠ فاكثر	٦٤	٣٠ر٩	٦٨	٣٨ر٢	١٣٢	٣٤ر٣
المجموع	٢٠٧	١٠٠ر٠	١٧٨	١٠٠ر٠	٣٨٥	١٠٠ر٠

متوسط السن $كا^2$ = ٥ر٧ X .

٢ - الحالة الاجتماعية

تشير بيانات جدول (٢٧) إلى أن غالبية النساء العائلات لأسرهن فى قرى البحث من الأرامل (٥ر٦٠٪) ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، كما بلغت نسبة المطلقات منهن ٣ر٧٪ وهذا يبدو أمراً منطقيا ، فمن بين أهم أسباب إعالة المرأة لأسرتها الترمل والطلاق ، يؤكد ذلك العديد من الدراسات التى كشفت عن أن من أهم أسباب كون المرأة عائلة لأسرتها الترمل وبنسبة ٧٣٪ [٣٠] . كما تشير بيانات الجدول أيضاً إلى أن أكثر من ربع العينة بقليل من المتزوجات ويعلن أسرهن ، وقد يكون ذلك إما بسبب مرض الزوج أو هجرته للخارج ، فمع زيادة معدلات الهجرة إلى الدول العربية فى فترات سابقة ، تزايدت الأعباء التى تتحملها النساء اللاتى هاجر أزواجهن وتركوا الأسرة لفترات

طويلة تتحمل فيها المرأة – وحدها – تقريباً مسئولية إعالة الأسرة ، بالإضافة إلى تحمل أعباء العمل خارج الأسرة إن وجد ، سواء كان هذا العمل سابقاً على هجرة الزوج أو اضطرتها إليه ظروف غيابه ، مما دفع بعض الباحثين إلى استخدام مصطلح "تأنيث" بعض الأسر المصرية (٣١) .

جدول (٢٧)

الحالة الاجتماعية

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم تتزوج	١٩	٩٫٢	١	٠٫٦	٢٠	٥٫٢
معقود قرانها	١	٠٫٥	–	–	١	٠٫٣
متزوجة	٥١	٢٤٫٦	٥٢	٢٩٫٢	١٠٣	٢٦٫٨
مطلقة	١٩	٩٫٢	٩	٥٫١	٢٨	٧٫٣
أرملة	١١٧	٥٦٫٥	١١٦	٦٥٫٢	٢٣٣	٦٠٫٥
المجموع	٢٠٧	١٠٠٫٠	١٧٨	١٠٠٫٠	٣٨٥	١٠٠٫٠

كا^2 = ١٨٫٧ **

٣ - الخصائص التعليمية

تعكس الحالة التعليمية للنساء العائلات لأسرهن فى قرى البحث انخفاض المستوى التعليمى لهن ، حيث تشير بيانات جدول (٢٨) إلى أن الغالبية العظمى منهن من الأميات (٧٥٫٣٪) ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن البحرى كما هو مبين فى الجدول . كما يلاحظ وجود انخفاض شديد فى نسبة الحاصلات على التعليم الجامعى لتصل إلى ٣٫١٪ على مستوى إجمالى النساء العائلات لأسرهن ، وترتفع هذه النسبة قليلاً فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى (٤٫٨٪ ، ١٫١٪ على التوالى) ، يتفق ذلك مع نتائج الدراسة التى أجريت حول المرأة ربة الأسرة (العائلة لأسرتها ، فى إطار بحث "مستقبل القرية المصرية" ، والتى كشفت أيضاً عن انخفاض المستوى التعليمى لهؤلاء النساء حيث بلغت نسبة

الأمية بينهن ٧٦٫٢٪ ونسبة الحاصلات منهن على الشهادة الجامعية ١٫٣٪[٣٢] ، مما يعنى افتقار المرأة العائلة لأسرتها فى قرى البحث إلى المهارات التعليمية والتدريبية ، أى أنها تعانى فقر القدرات .

جدول (٢٨)

الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الإقليم: الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
أمية	١٣٠	٦٢٫٨	١٦٠	٨٩٫٩	٢٩٠	٧٥٫٣
الابتدائية (يقرأ ويكتب)	١٧	٨٫٣	٦	٣٫٤	٢٣	٦٫٠
الإعدادية	٧	٣٫٣	١	٠٫٦	٧	١٫٨
شهادة متوسطة	٣٥	١٦٫٩	٧	٣٫٩	٤٢	١١٫٧
شهادة فوق المتوسطة	٨	٣٫٨	٢	١٫١	٨	٢٫١
شهادة جامعية	١٠	٤٫٨	٢	١٫١	١٢	٣٫١
المجموع	٢٠٧	١٠٠٫٠	١٧٨	١٠٠٫٠	٣٨٥	١٠٠٫٠

$كا^2$ = ٣٧٣٫٣ **

٤ - المهنة

تشير بيانات جدول (٢٩) إلى أن ما يقرب من نصف عينة النساء العائلات لأسرهن غير ملتحقات بأى مهنة ، إلا أنهن يتولين الأدوار المرتبطة بالأعمال المنزلية فقط "عمل غير مأجور" ، وترتفع نسبتهن فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٦٢٫٩٪ ، ٢٥٫٦٪ على التوالى) ، وتشمل هذه الأعمال ما تقوم به النساء من مهام تقليدية داخل الأسرة وخارجها كتربية الأبناء ، والتنظيف وغسل الملابس ، وإعداد الوجبات بجانب بعض الأعمال الأخرى التى لا تتقاضى عليها أجراً (الإنتاج المنزلى) ، كما تشمل أيضاً عملها خارج الأسرة لحسابها أو لحساب الأسرة كالعمل فى الزراعة فى أرض الأسرة أو إنتاج بعض السلع وبيعها فى السوق ، أم كان فى الأنشطة غير الزراعية : إنتاجية كانت أم خدمية .

ومما يدعم ذلك أن الدراسة الراهنة كشفت عن أن نصف النساء العائلات لأسرهن يعملن بدون أجر لدى الأسرة - كما سيتضح ، وهى فى مجملها أعمال يصعب قياسها ضمن مساهمتها فى هيكل المهن . ويرجع البعض ذلك إلى وجود قصور وعدم القدرة على تحديد أقرب إلى الدقة لحساب مساهمة النساء فى هذه الأعمال مما يؤثر فى مساهمتها ويوسمها بالانخفاض ، وإن كانت بعض مسوح العمالة بالعينة اعتبرت أن ممارسة المرأة لبعض الأعمال المنزلية مثل إنتاج سلع لبيعها فى السوق يعد مسوغاً لانخراطها فى قوة العمل ، كما يرجع انخفاض مساهمتها إلى عدم حساب ما تنتجه داخل الأسرة ولا يتم تبادله فى السوق بقيمة نقدية وما تقدمه من خدمات للأسرة ولاتتقاضى عليه أجراً [٣٣] ، وهو أمر يجب أن يوضع فى الاعتبار عند حساب مساهمة المرأة سواء فى النشاط الاقتصادى بشكل عام أو فى هيكل المهن بشكل خاص .

كما تتوزع باقى النساء العائلات لأسرهن على المهن الواردة فى الجدول حيث تأتى نسبة من تعمل منهن تاجرة صغيرة فى مقدمة هذه المهن وبنسبة ٣ر١٥٪ وتشمل بيع الخضراوات والفاكهة والطيور ، على سبيل المثال ، أو العمل فى محل صغير للسلع الغذائية ، وتكاد نسبتهن فى كل من الوجه البحرى والقبلى تتفق ، يلى ذلك نسبة من تعمل منهن فى الزراعة ورعاية الحيوانات وبنسبة ١٣٪ وترتفع نسبتهن فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى . أما عاملات الخدمات منهن فقد بلغت نسبتهن على مستوى النساء العائلات لأسرهن ٩ر١٠٪ ويتركز غالبيتهن فى الوجه البحرى ٩ر١٥٪ ، مقابل ١ر٥٪ فى الوجه القبلى . هذا وتنخفض نسبة من تعمل منهن فى أعمال مكتبية وإدارية عليا أو متوسطة وأيضا نسبة من تعمل منهن فى الوظائف الفنية والمهن العليا (طبيبة ، مهندسة ، مدرسة ، محامية ... إلخ) إذ تصل نسبتهن إلى ١ر٢٪ وغالبيتهن فى الوجه البحرى تقريباً . وتتسق هذه البيانات مع غيرها من بيانات غالبية الدراسات السابقة التى ركزت على طبيعة المهن التى تعمل فيها النساء العائلات لأسرهن ،

والتى انتهت فى معظمها إلى أن فرص العمل تنحصر بشكل عام أمام النساء العائلات لأسرهن فى الأعمال الهامشية وفى القطاع غير الرسمى[٣٤] ، مما يمكن القول فى ضوئه إن المهن التى تعمل فيها النساء العائلات لأسرهن من أفراد العينة تقع فى أدنى السلم المهنى . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمى لهؤلاء النساء بشكل عام ، الأمر الذى يضطرهن إلى العمل فى أعمال لا تتطلب قدراً كافيا من التعليم والتدريب ، وبالتالى تنحصر أمامهن فرص العمل المتاحة فى الأعمال المنزلية ، وبعض المهن المشار إليها فى الجدول ، ولا يجدن أمامهن سوى القطاع غير الرسمى للعمل فيه ، وغالبا ما يكون هذا العمل فى قطاع الزراعة .

جدول (٢٩)

المهنـــة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـــــة	
المهنـــة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٣٤	١٦٫٤	١٦	٩٫٠	٥٠	١٣٫٠
عاملـــة صناعيـــة أو حرفيـــة	٩	٤٫٣	٢	١٫١	١١	٢٫٩
عاملة خدمات	٣٣	١٥٫٩	٩	٥٫١	٤٢	١٠٫٩
أعمال مكتبيــة ،إدارية متوسطــة	٢٣	١١٫١	١	٠٫٦	٢٤	٦٫٢
وظائــف مكتبيـــة ،إداريـــة عليـا	٥	٢٫٤	٣	١٫٧	٨	٢٫١
وظائـــف فنيـــة ومهنيـــة عليـا (طبيبة – مهندسة – ...إلخ)	٧	٣٫٤	١	٠٫٦	٨	٢٫١
تاجرة صغيـــرة	٣٢	١٥٫٥	٢٧	١٥٫٢	٥٩	١٥٫٣
صاحبة مشروع	٨	٣٫٩	٧	٣٫٩	١٥	٣٫٩
أعمال منزليـــة	٥٣	٢٥٫٦	١١٢	٦٢٫٩	١٦٥	٤٢٫٩
طالبـــــــة	٣	١٫٤	–	–	٣	٠٫٨
المجمـــــــوع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

$كا^2$ = ٧٢٫٦ **

٥ - الحالة العملية

توضح بيانات جدول (٣٠) أن نصف النساء العائلات لأسرهن من أفراد العينة

يعملن بدون أجر لدى الأسرة (١ر٥٠٪) ، وقد سبق وأشرنا إلى طبيعة الأعمال التى يؤدينها ، وترتفع نسبة من يعملن بدون أجر لدى الأسرة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٨ر٧٠٪ ، ٤ر٣٢٪ على التوالى) ، وأن ١ر٢٩٪ منهن يعملن بالأجر عند الغير فقط ، وترتفع نسبة هؤلاء فى الوجه البحرى عن القبلى (٥ر٤٣٪ ، ٤ر١٢٪ على التوالى) ، وأن ٣ر٢٠٪ منهن صاحبات عمل وتديره بنفسها وليس لديها عمال ، وتكاد النسبة بين كل من الوجه البحرى والقبلى تتقارب .

جدول (٣٠)

الحالة العملية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بالأجر عند الغير فقط	٩٠	٥ر٤٣	٢٢	٤ر١٢	١١٢	١ر٢٩
صاحبة عمل وتديره بنفسها وليس لديها عمال	٤٨	٢ر٢٣	٣٠	٩ر١٦	٧٨	٣ر٢٠
صاحبة عمل وتديره بنفسها ولديها عمال	٢	٠ر١	-	-	٢	٥ر٠
بدون أجر لدى الأسرة	٦٧	٤ر٣٢	١٢٦	٨ر٧٠	١٩٣	١ر٥٠
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

كا٢ = ٧ر٦٣ **

٦ - الدخل الشهرى للأسرة

تكشف بيانات جدول (٣١) عن أن غالبية أسر النساء العائلات لأسرهن فى فئات الدخل الدنيا ، فأكثر من نصف الأسر (٨ر٥٢٪) تقع فى فئة الدخل أقل من ٢٠٠ جنيه شهريا ، وأكثر من ثلثيهن يقعن فى فئة الدخل التى تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى أقل من ٤٠٠ جنيه ، بينما بلغت نسبة من يقعن فى فئة الدخل أكثر من ٥٠٠ جنيه حوالى ٧ر٧٪ .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة أجريت حول النساء العائلات لأسرهن فى العشوائيات فى الحضر كشفت عن أن أكثر من نصف عينة الدراسة من هذه

الأسـر (٥٦٫٤٪) يقل دخلها الشـهـرى عن ٢٠٠ جنيـه ، وأن ١٪ فـقط من هذه الأسر تقع فى فئة الدخل ٥٠٠ جنيه فأكثر[٣٥] .

وعلى مستوى الفروق بين كل من الوجه البحرى والقبلى هناك ارتفاع فى نسبة الأسر التى تقع فى فئات الدخل الدنيا لأقل من ٢٠٠ جنيه فى الوجه القبلى ٦٥٫٢٪ مقابل ٤٢٫٠٪ فى الوجه البحرى . بينما ترتفع نسبة من يقعن فى فئة الدخل أكثر من ٥٠٠ جنيه فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ١٢٫١٪ ، ٢٫٨٪ على التوالى ، مما يعنى أن هناك فروقاً بين كلا الوجهين لصالح الوجه البحرى . ومن بين ما تشير إليه هذه البيانات أنه بجانب فقر القدرات الذى تعانيه المرأة العائلة لأسرتها فإنها تعانى من فقر الدخل ، وهى نتيجة دعمتها العديد من الدراسات سواء على مستوى الريف أو الحضر .

جدول (٣١)

الدخـل الشهـرى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـة	
فئات الدخل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٤١	١٩٫٨	٥٢	٢٩٫٢	٩٣	٢٤٫٢
١٠٠ –	٤٦	٢٢٫٢	٦٤	٣٦٫٠	١١٠	٢٨٫٦
٢٠٠ –	٤٨	٢٣٫٢	٢٨	١٥٫٧	٧٦	١٩٫٧
٣٠٠ –	٢٣	١١٫١	١٩	١٠٫٧	٤٢	١٠٫٩
٤٠٠ –	٢٤	١١٫٦	١٠	٥٫٦	٣٤	٨٫٨
٥٠٠ –	١١	٥٫٣	٣	١٫٧	١٤	٣٫٦
٦٠٠ –	٢	١٫٠	–	–	٢	٠٫٥
٧٠٠ فأكثر	١٢	٥٫٨	٢	١٫١	١٤	٣٫٦
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

متوسط الدخل كا^2 = ٥٫٧ X .

٧ - حجم الأسرة

يميل أكثر من نصف الأسر إلى الكبر النسبى ، حيث يتراوح فيها عدد أفراد

الأسرة ما بين خمسة إلى أكثر من تسعة أفراد ، فى حين أن أقل من النصف بقليل يتراوح فيها عدد أفراد الأسرة ما بين فرد إلى أقل من أربعة أفراد . وربما يرجع ارتفاع نسبة الأسر كبيرة الحجم إلى ميل بعض الأسر الريفية لإنجاب الذكور باعتبار الأسرة كبيرة العدد أحد استراتيجيات البقاء ، فالأبناء يمثلون أيدى عاملة سواء لدى الأسرة أو لدى الغير ، هذا على الرغم من أنه فى ظل كبر حجم الأسرة تتجه نسبة الإعالة منها إلى الارتفاع ، مما يمس عبئا مضاعفا على المرأة المعيلة بالذات .

جدول (٣٢)

عدد أفراد الأسرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
عدد الأفراد	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ – ٤	١١٤	٥٥ر١	٦٨	٣٨ر٢	١٨٢	٤٧ر٣
٥ – ٦	٥٥	٢٦ر٦	٦٢	٣٤ر٨	١١٧	٣٠ر٤
٧ – ٨	٣٠	١٤ر٥	٣٢	١٨ر٠	٦٢	١٦ر١
٩ فأكثر	٨	٣ر٩	١٦	٩ر٠	٢٤	٦ر٢
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

كا^{2} = ١٢ر٧** .

٨ - نوع الأسرة

يستخلص من بيانات جدول (٣٣) أن الأسر النووية هى النمط الشائع فى هذه الأسر (٧ر٧٧٪) وأن نسبة الأسر الممتدة تنخفض لتصل إلى ٢ر١٩٪ ، وتكاد هذه النسب فى كلا الوجهين تتقارب . ويتسق هذا مع غالبية الدراسات السابقة حيث الأسر النووية هى الشكل الرئيس الغالب الذى يسود الحياة فى الريف الآن ، وأن الأسر الممتدة كنموذج أيضا آخذ فى الانقراض مقابل ذلك .

جدول (٣٣)

نوع الأسرة

نوع الأسرة	الإقليم الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
نووية	١٦٦	٨٠ر٢	١٣٣	٧٤ر٧	٢٩٩	٧٧ر٧
ممتدة	٣٧	١٧ر٤	٣٨	٢١ر٣	٧٤	١٩ر٢
مشتركة (أكثر من أسرة نووية)	٥	٢ر٤	٧	٣ر٩	١٢	٣ر١
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

كا^{2} = ١ر٩ X .

٩ - حيازة الأسرة من الأرض الزراعية

توضح بيانات جدول (٣٤) أن الغالبية العظمى من أسر النساء العائلات ليس لديها أرض زراعية (٧٩ر٧٪) وترتفع نسبة هذه الأسر فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى كما هو موضح بالجدول . وتنخفض نسبة من يملكن أرضاً لتصل إلى ٩ر١٠٪ على المستوى الإجمالى ، وإن كانت نسبة هذه الأسر ترتفع قليلاً فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى (١٥٪ مقابل ٦٪) مما يعنى وجود فروق بين أسر الوجه البحرى وأسر الوجه القبلى .

جدول (٣٤)

حيازة الأسرة من الأرض الزراعية

المتغيرات	الإقليم الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
ملك فقط	٣١	١٥ر٠	١١	٦ر٢	٤٢	١٠ر٩
إيجار فقط	١٠	٤ر٨	١٤	٧ر٩	٢٤	٦ر٢
الاثنان معاً	٣	١ر٤	–	–	٣	٠ر٨
أرض مؤجرة للغير	٥	٢ر٤	٤	٢ر٢	٩	٢ر٣
لا يوجد أرض	١٥٨	٧٦ر٣	١٤٩	٨٣ر٧	٣٠٧	٧٩ر٧
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

١٠- ملكية الأسرة من الحيوانات المزرعية

توضح بيانات جدول (٣٥) أنه ليس لدى غالبية الأسر حيوانات مزرعية ، بينما بلغت نسبة من يملكن هذه الحيوانات ١٣٪ ، ويتفق فى ذلك كل من أسر الوجه البحرى وأسر الوجه القبلى .

جدول (٣٥)

ملكية الأسرة للحيوانات المزرعية

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٢٥	١٢٫١	٢٥	١٤٫٠	٥٠	١٣٫٠
لا	١٨٢	٨٧٫٩	١٥٣	٨٦٫٠	٣٣٥	٨٧٫٠
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

كا^{٢} = ٣٫٠ .

يستخلص من جملة خصائص وأوضاع أفراد الأسر المعيشية لعينة الدراسة ما يلى :

١ - هناك ارتفاع فى نسبة الإعالة فى الأسر المعيشية فى قرى البحث بشكل عام ، وأسر الوجه القبلى بشكل خاص ، مما يعنى زيادة العبء على أرباب وربات هذه الأسر ، الأمر الذى يدفع المرأة إلى العمل سواء داخل المنزل - بجانب أدوارها التقليدية - عملاً غير منظور أو غير مدفوع الأجر ، أو خارج المنزل بأجر ، مما يتوقع منه زيادة قوة العمل النسائية .

٢ - حدث تحسن فى نسبة الأمية بالمقارنة بالبيانات الكلية على مستوى الريف المصرى ، إلا أنه مازالت هناك فروق فى نسبة الأمية بين أفراد الأسر المعيشية بين الوجه البحرى والقبلى وبين الذكور والإناث لصالح الوجه البحرى ، ولصالح الذكور ، مما يعنى عدم تكافؤ الفرص سواء بالنسبة للوجه القبلى والإناث تحديداً ، الأمر الذى ينعكس على أوضاع المرأة

بشكل عام وعلى أوضاع عملها بشكل خاص .

٣ - هناك انخفاض فى المستوى التعليمى لأفراد الأسر المعيشية ذكوراً وإناثاً ، فأكثر من ربع أفراد الأسر المعيشية وصلوا للتعليم أقل من المتوسط فقط ولم يستكملوا تعليمهم ، وما يقترب من ربعهم توقف تعليمه عند مستوى التعليم المتوسط ، ومازالت هناك فروق بين الوجه البحرى والقبلى وبين الذكور والإناث لصالح الوجه البحرى ، ولصالح الذكور ، مما سيؤثر على أوضاع عمل الإناث داخل هذه الأسر ، حيث أثر انخفاض المستوى التعليمى على خبراتهن والمهارات المتاحة أمامهن والتى يتطلبها الحصول على فرصة عمل ملائمة ، وعلى طبيعة الأعمال التى يلتحقن بها ، وعلى نوعية المهن وقطاعات العمل المتاحة لهن ، والتى لا تتطلب قدراً من التعليم والتدريب ، وبالتالى تنحصر فرص العمل المتاحة لهن فى الأعمال الهامشية والقطاع غير الرسمى .

٤ - تعمل غالبية أفراد الأسر المعيشية بأجر وإن كانت نسبة الذكور ترتفع عن نسبة الإناث ، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأعمال التى تقوم بها المرأة داخل المنزل مثل العمل فى حقل الأسرة ، وتربية الحيوانات المزرعية وبعض الأعمال الثانوية وغيرها مما أشير إليه فى متن الدراسة ، والتى لا تتقاضى عليها أجراً ، فى حين أن نفس الأعمال عندما يقوم بها الرجل يتقاضى عليها أجراً . فرغم وجود ذكور وإناث يعملون بدون أجر داخل الأسرة إلا أن النسبة الأكبر منهم من الإناث . ويستنتج من هذا كثافة الاستغلال الواقع على المرأة الريفية سواء خارج المنزل أو داخله .

٥ - برغم أن مهنة الزراعة كانت دائماً وحتى تعداد ١٩٩٦ تأتى فى مقدمة المهن التى يعمل بها سكان الريف ، إلا أنه ومع التغيرات الاقتصادية التى يمر بها الريف المصرى أدت إلى تراجع فرص الاستثمار ومن ثم فرص العمل مما جعلها تنحصر فى مجالى الخدمات والزراعة ، وربما أثر فى ذلك

أيضاً انخفاض المستوى التعليمى لعينة الدراسة ، مما جعل الاشتغال بالأعمال الكتابية يأتى فى مرتبة ثالثة وبفارق ملحوظ مقارنا بالمهنة الأولى والثانية ، فضلا عن أن انخفاض المستوى التعليمى جعل نسبة الفنيين بالعينة محدودة .

٦ - هناك تفاوت فى مستويات الدخل بين أسر الوجه البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى حيث وصل متوسط الدخل الشهرى فى أسر الوجه البحرى إلى ٣٦٦ر٦ جنيه . مقابل ٢٣٣ر٢٨ جنيه لأسر الوجه القبلى ، مما يعنى أن غالبية الأسر التى تنتمى إليها المرأة الريفية العاملة هى أسر ذات الدخل المنخفض ، الأمر الذى ينعكس على أوضاعها عامة وعلى أوضاع عملها تحديداً على نحو ما أسلفنا .

٧ - وبالنسبة للخصائص الاجتماعية للنساء العائلات لأسرهن فغالبيتهن من الأرامل ، ويبدو هذا أمراً منطقيا - كما سبقت الإشارة . كما عكست الحالة التعليمية لهؤلاء النساء انخفاض المستوى التعليمى لهن ، فالغالبية العظمى منهن من الأميات (٧٥ر٣٪) وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن البحرى ، كما تنخفض نسبة الحاصلات على التعليم الجامعى وإن كانت ترتفع قليلاً فى الوجه البحرى . كما أن ما يقترب من نصفهن لسن ملتحقات بأى مهنة ، إلا أنهن يقمن بالأدوار المرتبطة بالأعمال المنزلية فقط (عمل غير مأجور) وتكاد نسبة هؤلاء تتضاعف فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، وبالنسبة للملتحقات منهن بالمهن المختلفة فتكاد تنحصر فى المهن الهامشية كالعمل فى مجال التجارة (تاجرة صغيرة ، أو اشتغالها فى توزيع السلع الغذائية ، وفى الزراعة ورعاية الحيوانات ، وتنخفض نسبة من تعمل منهن فى الأعمال المكتبية والإدارية العليا أو المتوسطة .

٨ - أن ما سبق يعنى أن غالبية الأسر التى تعولها امرأة فى قرى البحث من

الأسر الفقيرة حيث انخفاض الدخل الشهرى للأسرة وعدم وجود حيازة للأسرة من الأرض الزراعية وبنسبة (٧ر٧٩٪) ، وليست لدى الأسرة حيوانات مزرعية (٨٧٪) ، وارتفاع نسبة الأمية بين النساء العائلات لأسرهن ، وانخفاض المستوى التعليمى لهن ، كما أن غالبيتهن يعملن عملا غير مأجور .

خلاصة القول أن الأسر المعيشية التى تنتمى إليها المرأة الريفية العاملة فى قرى الدراسة تعانى الفقر ، سواء على مستوى فقر الدخل حيث انخفاض دخل الأسرة ، مع وجود تفاوت بين الوجه البحرى والقبلى إذ بلغ متوسط دخل الأسرة فى الوجه البحرى ٦٠ر٣٦٦ جنيه شهريا بانحراف معيارى قدره ٦٣ر٢٦٧ جنيه ، مقابل ٢٨ر٢٣٢ جنيه فى الوجه القبلى بانحراف معيارى قدره ٣٨ر٢١٣ جنيه . أو على مستوى فقر القدرات حيث تعانى هذه الأسر انخفاض المستوى التعليمى لأفرادها ذكوراً وإناثاً ، إلا أن هناك فروقاً لصالح الذكور ، كما أن هناك تفاوتاً بين الوجه البحرى والوجه القبلى لصالح الوجه البحرى . وقد انعكس ذلك على الإناث كرأسمال بشرى فى هذه الأسر مما أثر على فرصهن فى سوق العمل ، وعلى أنواع الأعمال التى يشتغلون بها ، وعلى شروط هذا العمل من حيث الأجر وساعات العمل .

المراجع

١ - المرأة فى مصر ، التقرير الأول ، القاهرة ، المجلس القومى للمرأة، ٢٠٠١ ، ص ص ٣٢-٣٤ .

٢ - عبد المحسن خليل ، عزة ، النساء وتحديات الفقر فى مصر ، مجلة إفريقية عربية ، المجلد رقم (٧) القاهرة ، مركز البحوث العربية والإفريقية ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٢٧-١٥٢ .

٣ - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦/٩٥ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٦ .

٤ - حليم سليمان ، نادية وآخرون ، النساء العائلات لأسر فى العشوائيات ، دراسة على سكان العشش بالقاهرة ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٤-١٥ .

٥ - زيتون ، محيا ، المرأة والتنمية ، مناهج نظرية وقضايا عملية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .

٦ - المرأة فى مصر ، التقرير الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٩ .

٧ - زيتون ، محيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

٨ - عبد الجواد ، إنعام ، المرأة ربة الأسرة فى قرى البحث ، فى محمود عودة وآخرون ، مستقبل القرية المصرية ، المجلد الثانى ، الدراسة الميدانية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٤٠٣-٤٣٨ . وانظر أيضا كلا من أوضاع المرأة الفقيرة فى بعض الدول العربية ، دراسة مقارنة (مصر - اليمن - تونس - المغرب) المؤتمر العربى حول المرأة الفقيرة ، الدار البيضاء ٢٠-٢٣ مارس ٢٠٠١ ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٢ ص ٢١ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز الابحاث والدراسات السكانية ، وضع المرأة والرجل فى مصر ، الكتاب الإحصائى السنوى ، القاهرة يناير ٢٠٠٤ .

٩ - شكرى ، علياء ، المرأة فى الريف والحضر ، القاهرة ، مطبعة العمرانية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٦ .

١٠- عبد الجواد ، إنعام وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية : التقريرالنظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٥.

١١- المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

١٢- شكرى ، علياء ، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع ، القاهرة ، مركز البحوث الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٤ .

١٣- الفرجانى ، نادر ، عمل الأطفال فى البلدان النامية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، بدون ناشر ، ص ٩ .

١٤- شكرى ، علياء ، المرأة فى الريف والحضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

١٥- زيتون ، محيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٧ .

١٦- المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

١٧- شكرى ، علياء ، المرأة فى الريف والحضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤.

١٨ - رافع ، علياء ، نظرة تحليلية إلى قيمة العمل المنتج فى القرية المصرية ، ندوة المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر ، ٢٨-٢٩ ابريل ١٩٩٩ ، القاهرة ، مركز البحوث العربية والإفريقية ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٧٢-٢٨٢ .

١٩- وضع المرأة والرجل فى مصر ، الكتاب الإحصائى السنوى ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤ ، ص ٦٣ .

٢٠ - عبد الجواد ، إنعام ، خصائص الأسر المعيشية وأوضاعها فى قرى البحث فى محمود عودة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥١ .

٢١ - ليلة ، على ، احتياجات الدخل فى مصر فى القطاع الريفى ، المجلد الثانى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ ، ص ٣٣ .

٢٢ - هذه النسب مأخوذة من جدول رقم (٢) التوزيع النسبى للسكان ١٠ سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية والنوع حسب تعداد ١٩٩٦ ، فى إنعام عبد الجواد وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٠ .

٢٣- المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

٢٤- عثمان ، ماجد وآخرون ، السكان وقوة العمل فى مصر ، الاتجاهات والتشابكات والآفاق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٢ .

٢٥- مأخوذ من جدول (٤) الحالة العملية والنوع حسب تعداد ١٩٩٦ ، إنعام عبد الجواد وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٦ .

٢٦- عثمان ، ماجد وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

٢٧ - كامل السيد ، مصطفى وآخرون ، ماذا جرى فى الريف المصرى ، قضايا التنمية العدد ٢٠ ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠١ ، ص ٨ .

٢٨ - عثمان ، ماجد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

٢٩ - انظر من هذه الدراسات : ليلة ، على ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ وأيضاً إنعام عبد الجواد ، خصائص الأسر المعيشية وأوضاعها فى قرى البحث ، فى محمود عودة وآخرون ، مستقبل القرية المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٧ .

٣٠ - المرأة فى مصر ، التقرير الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٠ .

٣١ - المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٣٢ - عبد الجواد ، إنعام ، المرأة ربة الأسرة ، فى محمود عودة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٩ .

٣٣ - لمزيد من التفصيل حول العمل المأجور وغير المأجور للمرأة الريفية ، انظر: كشك ، حسنين ، فى إنعام عبد الجواد وآخرين ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٤-٢٠٥ .

٣٤ - حليم ، نادية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠ .

٣٥ - المرجع السابق ، ص ٦٤ .

الفصل الرابع *

عمل المرأة الريفية بين المؤثرات الثقافية والضرورة الاقتصادية

من الصعوبة أن نحدد إسهامات أو مشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة الاقتصادية دون الاحتكام إلى الواقع ، ورصد جهودها فى العمل ، إذ إن الإحصاءات الرسمية والمسوح السكانية لم تفصح إلا عن جزء محدود من موقفها من العمل ، ويتأكد لنا ذلك من قراءة تعداد سنة ١٩٩٦ والذى يظهر أن نسبة الملتحقات بالنشاط الاقتصادى فى الريف المصرى قد بلغت ٥ر٧٪ من إجمالى سكان المجتمع ، كما يفصح التعداد ذاته عن أن مشاركة الإناث تركزت فى بعض القطاعات التقليدية ذات الأجور المتدنية كخدمة المجتمع العامة والزراعة والصيد ، بيد أن الواقع قد يفصح عن جهود مضنية تبذلها النساء الريفيات فى إطار الوحدات المعيشية ، وتجاوزتها أدوات القياس المستخدمة فى المسوح السكانية وذلك لتركيز هذه المسوح على مفهوم العمل الذى يتم فى إطار مؤسسى ، وفى هذا السياق تغفل هذه المسوح الجهود المتباينة للمرأة الريفية والتى تؤدى فى إطار الوحدات المعيشية لإنتاج قيم الاستخدام ، وللإسهام فى دفع عجلة الحياة اليومية بالقرية .

وترجع العديد من الدراسات الأنثروبولوجية ضعف مشاركة النساء الريفيات واختفاء حجم المشاركة الحقيقى من الإحصاءات إلى العوامل الثقافية ،

* كتب هذا الفصل الدكتور كامل عبد المالك ، خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

باعتبارها مسئولة عن حصار المرأة فى حركتها على أرض الواقع ، وتحجيم أدوارها فى الأعمال المنزلية أو البسيطة بالحقل والزراعة أو فى الأعمال المتدنية ، والتى يأنف الذكور من أدائها ، ويفسحون المجال لها فى الأعمال التى ليس لها عائد نقدى . إلا أن العامل الثقافى وحده لا يكفى ليكون مبررا لذلك الحصار فالأمر يتطلب رؤية هذه المشكلة فى سياقها المتعدد الأبعاد - والذى يعد البعد الثقافى واحدا منها - بالإضافة إلى أبعاد أخرى مثل طبيعة النشاط الاقتصادى بالقرية ، وفرص العمل المتاحة ، وسوق العمل ، وأساليب تحديد الأجر ، وغير ذلك من المتغيرات التى تتعلق بالمرأة ذاتها كمستوى التعليم ، والمستوى الطبقى ، والظروف الاقتصادية للأسرة ، والمرحلة العمرية للمرأة .

فقد لوحظ أن المحاذير الثقافية ليست كيانا جامدا فى كل الظروف والأحوال ، فقد تتسم بالمرونة العالية - على سبيل المثال لا الحصر - إذا كانت الأسرة التى تنتمى إليها المرأة فى حاجة إلى جهودها المأجورة لدى الغير ، فالثقافة ليست أداة جامدة بل إنها تساعد أفراد المجتمع على استيعاب المتغيرات الماثلة على أرض الواقع ، وبدون ذلك تصبح الثقافة معوقا للتنمية ، ويتجاوزها الأفراد فى مسلكهم فى الحياة اليومية ، ويبحثون لأنفسهم عن بدائل أكثر مرونة لتساعدهم على استمرار الحياة .

ويلاحظ أن سياق التخلف الذى يصنع وجه الحياة بالقرية المصرية ينطوى على العديد من التناقضات التى تحاصر المرأة الريفية فى ظل سوق العمل غير المنظم ، وفرص محدودة وموسمية للعمل ، وصور معيارية للأدوار وللإنجاز ، وفى هذا السياق يصبح الاحتكام للواقع من الأمور المهمة للكشف عن إسهامات النساء الريفيات . وعلى هذا سوف يتناول هذا الفصل بالتحليل البيانات التى تم الحصول عليها من قرى الدراسة للكشف عن موقف المرأة من العمل فى ظل هذه التناقضات ، وذلك من خلال العناصر التالية :

١ – موقف المجتمع الريفى من عمل المرأة .

٢ – الموقف من العمل عند بدايته .

٣ – موقف المرأة وأسرتها من عملها .

٤ – ملامح التمييز بين الذكور والإناث فى سوق العمل بالقرية .

٥ – الأعمال التى لا تؤديها المرأة الريفية ، وطبيعة هذه الأعمال .

١ - الموقف من عمل المرأة عامة

أوضحت بيانات الدراسة أن موقف المجتمع من عمل المرأة عامة يتشكل طبقا للعديد من العوامل الثقافية وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، وتنطوى تلك العوامل على أسباب عديدة قد تكون مستعارة من سياقات اجتماعية أو اقتصادية أو نابعة من الثقافة التقليدية المتوارثة .

فقد كشفت البيانات الكمية عن اتجاه الغالبية العظمى من مفردات العينة نحو الموافقة على خروج المرأة للعمل (٢٨٨٥ مفردة بنسبة ٩٣٫٤٪) ، مما يعكس ارتفاع الوعى بين الإناث بحقوقهن فى ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على الريف عامة وعلى أوضاع المرأة فيه خاصة ، وترتفع هذه النسبة قليلاً فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٩٤٫٢٪ ، ٩٢٫٤٪ على التوالى) .

وعن أسباب الموافقة على عمل المرأة من وجهة نظر أفراد العينة ، أتى السبب الخاص بمواجهة نفقات المعيشة ٨٤٫٤٪ فى مقدمة هذه الأسباب . وجاء بعده وبفارق كبير السبب الخاص بأن العمل يجعل المرأة تعتمد على نفسها (١٨٫٩٪) وأن العمل يكسبها خبرات اجتماعية جديدة ، ثم يأتى بعد ذلك وبنسب صغيرة الأسباب التى ترى أن العمل يفيد المرأة فى إدارة شئون منزلها ، وحسن رعاية أسرتها وأنه يعضد مكانتها داخل الأسرة ، ولا يختلف الأمر كثيرا فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى كما هو موضح بجدول (١) .

جدول (١)

أسباب الموافقة على عمل المرأة

الأسباب	الإقليم الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
للمساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة	١٣٦٩	٨٢٫٦	١٠٧٧	٨٧٫٧	٢٤٤٦	٨٤٫٨
يجعل المرأة تعتمد على نفسها	٣٨٢	٢٣٫١	١٦٣	١٣٫٣	٥٤٥	١٨٫٩
يعطى المرأة خبرات اجتماعية	٢٦٣	١٥٫٩	٨٩	٧٫٢	٣٥٢	١٢٫٢
يفيد فى إدارتها لشئون المنزل وأسرتها	١٣٩	٨٫٤	٥٧	٤٫٦	١٩٦	٦٫٨
يجعل للمرأة كلمة فى شئون المنزل	١٠٢	٦٫٢	٤٥	٣٫٧	١٤٧	٥٫١
أخرى	٤٣	٢٫٦	١٥	١٫٢	٥٨	٢٫٠
المجموع	١٦٥٧	—	١٢٢٨	—	٢٨٨٥	—

ولا يختلف الأمر كثيرا على مستوى البيانات الكيفية على مستوى الحالات المختارة لدراسة الحالة بالوجه البحرى ، والوجه القبلى . حيث اتجهت الغالبية العظمى نحو الموافقة على خروج المرأة لنفس الأسباب التى أشارت إليها البيانات الكمية ، أضيفت إليها أسباب أخرى تشير فى مجملها إلى أن عمل المرأة يحقق لها الحماية ولأولادها خاصة فى حالات الطلاق أو مع وفاة رب الأسرة ، هذا إلى جانب أن العمل يعطى للمرأة قيمة ، ويعد تعضيدا لذاتها ، ويحقق لها الاستقلالية ، ويلبى مطالبها المادية والمعنوية ، ويكسبها خبرات متنوعة خلال احتكاكها وعلاقاتها فى العمل خاصة إذا ما كانت حاصلة على قدر لا بأس به من التعليم . وقد عبرت الحالات عن ذلك فيما يلى :

تقول إحدى المبحوثات : "أنا موافقة عشان الواحدة تجيب فلوس والرجل ما يتحكمش فيها ، يعنى يبقى لها كلمة فى البيت لما يكون لها دخل موش حقيقى خايفة من غدر الزوج والزمن" .

وتقول مبحوثة ثانية : "أنا موافقة على شغل الستات لأن الست لازم تتثقف ويكون لها دور فى الحياة وعارفة إيه اللى حواليها . عشان الست اللى قاعدة فى البيت بتكون محبوسة إنما فى الشغل باتكلم أنا وأصحابى ونعرف إيه اللى بيحصل فى الدنيا" .

وتؤكد مبحوثة ثالثة بقولها : "يعنى الواحدة تتعلم وفى الآخر تضّيع ده كله وتقعد فى البيت ، ما كان من الأول ولا تتعلم ولا تدخل مدارس ولا تتعب نفسها ، لكن ما دام راحت مدرسة واتعلمت وتعبت لازم تشتغل وتحقق ذاتها وتعرف الدنيا ماشية إزاى ، ويكون للواحدة قيمة وسط الناس ومكانة فى المجتمع وتعرف تربى أولادها على الطريقة الصحيحة" .

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من موافقة غالبية المبحوثات على عمل المرأة بصفة عامة إلا أن أسباب الموافقة توضح بجلاء أن رؤى المبحوثات لا تعبر عن حقوقهن الأصلية فى الخروج للعمل ، حيث تعكس البيانات الكمية والكيفية العديد من الإسقاطات التى تبين أن العوامل الثقافية تتداخل وتتوارى خلف الجوانب الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى تظهر فى شكل تبريرات نتيجة لظروف اجتماعية أو ضغوط اقتصادية ، ومع هذه التبريرات فإن هذا لا يعنى عدم وجود العوامل الثقافية ولكنها تشكل فى الواقع الجانب الأكبر من الاتجاهات .

ولعل ما سبق يفسر الرؤية الخاصة بالربط بين التعليم والعمل . فكلاهما حق مكفول يعضد الحق الأول – التعليم – الفرص ومجالات الاختيار فى الحق الثانى (العمل) . ولا تقتصر رؤية النساء على تلك الصلة وإنما تعدتها إلى أن تحقيق الذات ومعرفة العالم المحيط واكتساب الخبرات والمكانة الاجتماعية لا تتسنى إلا بالتعليم . وهذه الرؤية وإن كانت تنطوى على أساس صادق – وخاصة أن أسلوب التشغيل أو الإلحاق بالعمل ارتبط بالتعليم دائما فى مصر وفى القطاع الرسمى بها تحديداً – فمازال تعليم الإناث دون المستوى داخل الريف المصرى لارتباط ذلك بعوامل ثقافية مازالت سائدة فى كافة أرجائه .

ويشكل انخفاض المستوى التعليمى وارتفاع معدلات الأمية بين الإناث فى الريف عائقا أمام النساء فى سوق العمل مقارنا بالمستوى التعليمى للذكور بالقرية ، حيث تشير بيانات تعداد ١٩٩٦ إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث إلى

٦٣ر٣٪ وانخفاضها بين الذكور إلى ٣٦ر٤٪ . وتتسق هذه البيانات مع ما أظهرته الدراسة الميدانية فى البحث الراهن ، حيث بلغت نسبة الأمية على مستوى عينة الدراسة ٤٩ر٤٪ (وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى لتصل إلى ٦٧ر١٪ ، مقابل ٣٥ر٩٪ فى الوجه البحرى) بينما كانت بين من يعملن من النساء فى المهن الدنيا بعينة الدراسة ٣٨ر٦٪ ، فى حين كانت بين ربات الأسر ٥٦ر٧٪ وهى مهن لا تتطلب قدراً كبيراً من التعليم ، ومن ثم جاءت المهن الدنيا من نصيب النساء والأميات بالريف وهذا ما يوضحه الجدول التالى .

جدول (٢)

العلاقة بين التعليم ومهن أفراد العينة

التعليم / المهنة	أمى		أقل من متوسط		متوسط		جامعى فأعلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مهن دنيا	٥٨٨	٣٨ر٦	١٥٦	٤٥ر٠	٣٠٨	٣١ر٥	٢٧	١١ر٣	١٠٧٩	٣٤ر٩
مهن متوسطة	–	–	٢	ر٦	٣١٨	٣٢ر٥	٨	٣ر٤	٣٢٨	١٠ر٦
مهن فنية عليا	–	–	–	–	١١١	١١ر٣	١٧٣	٧٢ر٧	٢٨٤	٩ر٢
صاحبة مشروع	٧٢	٤ر٧	٢٥	٧ر٢	٣٢	٣ر٣	٣	١ر٣	١٣٢	٤ر٣
ربة منزل	٨٦٤	٥٦ر٧	١٦٤	٤٧ر٣	٢١٠	٢١ر٥	٢٧	١١ر٣	١٢٦٥	٤١ر٠
عدد المستجيبين	١٥٢٤	١٠٠	٣٤٧	١٠٠	٩٧٩	١٠٠	٢٣٨	١٠٠	٣٠٨٨	١٠٠

وما يدعم ذلك أن بيانات الدراسة الراهنة قد كشفت أيضا عن أن غالبية من وافقن على خروج المرأة للعمل للمساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة كن من الأميات (٩٣ر١٪) وممن يقعن فى فئة الدخل أقل من ٢٠٠ جنيه شهرياً وبالتالى يسهل التأثير عليهن بما هو شائع من ثقافة فى المجتمع . وقد أكدت البيانات الكمية أيضا أن غالبية المتعلمات كن من الحاصلات على الشهادة المتوسطة بتخصصاتها المختلفة حيث بلغت نسبتهن ٢٦ر٥٪ على مستوى إجمالى العينة . وقد يرجع ذلك لسوء الأحوال الاقتصادية مع انخفاض الوعى لدى الأسر بأهمية تعليم الإناث وتفضيل تعليم الذكور عليهن . هذا وقد انعكس ذلك المستوى

التعليمى المنخفض على مستوى تطلعات المرأة الريفية وطموحها ورؤيتها لمكانتها وفقاً للاوضاع السائدة والقبول بنوعية الأعمال المتاحة لها ، والتى غالباً ما تكون فى الأعمال الزراعية أو بقطاع الخدمات أو ترتبط بالاقتصاد المعيشى . وهذا ما يؤكده القول التالى : "احنا واخدين مؤهلات متوسطة ماعندناش تطلعات ولا يعنى حنقول إن احنا عايزين نبقى حاجة" .

وبالنسبة لمن لم يوافقن من مفردات العينة على عمل المرأة فقد تمثلت أسباب عدم الموافقة فى أن عمل المرأة يؤثر سلباً على تربية الأبناء ورعاية الأسرة وأجاب بذلك ما يقترب من النصف على المستوى الإجمالى ، وأن العمل مرهق بالنسبة للمرأة خاصة أنها تقوم بأعبائها المنزلية وأجاب بذلك أكثر من ثلث من لم يوافقن على عمل المرأة ، وارتفعت نسبة هؤلاء إلى ٤٠٫٢٪ فى الوجه البحرى مقابل ٣٢٫٧٪ فى الوجه القبلى ، وكانت هناك أسباب أخرى أشارت إليها مفردات العينة دار معظمها حول أن العمل عيب للمرأة ، أو أنها (المرأة) للمنزل فقط ، وأنه من العيب على المرأة أن تعمل مع الرجال ، كما يجب عليها إفساح مجال العمل للرجال فقد يكون هناك عائل للأسرة ... إلخ .

جدول (٣)

أسباب عدم الموافقة على عمل المرأة

الأسباب / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يؤثر سلبا على الأسرة (الزوج والأولاد)	٥٢	٥١	٤٧	٤٦٫٥	٩٩	٨٤٫٨
العمل داخل البيت وخارجه متعب جداً	٤١	٤٠٫٢	٣٣	٣٢٫٧	٧٤	٣٦٫٥
الأجر منخفض ولا يتناسب مع غلاء الأسعار	٦	٥٫٩	٧	٦٫٩	١٣	٦٫٤
علاقات العمل سيئة وتتعبنى نفسيا	٤	٣٫٩	٦	٥٫٩	١٠	٤٫٩
أخرى	٢٠	١٩٫٦	٢٢	٢١٫٨	٤٢	٢٠٫٧
عدد المستجيبين	١٠٢	—	١٠١	—	٢٠٣	—

وأكدت البيانات الكيفية على ما سبق . وهذا ما يوضحه القول التالى

لإحدى المبحوثات "أنا بقول أن الموظفات يقعدوا من العمل عند سن ٣٥ أو ٤٠ سنة ويخدوا نصف المرتب علشان يسيبوا فرص للشباب . وكمان أنا رافضة فكرة الاختلاط عشان بيعمل مشاكل كبيرة ، وكمان الستات خلقت للبيت وللأسرة ، والشغل بيأثر على الأولاد والبيت" .

وتقول مبحوثة أخرى "أنا موش موافقة على عمل المرأة إلا فى حالة الاحتياج فقط لأن الست شغلها الأهم فى البيت ووسط عيالها ، لأن الشغل موش هيحقق لها حاجة غير الناحية المادية" .

ويتضح مما سبق أن المرأة فى ريف مصر قد تؤرقها ضغوط الحاجة الاقتصادية ومسئولياتها فى إدارة شئون حياتها الخاصة ورعاية أسرتها ، كما أن العمل بشكله الراهن لا يحقق لها الإشباعات المطلوبة لأنه يتم فى ظروف غير مهيأة .

ولا يختلف الأمر كثيرا على مستوى البيانات الكمية والكيفية بين الوجه القبلى والوجه البحرى فيما يتعلق بالموقف من عمل المرأة عند بدايته ، أو حتى موقف الأسرة من عمل المرأة عما هو عليه فى هذه النقطة (الموقف من عمل المرأة عامة) . وهذا ما نوضحه فيما يلى :

٢ - الموقف من العمل عند بدء العمل

أما عن الموقف من عمل المرأة عند بدايته فقد أوضحت البيانات الكمية عن رضاء وسعادة الغالبية منهن عن ذلك ، حيث أشارت إلى ذلك ١٦٤٤ مفردة بنسبة ٩٢ر٨٪ إلى رضائهن عن الخروج للعمل ، ولا يوجد أى فروق فى هذا بين الوجه البحرى ٩٣ر٢٪ والوجه القبلى ٩٢ر٧٪ . بينما أشارت ٧ر٢٪ من العينة إلى أنهن كن غير راضيات عند بداية عملهن ولا يختلف الأمر كثيرا فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٧ر٣٪ ، ٦ر٨٪ . وانحصرت أهم الأسباب الخاصة بالرضاء عن العمل عند بدايته فى : الحصول على دخل يساعد فى المعيشة ٧٠ر٦٪ ، وكان التفاوت ملحوظا فيما بين الوجه البحرى والوجه القبلى ٧٣ر١٪ ، ٦١ر٨٪ على

التوالى . تلى ذلك نسبة من رأين أن العمل يساعد على تحقيق ذات المرأة (٢٣٫٥٪) ، وكان الاختلاف طفيفا للغاية فيما يتعلق بهذه النسبة فيما بين الوجه البحرى ٢٣٫٣٪ والوجه القبلى ٢٤٫١٪ . أما من رأين أن العمل يساعد فى الحصول على مكانة اجتماعية فبلغت نسبتهن ١٤٫١٪ على المستوى الإجمالى ، وكانت هذه النسبة على مستوى الوجه البحرى ١٣٫٦٪ وارتفعت قليلا إلى ١٥٫٧٪ فى الوجه القبلى ، ويوضح هذا ارتفاع درجة الوعى لدى نساء الوجه القبلى فى الوقت الراهن خاصة مع التغيرات الاجتماعية التى طرأت على محافظات الوجه القبلى عامة والريف منها خاصة ، ويؤكد ما سبق على ارتفاع نسبة من رأين أن العمل يعطى خبرات للمرأة .

أما من رأين أن العمل يساعد فى تحقيق درجة من الاستقلال المالى فقد بلغت نسبتهن فى الوجه البحرى ١١٫١٪ مقابل ٧٫٩٪ فى الوجه القبلى ، وهذا ما يوضحه جدول (٤) .

جدول (٤)

أسباب الرضا عن العمل عند بدايته

الأسباب / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الحصول على دخل يساعد فى المعيشة	٩٣٢	٧٣٫١	٢٢٨	٦١٫٨	١١٦٠	٧٠٫٦
لتحقيق الذات	٢٩٧	٢٣٫٣	٨٩	٢٤٫١	٣٨٦	٢٣٫٥
الحصول على مكانة اجتماعية	١٧٤	١٣٫٦	٥٨	١٥٫٧	٢٣٢	١٤٫١
العمل يعطى خبرة للمرأة	١٧٠	١٣٫٣	٥٠	١٣٫٦	٢٢٠	١٣٫٤
تحقيق درجة من الاستقلال المالى	١٤٢	١١٫١	٢٩	٧٫٩	١٧١	١٠٫٤
أخرى	٧٣	٥٫٧	٢٢	٦٫٠	٩٥	٥٫٨
عدد المستجيبين	١٢٧٥	--	٣٦٩	--	١٦٤٤	--

وأكدت البيانات الكيفية على ما سبق ، حيث أشارت غالبية المبحوثات إلى رضائهن عن العمل عند بدايته ، وأرجعن ذلك لنفس الأسباب السابقة والتى تبين وجود العديد من العوامل الثقافية المؤثرة على جوانب الحياة الاجتماعية

والاقتصادية فى الريف وبالتالى على عمل المرأة ، هذا إلى جانب أسباب أخرى منها أن الغالبية كن يعملن فى القطاع الحكومى - وطالما كان العمل فى هذا القطاع مفضلاً لدى الغالبية من أبناء المجتمع المصرى بصفة عامة والتراث الثقافى يؤكد ذلك ، وفى ذات الوقت كانت هذه الأعمال بنفس القرى التى يقمن بها ، وهذا من شأنه ألا يؤثر على أدوارهن تجاه أسرهن فيساعدهن على القيام بشئونهن المنزلية ، وذلك يوضح ثقل المهام الملقاة على عاتق المرأة الريفية فى ظل ازدواجية المعايير التى تخلقها العوامل الثقافية السائدة (على النحو الذى توضحه آراء المبحوثات فى هذه النقطة) ، بينما اتجهت آراء المبحوثات إلى أن رضاءهن عن العمل عند بدايته كان راجعا للنتائج الإيجابية التى ترتبت على التحاقهن بالعمل ، خاصة وأنهن كن يعشن فى ظروف اجتماعية ونفسية قاسية بسبب قسوة العادات والتقاليد التى ألزمتهن بالأعمال المنزلية وما يتصل بها من مشكلات أو راجعة لمشكلات كالطلاق أو عدم وجود عائل لهن .

وهذه بعض آراء المبحوثات التى توضح ذلك :

- تقول إحدى المبحوثات : "أنا كنت مبسوطة عشان هشتغل خصوصا إن الشغل ده فى الحكومة وكمان فى نفس البلد وأقدر أروح بيتى بسرعة وأجهز المطلوب منى فى البيت على ما جوزى يرجع من الشغل ، وبعدين أهو حاجة تشغل وقت فراغى بدل قعدة الحريم والقيل والقال" .
- وتقول مبحوثة أخرى : "ظروفى صعبة بسبب الطلاق وقعدتى فى البيت خلت حالتى النفسية وحشة قوى لأنى كنت بحس إنى ذليلة وكنت حاسة إنى لازم أكون مسئولة عن نفسى وعن بيتى" .

وتعكس هذه الأقوال حالة الحصار والمعاناة التى تعيشها بعض نساء القرية وحاجتهن الماسة إلى العمل بالرغم مما يلقيه ذلك عليهن من تبعات نفسية واجتماعية ، وبشكل خاص الإناث المطلقات أو اللاتى ليس لهن عائل لأسرهن فخروجهن إلى العمل يصبح ضرورة تمليها ظروفهن حتى وإن ترتب على ذلك عدم

رضا المجتمع الذى يعشن فيه . وعلى الجانب الآخر فقد أبدت نسبة ضئيلة ممن شملتهن الدراسة عدم رضائهن عن العمل ، وتعكس مبررات عدم الرضا وعيهن بأن العمل يؤثر سلبا على رعاية الأسرة وشئون الحياة المنزلية والتى تعد مسئولية الإناث فيها شيئا أساسيا فى الأسرة المصرية عامة وفى الريف بشكل خاص .

بالإضافة إلى عوامل أخرى أشارت إليها المبحوثات بررن من خلالها عدم الرضا ، ومنها ظروف العمل الصعبة ، وكذلك فقدان الحماية الاجتماعية ، والقانونية ، وانخفاض الأجور ، والعبء المضنى فى العمل .

وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة لم تهيأ لهذا الدور أو للعمل خارج نطاق الأسرة وانصب الاهتمام على دورها داخل الأسرة ، وهذا ما أشارت إليه نسبة ضئيلة من العينة بلغت ١٩٫٥٪ حينما ذهبت إلى أن عدم الرضا عن العمل عند بدايته كان راجعا إلى عدة أسباب أهمها أن العمل ليس للإناث ، وأن عملهن منبوذ ثقافيا واجتماعيا (عار) ، وهذا ما يوضحه الجدول التالى .

جدول (٥)

أسباب عدم الرضا عن العمل عند بدايته

الأسباب / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الإرهاق والتعب	٦٧	٦٦٫٣	١٧	٦٣	٨٤	٦٥٫٦
التقصير نحو أفراد الأسرة وشئون المنزل	١٧	١٦٫٨	٨	٢٩٫٦	٢٥	١٩٫٥
انخفاض الأجر	١٧	١٦٫٨	٣	١١٫١	٢	١٥٫٦
مضايقات زملاء العمل	٢	٢	٠	٠	٢	١٫٦
أخرى	٢٢	٢١٫٨	٣	١١٫١	٢٥	١٩٫٥
عدد المستجيبين	١٠١	—	٢٧	—	١٢٨	—

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات (عن القيم الثقافية وعمل النساء فى الريف المصرى) والتى أجريت على عدد من قرى الوجه البحرى والوجه القبلى . حينما أشارت إلى أن كثيراً من النساء فى الريف يمنعن من الخروج للعمل على اعتبار

أنه يمثل عيباً أو عاراً "shameful" للأسر التى تخرج منها هذه النساء [٣] .

أما على مستوى البيانات الكيفية فكان عدم الرضاء عن العمل عند بدايته راجعا إلى عدم وجود الحماية الاجتماعية فى العمل ، فالغالبية من النساء يعملن بعقود مؤقتة فى العديد من المنشآت ومن الممكن الاستغناء عنهن فى أى وقت ، هذا إلى جانب تدنى الأجور وظروف العمل الذى يعملن به .

تقول إحدى المبحوثات : "موش راضيين لأن العمل بعقد وليس له أى ضمانات وممكن نترفتوا فى أى وقت ومفيش إجازات حتى المرضى بيتخصم ومفيش قبض باستمرار وفيه تكدس فى العمل" .

يتضح مما سبق أن المرأة الريفية فى مصر مازالت تعيش - كما أشرنا - فى إطار من المتناقضات ، فالعوامل الثقافية التقليدية مازالت تشغل حيزا كبيرا فى تنظيم شئون حياتها ، وتفرض عليها الكثير من التحريمات الثقافية التى تقلل من شأنها وتضع القيود أمام حركتها نحو العمل ، وحتى إذا خرجت فإنها تعمل بوظائف ومهن شاقة ذات أجر منخفض ، مما يؤكد أنها خارج نطاق الحماية الاجتماعية .

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات أيضا حينما أشارت إلى أن برامج التغير الهيكلى التى شهدتها الكثير من البلدان النامية بداية من ثمانينيات القرن العشرين قد أدت إلى الاستغناء عن الكثير من العمالة ، وخاصة من النساء فى القطاع العام ، وأيضا فى المنشآت الخاصة ، وأسهمت عولمة الاقتصاد بالإضافة لما تقدم فى ظهور ما يسمى بتأنيث الفقر وتعميق ظاهرة التمييز على أساس النوع Gender Inequality ، كما تدهورت ظروف وشروط العمل ، وانتشرت ظاهرة العمل فى بيئة غير آمنة وخاصة فى القطاع غير الرسمى والزراعة التى تعمل فيها النساء بصورة كبيرة ، وأضحت النساء أكثر عرضة للطرد بل كن أول من فقدن وظائفهن خاصة فى الدول التى شهدت تحولات اقتصادية [٤].

٣ - موقف الأسرة من عمل المرأة

كشفت البيانات الكمية عن أن هناك ٨٥٫٤٪ من إجمالى العينة رأت أن الأسرة لم تبد أى اعتراض على عمل المرأة مقابل ١٤٫٦٪ أشارت إلى اعتراض الأسرة على ذلك ، وهى نسبة ضئيلة قياسا إلى نسبة الأسر التى لا تعترض على عمل المرأة .

وفيما يتعلق بموقف الأسرة الرافض لخروج المرأة للعمل على مستوى الأقاليم كانت نسبة من رأين ذلك فى الوجه البحرى ١٥٫٨٪ مقابل ١٠٫٤٪ فى الوجه القبلى ، وقد يرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية غير المواتية للكثير من الأسر فى الوجه القبلى ويدعم ذلك ما أشارت إليه الدراسة الراهنة فى النقطتين الأولى والثانية من هذا الفصل من قبول كثير من الأسر فى الوقت الراهن خروج النساء للعمل لأجل المساعدة فى نفقات المعيشة لغلاء الأسعار وانخفاض الأجور ، وهذا ما أشارت إليه الدراسة - فى أكثر من موضع - بأنه نوع من التبريرات الثقافية للضغوط الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالاعتراض على خروج المرأة للعمل ، أشارت الدراسة إلى أن الزوج كان فى مقدمة الرافضين (من بين أفراد الأسرة) لخروج الزوجة للعمل بنسبة ٣٤٪ على مستوى إجمالى العينة ، منهم ٣٣٪ فى الوجه البحرى مقابل ٣٩٪ فى الوجه القبلى . وجاء بعد ذلك الإخوة الذكور بنسبة قدرها ٢٨٫٢٪ وكان التفاوت طفيفا فى تلك النسبة فيما بين الوجه البحرى والوجه القبلى (٢٨٪ ، ٢٩٫٣٪ على التوالى) . يلى ذلك الأب وبنسبة ٢٢٪ ، ويتفق فى ذلك كل من الوجه البحرى والقبلى . وأتت الأم بعد ذلك وبنسبة ١٢٫٧٪ . وإذا كانت نسبة الأمهات اللائى رفضن عمل بناتهن فى الوجه البحرى أكبر منها فى الوجه القبلى (١٣٫٨٪ ، ٧٫٣٪ على التوالى) فإن هذا لا يعنى وجود قدر من الوعى فى إقليم عنه فى الآخر أو العكس بقدر ما يوضح أثر الأوضاع الاقتصادية - على نحو ما أكده هذا الفصل فيما سبق - فى أحد الأقاليم عنه فى إقليم آخر ، خلف تتوارى العوامل الثقافية خلف كل ذلك أو العكس .

ويدعم ما سبق أيضا أن الأقارب الذين أتوا فى المرتبة الخامسة بين أفراد الأسرة الرافضين لعمل المرأة والذين كانت نسبتهن ٩ر٨٪ على المستوى الإجمالى كانت نسبتهم فى الوجه القبلى أعلى وبشكل ملحوظ عنها فى الوجه البحرى (٥ر١٩٪ ، ٩ر٦٪ على التوالى) ويحمل الرفض فى طياته الخوف على المرأة من الخروج إلى العمل ووقوعها ضحية للإحساس بالظروف غير المهيأة التى يمكن أن تعمل فيها .

جدول (٦)

موقف الأسرة من عمل المرأة

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الأب	٤٨	–ر٢٢	٩	–ر٢٢	٥٧	–ر٢٢
الأم	٣٠	٨ر١٣	٣	٣ر٧	٣٣	٧ر١٢
الزوج	٧٢	–ر٣٣	١٦	–ر٣٩	٨٨	–ر٣٤
أحد الأبناء	١٦	٣ر٧	٣	٣ر٧	١٩	٣ر٧
الإخوة الذكور	٦١	–ر٢٨	١٢	٣ر٢٩	٧٣	٢ر٢٨
الأخوات	٥	٣ر٢	١	٤ر٢	٦	٣ر٢
أحد الأقارب	١٥	٩ر٦	٨	٥ر١٩	٢٣	٩ر٨
عدد المستجيبين	٢١٨		٤١		٢٥٩	

وكانت أهم أسباب عدم موافقة الأسرة على خروج المرأة للعمل تتمثل فى أن المرأة للبيت فقط بنسبة ٤٤٪ على مستوى إجمالى العينة ، وبلغت نسبة من أشاروا لهذا السبب فى الوجه البحرى ٢ر٤٧٪ مقابل ٨ر٢٦٪ فى الوجه القبلى ، يلى ذلك أن عمل المرأة عيب ٦ر٢٦٪ ، وارتفعت نسبة من رأوا ذلك فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى ٩ر٤٣٪ ، ٤ر٢٣٪ على التوالى ، ويلى ذلك اعتبار أن الاختلاط بالرجال ضار أخلاقيا بنسبة ٧ر١٢٪ وكانت غالبية من رأوا ذلك فى الوجه البحرى بنسبة ٣ر١٣٪ ، وفى الوجه القبلى ٨ر٩٪ ، وكانت هناك استجابات أخرى أشارت إليها مفردات العينة تمثلت فى ضرورة تفرغ المرأة

لرعاية أسرتها (الزوج والأبناء) ، أو لضعف الأجر الذى تتقاضاه وليست هناك فروق فيما بين الوجهين .

جدول (٧)

أسباب عدم موافقة الأسرة على خروج المرأة للعمل

الأسباب / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المرأة للبيت فقط	١٠٣	٤٧ر٢	١١	٢٦ر٨	١١٤	٤٤
الاختلاط بالرجال ضار أخلاقيا	٢٩	١٣ر٣	٤	٩ر٨	٣٣	١٢ر٧
عمل المرأة عيب	٥١	٢٣ر٤	١٨	٤٣ر٩	٦٩	٢٦ر٦
الأسرة مش محتاجة	١٤	٦ر٤	٢	٤ر٩	١٦	٦ر٢
أوقات العمل غير مناسبة	٢١	٩ر٦	١	٢ر٤	٢٢	٨ر٥
أخرى	٤٣	١٩ر٧	٧	١٧ر١	٥٠	١٩ر٣
عدد المستجيبين	٢١٨		٤١		٢٥٩	

وأكدت البيانات الكيفية على ما سبق ذكره ، حيث كان الأزواج فى مقدمة الرافضين (من بين أفراد الأسرة) لعمل زوجاتهم ، وترجع أسباب رفضهم حسبما أشارت غالبية المبحوثات على مستوى الحالات المختارة إلى : دواعى الشرف والأخلاق ، أو أن العمل يؤثر فى رعايتهن لأسرهن والقيام بواجباتهن المنزلية ، وهى اعتبارات أوجدتها العوامل الثقافية السائدة . ورأت الغالبية أنه فى الوقت الذى وافق فيه العديد من الأزواج على عمل زوجاتهم فإن ذلك كان من أجل المساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة ، والغالبية منهن يعملن فى المهن الدنيا حيث بلغت نسبتهن ٨٥ر٧٪ وكان دخل أسرهن يقع فى فئة الدخل الأقل من ٢٠٠ جنيه شهريا .

والأمر الذى يمكن ملاحظته أيضا من الجدولين (٨) ، (٩) أن المتغيرات المتعلقة بأن العمل يعطى للمرأة الخبرات الاجتماعية ، ويعضد مكانتها داخل الأسرة ، ويجعلها تعتمد على ذاتها ، ويفيدها فى إدارتها لشئون منزلها قد أتت فى مرحلة تالية مما يؤكد ما انتهت إليه العديد من الدراسات والتى ذهبت إلى أن

الثقافة السائدة قد تتيح للمرأة العمل فى بعض الأنشطة فى لحظة تاريخية معينة ، وتبرر ذلك بأنه استجابة لواقع اجتماعى واقتصادى متغير ، وتتوارى أمام ذلك المعوقات التى كانت تحظر عليها ذلك من قبل ، وهذا يوضح أوجه الاستغلال التى تتعرض لها المرأة الريفية (٥) .

ويأتى الأقارب بعد ذلك كرافضين لعمل المرأة لاعتبارات ثقافية ترتبط بالعيب والكرامة . وتوضح ذلك إحدى المبحوثات بقولها : "خالى كان بيقول انتى صغيرة وعيب تخرجى تشتغلى وتبيعى والناس تشوفك وتتكلمى مع ده وده ، بس أنا قلت له حرام لما أنا ابقى قاعدة واسيب أمى تتعب وتشقى علشان تصرف علىَّ وكمان هو ما بيديناش حاجة" .

ويتأكد لنا هنا مرونة الثقافة فى الاستجابة للمتغيرات الماثلة على أرض الواقع ، وينعكس ذلك فى قبول النسبة الأكبر أو الغالبية العظمى من أفراد العينة لعمل المرأة بسبب الحاجة الاقتصادية بينما تخلف عن استيعاب هذه المتغيرات نسبة محدودة من أفراد الأسر التى شملتها الدراسة ، وظلت تؤرقهم المخاوف حول خروج المرأة إلى العمل وبعدها عن أنظارهم وتعرضها إلى مخاطر ذلك فى مجتمع القرية . فإن الأسباب الحقيقية لموافقتهم ترجع فى الأساس للاستفادة بالدخل من العمل فى توفير متطلبات الأسرة ونفقاتها ، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية الزوجات اللائى وافق أزواجهن على خروجهن للعمل من أجل المساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة كن ينتمين لربات المنزل ٨٩٪ ، وصاحبات المشروعات الصغيرة ٨ر٨٩٪ ، والمهن الدنيا ٧ر٨٥٪ ، والمهن المتوسطة ٣ر٧٩٪ ، وكان دخل أغلب تلك الفئات المهنية ينتمى إلى فئتين : الدخل الأقل من ٢٠٠ جنيه ، وفئة ٢٠٠-٤٠٠ جنيه شهريا حيث بلغت نسبة من يقعن فى هاتين الفئتين ٤ر٩٢٪ ، ٦ر٨٤٪ على التوالى . وتنتمى غالبية تلك الزوجات أيضا إلى الفئة الأقل حظا من التعليم (الأساسى) واللاتى يسهل بالتالى التأثير عليهن من خلال العوامل الثقافية السائدة (وهذا ما أشار إليه الفصل الراهن فى نقطة سابقة) . وما يوضحه الجدولان التاليان :

جدول (٨)

أسباب الموافقة على عمل المرأة طبقا للمهن المختلفة

المهنة	مهن دنيا		مهن متوسطة		فنية عليا		صاحبة مشروع		ربة منزل		الإجمالي	
الأسباب	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
للمساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة	٨٨١	٨٥ر٧	٢٤٥	٧٩ر٣	١٧٦	٦٦ر٧	١١٥	٨٩ر٨	١٠٢٩	٨٩ر٠	٢٤٤٦	٨٤ر٨
يجعل للمرأة كلمة فى شئون المنزل	٥٣	٥ر٢	١٦	٥ر٢	٢٦	٩ر٨	٤	٣ر١	٤٨	٤ر٢	١٤٧	٥ر١
يجعل المرأة تعتمد على نفسها	٢٢١	٢١ر٥	٨٠	٢٥ر٩	٨٣	٣١ر٤	٢١	١٦ر٤	١٤٠	١٢ر١	٥٤٥	١٨ر٩
يعطى للمرأة خبرات اجتماعية	١٢١	١١ر٨	٦٧	٢١ر٧	٧٤	٢٨ر٠	١٤	١٠ر٩	٧٦	٦ر٦	٣٥٢	١٢ر٢
يفيد فى إدارتها لشئون المنزل وأسرتها	٥٧	٥ر٥	٣٠	٩ر٧	٣٧	١٤ر٠	٨	٦ر٣	٦٤	٥ر٥	١٩٦	٦ر٨
أخرى	٢١	٢ر٠	٦	١ر٩	١٨	٦ر٨	٢	١ر٦	١١	١ر٠	٥٨	٢ر٠
عدد المستجيبين	١٠٢٨		٣٠٩		٢٦٤		١٢٨		١١٥٦		٢٨٨٥	

جدول (٩)

العلاقة بين أسباب الموافقة على عمل المرأة وفئات الدخل

الدخل	أقل من ٢٠٠		٢٠٠ –		٤٠٠ –		٦٠٠ فاكثر		الإجمالى	
الأسبـــاب	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
للمساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة	٨٧٧	٩٢ر٤	٩٣٢	٨٤ر٦	٤٤٠	٧٧ر٥	١٩٧	٧٤ر١	٢٤٤٦	٨٤ر٨
يجعل للمرأة كلمة فى شئون المنزل	٣٥	٣ر٧	٥٧	٥ر٢	٣٨	٦ر٧	١٧	٦ر٤	١٤٧	٥ر١
يجعل المرأة تعتمد على نفسها	١٠٠	١٠ر٥	١٩٨	١٨ر٠	١٨٠	٣١ر٧	٦٧	٢٥ر٢	٥٤٥	١٨ر٩
يعطى للمرأة خبرات اجتماعية	٥٧	٦ر٠	١٢١	١١ر٠	١٠٦	١٨ر٧	٦٨	٢٥ر٦	٣٥٢	١٢ر٢
يفيد فى إدارتها لشئون المنزل وأسرتها	٣٥	٣ر٧	٧٦	٦ر٩	٥٩	١٠ر٤	٢٦	٩ر٨	١٩٦	٦ر٨
أخرى	٣	٠ر٣	٢٥	٢ر٣	١٧	٣ر٠	١٣	٤ر٩	٥٨	٢ر٠
عدد المستجيبين	٩٤٩		١١٠٢		٥٦٨		٢٦٦		٢٨٨٥	

٤ - التمييز بين النساء والرجال فى سوق العمل

كشفت البيانات الكمية عن أن نسبة محدودة من العينة بلغت ١ر٧٪ أشارت إلى وجود تمييز بين الرجال والنساء بالريف المصرى ، بينما لم تفصح استجابة الغالبية العظمى عن الإحساس بهذا التمييز ، ولا يعنى ذلك أن واقع القرية يشهد حالة من المساواة فى سوق العمل وفرص الحياة بين الذكور والإناث . فتأمل واقع المرأة الريفية والسياق الاجتماعى الذى تعيش فيه يفصح عن أشكال كثيرة من العلاقات التى تدعم فكرة قوامة الذكور على الإناث ، وتلعب التنشئة الاجتماعية المبكرة دورا مهما فى استدماج المرأة لهذه الفكرة فى عقلها ووعيها وقبولها والتعايش معها واعتبارها معيارا سلوكيا مفضلا ، ولا تجد فيه غضاضة فى أغلب الأحيان . والأكثر من ذلك أننا نجد المرأة الريفية تعيد إنتاج هذا النموذج عندما تصبح زوجة وأما وتعمقه فى أبنائها الذكور والإناث ، ويتبدى هنا دور الثقافة فى إحداث التآلف بين المتناقضات التى تحدث فى الواقع داخل نفوس الأفراد ، فالمرأة الريفية تشعر وكأن هذا التمييز هو حالة السواء الاجتماعى ، ومن ثم فهى لا ترفضه بشكل معلن ولا تبديه بشكل معلن حتى تستمر حياتها دون مشاكل ، ومن ثم تصبح إشكالية التمييز بين الذكور والإناث لا معنى لها عند المرأة الريفية ، كما نجدها أكثر وضوحا فى عقل الباحثين عنها لدى أفراد المجتمع الريفى .

وتتمثل أهم أنواع التمييز من وجهة نظر أفراد العينة كما يوضحه جدول (١٠) فى أن الأجور غير متساوية عن نفس العمل ٥ر٤٠٪ ، وكان التمييز فيما يتعلق بهذا النوع مرتفعا فى محافظات الوجه البحرى عنها فى محافظات الوجه القبلى (٥ر٤٥٪ مقابل ٢ر٢٢٪ على التوالى) وترتفع نسبة من أشرن إلى ذلك فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٥ر٤٥٪ ، ٢ر٢٢٪ على التوالى ، ويلى ذلك مايتعلق بتحميل النساء أعباء أكثر من الرجال ١ر٣٤٪ وكان هذا النوع من التمييز مرتفعا أيضا لدى محافظات الوجه البحرى عنها فى

الوجه القبلى (٣٥٫٤٪ مقابل ٢٩٫٦٪ على التوالى) .

وهناك نسبة قدرها ١٧٫٥٪ أشارت إلى عدة أشكال من التمييز لصالح الرجال ، من أبرزها تدنى الأعمال التى تسند للنساء ، وسوء معاملتهن أثناء العمل . وارتفعت تلك النسبة فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى بشكل ملحوظ (٣٣٫٣٪ ، ١٣٫١٪) على التوالى . وأخيرا أتى ذلك النوع الخاص بالانحياز لبعض العاملات دون وجه حق ١٢٫٧٪ وبرز ذلك فى الوجه القبلى ٢٥٫٩٪ مقابل ٩٫١٪ فى الوجه البحرى . ويتفق ما سبق ذكره مع ما انتهت إليه أيضا نتائج التقرير النهائى لعمالة المرأة الذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، حيث انتهى إلى أن أهم أنواع التمييز ضد المرأة فى المناطق الريفية هو ذلك الخاص بالأجور ٣٤٫٢٪ ، ويليه الخاص بنوع العمل المسند إلى المرأة ٢٨٪ ، ويتشابك هذان النوعان من التمييز ضد المرأة ، أى إسناد أعمال بعينها للمرأة تختلف عن تلك التى يقوم بها الذكور وهى فى الوقت ذاته نفس الأعمال التى تُقَيّم بأجر أقل من ذلك الذى يتقاضاه الرجل [٦] .

جدول (١٠)

أشكال التمييز بين النساء والرجال فى العمل

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الأجر غير متساوى عن نفس العمل (لصالح الرجال)	٤٥	٤٥٫٥	٦	٢٢٫٢	٥١	٤٠٫٥
تحميل المرأة أعباء أكثر من الرجال	٣٥	٣٥٫٤	٨	٢٩٫٦	٤٣	٣٤٫١
الانحياز لبعض العاملات دون وجه حق	٩	٩٫١	٧	٢٥٫٩	١٦	١٢٫٧
أخرى	١٣	١٣٫١	٩	٣٣٫٣	٢٢	١٧٫٥
عدد المستجيبين	٩٩		٢٧		١٢٦	

ولا يختلف الأمر كثيرا على مستوى البيانات الكيفية والتى أوضحت أن التمييز بين الرجال والنساء يظهر بشكل واضح فى تفاوت الأجور ، وخاصة لمن

يعملن فى القطاع الخاص داخل وخارج الريف (لا يختلف الأمر بين الوجه البحرى والوجه القبلى) .

وتشير إحدى المبحوثات إلى ذلك بقولها : "أجر الرجال أكبر من أجر الستات فى الشغل الخاص عشان الستات ما بيحتجوش للأجرة قوى" .

ويتضح مما تقدم ذكره أثر المحددات الثقافية على اتجاهات النساء فى الريف المصرى حيث جعلتهن يتقبلن التمييز عن قناعة بل ويجدن ما يبررنه دون أن يشعرن بأثر ذلك على مكانتهن ووضعهن ، والحقيقة أن تلك الرؤى تعبر عن مفاهيم اقتصادية تستعيرها الثقافة الريفية التقليدية من سياق ثقافى مغاير لدواع وتبريرات مختلفة ، إلا أن تلك المفاهيم تسهم بشكل أو بآخر فى تزييف واقع مشاركة النساء الاقتصادية فى الريف المصرى ، بل إنها تكرس تبعية النساء للرجال حيث يقبلن بأن تسند إليهن أعمال متدنية بأجور زهيدة ، ولذلك فالغالبية من النساء الريفيات يعملن فى الزراعة وقطاع الخدمات (على نحو ما أشارت إليه مقدمة هذا الفصل) .

ويتجلى التمييز بين النساء والرجال بصورة واضحة لدى أفراد العينة فى عدة جوانب ، مثل طبيعة الأعمال المتاحة لكل منهما وفرص الحصول عليها ، سواء فى المشروعات الحكومية أو الخاصة ، أو فيما يتعلق بالقروض أو السلف الخاصة بعمل المشروعات وهذا ما سيتضح على النحو التالى :

١ - العمل بالمشروعات الحكومية والأهلية

أوضحت البيانات الإحصائية أن هناك بعض الاختلافات فى أشكال التمييز بين النساء والرجال فى العمل بالمشروعات الخاصة بالقطاعات الحكومية والأهلية (الخاصة) فى الريف المصرى ، فكان التمييز لصالح الرجال واضحاً للعمل فى المشروعات الأهلية والحكومية ، وهذا ما أشارت إليه نسبة قدرها ٤٨٪ ، ولا تختلف تلك النسبة كثيراً فى كلا الوجهين ٤٩ر٧٪ فى الوجه القبلى مقابل ٤٦ر٧٪ فى الوجه البحرى ، بينما أشار ١٧ر٥٪ إلى عدم وجود مشروعات داخل

الريف لاستيعاب عمالة النساء والرجال بها ، وجاءت تلك النسبة مرتفعة قليلا فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى (٢٠ر٤٪ فى الوجه القبلى مقابل ١٥ر٣٪ فى الوجه البحرى) ، وأشارت نسبة ١٥ر٩٪ إلى أنه ليس ثمة تمييز لجنس ما فى العمل بهذه المشروعات ، وارتفعت هذه النسبة فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى بشكل ملحوظ (١٨٪ مقابل ١٣ر١٪ على التوالى) ، فى حين أشارت نسبة ١٢ر٦٪ إلى عدم إدراكها بوجود تمييز بين النساء والرجال فى العمل ، وهذا يؤكد افتقاد النساء للوعى بوجود التمييز ، وتتقارب تلك النسبة فى كل من الوجه البحرى والوجه القبلى (١٣ر٣٪ ، ١١ر٧٪ على التوالى) . وأخيرا أشارت نسبة ٦٪ إلى أن التمييز كان فى صالح النساء .

جدول (١١)

التمييز فى العمل بالمشروعات الحكومية والأهلية

الإقليم / المتغيرات	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ٪	الجملة ٪
الرجال أكثر	٤٦ر٧	٤٩ر٧	٤٨
النساء أكثر	٦ر٧	٥ر١	٦
لا يوجد فرق	١٨	١٣ر١	١٥ر٩
لا أعرف	١٣ر٣	١١ر٧	١٢ر٦
لا توجد مشروعات	١٥ر٣	٢٠ر٤	١٧ر٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وترجع أهم الأسباب التى تميز الرجال عن النساء للعمل بهذه المشروعات إلى حرية الحركة التى يمنحها المجتمع للرجال بشكل يفوق الإناث للعمل خارج المنزل ، فى حين تقتصر على العمل المنزلى ، وهذا ما رأته نسبة قدرها ٥١ر٥٪ ، ارتفعت بشكل ملحوظ فى الوجه القبلى إلى ٦٠ر٢٪ ، مقابل ٤٤ر٦٪ فى الوجه البحرى ، أو تعود إلى ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال دون النساء وهذا ما أشارت إليه نسبة قدرها ٢٧٪ على مستوى إجمالى العينة إلا أن هذه النسبة قد

ارتفعت فى الوجه البحرى لتصل إلى ٣٣٪ مقابل ١٩٫٥٪ فى الوجه القبلى فقط ، وقد يكون ذلك راجعاً لطبيعة المشروعات ذاتها حيث تتنوع وتختلف بشكل كبير فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى الذى تقتصر أعمال غالبية النساء فيه على الأعمال الزراعية وقطاع الخدمات (سوف نشير إلى ذلك فى هذا الفصل) .

ويلى ذلك الاعتقاد القائل بأن الرجال أقوى جسميا وهذا ما رآه ٢٠٫٩٪ ويظهر ذلك بوضوح فى الوجه البحرى ٢٥٫٩٪ عنها فى الوجه القبلى ١٤٫٧٪ ويتسق ذلك مع نتيجة المتغير السابق والذى يتجه فيه أصحاب الأعمال بالوجه البحرى لتشغيل الرجال دون النساء . وأخيرا يأتى السبب القائل بأن طبيعة العمل هى التى تحدد ذلك ١٤٪ وترتفع تلك النسبة بشكل ملحوظ فى الوجه البحرى لتصل إلى ١٧٫٤٪ فى حين بلغت فى الوجه القبلى ٩٫٧٪ وهذا ما يوضحه جدول (١٢) .

جدول (١٢)

أسباب تمييز الرجال فى العمل بالمشروعات الحكومية والأهلية من وجهه نظر أفراد العينة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الأسباب	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال	٢٧١	٣٣٫٠	١٢٩	١٩٫٥	٤٠٠	٢٧٫٠
الاعتقاد بأن الرجال أقوى جسمانيا	٢١٣	٢٥٫٩	٩٧	١٤٫٧	٣١٠	٢٠٫٩
العرف عندنا إن الرجال بتشتغل برة البيت أكثر من الستات	٣٦٦	٤٤٫٦	٣٩٧	٦٠٫٢	[illegible]	٥١٫٥
طبيعة العمل تحدد ذلك	١٤٣	١٧٫٤	٦٤	٩٫٧	٢٠٧	١٤٫٠
خطورة بعض الأعمال على الستات	٧٠	٨٫٥	١٣	٢٫٠	٨٣	٥٫٦
أخـــــرى	٣٢	٣٫٩	٢٩	٤٫٤	٦١	٤٫١
عدد المستجيبين	٨٢١		٦٦٠		١٤٨١	

لقد أكدت البيانات الكيفية على ما سبق ، وأشارت إلى أن هناك نشاطاً ملحوظاً للقطاع الأهلى على وجه الخصوص (فى الآونة الأخيرة) فى تدريب وتعليم المرأة الريفية الكثير من المهن خاصة أعمال التطريز والخياطة ومحو الأمية

- على نحو ما سيتضح فى هذا الفصل . وفى الوقت ذاته تراجع دور القطاع الحكومى ، بل لم تكن هناك فى الغالب أية مشروعات له لاستيعاب العمالة سواء من النساء أو من الرجال فيها .

تقول إحدى المبحوثات : "مافيش مشروعات ولا مصانع عشان تشتغل فيها البنات ، وكل اللى موجود مكتبات ، ومحلات بقالة ، وصيدليات ، ودى حاجة خاصة وبيشتغلوا فيها أصحابها ، وبالنسبة للجمعيات فيه جمعية تنمية المجتمع ، ودى بتعلم الخياطة بس ، وفيه جمعيات لمحو الأمية وبتشغل البنات اللى معاهم دبلومات" .

ويتضح مما سبق أن الأعمال المتاحة فى الريف المصرى سواء للنساء أو الرجال فى المشروعات الحكومية أو الخاصة تكاد تنحصر فى بعض الجهود الخاصة بالقطاع الأهلى ، وتتركز فى تدريب وتعليم بعض المهن البسيطة ، وتتسم أدوار النساء فيها بالهامشية والضعف .

وإذا كانت البيانات الكمية أو الكيفية توضح نقص الوعى لدى النساء فيما يتعلق بحقوقهن فى العمل مع محدودية الأعمال المتوفرة لهن ، وانحصارها فى عدد من الأعمال المتدنية ذات الأجر المنخفض ، فإنه يمكن رد تلك الأوضاع إلى سيادة الكثير من العوامل الثقافية التى تحد من حركتهن وخروجهن للالتحاق بهذه الأعمال ، بل وتكرس من تبعيتهن للرجال وتؤكد على إلحاقهن بأدوار معينة كالأعمال المنزلية أو ذات الأجر المنخفض فى قطاع الخدمات أو فى الزراعة وبنسب صغيرة جداً .

وهذا ما أكده التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عن : "المرأة فى العالم" حينما أشار إلى أن المرأة تتجه إلى العمل فى القطاع غير الرسمى (مثلها مثل الرجل) عندما تندر فرص العمل بأجر . وكما يحدث فى القطاع الرسمى من الاقتصاد ، تختلف المرأة والرجل من حيث معدلات الاشتراك والأنشطة . ففى جميع البلدان الإفريقية يعمل فى القطاع الرسمى أكثر من ثلث الناشطات

اقتصاديا فى غير الزراعة ما عدا مصر التى توجد بها أدنى نسبة مئوية (بين البلدان التى تناولها التقرير وهى بورندى ، وزامبيا ، وجامبيا ، والكونغو ، ومالى ، ومصر) من العاملات بالقطاع غير الرسمى حيث تصل نسبة من يعملن فى هذا القطاع ٣٪ فقط مقابل ٢١٪ للرجال الذين يعملون فى نفس القطاع [٧] .

ب - فرص الحصول على القروض والسلف لعمل المشروعات

امتد نطاق التمييز بين الذكور والإناث إلى العديد من مجالات الحياة ومنها القروض والسلف لعمل المشروعات حيث كانت فرص الرجال أعلى منها لدى النساء ، وهذا ما رأته نسبة قدرها ١ر٤٩٪ على مستوى العينة المختارة كانت فى الوجه البحرى ٥٠٪ ، فى حين بلغت ٩ر٤٧٪ فى الوجه القبلى . وأشارت نسبة قدرها ٢٦٪ إلى عدم إدراكهن لذلك مما يؤكد مقولة نقص الوعى لدى النساء فى الريف بالكثير من حقوقهن ، ويظهر ذلك بشكل مرتفع وبصورة صغيرة فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى (٧ر٢٨٪ ، ٢٤٪ على التوالى) . بينما أشارت نسبة قدرها ١٧٪ إلى أنه ليس ثمة فروق مميزة بين النساء والرجال بشأن الحصول على القروض لعمل المشروعات ، وإذا كانت هذه النسبة ترتفع بشكل ملحوظ فى الوجه البحرى لتصل إلى ٤ر٢٠٪ فإنها تتضاءل فى الوجه القبلى لتصل إلى ٤ر١٢٪ فقط .

وأخيرا فإن هناك نسبة قدرها ٩ر٧٪ أشارت إلى أن التمييز كان فى صالح النساء بشأن ذلك . وترجع أهم أسباب تمييز الرجال على النساء فى الحصول على القروض والسلف من وجهة نظر العينة إلى العرف السائد فى المجتمع الريفى الذى يتيح للرجال دون النساء أخذ القروض والسلف ، وهذا ما أشارت إليه ٩ر٣٦٪ من أفراد العينة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى إلى ٩ر٤١٪ مقابل ٩ر٢٩٪ فى الوجه القبلى ، ومع ذلك فهو أهم سبب بين الأسباب الخاصة بالحصول على القروض والسلف فى ريف هذا الإقليم (الوجه القبلى) . وأتى بعد ذلك أسباب منها : قلة خبرة النساء فى الحصول على القروض

٤ر٢٧٪ ، وتخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد ٢ر٢٧٪ وهذا يوضح الأوضاع الاجتماعية التى تؤكد قلة الوعى وعدم خبرة النساء فى هذا المجال وغياب الحماية لهن . ويؤكد ما تقدم ما أشارت إليه النسبة التالية وقدرها ٨ر٢٢٪ بعدم وجود ضمانات كافية للاقتراض ، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ فى الوجه القبلى إلى ١ر٢٨٪ مقابل ٩ر١٨٪ فى الوجه البحرى . وهذا ما يوضحه الجدول التالى .

جدول (١٣)

أسباب تمييز الرجال فى الحصول على القروض والسلف لعمل المشروعات

الأسباب / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد	٢٦٦	٢ر٣٠	١٤٦	٠ر٢٣	٤١٢	٢ر٢٧
عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض	١٦٦	٩ر١٨	١٧٩	١ر٢٨	٣٤٥	٨ر٢٢
قلة خبرة الستات فى الحصول على القروض	٢٦٩	٦ر٣٠	١٤٦	٠ر٢٣	٤١٥	٤ر٢٧
العرف عندنا إن الرجال هم اللى بياخدوا السلف والقروض	٣٦٩	٩ر٤١	١٩٠	٩ر٢٩	٥٥٩	٩ر٣٦
أخرى	٤٠	٥ر٤	٣٠	٧ر٤	٧٠	٦ر٤
عدد المستجيبين	٨٨٠		٦٣٦		١٥١٦	

والحقيقة أن هناك أوجهاً عديدة لاستغلال النساء فى الحصول على القروض فالغالبية منهن يفشلن فى مشروعاتهن ، ويكون ذلك راجعا فى الغالب إلى استيلاء أزواجهن على الأموال المخصصة لهذه المشروعات (القروض) وذلك لشراء سلع أو أشياء بديلة ، ويعمل بعض الأزواج للحصول على القروض من خلال زوجاتهم حتى ينأوا بأنفسهم عن أية مساءلة جنائية فى حالة عدم السداد ، وتوجه هذه المساءلات لزوجاتهم بدلا منهم . وذلك يوضح بجلاء غياب الحماية للمرأة الريفية مع قلة الوعى وسيطرة العديد من العوامل الثقافية التى تسهم فى استمرار استغلالها وتبعيتها للرجل ، مما يؤثر على حجم مشاركتها فى سوق العمل الرسمى وغير الرسمى .

٥ - طبيعة الأعمال التى تقوم بها المرأة الريفية

أشارت العديد من الدراسات إلى أن طبيعة العمل الذى تقوم به المرأة ، وخاصة فى المجتمعات التقليدية والريفية ، لا تتحدد بالرجوع إلى جوانب أو اختلافات فسيولوچية ، وإنما تتحدد فى الأساس من خلال الثقافة السائدة أى من خلال القيم والتقاليد والعادات والمعتقدات ، وذلك فى إطار ما يسمى بتقسيم العمل داخل المجتمعات .

والغالبية من النساء فى الريف على مستوى العينة مازالت تقوم بالأعمال غير المنظورة (غير مدفوعة الأجر) ، وخاصة ما يتعلق بالأعمال المنزلية والزراعية ، سواء لدى أسرتها أو لدى الغير ، بنسبة ٥ر٣٩٪ ، ١٢٪ على التوالى والقلة منهن التحقن ببعض الأعمال المكتبية والإدارية العليا داخل المؤسسات الحكومية أو لدى القطاع الخاص بنسبة ٧ر٣٪ ، وذلك راجع فى الأساس كما أشرنا إلى الثقافة السائدة والمهارات والخبرات والمستويات التعليمية والتى تتم فى إطار هذه الثقافة أيضا .

المبحوثات (٣٩٫٦٪) إلى أن النظرة إلى هذه الأعمال مازالت تحتل مرتبة أدنى فى رؤى الثقافة الريفية السائدة برغم التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى طرأت على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة عامة ونساء الريف المصرى منه خاصة ، والملاحظ أن هذه الأعمال لدى نساء الوجه البحرى والوجه القبلى وإن كان الفارق النسبى بينهما طفيفا (٣٨٫٨٪ مقابل ٤٠٫٦٪ على التوالى) .

وتأتى بعد ذلك مجموعة الأعمال التى تقع غالبيتها خارج نطاق الريف ، والأعمال التجارية ، وأعمال النظافة ، والكوافير ، والمطاعم ، والفن بأنواعه ... إلخ . وهذا ما أشارت إليه نسبة قدرها ٢٤٫٩٪ ترتفع قليلا فى الوجه البحرى إلى ٢٦٫٧٪ عنه فى الوجه القبلى ٢٢٫٥٪ . ويلى ذلك أعمال التشييد والبناء ١٩٫٦٪ والتى ترتفع نسبتها قليلا أيضا فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى (٢٠٫٧٪ مقابل ١٨٫١٪ على التوالى) ثم أعمال العتالة ١٧٫٢٪ . وإذا كانت تلك النسبة ترتفع بشكل ملحوظ فى الوجه البحرى ٢٢٫٦٪ فإنها تنخفض فى الوجه القبلى إلى ١٠٪ فقط ، بل وتأتى فى الترتيب الخامس بين الأعمال التى تعد معيبة للنساء عند الالتحاق بها . والملاحظ أيضا أن هناك أعمالاً مماثلة كقيادة السيارات أو أعمال السباكة ١٤٫٩٪ يرفضها الوجه البحرى بصورة ملحوظة (٢١٫٧٪) فى حين تأتى بنسبة طفيفة فى الوجه القبلى ، وعلى العكس من ذلك لوحظ أن الأعمال الزراعية بأجر تعتبر معيبة للنساء فى الوجه القبلى ٢٣٫٣٪ فى حين تنخفض النسبة فى الوجه البحرى لتصل إلى ٦٫٩٪ فقط ، وهذا ما يوضحه جدول (١٥) .

جدول (١٥)

الأعمال التى لا تؤديها المرأة

المتغيـــرات	الإقليـــم الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أعمال البناء والتشييد	٣٦٤	٢٠ر٧	٢٤٠	١٨ر١	٦٠٤	١٩ر٦
أعمال العتالـــة	٣٩٧	٢٢ر٦	١٣٣	١٠ر-	٥٣٠	١٧ر٢
العمل فى مزارع الدواجن	٧٠	٤ر-	٥٦	٤ر٢	١٢٦	٤ر١
الأعمال الزراعية بأجر	١٢١	٦ر٩	٣٠٩	٢٣ر٣	٤٣٠	١٣ر٩
قيادة السيارات	٣٨١	٢١ر٧	٨٠	٦ر-	٤٦١	١٤ر٩
الصيـــــد	٢٦٣	١٥ر-	٤٠	٣ر-	٣٠٣	٩ر٨
السباكـــة	٣٨٤	٢١ر٨	٧٧	٥ر٨	٤٦١	١٤ر٩
الخدمة فى المنازل	٦٨٢	٣٨ر٨	٥٤٠	٤٠ر٦	١٢٢٢	٣٩ر٦
أخــــــرى	٤٦٩	٢٦ر٧	٢٩٩	٢٢ر٥	٧٦٨	٢٤ر٩
عدد المستجيبين	١٧٥٩		١٣٢٩		٣٠٨٨	

وأكدت البيانات الكيفية أيضا على المعنى السابق ، حيث أشارت إلى أن الكثير من المحددات الثقافية السائدة فى الريف المصرى قد أسهمت فى تهميش أدوار المرأة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، حينما حددت طبيعة الأعمال التى أوكلت للمرأة وحرمتها من القيام بأعمال أخرى لدواع ومبررات ترتبط بعادات وتقاليد وقيم موروثة ، مما أثر بشكل مباشر على مشاركتها بفاعلية فى قوة العمل ، بل انعكس ذلك أيضا على أوضاع التنمية داخل الريف خاصة وعلى المجتمع القومى عامة ، وذلك على اعتبار أن المرأة تمثل نصف المجتمع وطاقة هائلة مهدرة لمبررات ثقافية غير واعية .

تقول إحدى المبحوثات : "البلد هنا بلد ريفى يعنى نظرة الناس للمرأة تقليدية ، الست ما تقدرش تقف فى قهوة أو فى ورشة ، أو تعمل فى المعمار لإن المكان برضه هو اللى بيحدد شغل الرجل وشغل الست والناس بتبقى تقول ده عيب" . وتقول مبحوثة ثانية : "الرجالة شايفين إن الست اللى تشتغل وجوزها عايش يبقى عيب قوى" .

وتشير ثالثة إلى أن : "الخدمة فى المنازل عيب قوى والناس بتبص لها نظرة موش كويسة ، كمان العمل فى النجارة والمسلح والبناء وخلافه" .

ويتضح من الأقوال السابقة أن حركة المرأة الريفية وعملها وأنشطتها مرتبطة بالثقافة السائدة ونظرة هذه الثقافة لها مقابل الرجل ، فهناك العديد من العوامل الثقافية التى تكبل المرأة وتفرض عليها أعمالا محددة وتحرم عليها القيام بأخرى لدواعى "العيب" دون تبرير منطقى لذلك . غير أن تلك الرؤية تعبر وبصدق عن موقف الرجال من عمل الإناث ؛ فإذا كان خروج المرأة للعمل سوف يؤثر على مكانة الرجال وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية فإنه من السهل إضفاء نوع من التحريم الثقافى على حركة المرأة وأنشطتها خارج المنزل ، وبالتالى استمرار تبعيتها لهم وضعف استقلاليتها ، مما يؤثر على مشاركتها بفاعلية فى سوق العمل وينعكس ذلك على كل جوانب حياتها .

وهكذا تفاعلت مجموعة من العوامل فى صياغة موقف المرأة الريفية من العمل بالقرية ؛ بعضها اقتصادى يتعلق بسوق العمل والفرص المتاحة للذكور وللإناث ، والتحولات التى طرأت على نمط الإنتاج بالقرية ، والبعض الآخر اجتماعى يتعلق بالمسئوليات الملقاة على المرأة الريفية كأم وكربة بيت وأسلوب إعدادها للأدوار التى يتوقعها المجتمع لها - سواء داخل إطار الوحدة المعيشية أو خارجها - وموقعها من التعليم . والبعض الثالث يتعلق بتوزيع الأدوار بين الذكور والإناث ومنظومة القيم المتعلقة بعمل المرأة . والتصورات المثالية عن دور المرأة والرجل .

ولقد أفصحت الدراسة الميدانية عن رغبة الإناث فى الخروج إلى العمل ، واقتناعهن بأهميته ، بالرغم من المسئوليات الملقاة عليهن باعتبار أن أعمال المنزل ورعاية الأسرة جزء أساسى منها ، حتى وإن خرجت المرأة إلى العمل المأجور . خاصة وأن ضغوط الحياة الاقتصادية فرضت عليها القيام بهذه الأدوار ، لوعيهن بأهمية العمل فى تحقيق عائد مادى يدعم مكانتهن بالمجتمع والأسرة ، ويجعلهن

أكثر قدرة فى الاعتماد على أنفسهن ، كما ترى فى ذلك التخلص من أسر الذكور وسيطرتهم عليها .

ورغم كثافة هذه الإسهامات التى تقوم بها المرأة الريفية سواء داخل المنزل أو خارجه بدون أجر إلا أنها لا تظهر بوضوح فى الإحصاءات الرسمية لقصور أدوات القياس المستخدمة فى ذلك ، ولأن جهود المرأة الريفية تتم معظمها فى إطار الوحدات المعيشية وفى إنتاج قيم الاستخدام لا التبادل .

المراجع

١ – انظر : شكرى ، علياء وآخرون فى : المرأة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ . وأيضا عبد الرحمن ، فوزى ، الأنثروبولوچيا الاقتصادية ، القاهرة ، مطبعة الفجر الجديد ، ١٩٩٢ .

٢ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ .

٣ – Hopkins, Nicholas S., Cultural Values and Women's Work in Rural Egypt, Symposium on Culture and Agriculture (21-24 May), Cairo, The Egyptian National Commission for Unesco, 1995, p. 3.

٤ – غسان ، إلهام ، مساهمة المرأة العربية فى عملية التنمية ، التحديات .. الطموحات ، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية ، ١٨–٢٠ نوفمبر٢٠٠٠ ، القاهرة ، المجلس القومى للمرأة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .

٥ – عبد الرحمن ، فوزى ، العوامل الثقافية المؤثرة فى عمل المرأة الريفية ، فى : إنعام عبد الجواد وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، (التقريرالنظرى) ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٢ .

٦ – زعلوك ، ملك ، التقرير النهائى لعمالة المرأة ، مشروع نظام المعلومات العامة ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٥–٢٦ .

٧ – الأمم المتحدة ، المرأة فى العالم "اتجاهات وإحصاءات" ، إحصاءات ومؤشرات اجتماعية ، السلسلة كاف ، الرقم ١٢ ، ١٩٩٥ ، ص ص ١١٥–١١٦ .

الفصل الخامس *

عمل المرأة فى النشاط الزراعى

أشكاله والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر العمل فى النشاط الزراعى واحداً من أهم عناصر الإنتاج ، إذ بدونه لايمكن تحقيق أهداف القطاع الزراعى لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبيرة فى الاقتصاد القومى باعتباره يعد من الركائز الأساسية للبناء الاقتصادى والاجتماعى ، إذ يسهم بنصيب وافر فى التنمية الشاملة وتزداد أهميته حيث يرتبط به أكثر من نصف السكان إنتاجا وتسويقا وتصنيعا ، وهو من المصادر الرئيسة للغذاء والكساء والعمالة ، وهو القطاع الذى تعقد عليه الآمال فى سد الفجوة الغذائية [1] وبالرغم من هذا فإن القطاع الزراعى ينفرد بعدد من السمات والمشكلات الناتجة عن طبيعة العمل فيه [2] منها :

١ - أنه القطاع الذى تحكم علاقات العمل فيه عادات وتقاليد تختلف بحسب الزمان والمكان وطبيعة العمل .

٢ - أن العمل فى هذا القطاع يعتمد إلى حد كبير على أسس واعتبارات عائلية تتسع وتكبر فى مفهومها لتشمل الانتماء للقرية الواحدة .

٣ - أن طبيعة العمل الزراعى فى كثير من الأحيان تكون موسمية أو مؤقتة ، لا تأخذ صفة الديمومة والاستمرار سوى فى أعمال الرى الدائم ، ومزارع

* كتب هذا الفصل الدكتور منصور مغاورى حسن ، مستشار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

تربية الأسماك ، ورعاية الحيوانات المزرعية ، والعمل على الآلات الميكانيكية الزراعية ، وأعمال التصنيع الزراعى .

٤ - أن الاعتماد على الآلات والمعدات التكنولوچية كثيفة رأس المال يؤدى إلى تقليص العمالة ، وخفض العمالة النسائية المستخدمة فى كثير من الحاصلات الزراعية ، وفى أداء معظم العمليات الزراعية ، وخاصة عمليات الجمع والحصاد .

٥ - أن استخدام الآلات والمعدات التكنولوچية الحديثة يحتاج إلى حيازات كبيرة الحجم ليكون أكثر نفعا ، وأن الاتجاه الآن إلى تصنيع آلات زراعية تناسب الحيازات متوسطة الحجم ، واقتصادية فى استهلاكها للوقود مع انخفاض تكلفتها الاستثمارية .

لقد أثرت هذه السمات فى تفاعلها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها الريف المصرى فى مساهمة المرأة الريفية فى قوة العمل مما انعكس على زيادة البطالة فى الريف المصرى ، وأدى إلى ظهور الاختلال الشديد بين العرض والطلب ، الأمر الذى ساعد على زيادة نسبة العاملات الزراعيات بدون أجر داخل الأسرة ، بل وإلى تقليل الطلب على العمالة الزراعية عامة وعلى المرأة الريفية العاملة بأجر تحديدا فى الزراعة ، بالرغم من أن هذه التغيرات دفعت كثيراً من الإناث للعمل كأجيرات لدى الغير بدلا من العمل لحسابهن أو لحساب أسرهن فى النشاط الزراعى ، وهو ما ترتب عليه تعدد أشكال وأنماط العمل الزراعى الذى تقوم به المرأة الريفية فى هذا المجال ، وتأثره بكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، سواء تلك التى ارتبطت بالمتغيرات التى يمر بها الريف المصرى أو بالسمات العامة لهذا القطاع والسابق الإشارة إليها ، إضافة إلى الظروف والأوضاع الاقتصادية الأسرية للمرأة العاملة فيه .

لذلك يهدف الفصل الراهن إلى التعرف على أشكال عمل المرأة الريفية فى

النشاط الزراعى فى قرى الدراسة ، والوقوف على أهم العوامل المؤثرة فى ذلك . ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية هى :

١ - الوقوف على طبيعة الأعمال الزراعية التى تؤديها المرأة الريفية فى النشاط الزراعى وتحليل أدائها فيه على ضوء مكان العمل ، سواء فى أرض الأسرة أو أرض الغير ، والعائد المادى من هذه الأعمال .

٢ - رصد تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة كأحد العوامل المؤثرة للعمل بالنشاط الزراعى ، وتحديد أكثرها استخداما وعلاقة ذلك بالظروف الأسرية للعاملة كحيازة الأسرة من الأرض الزراعية ، ونوعية المحاصيل - التركيب المحصولى - التى تزرعها الأسرة ، وحيازتها من الحيوانات المزرعية .

٣ - تحديد بعض العوامل المسئولة عن التمييز وعدم المساواة بين المرأة والرجل فى النشاط الزراعى باعتبارها من بين المؤثرات فى أوضاع عملها فى الزراعة ، بقصد استشراف بعض الرؤى المستقبلية حول تفعيل أدوارها فى هذا النشاط .

أولا : التعريفات الإجرائية

١ - النشاط الزراعى

يقصد به الجهد البشرى المبذول (العمل) فى الإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى وكافة الأعمال والخدمات المرتبطة بهما ، مثل العمل فى الزراعة وما يرتبط به من عمليات خدمة الإنتاج الزراعى ، وأيضا العمل فى تربية ورعاية الحيوانات المزرعية خاصة ما يتعلق بتغذيتها وتنظيفها وحلبها .

٢ - المرأة العاملة فى النشاط الزراعى

هى كل أنثى تقع فى الفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ٦٥ سنة وتمارس عملا فى مجال النشاط الزراعى ، سواء كان هذا العمل بأجر أو بدون أجر داخل الأسرة المعيشية أو خارجها .

٣ - التكنولوجيا الحديثة

يقصد بها استخدام الاكتشافات العلمية الحديثة فى كافة أوجه النشاط الزراعى ، بقصد زيادته كما وكيفا أو كليهما أو الحد من تكلفة هذا الإنتاج أو إنتاجه فى ظروف زمنية ومناخية أفضل ، وهى تشمل الخبرة الفنية سواء كانت فى مجال الزراعة أو تربية الحيوان ورعايته ، كما تشمل أيضا مستوى التقدم الفنى فى أداء العمليات الزراعية ، وتطويع مواعيد وأساليب هذه العمليات لخدمة الإنتاج الزراعى والحيوانى بصورة أفضل ، وتشمل أيضا استخدام التقاوى المنتقاة والمخصبات الكيماوية بأنواعها (التسميد) والمبيدات الحشرية والفطرية وهرمونات النمو وطرق الرى الحديثة ، مثل الرى بالرش أو التنقيط أو الرى المحورى ، كما أنها تعنى استخدام الآلات الزراعية الحديثة لإحكام أداء العمليات الزراعية من حيث توقيتاتها وأساليبها الملائمة [٣] .

٤ - التركيب المحصولى الإجبارى

تحدد الرقعة المخصصة لإنتاج كل الزروع المقرر إنتاجها سنويا وفقا للمحددات والقيود المفروضة على الاقتصاد القومى المصرى بصفة عامة ، والزراعى بصفة خاصة [٤]. وكاستجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية وفى إطار آليات السوق الحر فى الإنتاج والتسويق وبما يحقق للمزارع أعلى عائد صافى ممكن ، تم إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وإحلال التركيب المحصولى التأشيرى الذى يسترشد به الزراع فى اتخاذ قراراتهم الإنتاجية السليمة ، مما استلزم أن يكون هذا التركيب ديناميكيا (متغيراً) وليس استاتيكيا ثابتا .

وتنقسم المحاصيل إلى المحاصيل التقليدية والمحاصيل النقدية ، ويتركز التركيب المحصولى عادة فى نوعين من المحاصيل هى : المحاصيل التقليدية والتى يقصد بها المحاصيل التى تزرع أساسا لتأمين احتياجات الأسرة الغذائية واحتياجات الحيوانات المزرعية من العلف ، ومن أمثلتها الذرة ، والقمح ، والشعير ، والبرسيم ، والفول .

أما المحاصيل النقدية فهى التى تزرع بغرض تسويقها والحصول على العائد النقدى منها ، وهى تشمل الخضر والفاكهة اللازمة لسد الاحتياجات الغذائية ، بجانب دورها فى التصنيع الزراعى والتسويق والتصدير .

ثانيا : أهم النتائج

بلغ إجمالى عدد العاملات فى النشاط الزراعى (الزراعة ورعاية الحيوانات سواء كان عملهن الأساسى أو الثانى ٤٧٢ مبحوثة بنسبة ٣ر١٥٪ ، وصل هذا العدد إلى ٣٢٥ مبحوثة بنسبة ٥ر١٨٪ فى الوجه البحرى مقابل ١٤٧ مبحوثة بنسبة ١ر١١٪ فى الوجه القبلى بالنسبة لإجمالى كل وجه على حدة .

لذلك فقد اعتمد الفصل الراهن على بيانات هذه الشريحة كإطار عام لهذا الفصل . وتجدر الإشارة إلى أن حجم العينة يتغير طبقا لمتغيرات الدراسة أثناء عملية تحليل البيانات ، حيث يختلف حجم العاملات منهن حينما يتعلق الموضوع بحيازة أو عدم حيازة أسرة العاملة لأرض زراعية (٤١٣ مفردة بنسبة ٥ر٨٧٪) أو حيازة حيوانات مزرعية (٣٩٩ مفردة بنسبة ٥ر٨٤٪) كذلك بالنسبة للتركيب المحصولى (نوع المحصول الذى تزرعه أسرة العاملة ٣٠٧ مفردة بنسبة ٤ر٦٥٪) ، (٤٣٣ مفردة للعاملات بالزراعة والإنتاج الحيوانى معا بنسبة ٧ر٩١٪) ، (٢٠٧ مفردة فى العمل فى مجال رعاية الحيوانات فقط بنسبة ٩ر٤٣٪) . وفيما يلى عرض لأهم النتائج .

١ - المرأة الريفية العاملة فى النشاط الزراعى طبقا لمكان أداء العمل

أ - أثر حيازة الأسرة من الأرض الزراعية على مجالات الأعمال الزراعية وحجم العاملات بها

جدول (١)

توزيع الإناث الريفيات اللائى يعملن أعمالا زراعية طبقا لنوع العمل . ومكانه

مكان العمل	فى أرض تحوزها الأسرة		فى أرض الغيـــر		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
العمـل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نقاوة الحشائش	٢٢٧	٨٤ر١	٩٤	٧٤ر٦	١٤	٨٢ر٤	٣٣٥	٨١ر١
جمع الثمار	٢١٥	٧٩ر٦	١٠٧	٨٤ر٩	١٤	٨٢ر٤	٣٣٦	٨١ر٤
زراعة الحبوب والشتل	١٦٦	٦١ر٥	٧١	٥٦ر٣	١٢	٧٠ر٦	٢٤٩	٦٠ر٣
تربيط ونقل المحاصيل	١٦٠	٥٠ر٣	٦١	٤٨ر٤	١٢	٧٠ر٦	٢٣٣	٥٦ر٤
تسميد الأرض	١٥٧	٥٨ر١	٥٦	٤٤ر٤	١١	٦٤ر٧	٢٢٤	٥٤ر٢
جنى القطن	١٢١	٤٤ر٨	٨٧	٦٩ر٠	١٤	٨٢ر٤	٢٢٢	٥٣ر٨
تخزين وتسويق المحاصيل	١٦٥	٦١ر١	٤٢	٣٣ر٣	٩	٥٢ر٩	٢١٦	٥٢ر٣
دراس المحاصيل	١٣٠	٤٨ر١	٤٨	٣٨ر١	١١	٦٤ر٧	١٨٩	٤٥ر٨
نقاوة دودة القطن	٩٧	٣٥ر٩	٦١	٤٨ر٤	٦	٣٥ر٣	١٦٤	٣٩ر٧
تذرية	٩٨	٣٦ر٣	٤٠	٣١ر٧	١٠	٥٨ر٨	١٤٨	٣٥ر٨
رى الأرض	١١٤	٤٢ر٢	٣٢	٢٥ر٤	٥	٢٩ر٤	١٥١	٣٦ر٦
عزيق الأرض	١٠٢	٣٧ر٨	٣١	٢٤ر٦	٤	٢٣ر٥	١٣٧	٣٣ر٢
أعمال مبيدات	٦١	٢٢ر٦	٢٤	١٩ر٠	٦	٣٥ر٥	٩١	٢٢ر٠
جملة العاملات بالأعمال الزراعية	٢٧٠	٦٥ر٤	١٢٦	٣٠ر٥	١٧	٤ر١	٤١٣	١٠٠

تشارك المرأة الريفية العاملة فى الزراعة فى جميع العمليات الزراعية بنسب متفاوتة ، وجاء فى مقدمة هذه العمليات جمع الثمار يليه نقاوة الحشائش ثم زراعة الحبوب والشتل وتربيط ونقل المحاصيل ، ثم تأتى بعد ذلك باقى العمليات وبنسب أقل كما هو وارد فى جدول (١) وإن كانت الأعمال المرتبطة بالمبيدات هى أقلهم من حيث ممارسة المرأة لها (٢٢٪) وذلك لخطورتها على صحتها. هذا وقد تباينت درجة ممارسة المرأة لهذه الأعمال طبقا لمكان العمل ، إذ أتى فى المقدمة عملية جمع الثمار فى أرض غير أرض الأسرة وأيضا بالنسبة لمن تعمل فى أرض الأسرة وأرض الغير ، وإن كانت عملية نقاوة الحشائش أتت

فى مرتبة أولى من بين الأعمال التى تؤديها المرأة فى أرض الأسرة يليها عملية جمع ثمار المحصول . ويستخلص من هذا الجدول أن العمل فى أرض الأسرة بصفة عامة يفوق العمل فى أرض الغير فى كثير من الأعمال الزراعية . مما يعنى أن حيازة أسرة العاملة لأرض زراعية يؤثر فى توفير فرص عملها وإن كانت بدون أجر كما سيتضح فيما بعد .

ب - أثر حيازة الأسرة من الأرض الزراعية على الأعمال الزراعية بأجر

جدول (٢)

توزيع الإناث الريفيات العاملات بالعمل الزراعى بأجر طبقا لنوع العمل ومكانه

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
العمل	ك	٪ *	ك	٪ *	ك	٪ *	ك	٪ *
نقاوة الحشائش	١٥	٦ر٦	٨٥	٩٠ر٤	١	٧ر٤	١٠١	٣٠ر٥
جمع الثمار	١٨	٨ر٤	٩٩	٩٢ر٥	٤	٢٨ر٦	١٢١	٣٦ر٠
زراعة الحبوب والشتل	١٠	٦ر٠	٥٩	٨٣ر١	١	٨ر٣	٧٠	٢٨ر١
تربيط ونقل المحاصيل	١١	٦ر٩	٤٩	٨٠ر٣	٢	١٦ر٧	٦٢	٢٦ر٦
تسميد الأرض	٨	٥ر١	٤٧	٨٣ر٩	١	٩ر١	٥٦	٢٥ر٠
جنى القطن	١٠	٨ر٣	٧٩	٩٠ر٨	١	٧ر١٥	٩٠	٤٠ر٥
تخزين وتسويق المحاصيل	١٠	٦ر١	٣٠	٧١ر٤	١	١١ر١	٤١	١٩ر٠
دراس المحاصيل	٨	٦ر٢	٤٠	٨٣ر٣	–	–	٤٨	٢٥ر٤
نقاوة دودة القطن	٦	٦ر٢	٥٥	٩٠ر٢	٢	٣٣ر٣	٦٣	٣٨ر٤
تذرية المحاصيل	٦	٦ر١	٣٣	٨٢ر٥	–	–	٣٩	٢٦ر٤
رى الأرض	٨	٧ر٠	٢٥	٧٨ر١	١	٢٠ر٠	٣٤	٢٢ر٥
عزيق الأرض	٨	٧ر٨	٢٣	٧٤ر٢	١	٢٥ر٠	٣٢	٢٣ر٤
أعمال مبيدات	١	١ر٦	١٦	٦٦ر٧	–	–	١٧	١٨ر٧

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا إلى تكرار البند نفسه فى جدول (١)] .

تنخفض نسبة العاملات بأجر فى أرض الأسرة بشكل ملفت للنظر حيث تبلغ أعلى نسبة ممن تحصل على أجر مقابل عملها فى أرض الأسرة فى عملية جمع الثمار وجنى القطن (٨ر٤٪) ، (٨ر٣٪) على التوالى ، حيث تلجأ بعض الأسر إلى تقديم عائد لأفراد الأسرة من الإناث سواء كان هذا العائد نقديا أو عينيا. بينما ترتفع نسبة العاملات بأجر فى حالة عمل المرأة خارج حيازة الأسرة

ارتفاعا كبيرا يبلغ أعلاه فى عمليات جمع الثمار وجنى القطن ونقاوة الحشائش ونقاوة دودة ورق القطن ... إلخ ، بينما تبلغ نسبة من يعملن فى أعمال مرتبطة بالمبيدات بأجر فى أرض الغير إلى حوالى ثلثى العاملات بأجر .

وهو أمر يعنى أن المرأة الريفية العاملة فى الزراعة وفى إطار محدودية فرص العمل المتاحة لها ، وتحت ضغط الظروف المعيشية وانخفاض قدراتها التعليمية والتدريبية تضطر لقبول بعض الأعمال الزراعية الشاقة لدى الغير بأجر .

جـ - اثر حيازة الاسرة من الارض الزراعية على الاعمال الزراعية بدون اجر

جدول (٣)

توزيع الإناث الريفيات العاملات بالعمل الزراعى بدون اجر طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
العمـــل	ك	٪ *	ك	٪ *	ك	٪ *	ك	٪ *
نقاوة الحشائش	٢١٠	٧٧ر٨	٩	٧ر١	٥	٢٩ر٤	٢٢٤	٥٤ر٢
جمع الثمار	١٩٤	٧١ر٩	٨	٧ر٥	٢	١٤ر٣	٢٠٤	٦٠ر٧
زراعة الحبوب والشتل	١٥٤	٩٢ر٨	١٢	١٦ر٩	٢	١٦ر٧	١٦٨	٦٧ر٥
تربيط ونقل المحاصيل	١٤٧	٩١ر٩	١٢	١٩ر٧	٢	١٦ر٧	١٦١	٦٩ر١
تسميد الأرض	١٤٧	٩٣ر٦	٩	١٦ر١	١	٩ر١	١٥٧	٧٠ر١
جنى القطن	١٠٨	٨٩ر٢	٨	٩ر٢	١	٧ر١٥	١١٧	٥٢ر٧
تخزين وتسويق المحاصيل	١٥٤	٩٣ر٣	١٢	٢٨ر٦	٣	٣٣ر٣	١٦٩	٧٨ر٢
دراس المحاصيل	١٢٢	٩٣ر٨	٨	١٦ر٧	٣	٢٧ر٣	١٣٣	٧٠ر٤
نقاوة دودة القطن	٩٠	٩٢ر٨	٦	٩ر٨	٣	٥٠ر٠	٩٩	٦٠ر٤
تذرية المحاصيل	٩٢	٩٣ر٩	٧	١٧ر٥	٢	٢٠ر٠	١٠١	٦٨ر٢
رى الأرض	١٠٥	٩٢ر١	٧	٢١ر٩	٢	٤٠ر٠	١١٤	٧٥ر٥
عزيق الأرض	٩٣	٩١ر٢	٨	٢٥ر٨	–	–	١٠١	٧٣ر٧
أعمال مبيدات	٥٨	٩٥ر١	٨	٣٣ر٣	١	١٦ر٧	٦٧	٧٣ر٦

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل {تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا إلى تكرار البند نفسه فى جدول (١)} .

وعلى عكس جدول (٢) يبين جدول (٣) أن غالبية الإناث الريفيات العاملات فى الإنتاج الزراعى يعملن بدون أجر فى أرض الأسرة ، مما يعنى أن العمل

بدون أجر هو الأكثر شيوعا بين الإناث الريفيات عموما ، خاصة فيما يتعلق برى المحاصيل ودراسها وتخزينها وتسويقها .

كما يشير الجدول إلى أن العمل بدون أجر يمثل أيضا الأكثر شيوعا بين نساء العينة ، سواء كان فى أرض الأسرة أو أرض الغير ، أو الاثنين معا . ويأتى فى مقدمة هذه الأعمال تخزين وتسويق المحاصيل ، ثم أعمال الرى ، فعزيق الأرض ، فأعمال المبيدات ، وأعمال تسميد الأرض ، وتربيط ونقل المحاصيل ، فأعمال التذرية إلى آخر ما يوضحه الجدول . والملفت للنظر أن الغالبية العظمى من مفردات العينة يقمن ببعض الأعمال المرتبطة بالمبيدات وبنسب مرتفعة فى أرض الأسرة بدون أجر ، تأتى بعدها نسبة من يعملن فى عملية جمع الثمار . هذا فى الوقت الذى تقل فيه نسبة العاملات بدون أجر لدى الغير فى الأعمال المرتبطة بالمبيدات (٣ر٣٣٪) ، (٩ر٧١٪) فى جمع الثمار ، بينما تقل نسبة العاملات بدون أجر لدى الغير وتبلغ أعلاها فى أعمال المبيدات (٣ر٣٣٪) ، ثم تخزين وتسويق المحاصيل (٦ر٢٨٪) ، وتصل إلى أدناها فى نقاوة الحشائش (١ر٧٪) ، بينما تمثل الأعمال المرتبطة بالمبيدات الحشرية أكثر أنواع العمل الزراعى الذى تقوم به الإناث الريفيات بدون أجر سواء كان ذلك فى أرض الأسرة أو أرض الغير ، مما يعنى أنه بالرغم من تعدد الأعمال التى تقوم بها المرأة فى الزراعة وشمولها كافة مجالات العمل فيها إلا أنها تؤديها بدون أجر ، بل إن الأمر يصل إلى أنها تؤدى بعض هذه الأعمال لدى الغير بدون أجر كنوع من المزاملة أو المجاملة .

د - أثر حيازة الأسرة من الأرض الزراعية على العمل بأجر وبدون أجر

جدول (٤)

توزيع الإناث الريفيات العاملات بالعمل الزراعى * سواء بأجر أو بدون أجر طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
العمل	ك	٪ *	ك	٪ *	ك	٪ *	ك	٪ *
نقاوة الحشائش	٢	٩ر٠	–	–	٨	٥٧ر١	١٠	٣ر٠
جمع الثمار	٣	١ر١	–	–	٨	٥٧ر١	١١	٣ر٣
زراعة الحبوب والشتل	٢	١ر٢	–	–	٩	٧٥ر٠	١١	٤ر٤
تربيط ونقل المحاصيل	٢	١ر٢	–	–	٨	٦٦ر٦	١٠	٤ر٣
تسميد الأرض	٢	١ر٣	–	–	٩	٨١ر٨	١١	٤ر٩
جنى القطن	٣	٢ر٥	–	–	١٢	٨٥ر٧	١٥	٦ر٨
تخزين وتسويق المحاصيل	١	٦ر٠	–	–	٥	٥٥ر٦	٦	٢ر٨
دراس المحاصيل	–	–	–	–	٨	٧٢ر٧	٨	٤ر٢
نقاوة دودة القطن	١	١ر٠	–	–	١	١٦ر٧	٢	١ر٢
تذرية المحاصيل	–	–	–	–	٨	٨٠ر٠	٨	٥ر٤
رى الأرض	١	٩ر٠	–	–	٢	٤٠ر٠	٣	٢ر٠
عزيق الأرض	١	١ر٠	–	–	٣	٧٥ر٠	٤	٢ر٩
أعمال مبيدات	٢	٣ر٣	–	–	٥	٨٣ر٣	٧	٧ر٧

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل (تكرار كل بند فى هذا الجدول منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (١)) .

تعكس بيانات جدول (٤) محدودية الإناث العاملات بالزراعة ممن يجمعن ما بين العمل بأجر وبدون أجر فى أرض الأسرة مقابل بعض العمليات الزراعية ويأتى فى مقدمتها عملية جنى القطن ، ثم أعمال المبيدات وتسميد الأرض وعزقها ، وزراعة الحبوب والشتل ودراس المحاصيل ... إلخ ، مما يعنى ندرة من تجمع منهن ما بين العمل المأجور وغير المأجور فى العمل الزراعى ، إن قيام المرأة الريفية ببعض الأعمال الزراعية قد يكون بأجر أو بدون أجر وهو أمر يؤثر فى محدودية أداء العمل الزراعى عن طريق المزاملة والذى كان أكثر انتشارا فى فترات سابقة فى الريف المصرى ، خاصة فى ذروة العمل الزراعى .

* قصد بذلك الإناث الريفيات اللائى يجمعن ما بين العمل بأجر وبدون أجر .

٢ -أثر نوع المحصول على نسبة المشتغلات بالأعمال الزراعية

أ - الأعمال الزراعية وحجم العاملات بها وفقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسر

جدول (٥)

توزيع الإناث الريفيات العاملات بالعمل الزراعى طبقا لنوع المحاصيل التى تزرعها أسرتها

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
العمـــل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نقاوة الحشائش	٢١٠	٨٣ر٣	١٤	٧٠ر٠	٣١	٨٨ر٦	٢٥٥	٨٣ر١
جمع الثمار	٢٠١	٧٩ر٧	١٦	٨٠ر٠	٣٠	٨٥ر٧	٢٤٧	٨٠ر٥
زراعة الحبوب والشتل	١٥١	٥٩ر٩	١٢	٦٠ر٠	٢٧	٧٧ر١	١٩٠	٦١ر٩
تربيط ونقل المحاصيل	١٥٣	٦٠ر٧	١٢	٦٠ر٠	١٧	٤٨ر٦	١٨٢	٥٩ر٣
تسميد الأرض	١٤٩	٥٩ر١	١٣	٦٥ر٠	٢١	٦٠ر٠	١٨٣	٥٩ر٦
جنى القطن	١٣٣	٥٢ر٨	٣	١٥ر٠	١٥	٤٢ر٩	١٥١	٤٩ر٢
تخزين وتسويق المحاصيل	١٥١	٥٩ر٩	١٣	٦٥ر٠	٢١	٦٠ر٠	١٨٥	٦٠ر٣
دراس المحاصيل	١٣٣	٥٢ر٨	٤	٢٠ر٠	١٤	٤٠ر٠	١٥١	٤٩ر٢
نقاوة دودة القطن	١٠٢	٤٠ر٥	٢	١٠ر٠	١١	٣١ر٤	١١٥	٣٧ر٥
تذرية	١٠١	٤٠ر١	٤	٢٠ر٠	٢٤	٦٨ر٦	١١٩	٣٨ر٨
رى الأرض	٩٩	٣٩ر٣	١١	٥٥ر٠	١٥	٤٢ر٩	١٢٥	٤٠ر٧
عزيق الأرض	٩٦	٣٨ر١	٩	٤٥ر٠	٨	٢٢ر٩	١١٣	٣٦ر٨
أعمال مبيدات	٦٥	٢٥ر٨	٥	٢٥ر٠	٩	٢٥ر٧	٧٩	٢٥ر٧
العاملات بالأعمال الزراعية	٢٥٢	١٠٠ر٠	٢٠	١٠٠ر٠	٣٥	١٠٠ر٠	٣٠٧	١٠٠ر٠
المجموع (٪)	–	٨٢ر١	–	٦ر٥	--	١١ر٤	–	١٠٠ر٠

تشارك المرأة الريفية فى كافة العمليات الزراعية المتعلقة بالمحاصيل التقليدية أو النقدية أو الاثنين معاً ، حيث جاءت نقاوة الحشائش فى المرتبة الأولى من بين الأعمال التى تقوم بها الإناث الريفيات العاملات فى الزراعة ، يلى ذلك جمع الثمار ، ثم زراعة الحبوب والشتل ، ثم تخزين الحبوب وتسويق المحاصيل وتربيطها ونقلها، وتسميد الأرض ، وبنسب تتراوح ما بين ٨٣ر١٪ ، ٢٥ر٧٪ ، وكانت الأعمال المرتبطة بالمبيدات أقلها حيث لا تقبل عليها الإناث نظرا لخطورتها على الصحة . كما يوضح الجدول أيضا أن الأعمال الزراعية تباينت فى الترتيب طبقا لنوع المحاصيل التى تزرعها أسرة المبحوثة من حيث إنها محاصيل نقدية أو

تقليدية ، فقد جاءت نقاوة الحشائش فى المرتبة الأولى من بين الأعمال التى تقوم بها الإناث لدى غالبية الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية (٨٣ر٣٪) ، بينما كان جمع الثمار فى المرتبة الأولى من حيث إقبال الإناث اللائى تزرع أسرهن محاصيل نقدية (٨٠٪) ، وهكذا ، مما يعنى أن نوع المحصول الذى تزرعه الأسرة يؤثر فى العمليات التى تؤديها المرأة الريفية حيث تحتاج المحاصيل التقليدية فى زراعتها إلى أيد بشرية أكثر فى كثير من الأعمال ، على سبيل المثال فى نقاوة الحشائش ، بينما ترتفع حاجة المحاصيل النقدية إلى الأيدى العاملة فى بعض الأعمال كعملية جمع وجنى الثمار مما يتيح فرص عمل للمرأة داخل الأسرة وخارجها .

ب -أثر نوع المحصول على مجالات الأعمال الزراعية بأجر

جدول (٦)

توزيع الإناث العاملات بالعمل الزراعى بأجر طبقا لنوع المحاصيل التى تزرعها الأسرة

نوع المحصول / العمل	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪*	ك	٪*	ك	٪*	ك	٪*
نقاوة الحشائش	٢٣	١١ر٠	١	٧ر١	٢	٦ر٥	٢٦	١٠ر٢
جمع الثمار	٣٢	١٥ر٩	٢	١٢ر٥	٤	١٣ر٣	٣٨	١٥ر٤
زراعة الحبوب والشتل	١٣	٨ر٦	١	٨ر٣	١	٣ر٧	١٥	٧ر٨
تربيط ونقل المحاصيل	١٥	٩ر٨	١	٨ر٣	–	–	١٦	٨ر٨
تسميد الأرض	١٥	١٠ر١	١	٧ر٧	٢	٩ر٥	١٨	٩ر٨
جنى القطن	١٨	١٣ر٥	٢	٦٦ر٧	١	٦ر٧	٢١	١٣ر٩
تخزين وتسويق المحاصيل	١٢	٨ر٠	٢	١٥ر٤	–	–	١٤	٧ر٦
دراس المحاصيل	١١	٨ر٣	١	٢٥ر٠	١	٧ر٤	١٣	٨ر٦
نقاوة دودة القطن	١٥	١٤ر٧	١	٥٠ر٠	–	–	١٦	١٣ر٩
تذرية	١٠	٩ر٩	١	٢٥ر٠	١	٤ر٢	١٢	١٠ر٨
رى الأرض	١١	١١ر١	١	٩ر١	–	–	١٢	٩ر٦
عزيق الأرض	٩	٩ر٤	١	١١ر١	–	–	١٠	٨ر٨
أعمال مبيدات	٤	٦ر٢	١	٢٠ر٠	١	١١ر١	٦	٧ر٦
مجموع العاملات بالأعمال الزراعية	٢٥٢	–	٢٠	–	٣٥	–	٣٠٧	–

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل {تكرار كل بند فى هذا الجدول منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٥)} .

يبين جدول (٦) انخفاض نسبة العاملات بأجر فى الزراعة سواء فى المحاصيل التقليدية أو النقدية أو الاثنين معاً انخفاضا شديدا ، كما أن هناك تباينا فى قيام النساء بهذه الأعمال ، فقد جاء فى المركز الأول نسبة من تعمل منهن فى عملية جمع الثمار بأجر (٤ر١٥٪) ، يلى ذلك نسبة من يعملن فى نقاوة دودة ورق القطن ، وجنيه (٩ر١٣٪) ثم عملية التذريه (٨ر١٠٪) ، وجاء تسميد المحاصيل فى نهاية هذه العمليات (٨ر٩٪) ... إلخ ، كما تباينت نسب من تعمل منهن طبقا لنوع المحاصيل ، فقد كان جنى القطن من أكثر الأعمال الزراعية التى تمارسها الإناث فى المحاصيل النقدية (٧ر٦٦٪) ، بينما كان جمع الثمار من أكثر الأعمال الزراعية التى تمارسها الإناث عند زراعة المحاصيل التقليدية (٩ر١٥٪) ، وفى الأسر التى تزرع النوعين من المحاصيل (٣ر١٣٪) .

مما يعنى أن التركيب المحصولى يؤثر فى عمل المرأة فى الزراعة بأجر وبدون أجر حيث يسود العمل بدون أجر فى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية ، بينما يكون العمل بأجر فى الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية ، كما أن نوع المحصول يؤثر أيضا فى نوع العمليات التى تؤديها المرأة العاملة فى الزراعة بأجر وبدون أجر ، وهو أمر يؤدى إلى محدودية فرص العمل بأجر للمرأة الريفية خاصة فى حالة زراعة الأسرة للمحاصيل التقليدية .

جـ - اثر نوع المحصول على مجالات الاعمال الزراعية وعدد العاملات بدون أجر

جدول (٧)

توزيع الإناث العاملات بالعمل الزراعى بدون اجر طبقا لنوع المحاصيل التى تزرعها الاسرة

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
العمـــل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نقاوة الحشائش	١٧٧	٨٤ر٣	١٣	٤١ر٩	٢٩	٩٣ر٦	٢١٩	٨٥ر٩
جمع الثمار	١٦٠	٧٩ر٦	١٤	٤٦ر٧	٢٤	٨٠ر٠	١٩٨	٨٠ر٢
زراعة الحبوب والشتل	١٢٨	٨٤ر٨	١١	٤٠ر٧	٢٥	٩٢ر٦	١٦٤	٨٦ر٣
تربيط ونقل المحاصيل	١٣٠	٨٥ر٠	١١	٦٤ر٧	١٥	٨٨ر٢	١٥٦	٨٥ر٧
تسميد الأرض	١٢٤	٨٣ر٢	١٢	٥٧ر١	١٨	٨٥ر٧	١٥٤	٨٤ر٢
جنى القطن	١٠٢	٧٧ر٠	١	٦ر٧	١٢	٨٠ر٠	١١٥	٧٦ر٢
تخزين وتسويق المحاصيل	١٣٣	٨٨ر١	١١	٥٢ر٤	٢١	١٠٠ر٠	١٦٥	٨٩ر٢
دراس المحاصيل	١١٥	٨٦ر٥	٣	٢١ر٤	١٢	٨٥ر٧	١٣٠	٨٦ر١
نقاوة دودة القطن	٨٥	٨٣ر٣	١	٩ر١	١١	١٠٠ر٠	٩٧	٨٤ر٤
تذرية	٨٤	٨٣ر٢	٣	١٢ر٥	١٢	٥٠ر٠	٩٩	٨٣ر٢
رى الأرض	٨٥	٨٥ر٩	١٠	٦٦ر٧	١٥	١٠٠ر٠	١١٠	٨٨ر٠
عزيق الأرض	٨٤	٨٧ر٥	٨	١٠٠ر٠	٧	٨٧ر٥	٩٩	٨٣ر٦
أعمال مبيدات	٥٤	٨٣ر١	٤	٤٤ر٤	٨	٨٨ر٩	٦٦	٨٣ر٥
مجموع العاملات بالأعمال الزراعية	٢٥٢	–	٢٠	–	٣٥	–	٣٠٧	–

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل {تكرار كل بند فى هذا الجدول منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٥)} .

يبين جدول (٧) أن العمل الزراعى بدون أجر هو الأكثر شيوعاً لدى أفراد العينة حيث تمارسه الغالبية من الإناث الريفيات فى كثير من الأعمال الزراعية ، يأتى فى مقدمة هذه الأعمال عمليات تخزين وتسويق المحاصيل (٨٩ر٢٪) ثم الرى (٨٨٪) وزراعة الحبوب والشتل (٨٦ر٣٪) ، كما يبين الجدول ارتفاع نسبة العاملات بدون أجر فى حالة زراعة الأسرة للمحاصيل التقليدية وانخفاضها فى حالة المحاصيل النقدية ، وربما يرجع ذلك إلى حاجة النوعية الأولى من المحاصيل إلى العمل البشرى أكثر من المحاصيل النقدية حيث ترتفع الحاجة إلى استخدام الآلات الزراعية والتكنولوجية فيها .

د -أثر نوع المحصول على مجالات الأعمال الزراعية وحجم العاملات بها بأجر وبدون أجر

جدول (٨)

توزيع الإناث العاملات بالعمل الزراعى بأجر وبدون أجر طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نقاوة الحشائش	١٠	٤ر٨	–	–	–	–	١٠	٣ر٩
جمع الثمار	٩	٤ر٥	–	–	٢	٦ر٧	١١	٤ر٥
زراعة الحبوب والشتل	١٠	٦ر٦	–	–	١	٣ر٧	١١	٥ر٨
تربيط ونقل المحاصيل	٨	٥ر٢	–	–	٢	١١ر٨	١٠	٥ر٥
تسميد الأرض	١٠	٦ر٧	–	–	١	٤ر٨	١١	٦ر٠
جنى القطن	١٣	١٠ر٠	–	–	٢	١٣ر٣	١٥	٩ر٩
تخزين وتسويق المحاصيل	٦	٤ر٠	–	–	–	–	٦	٣ر٢
دراس المحاصيل	٧	٥ر٣	–	–	١	٧ر١	٨	٥ر٣
نقاوة دودة القطن	٢	٢ر٠	–	–	–	–	٢	١ر٧
تذرية	٧	٦ر٩	–	–	١	٤ر٢	٨	٦ر٧
رى الأرض	٣	٣ر٠	–	–	–	–	٣	٢ر٤
عزيق الأرض	٣	٣ر١	–	–	١	١٢ر٥	٤	٣ر٥
أعمال مبيدات	٧	١٠ر٨	–	–	–	–	٧	٨ر٩
مجموع العاملات بالأعمال الزراعية	٢٥٢	–	٢٠	–	٣٥	–	٣٠٧	–

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل {تكرار كل بند فى هذا الجدول منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٥)} .

يوضح جدول (٨) انخفاض نسبة الإناث العاملات فى العمليات الزراعية بأجر وبدون أجر انخفاضا شديدا ، إذ تصل أعلى نسبة منهن بين من يعملن فى جنى القطن (٩ر٩٪) ، وفى أعمال المبيدات (٩ر٨٪) ، والتذرية (٧ر٦٪) ، والدراس (٦٪) ، وزراعة الحبوب والشتل (٨ر٥٪) ، وتنعدم العمليات التى تقوم بها المرأة بأجر وبدون أجر فى المحاصيل النقدية ، مما يدل على أن العمل فى هذه المحاصيل إما أن يكون بأجر أو بدون أجر فقط ، أما بالنسبة للأسر التى تزرع المحاصيل النقدية والتقليدية فيمثل جنى القطن أكثر المحاصيل التى تعمل فيها النساء بأجر وبدون أجر ، مما يعنى أن جنى القطن يحتاج إلى أيد عاملة

كثيرة سواء كانت بأجر أو بدون أجر ؛ وبذلك فإن نوع المحصول يحدد طبيعة الأعمال التى تؤديها الإناث وشكل العائد من هذه الأعمال .

٣ - أثر مكان العمل على أشكال عمل المرأة الريفية العاملة التى تعمل فى أعمال ذات صلة بالزراعة أو تربية وخدمة الحيوانات

جدول (٩)

أشكال عمل المرأة الريفية بالزراعة وتربية الحيوانات طبقا لمكان العمل

مكان العمل / العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عمل دائم	١٣٨	٥١ر١	٢٦	٢٠ر٦	٧	٤١ر٢	١٧١	٤١ر٤
عمل موسمى	٨٤	٣١ر١	٦٤	٥٠ر٨	٦	٣٥ر٣	١٥٤	٣٧ر٣
عمل مؤقت	٧	٢ر٦	٥	٤ر٠	–	–	١٢	٢ر٩
عمل متقطع	٤١	١٥ر٢	٣١	٢٤ر٦	٤	٢٣ر٥	٧٦	١٨ر٤
مجموع العاملات	٢٧٠	١٠٠ر٠	١٢٦	١٠٠ر٠	١٧	١٠٠ر٠	٤١٣	١٠٠ر٠
المجموع ٪	٢٧٠	٦٥ر٤	١٢٦	٣٠ر٥	١٧	٤ر١	٤١٣	١٠٠

يوضح جدول (٩) أن النسبة الأكبر من النساء يعملن عملا دائما فى الزراعة ، يلى ذلك نسبة من يعملن عملا موسميا ، ثم من يعملن عملاً متقطعا وتكاد تنحصر نسبة من تعمل منهن عملا مؤقتا . وغالبا ما يتركز العمل الدائم فى أرض أسرة (٥١ر١٪) ، بينما ينخفض كثيرا (٢٠ر٦٪) فى حالة العمل لدى الغير . ويحدث العكس بالنسبة للعمل الموسمى حيث بلغت نسبة من تعمل منهن عملا موسمياً لدى الغير (٥٠ر٨٪) ، وإذا أضيف إلى ذلك العمل المؤقت والمتقطع فإن النسبة تصل إلى أكثر من ثلاثة أرباع العينة ، مما يعنى أن العمل فى الزراعة موسمى ، وأن الطلب على عمل النساء يزداد فى المواسم الزراعية خاصة العمل فى أرض الغير . كما أن نسبة من يمارسن العمل فى أرض الأسرة وأرض الغير ، سواء كان موسميا أو متقطعا ، تصل إلى (٤٨ر٨٪) ، وهو ما يؤكد أن

موسمية العمل تشتد فى أوقات الذروة لدى الأسر التى تحوز أرضاً والأسر التى لا تحوز أرضاً ، وأن طبيعة العمل فى القطاع الزراعى فى كثير من الأحيان تكون موسمية أو مؤقتة ، ولا تأخذ صفة الديمومة أو الاستمرار سوى فى بعض الأعمال مثل أعمال الرى ورعاية وخدمة الحيوانات المزرعية ، وعادة ما تكون فى أرض الأسرة . مما يؤثر على الفرص المتاحة فى العمل الدائم أمام المرأة الريفية .

٤ - أثر نوع المحصول على شكل العائد منه

جدول (١٠)

العائد من العمل بالزراعة وتربية الحيوانات طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها الاسرة

نوعية المحصول / العمل	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نقدى	١٥٥	٤١ر٧	١١	٤٥ر٨	٢٥	٦٧ر٦	١٩١	٤٤ر١
عينى	١٦	٤ر٣	٣	١٢ر٥	١	٢ر٧	٢٠	٤ر٦
الإثنين معا	٩	٢ر٤	–	–	٤	١٠ر٨	١٣	٣ر٠
لايوجد أجر	١٩٢	٥١ر٦	١٠	٤١ر٧	٧	١٨ر٩	٢٠٩	٤٨ر٣
المجموع	٣٧٢	١٠٠ر٠	٢٤	١٠٠ر٠	٣٧	١٠٠ر٠	٤٣٣	١٠٠ر٠

تكشف بيانات جدول (١٠) عن أن ما يقارب من نصف العاملات الريفيات لا يحصلن على أجر نظير عملهن (٤٨ر٣٪) ، بينما بلغت نسبة اللائى يحصلن على أجر نقدى (٤٤ر١٪) ، وأن نسبة العاملات بأجر نقدى فى الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية ترتفع عن نسبة العاملات بأجر نقدى فى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية . وعلى العكس ترتفع نسبة العاملات اللائى يعملن بدون أجر فى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية ، عن نظيرتها فى الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية ، كما هو مبين بالجدول ، مما يعنى أن زراعة المحاصيل النقدية

تسهم فى توفير عائد مالى يساعد على دفع أجور الإناث العاملات نقديا ، فى الوقت الذى تكون فيه زراعة المحاصيل التقليدية بهدف سد استهلاك الأسرة من هذه المحاصيل . وبالتالى ترتفع نسبة العاملات بدون أجر ، وخاصة فى حالة إذا ما أضيفت إليهن نسبة العاملات فى المحاصيل النقدية والتقليدية معا . وهو أمر يوضح أن زراعة المحاصيل التقليدية تساعد فى الاستحواذ على عمل النساء ، وغالبا ما يكون بدون أجر ، هذا برغم أنه لا يتم تسجيل هذه الأعمال فى الإحصاءات الرسمية - والتى تعكس مساهمة المرأة فى العمل وتقوم بإدراج العاملة الزراعية بدون أجر خارج قوة العمل - دون النظر بعين الاعتبار إلى قيمة هذا العمل وأثره على دخل الأسرة (٥) .

٥ - أثر نوع المحصول على أشكال عمل المرأة الريفية العاملة فى الزراعة أو تربية وخدمة الحيوانات طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة

جدول (١١)

أشكال عمل المرأة الريفية طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة

نوعية المحاصيل	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معاً		المجموع	
العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عمل دائم	١١٩	٤٧ر٢	٨	٤٠ر٠	٢٠	٥٧ر١	١٤٧	٤٧ر٩
عمل موسمى	٨٣	٣٢ر٩	٧	٣٥ر٠	١٤	٤٠ر٠	١٠٤	٣٣ر٩
عمل مؤقت	٤	١ر٦	٢	١٠ر٠	١	٢ر٩	٧	٢ر٣
عمل متقطع	٤٦	١٨ر٣	٣	١٥ر٠	-	-	٤٩	١٦ر٠
مجموع العاملات	٢٥٢	١٠٠ر٠	٢٠	١٠٠ر٠	٣٥	١٠٠ر٠	٣٠٧	١٠٠ر٠
المجموع	-	٨٢ر١	-	٦ر٥	-	١١ر٤	-	١٠٠

ويوضح جدول (١١) أن ما يقارب من نصف الإناث العاملات فى الزراعة وتربية وخدمة الحيوانات يعملن عملا دائما ، وأن أكثر من ثلثهن يعملن عملا موسميا ، ثم العمل المتقطع وبنسبة ١٦٪ ، هذا على الرغم من محدودية حجم

الحيازات سواء كانت ملكاً أو إيجاراً ، مما أثر فى ضعف التكثيف الرأسمالى فيها ، وهو أمر انعكس على زيادة اعتماد الأسرة على أفرادها من الإناث ، وخاصة أن عملهن يكون بدون أجر . كما كشف الجدول عن أن غالبية أسر العينة تزرع المحاصيل التقليدية (٨٢ر١٪) ، مقابل (٦ر٥٪) تزرع المحاصيل النقدية ، أما النسبة الباقية (١١ر٤٪) فهى تجمع بين زراعة المحاصيل النقدية والتقليدية . هذا وترتفع نسبة الإناث اللائى يعملن عملاً دائماً فى المحاصيل التقليدية عن مثيلتها فى المحاصيل النقدية بينما تنخفض نسبة الإناث اللائى يعملن فى المحاصيل التقليدية سواء كان عملا موسميا أو مؤقتا ، وربما يرجع ذلك إلى زيادة اعتماد الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية على الآلات الزراعية والتكنولوچيا الحديثة مما يقلل من حاجتها للعمالة الدائمة ، ويكون اعتمادها على العمالة غير الدائمة (موسمية ، مؤقتة) ، مما يقلل من فرص العمل المتاحة أمام المرأة الريفية .

٦ - أثر نوع المحصول على مدة عمل المرأة الريفية

جدول (١٢)

توزيع العاملات فى الأعمال الزراعية أوخدمة الحيوانات

طبقا لعدد أيام العمل فى الشهر . ونوع المحصول الذى تزرعه الأسرة

نوعية المحاصيل	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
أيام العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أسبوع (١-٧ أيام)	٥٢	٢٠ر٦	٧	٣٥ر٠	٩	٢٥ر٧	٦٨	٢٢ر١
٨ - ١٥ يوم	٦٩	٢٧ر٤	٤	٢٠ر٠	٥	١٤ر٣	٧٨	٢٥ر٤
١٦-٢٣ يوم	٢٤	٩ر٥	٢	١٠ر٠	٤	١١ر٤	٣٠	٩ر٨
(٢٤-٣٠ يوم)	١٠٧	٤٢ر٥	٧	٣٥ر٠	١٧	٤٨ر٦	١٣١	٤٢ر٧
المجموع الكلى	٢٥٢	١٠٠ر٠	٢٠	١٠٠ر٠	٣٥	١٠٠ر٠	٣٠٧	١٠٠ر٠
المجموع ٪	-	٨٢ر١	-	٦ر٥	-	١١ر٤	-	١٠٠

تأتى الإناث الريفيات اللائى يعملن شهراً كاملاً فى مقدمة العاملات منهن ، بينما أتت من تعمل منهن مدة تتراوح ما بين يوم واحد وأسبوع فقط فى المرتبة الثانية ٢٢٫١٪ ، وأن نسبة اللائى يعملن لمدة تتراوح بين ٢٤ يوماً وشهراً كاملاً لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية تفوق نسبة اللائى يعملن فى حدود هذه المدة لدى الأسر التى تزرع محاصيل نقدية كما هو مبين بالجدول . وأن ما يقارب من النصف منهن يعملن لدى أسر تزرع المحاصيل التقليدية والنقدية معا ، مما يعنى أيضا حاجة المحاصيل التقليدية لعدد أيام من العمل البشرى تفوق حاجة المحاصيل النقدية من أيام العمل ، رغم اعتماد الأسر التى تزرع محاصيل نقدية على الآلات الزراعية والتكنولوجيا ، مما يحد من فرص العمل المتاحة خاصة أمام المرأة .

ثالثا : تأثير التكنولوجيا الزراعية على عمل المرأة الريفية

١ - الهدف من استخدام التكنولوجيا الزراعية

جدول (١٣)

الهدف من استخدام التكنولوجيا الزراعية فى أرض أسر العاملات فى الزراعة والإنتاج الحيوانى

الإقليم / أسباب استخدام الآلات	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
توفير الوقت والجهد	٢٨٩	٨٥٫٥	١٧٢	٧٢٫٠	٤٦١	٧٩٫٩
توفير النفقات	٩٠	٢٦٫٦	٤٦	١٩٫٢	١٣٦	٢٣٫٦
لإتقان العمل الزراعى	٦٨	٢٠٫١	٥٥	٢٣٫٠	١٢٣	٢١٫٣
عدم كفاية من تعمل بالزراعة فى الأسرة	٦٦	١٩٫٥	٢٤	١٠٫٠	٩٠	١٥٫٦
ندرة العمالة الزراعية فى المنطقة	٢١	٦٫٢	٧	٢٫٩	٢٨	٤٫٩
كبر حجم الحيازة	٧	٢٫١	١	٠٫٤	٨	١٫٤
عدم وجود حيوانات فى الأرض	٢٦	٧٫٧	٨	٣٫٣	٣٤	٥٫٩
أخرى	٣	٠٫٩	٦	٢٫٥	٩	١٫٦
عدد المستجيبات	٣٣٨	-	٢٣٩	-	٥٧٧	-

أتى توفيـر الوقت والجـهـد الهـدف الأول من بين أهداف اسـتـخـدام التكنولوچيا على المستوى الإجمالى للأسر ، يليه توفير النفقات ثم الرغبة فى إتقان العمل الزراعى ، يليه الهدف الخاص بعدم كفاية الأيدى العاملة فى الأسرة ، وإن كانت هناك أهداف أخرى وبنسب بسيطة أشارت إليها أفراد العينة لتوفير النفقات والرغبة فى إتقان العمل الزراعى . ويكاد ترتيب هذه الأهداف ينسحب على كل من أسر الوجه البحرى والوجه القبلى ، ويأتى بعدها باقى الأهداف على مستوى الوجهين . مما يعنى ميل هذه الأسر نحو استخدام التكنولوچيا الزراعية - إذا كانت متوافرة لديها - مما يقلل فرص العمل المتاحة أمام العمالة الزراعية بشكل عام وأمام المرأة الريفية تحديداً .

٢ - التكنولوچيا الزراعية المستخدمة فى إنتاج المحاصيل التقليدية والنقدية

أ - الأسر التى تستخدم الآلات الزراعية

جدول (١٤)

أسر المبحوثات التى تستخدم الآلات الزراعية (التكنولوچيا) فى الزراعة طبقا لنوعية المحصول المنزرع

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
الآلة الزراعيـة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
جرار زراعى	٤٦٩	٥٨ر٩	٢٥	٤٤ر٦	٣٣	٥٦ر٩	٥٢٧	٦٦ر١
دراسة (آلة دراس المحاصيل وتذريتها)	٤٢٨	٥٣ر٧	١٨	٣٢ر١	٣٠	٥١ر٧	٤٧٦	٥٩ر٧
آلة رى نقالى	٤٢٨	٥٣ر٧	٢٥	٤٤ر٦	٣٤	٥٨ر٦	٤٨٧	٦١ر١
ماكينة تذرية	٣٦١	٤٥ر٣	١٥	٢٦ر٨	٢٧	٤٦ر٦	٤٠٣	٥٠ر٦
عزاقة ميكانيكية	٣١٥	٣٩ر٥	١٧	٣٠ر٤	١٨	٣١ر٠	٣٥٠	٤٣ر٩
آلة رى ثابتة	٣٧٣	٤٦ر٨	٢٠	٤١ر١	٢٧	٤٦ر٦	٤٢٣	٥٣ر١
محراث ميكانيكى	٣٨٦	٤٨ر٤	١٩	٣٣ر٩	٢٣	٣٩ر٧	٤٢٨	٥٣ر٧
موتور رش	٣٧٧	٤٧ر٣	٢٦	٤٦ر٤	٢٩	٥٠ر٠	٤٣٢	٥٤ر٢
مقطورة جرار	٣٩٣	٤٩ر٣	٢٢	٣٩ر٣	١٩	٣٢ر٨	٤٣٤	٥٤ر٥
كومباين	١٩١	٢٤ر٠	٧	١٢ر٥	١٣	٢٢ر٤	٢١١	٢٦ر٥
إجمالى الأسر التى تزرع المحاصيل وتستخدم الآلات	٧٩٧	٨٧ر٥	٥٦	٦ر١	٥٨	٦ر٤	٩١١	١٠٠

يوضح جدول (١٤) أن آلات الرى سواء كانت ثابتة أو متنقلة هى أكثر الآلات استخداما لدى أسر العاملات الزراعيات إذ يبلغ مجموع المستجيبات هذين النوعين من الآلات الميكانيكية ١ر٥٣٪ ، ١ر٦١٪ ، بما يعادل ٩ر١٠٠٪ ، وقد جاء الجرار الزراعى فى المرتبة الثانية بالنسبة للآلات الأكثر استخداما ، يليه ماكينة الدراس والتذرية ثم باقى الآلات الواردة فى الجدول ، وتأتى آلة الكومباين أقل الآلات استخداما على مستوى العينة الكلية ربما لارتفاع التكلفة الاستثمارية لها . كما يلاحظ من الجدول ارتفاع نسب استخدامات الآلات الزراعية بصفة عامة فى المحاصيل التقليدية عنها فى المحاصيل النقدية ، وربما يرجع ذلك إلى أن الأخيرة لا تحتاج إلى استخدام الآلات الزراعية كثيرا إلا فى مرحلة الجنى أو الحصاد .

ب- ملكية الأسر من الآلات الزراعية

جدول (١٥)

توزيع أسر المبحوثات التى تحوز آلات زراعية وتستخدمها فى الأرض طبقا لنوعية المحصول

نوع المحصول / الآلة الزراعية	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪ *	ك	٪ *	ك	٪ *	ك	٪ *
جرار زراعى	١٥	٣ر٢	٣	١٢ر٠	٢	٦ر١	١٠	٣ر٨
آلة دراس وتذرية (دراسة)	٧	١ر٦	٢	١١ر١	١	٣ر٣	٢٠	٢ر١
آلة رى نقالى	٧٣	١٧ر١	٩	٣٦ر٠	١١	٣٢ر٤	٩٣	١٩ر١
ماكينة تذرية	٧	١ر٩	١	٦ر٧	٤	١٤ر٨	١٢	٣ر٠
عزاقة ميكانيكية	٩	٢ر٩	١	٥ر٩	١	٥ر٦	١١	٣ر١
آلة رى ثابتة	٥٥	١٤ر٥	١٢	٥٢ر٢	١٠	٣٧ر٠	٧٧	١٨ر٢
محراث ميكانيكى	١٣	٣ر٤	٥	٢٦ر٣	٢	٨ر٧	٢٠	٤ر٧
موتور رش	١٠	٢ر٧	٤	١٥ر٤	٢	٦ر٩	١٦	٣ر٧
مقطورة جرار	٨	٢ر٠	٣	١٣ر٦	١	٥ر٣	١٢	٢ر٨
كومباين	٢	١ر١	–	–	–	–	٢	١ر٠

* ٪ بالنسبة لعدد الأسر التى تستخدم الآلة الزراعية [تكرار كل بند من بنود الآلات منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (١٤)] .

يبين جدول (١٥) انخفاض ملكية الآلات الزراعية لدى أسر العينة بصفة عامة ، وأن آلات الرى تعتبر أكثر الآلات المملوكة سواء كانت آلات رى نقالى أو آلات رى ثابتة ، أما باقى الآلات فقد تراوحت نسبة المالكين لها ما بين (٧ر٤٪) للمحراث الميكانيكى ، و (٠٠ر١٪) للكومباين . كما يلاحظ ارتفاع نسب من يحوزون هذه الآلات ارتفاعا كبيرا لدى الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية عنها لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية ، وهو مايدل على أن هذه الأسر تستخدم الآلات الزراعية التى تمتلكها فى زراعة وخدمة المحاصيل التى تزرعها ، مما يعكس ارتفاع اعتماد هذه الأسر على المعدات والآلات التكنولوجية كثيفة رأس المال ، ويؤدى هذا الاستخدام إلى خفض العمالة النسائية المستخدمة فى كثير من الحاصلات الزراعية ، وخاصة عملية الجنى أو الحصاد .

جـ- تأجير الآلات الزراعية التى تحوزها الأسرة للغير

جدول (١٦)

توزيع أسر المبحوثات التى تحوز آلات زراعية وتستخدمها فى الأرض وتؤجرها للغير (طبقا لنوعية المحصول المنزرع)

الآلة الزراعية / نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
جرار زراعى	٨	٧ر١	–	–	٣	١ر٩	١١	١ر٢
دراسة (آلة دراس وتذرية)	٤	٩ر٠	–	–	١	٣ر٣	٥	١ر١
آلة رى نقالى	٥	٢ر١	١	٠ر٤	٢	٩ر٥	٨	٦ر١
ماكينة تذرية	٧	٩ر١	–	–	٤	٨ر١٤	١١	٧ر٢
عزاقة ميكانيكية	٤	٣ر١	–	–	١	٦ر٥	٥	٤ر١
آلة رى ثابتة	٣	٨ر	–	–	١	٧ر٣	٤	٠ر١
محراث ميكانيكى	٤	٠ر١	–	–	٢	٧ر٨	٦	٤ر١
موتور رش	٤	١ر١	١	٩ر٣	١	٥ر٣	٦	٤ر١
مقطورة جرار	٨	٠ر٢	–	–	–	–	٨	٨ر١
كومباين	٣	٦ر١	–	–	–	–	٣	٤ر١

* ٪ بالنسبة لعدد الأسر التى تستخدم الآلة الزراعية {تكرار كل بند من بنود الآلات منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (١٤)} .

يكشف جدول (١٦) عن انخفاض نسب الأسر التى تمتلك آلات زراعية تستخدمها فى أراضيها وتؤجرها للغير بصفة عامة سواء كانت هذه الأسر تزرع المحاصيل التقليدية أو النقدية ، وأن أكثر هذه الآلات التى تستخدم وتؤجر للغير هى ماكينة التذرية ، حيث إن الأسر الأكثر استخداما لهذه الآلة هى التى تزرع كلا النوعين من المحاصيل سواء النقدية أو التقليدية (١٤ر٨٪) ، بينما كانت آلة الرى النقالى من أكثر الآلات استخداما وتأجيرا للغير لدى الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية ، وكذا كان الأمر بالنسبة لموتور الرش (٣ر٩٪) فى مقابل (١ر٢٪) ، (١ر١٪) لكل من آلة الرى النقالى ، وموتور الرش لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية . وهو أمر يعنى أن استخدام الآلات الزراعية يؤثر على الفرص المتاحة لعمل المرأة فى كل من المحاصيل التقليدية والنقدية ، إلا أن هذا التأثير يكون أكثر بالنسبة للأسر التى تحوز الآلات الزراعية حيث لا تلجأ إلى تأجير هذه الآلات للغير .

د - استئجار الآلات الزراعية

جدول (١٧)

اسر المبحوثات التى تعمل بالزراعة و تستأجر آلات زراعية لاستخدامها فى الأرض (طبقا لنوعية المحصول)

نوع المحصول / الآلة الزراعية	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الإثنين معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
جرار زراعى	٤٤٦	٩٥ر١	٢٢	٨٨ر٠	٢٨	٨٤ر٩	٤٩٦	٩٤ر١
آلة دراس وتذرية (دراسة)	٤١٧	٩٧ر٤	١٦	٨٨ر٩	٢٨	٩٣ر٣	٤٦١	٩٦ر٩
آلة رى نقالى	٣٥٠	٨١ر٨	١٥	٦٠ر٠	٢١	٦١ر٨	٣٨٦	٧٩ر٣
ماكينة تذرية	٣٤٧	٩٦ر١	١٤	٩٣ر٣	١٩	٧٠ر٤	٣٨٠	٩٤ر٣
عزاقة ميكانيكية	٣٠٢	٨٥ر٩	١٦	٩٤ر١	١٦	٨٨ر٩	٣٣٤	٩٥ر٤
آلة رى ثابتة	٣١٥	٨٤ر٥	١١	٤٧ر٨	١٦	٥٩ر٣	٣٤٢	٨٠ر٩
محراث ميكانيكى	٣٦٩	٩٥ر٦	١٤	٧٣ر٧	١٩	٨٢ر٦	٤٠٢	٩٣ر٩
موتور رش	٣٦٣	٩٦ر٣	٢١	٨٠ر٨	٢٦	٨٩ر٧	٤١٠	٩٤ر٩
مقطورة جرار	٣٧٧	٩٥ر٩	١٩	٨٦ر٤	١٨	٩٤ر٧	٤١٤	٩٥ر٤
كومباين	١٨٦	٩٧ر٤	٧	١٠٠ر٠	١٣	١٠٠ر٠	٢٠٦	٩٧ر٦

* ٪ بالنسبة لعدد الأسر التى تستخدم الآلة الزراعية [تكرار كل بند من بنود الآلات منسوباً لتكرار البند نفسه فى جدول (١٤)] .

يلاحظ من جدول (١٧) أن الغالبية العظمى من أسر العينة تعتمد على الآلات الزراعية المستأجرة فى أداء العمليات الزراعية المختلفة فى المحاصيل التى تزرعها بنسب تبلغ أقصاها (٩٧٫٦٪) فى آلة الكومباين ، ويرجع ذلك كما اتضح من الجدولين السابقين إلى انخفاض ملكية هذه الآلة لدى كثير من أسر العينة ، بينما تمثل آلات الرى الثابتة أقل الآلات التى تستأجر ، وربما يرجع هذا إلى أن هذا النوع من الآلات لايمكن أن يستأجر إلا فى محيط الأرض الزراعية القريبة من الآلة الثابتة . كما يوضح هذا الجدول أيضا أن الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية أكثر استخداما للآلات الزراعية المستأجرة ، وربما يرجع هذا أيضا إلى أنها أقل تملكا لهذه الآلات ، وبالتالى فهى تعتمد على استئجار الآلات التى تحتاجها ولا تمتلكها ، وهو ما يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه ، حيث إن اللجوء إلى استئجار الآلات الزراعية يؤثر فى مساهمة المرأة فى العمليات الزراعية وغيرها .

رابعا : أثر حيازة أسر العينة للحيوانات المزرعية على عمل المرأة الريفية فى الزراعة

جدول (١٨)

توزيع الإناث العاملات فى الزراعة أو تربية وخدمة الحيوانات المزرعية طبقا لملكية أسرهن من الحيوانات

حيازة حيوانات	عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أعمال زراعية	٥٠	١١٫٧	١٥٦	٨٨٫٦	٢٠٦	٣٤٫١
رعاية الحيوانات (المواشى)	١٨٤	٤٢٫٩	٨	٤٫٦	١٩٢	٣١٫٧
أعمال زراعية وتربية وخدمة الحيوانات	١٩٥	٤٥٫٤	١٢	٦٫٨	٢٠٧	٣٤٫٢
المجموع	٤٢٩	٧٠٫٩	١٧٦	٢٩٫١	٦٠٥	١٠٠

تعمل أكثر من ثلث نساء العينة فى الأعمال الزراعية ، وتعمل نسبة تقترب منهن فى تربية وخدمة الحيوانات المزرعية ، ومثلهما يعمل فى المجالين معا . هذا

رغم أن نسبة الأسر التى تحوز حيوانات مزرعية أكثر من ضعف نسبة الأسر التى لا تحوز هذه الحيوانات ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملات بالأعمال الزراعية كثيرا لدى الأسر التى ليست عندها حيوانات مزرعية بمقارنتها بالأسر التى تحوز حيوانات مزرعية ، والعكس صحيح ، إلا أنه يلاحظ انخفاض نسبة من يحزن حيوانات مزرعية ويعملن فى هذا المجال ، وبالطبع يكون هذا العمل لدى الغير وبأجر ، مما يوضح أن المرأة الريفية نظرا لانخفاض فرص العمل أمامها تقبل العمل لدى الغير ، ويكون ذلك بأجر . كما ارتفعت نسبة العاملات برعاية الحيوانات المزرعية (٤٢ر٩٪) لدى الأسر التى تحوز هذه الحيوانات ، وإذا أخذنا فى الاعتبار نسبة اللائى يعملن فى المجالين معا(٤٥ر٤٪) ، فإن نسبة العاملات برعاية الحيوانات ترتفع لتصل إلى (٨٨ر٣٪) ، مما يوضح بجلاء أن عمل المرأة الريفية فى مجال رعاية الحيوانات المزرعية يرتبط بحيازتها أو حيازة أسرتها للحيوانات المزرعية ، وهو نوع من العمل تميل الإناث الريفيات إلى تفضيله لأسباب عديدة من بينها أن هذا العمل لايستدعى خروجها من المنزل ، بما يتفق مع التقاليد والعادات الشائعة فى المجتمعات الريفية التقليدية التى تضع قيمها الثقافية حدودا على عمل الإناث خارج المنزل .

١- أثر حيازة أسر العاملات للأراضى الزراعية على نوعية أجرهن

جدول (١٩)

نوعية أجر العاملات فى الزراعة أو رعاية الحيوانات المزرعية طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نقدى	١٤١	٥٢ر٢	٩١	٧٢ر٢	١٣	٧٦ر٥	٢٤٥	٥٩ر٣
عينى	١٥	٥ر٦	٧	٥ر٦	-	-	٢٢	٥ر٣
نقدى أو عينى	٤	١ر٨	٢٠	١٥ر٩	٣	١٧ر٦	٢٧	٦ر٥
بدون أجر	١١١	٤٠ر٧	٨	٦ر٣	١	٥ر٩	١١٩	٢٨ر٨
المجموع	٢٧٠	٦٥ر٤	١٢٦	٣٠ر٥	١٧	٤ر١	٤١٣	١٠٠

يسود الأجر النقدى نظير عمل الإناث فى الزراعة أو خدمة الحيوانات المزرعية لدى عينة الدراسة ، فأكثر من نصف العاملات يحصلن على أجرهن نقديا بينما تنخفض نسبة من تحصل منهن على أجرها نقديا أو عينيا . كما أن ما يقارب ثلثهن لا يحصلن على أجر ، سواء كان نقديا أو عينيا إذ يعملن بدون أجر ، سواء كان ذلك العمل لدى الأسرة (٧ر٤٠٪) ، أو لدى الغير (٣ر٦٪) . هذا وترتفع نسبة من تحصل منهن على أجر نقدى إذا كان العمل فى أرض الغير (٢ر٧٢٪) ، مقابل (٢ر٥٢٪) إذا كان العمل فى أرض الأسرة ، و (٥ر٧٦٪) إذا كان العمل فى أرض الأسر وأرض الغير . وهو مايوضح أن الغالبية من الإناث العاملات فى الزراعة أو خدمة الحيوانات المزرعية يحصلن على أجورهن نقديا فى الغالب . مما يعنى أن مكان العمل (فى أرض الأسرة أو أرض الغير ، لا يؤثر فقط فى كون العمل بأجر بل يؤثر أيضا فى شكل هذا الأجر ، بمعنى أن العاملة التى تعمل لدى الغير تحصل على أجرها فى الغالب نقديا ، أما التى تعمل فى أرض الأسرة فإنها تحصل على أجرها عينيا إذا دفع لها أجر .

٢- رعاية الحيوانات المزرعية وأثرها على عمل المرأة الريفية

١- أنواع العمل فى مجال رعاية الحيوانات وعلاقته بحيازتها

جدول (٢٠)

توزيع الإناث العاملات بتربية ورعاية الحيوانات طبقا لنوع هذا العمل والملكية أسرهن لحيوانات مزرعية

حيازة حيوانات مزرعية	عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
نوع العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات المزرعية	٣٥٦	٩ر٩٣	١٥	٠ر٧٥	٣٧١	٠ر٩٣
الحلب	٣٢٥	٨ر٨٥	١١	٠ر٥٥	٣٣٦	٢ر٨٤
تنظيف الحظيرة	٣٣٠	١ر٨٧	١٤	٠ر٧٠	٣٤٤	٢ر٨٦
المجموع	٣٧٩	٠ر٩٥	٢٠	٠ر٥	٣٩٩	٠ر١٠٠

تمثل تغذية الحيوانات المزرعية أكثر المجالات التى تعمل فيها الإناث العاملات فى رعاية الحيوانات ، وتنخفض هذه النسبة قليلا لدى الأسر التى ليست عندها حيوانات مزرعية ، وكذلك الحال فى كل من مجالى الحلب ، وتنظيف الحظيرة ، ويدل هذا على أن حيازة الأسرة لحيوانات مزرعية يساعد فى توفير فرص عمل للمرأة الريفية داخل الأسرة ، وإلا ستضطر للعمل فى هذا المجال لدى الغير .

ب - العمل فى مجال رعاية الحيوانات بأجر وعلاقته بحيازة الأسر لهذه الحيوانات

جدول (٢١)

توزيع الإناث العاملات برعاية وخدمة الحيوانات بأجر

طبقا لحيازة أسرهن لحيوانات مزرعية

حيازة حيوانات مزرعية	عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
نوع العمل	ك	٪*	ك	٪*	ك	٪*
تغذية الحيوانات المزرعية	٥	١ر٤	٧	٤٦ر٧	١٢	٣ر٢
الحلب	١	٣ر٠	٤	٣٦ر٣	٥	١ر٥
تنظيف الحظيرة	٧	٢ر٢	٦	٤٢ر٩	١٣	٣ر٨

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار العمل نفسه فى جدول (٢٠)] .

ترتفع نسبة العاملات فى تربية وخدمة الحيوانات بأجر لدى الأسر التى لا تحوز حيوانات مزرعية فى كافة مجالات هذا العمل ، بينما تنخفض نسبة العاملات بأجر إذا كانت أسرة العاملة تحوز حيوانات مزرعية . ويدل هذا على أن عدم حيازة أسرة العاملة الريفية لحيوانات مزرعية يجعلها تسعى لممارسة هذا العمل بأجر لدى الغير ، بنسب تبلغ ٤٦ر٧٪ ، ٤٢ر٩٪ ، ٣٦ر٣٪ بالنسبة لتغذية الحيوانات المزرعية ، وتنظيف الحظيرة ، والحلب على التوالى . وتمثل هذه المجالات فرص عمل أمام المرأة الريفية لزيادة دخلها ، وخاصة إذا كانت تحوز هى أو أسرتها هذه الحيوانات .

جـ - العمل فى مجال رعاية الحيوانات بدون أجر وعلاقته بحيازة الأسرة لهذه الحيوانات

جدول (٢٢)

توزيع الإناث العاملات بتربية ورعاية الحيوانات بدون أجر

طبقا لحيازة أسر هن لهذه الحيوانات

حيازة حيوانات مزرعية	عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
العمـــل	ك	٪*	ك	٪*	ك	٪*
تغذية الحيوانات المزرعية	٣٣٧	٩٤٫٧	٧	٤٦٫٧	٣٤٤	٩٢٫٧
الحلب	٣١٤	٩٦٫٦	٦	٣٦٫٤	٣٢٠	٩٥٫٢
تنظيف الحظيرة	٣١٥	٩٥٫٥	٧	٥٠٫٠	٣٢٢	٩٣٫٦

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل {تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار العمل نفسه فى جدول (٢٠)} .

تعتبر عملية حلب الحيوانات من أكثر الأعمال التى تقوم بها المرأة التى تعمل بدون أجر (٩٥٫٢٪) ، يليها العمل فى تنظيف الحظيرة (٩٣٫٦٪) ، و٩٢٫٧٪ لتغذية الحيوانات ، وتنخفض هذه النسب كثيرا لدى أسر العاملات التى ليست عندها حيوانات مزرعية ، فنجد أن بعضهن يؤدين هذا العمل لدى الغير بدون أجر ، وقد يكون هذا العمل لدى الأسرة الممتدة ، حيث إن الأسرة النووية غالبا لا تمتلك حيوانات خاصة بها ، وهو أمر يعنى أن عمل المرأة الريفية فى تربية الحيوانات وخدمتها يكون أغلبه بدون أجر ، ولهذا تتجاهله الإحصاءات الرسمية وتسقطه من الأعمال التى تؤديها الإناث فى الريف المصرى .

د - العمل فى مجال رعاية الحيوانات بأجر وبدون أجر وعلاقته بحيازة الأسرة لهذه الحيوانات

جدول (٢٣)

توزيع الإناث العاملات بتربية وخدمة الحيوانات بأجر وبدون أجر

طبقا لملكية أسرهن لحيوانات مزرعية

حيازة حيوانات مزرعية	عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
العمـــل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات المزرعية	١٤	٩ر٣	١	٧ر٦	١٥	٠ر٤
الحلب	١٠	٠١ر٣	١	١ر٩	١١	٣ر٣
تنظيف الحظيرة	٨	٤ر٢	١	١ر٧	٩	٦ر٢

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار العمل نفسه فى جدول (٢٠)] .

تنحسر نسبة العاملات اللائى يؤدين عمليات تربية وخدمة الحيوانات بأجر أو بدون أجر وسواء كانت أسرهن تحوز أو لا تحوز حيوانات مزرعية ، حيث بلغت ٠ر٤٪ بالنسبة لعملية التغذية ، ٣ر٣٪ بالنسبة لحلب الحيوانات ، ٦ر٢٪ بالنسبة لتنظيف الحظيرة ، وأن هذه النسب ترتفع لدى الأسر التى لا تحوز حيوانات مزرعية ، وربما يرجع الارتفاع النسبى الطفيف فى نسبة العاملات فى هذا المجال بأجر أو بدون أجر إلى أن بعضهن يعملن فى هذا المجال بأجر لدى الغير ، وخاصة فى الأسر التى لا تحوز حيوانات مزرعية ، إذ تمثل عملية الحلب بأجر وبدون أجر ١ر٩٪ من إجمالى العاملات فى عملية الحلب ، وهو أمر يعنى أن العمل فى رعاية الحيوانات المزرعية التى تحوزها الأسرة يقلل من إمكانية حصول المرأة العاملة على أجر من هذا العمل لذاتها ، الأمر الذى يعد توفيرا للأجر الذى قد تدفعه الأسرة للعاملات من خارج أفرادها .

٣- مكان العمل فى الزراعة ورعاية الحيوانات وعلاقته بحيازة أسرة المبحوثة للحيوانات

جدول (٢٤)

مكان العمل فى الزراعة ورعاية الحيوانات المزرعية طبقا لمكان العمل وملكية الأسرة لحيوانات مزرعية

حيازة حيوانات مزرعية	عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
فى أرض الأسرة	١٩٨	٨٠٫٨	٧٢	٤٢٫٨	٢٧٠	٦٥٫٤
فى أرض الغير	٣٥	١٤٫٣	٩١	٥٤٫٢	١٢٦	٣٠٫٥
فى أرض الأسرة وأرض الغير	١٢	٤٫٩	٥	٣٫٠	١٧	٤٫١
المجموع	٢٤٥	٥٩٫٣	١٦٨	٤٠٫٧	٤١٣	١٠٠

تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة العاملات فى الزراعة ورعاية الحيوانات فى أرض الأسرة لدى الأسر التى تحوز حيوانات مزرعية ، وتكاد تنخفض إلى أقل من النصف لدى الأسر التى لا تحوز حيوانات مزرعية ، هذا ويمثل العمل فى أرض الأسرة ما يقرب من الثلثين ، بينما يمثل أقل من الثلث بقليل فى أرض الغير ، حيث ترتفع نسبة العاملات فى هذا المجال لدى الأسر التى لا تحوز حيوانات مزرعية (٥٤٫٢٪) ، وتنخفض نسبة العاملات فى أرض الغير إذا كانت الأسرة تحوز حيوانات مزرعية (١٤٫٣٪) ، كما تنخفض أيضا نسبة العاملات فى أرض الأسرة وأرض الغير لدى الأسر التى ليست عندها حيوانات (٣٪) فى مقابل ٤٫٩٪ لدى الأسر التى لديها حيوانات مزرعية . ويعنى هذا أن حيازة الأسرة للحيوانات المزرعية تؤدى إلى تركيز عمل الإناث فى أرض الأسرة وفى رعاية حيواناتها ، بينما يزداد العمل لدى الغير إذا كانت الأسرة لا تحوز أرضا زراعية ، وهو ما يؤكد على أن حيازة الأسرة للحيوانات المزرعية من شأنه أن يوفر بعض فرص العمل للمرأة داخل الأسرة مما يقلل من الاعتماد على العمل المأجور فى الأسرة .

٤- علاقة ملكية الأسرة لحيوانات مزرعية بنوع العمل الذى تمارسه الإناث فى الزراعة ورعاية الحيوانات

جدول (٢٥)

توزيع الإناث العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات طبقا لنوع العمل وملكية أسرهن للحيوانات المزرعية

حيازة الحيوانات	عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
العمـــل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عمل دائم	١٢٨	٥٢٫٢	٤٣	٢٥٫٦	١٧١	٤١٫٤
عمل موسمى	٨٠	٣٢٫٧	٧٤	٤٤٫٠	١٥٤	٣٧٫٣
عمل مؤقت	٤	١٫٦	٨	٤٫٨	١٢	٢٫٩
عمل متقطع	٣٣	١٣٫٥	٤٣	٢٥٫٦	٧٦	١٨٫٤
المجموع	٢٤٥	١٠٠	١٦٨	١٠٠	٤١٣	١٠٠

يوضح جدول (٢٥) أن نسبة الإناث اللائى يعملن عملا دائما تمثل ٤١٫٤٪ من جملة الإناث العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات ، بينما ترتفع نسبة العاملات عملا غير دائم (موسمى ، مؤقت ، متقطع) ، وكذا ترتفع نسبة العاملات بعمل دائم إذا كانت الأسرة عندها حيوانات مزرعية لتصل إلى ٥٢٫٢٪ وترتفع نسبة العاملات عملا غير دائم لدى الأسر التى لا تحوز حيوانات مزرعية ، مما يدل على أن حيازة الحيوانات المزرعية تحتاج إلى عمالة دائمة أكثر لرعاية هذه الحيوانات ، ويفضل العمل غير الدائم الذى يعتمد على موسمية عمليات النشاط الزراعى ومتطلبات كل محصول بذاته إذا كانت الأسرة لا تحوز هذه الحيوانات .

٥ - مجالات العمل فى رعاية الحيوانات المزرعية وعلاقته بحيازة أسرة العاملة لأرض زراعية

جدول (٢٦)

توزيع الإناث العاملات فى مجال رعاية الحيوانات المزرعية طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات	١٥٤	٩٠ر١	٢٣	٩٢ر٠	١٠	٩٠ر٩	١٨٧	٩٠ر٣
الحلب	١٣٦	٧٩ر٥	١٧	٦٨ر٠	٨	٧٢ر٢	١٦١	٧٧ر٨
تنظيف الحظيرة	١٤٢	٨٣ر٠	٢١	٨٤ر٠	١٠	٩٠ر٩	١٧٣	٨٣ر٦
المجموع	١٧١	٨٢ر٦	٢٥	١٢ر١	١١	٥ر٣	٢٠٧	١٠٠

ترتفع نسبة العاملات برعاية الحيوانات المزرعية فى كافة مجالاتها بنسب تبلغ أقصاها فى تغذية الحيوانات (٩٠ر٣٪) ، وأدناها فى عملية الحلب (٧٧ر٨٪) ، بينما كانت عملية تنظيف الحظيرة فى الموقع الوسط (٨٣ر٦٪) ، وأن هذه النسب تتقارب سواء كان العمل لدى الأسرة أو لدى الغير أو فى الاثنين معا (أرض الأسرة ، وأرض الغير) مما يعنى أن حيازة الأسرة للأرض الزراعية لا تؤثر بشكل مباشر فى نوعية عمل المرأة فى مجال رعاية الحيوانات .

أ - مجالات العمل فى رعاية الحيوانات المزرعية بأجر وعلاقته بحيازة الأسرة من الأرض الزراعية

جدول (٢٧)

توزيع الإناث العاملات فى مجال رعاية الحيوانات المزرعية بأجر طبقا لمكان العمل

العمل / مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات	٢	١ر٣	٨	٣٤ر٨	١	١٠ر٠	١١	٥ر٩
الحلب	١	ر٧	٣	١٧ر٦	١	١٢ر٥	٥	٣ر١
تنظيف الحظيرة	١	ر٧	٨	٣٨ر١	١	١٠ر٠	١٠	٥ر٨

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل {تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٢٦)} .

يكاد عمل المرأة فى مجال رعاية الحيوانات المزرعية بأجر لدى الأسر التى لديها أرض زراعية ينخفض ، وربما يعكس ذلك ارتفاع نسب العاملات من الأسرة بدون أجر . كما بينت النتائج أن العمل فى هذا المجال بأجر يكون لدى الغير بنسب أكثر ارتفاعا ، وأن نسبة من العاملات الإناث تعمل فى مجال تغذية الحيوانات لدى الأسرة ولدى الغير تبلغ ١٠٪ ، وفى مجال حلب الألبان (٥ر١٢٪) ، بينما ترتفع نسبة العاملات بأجر لدى الغير وخاصة فى عملية تنظيف الحظيرة (١ر٣٨٪) ، وفى تغذية الحيوانات (٨ر٣٤٪) . مما يعنى أن حيازة الأسر للأرض الزراعية تسهم فى قيام المرأة برعاية وتربية الحيوانات نظرا لتوفر الأعلاف الضرورية لهذه التغذية ، مما ينعكس على عدم حصول المرأة الريفية على أجر مقابل هذا العمل ، بينما تحصل على أجر مقابل أداء هذا العمل إذا ما تم فى خارج حيازة الأسرة ، وأن عدم حصولها على أجر يعتبر مجالا آخر من مجالات عملها لا تسجله الإحصاءات الرسمية مما يؤدى إلى انخفاض حجم مساهمتها . الأمر الذى يتطلب أن تحسب جميع الأنشطة التى تقوم بها المرأة سواء فى النشاط الزراعى أو فى رعاية الحيوانات ضمن مساهمة المرأة فى التعدادات الرسمية .

ب - مجالات العمل فى رعاية الحيوانات المزرعية بدون اجر وعلاقته بحيازة الاسرة من الارض الزراعية

جدول (٢٨)

توزيع الإناث العاملات فى مجال رعاية الحيوانات بدون اجر طبقا للمكان الذى يمارسن به العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات	١٤٨	٩٦ر١	١٣	٥٦ر٥	٩	٩٠ر٠	١٧٠	٩٠ر٩
الحلب	١٣٢	٩٧ر١	١٣	٧٦ر٥	٧	٨٧ر٥	١٥٢	٩٤ر٤
تنظيف الحظيرة	١٤٠	٩٨ر٦	١٢	٥٧ر١	٩	٩٠ر٠	١٦١	٩٣ر١

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل {تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٢٦)}

سبق أن أوضحنا أن العمل فى رعاية الحيوانات المزرعية بدون أجر يتركز فى غالبيته لدى الأسر التى تمتلك أرضا ؛ وبالتالى فإنها تعتمد على أفراد الأسرة للعمل فى رعاية الحيوانات المزرعية بدون أجر ، وتبلغ أقصاها (٦ر٩٨٪) فى تنظيف الحظيرة ، وبعدها تأتى تغذية الحيوانات (١ر٩٦٪) ، ثم عملية الحلب (٥ر٧٦٪) ، وترتفع نسبة العمل بدون أجر فى مجال رعاية الحيوانات سواء كان لدى الأسرة أو لدى الغير عن نسبة من يعملن لدى الأسرة فقط ، كما هو موضح فى الجدول .

ويستخلص من هذا الجدول أن هناك علاقة وثيقة بين حيازة الأسرة لأرض زراعية وحيازتها لحيوانات مزرعية ، مما يوسع فرص العمل أمام المرأة الريفية فى هذين المجالين ، والتى غالبا ما تكون بدون أجر دون حسابها فى مساهمة المرأة الريفية أيضا .

جـ - مجالات العمل فى رعاية الحيوانات المزرعية بأجر وبدون أجر

جدول (٢٩)

توزيع الإناث العاملات فى مجال رعاية الحيوانات بأجر وبدون أجر طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
نوع العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات	٤	٦ر٢	٢	٧ر٨	–	–	٦	٢ر٣
الحلب	٣	٢ر٢	١	٩ر٥	–	–	٤	٥ر٢
تنظيف الحظيرة	١	٧ر	١	٨ر٤	–	–	٢	٢ر١

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٢٦)]

تدعم بيانات هذا الجدول ما سبق ، خاصة ما يتعلق بانخفاض نسبة العاملات اللائى يجمعن بين العمل بأجر أو بدون أجر فى مجال رعاية الحيوانات

المزرعية . إذ تشير بيانات جدول (٢٩) إلى أن ٦ر٢٪ من العاملات فى أرض الأسرة فى مجال تغذية الحيوانات مقابل ٧ر٨٪ فى أرض الغير . وكذا الحال فى كل من عمليتى الحلب ، وتنظيف الحظيرة . إلا أنه يلاحظ انعدام عمل الإناث فى رعاية الحيوانات اللائى يعملن بأجر أو بدون أجر معا فى هذا العمل سواء كان لدى الأسرة أو لدى الغير ، وهو ما يدل على أن العمل بأجر يتركز لدى الغير ، وأن العمل بدون أجر يتركز فى العمل لدى الأسرة .

د - اثر حيازة الاسرة لارض زراعية على نوع العمل فى رعاية الحيوانات المزرعية

جدول (٣٠)

توزيع الإناث العاملات برعاية الحيوانات المزرعية

طبقا لنوع العمل ومكانه

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
نوع العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائم	١٣٣	٧٧ر٨	١٢	٤٨ر٠	٨	٧٢ر٧	١٥٣	٧٣ر٩
موسمى	١٤	٨ر٢	١١	٤٤ر٠	–	–	٢٥	١٢ر١
مؤقت	٣	١ر٨	–	–	–	–	٣	١ر٤
متقطع	٢١	١٢ر٣	٢	٨ر٠	٣	٢٧ر٣	٢٦	١٢ر٦
المجموع	١٧١	٨٢ر٦	٢٥	١٢ر١	١١	٥ر٣	٢٠٧	١٠٠

يأتى العمل الدائم فى مجال رعاية الحيوانات فى مقدمة الأعمال لدى غالبية الإناث اللائى يعملن فى هذا المجال (٩ر٧٣٪) ، يأتى بعده وبفارق كبير العمل المتقطع (٦ر١٢٪) ، والعمل الموسمى (١ر١٢٪) . وعلى العكس ينحسر العمل المؤقت (٤ر١٪) انحسارا شديدا ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملات عملا دائما فى رعاية الحيوانات لدى الأسر التى لديها أرض ، مقابل انخفاض نسبتهن إذا كان العمل فى أرض الغير ، كما يرتفع العمل الموسمى (٤٤٪) لدى الغير عنه لدى الأسرة (٢ر٨٪) ، وهو مايدل على أن العمل لدى الغير فى رعاية الحيوان

يتركز فى العمل الموسمى أو المتقطع معا وبنسبة ٥٢٪ . الأمر الذى يوضح أن فرص العمل لدى الغير فى مجال رعاية الحيوانات المزرعية بأجر تكون موسمية ومتقطعة وليست دائمة مما يؤثر على عدم الاستقرار فى الدخل ، وهو أمر ينعكس على دخل الأسرة .

٦ - العلاقة بين نوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة ومجالات العمل فى رعاية الحيوانات

جدول (٣١)

نوعية العمل برعاية الحيوانات طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة

نوع المحصول / العمل	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات المزرعية	٢٦٥	٦ر٩٣	٩	٨ر٨١	٢٢	٥ر٨١	٢٩٦	٢ر٩٢
الحلب	٢٥٢	١ر٨٩	٧	٦ر٦٣	١٥	٦ر٥٥	٢٧٤	٤ر٨٥
تنظيف الحظيرة	٢٤٦	٩ر٨٦	٩	٨ر٨١	١٨	٧ر٦٦	٢٧٣	١ر٨٥
المجموع	٢٨٣	-	١١	-	٢٧	٢٧	٣٢١	-

تعد تغذية الحيوانات المزرعية من أهم الأعمال التى تؤديها الغالبية العظمى من الإناث العاملات فى هذا المجال ، يليها الحلب ، وتنظيف الحظيرة . كما ترتفع نسب العاملات فى هذه المجالات لدى الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية بالمقارنة بالأسر التى تزرع المحاصيل النقدية ، وبالطبع يرجع ذلك إلى أن محاصيل الأعلاف (سواء كانت البرسيم أو أى محصول علف أخضر آخر مثل الدراوة) لا تعتبر من المحاصيل النقدية ، إذ تعتبر الأولى من المحاصيل التقليدية التى توفر إمكانية تربية الحيوانات لدى هذه الأسر ، وبالتالى يرتفع عدد الإناث العاملات فى هذا المجال لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية . كما يلاحظ أيضا ارتفاع نسب العاملات فى مجالى الحلب وتنظيف الحظيرة لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية عنها لدى الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية بصفة عامة ، ويرجع ذلك إلى توافر الأعلاف ضمن المحاصيل التقليدية – كما سبق وأشرنا–

وهذا يعنى أن زراعة المحاصيل النقدية تقلل من فرص عمل المرأة فى مجال تربية ورعاية الحيوانات ، بينما توفر المحاصيل التقليدية فرص عمل للإناث أكثر فى هذا المجال ، مما يتطلب العودة إلى زراعة المحاصيل التقليدية لما لها من دور ملوحظ فى زيادة فرص عمل المرأة ، وسد الفجوة الغذائية على مستوى المجتمع ككل والأسرة تحديدا .

١ - أثر نوعية المحاصيل الزراعية التى تزرعها أسرة المبحوثة على مجالات العمل فى رعاية الحيوانات بأجر

جدول (٣٢)

العمل بأجر فى رعاية الحيوانات المزرعية طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسر

العمل / نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات المزرعية	٧	٢ر٦	–	–	١	٦ر٤	٨	٢ر٧
الحلب	٢	٨ر٠	–	–	–	–	٢	٧ر٠
تنظيف الحظيرة	٧	٢ر٩	–	–	١	٦ر٥	٨	٢ر٩

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٣١)]

تنخفض بشكل ملحوظ نسبة العاملات بأجر فى رعاية الحيوانات خاصة فى عملية تنظيف الحظيرة لأنه كثيرا ما لا يلقى قبولا من إناث الأسر ، بينما يوجد هذا العمل فى الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية ، وبنسب قليلة ، والأمر نفسه بالنسبة للأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية والنقدية معا نظرا لأنها تزرع جزءاً من أراضيها محاصيل تقليدية ، والباقى محاصيل نقدية مما يمكنها من تربية ماشيتها على الأعلاف التى تزرعها ضمن المحاصيل التقليدية ، وهنا نؤكد مرة أخرى على أن المحاصيل التقليدية من شأنها أن تتيح فرص عمل وبالذات للمرأة فى الأسرة بجانب سد حاجاتها من الغذاء ، عن طريق تمكينها من تربية الماشية على الأعلاف التى تزرعها .

ب - اثر نوعية المحاصيل الزراعية التى تزرعها اسرة المبحوثة على مجالات العمل فى رعاية الحيوانات بدون اجر

جدول (٣٣)

العاملات برعاية الحيوانات بدون اجر

طبقا لنوع المحاصيل التى تزرع

العمـــل / نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات المزرعية	٢٤٩	٩٤٫٠	٩	١٠٠٫٠	٢٠	٩٠٫٩	٢٧٨	٩٣٫٩
الحلب	٢٤٣	٩٦٫٤	٧	١٠٠٫٠	١٥	١٠٠٫٠	٢٦٥	٩٦٫٧
تنظيف الحظيرة	٢٣٥	٩٥٫٥	٩	١٠٠٫٠	١٧	٩٤٫٤	٢٦١	٩٥٫٦

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل (تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٣١))

تعمل الغالبية العظمى من العاملات فى رعاية الحيوانات بدون أجر ، وتبلغ أعلى نسب لهن فى عملية الحلب (٩٦٫٧٪) ، يليها العمل فى تنظيف الحظيرة (٩٥٫٦٪) ، ثم فى تغذية الحيوانات المزرعية (٩٣٫٩٪) . كما أن كل الإناث لدى الأسر التى تزرع محاصيل نقدية تعمل فى رعاية الحيوان بدون أجر بنسبة ١٠٠٪ فى جميع أوجه رعاية الحيوانات سواء تغذية أو حلب أو تنظيف الحظيرة ، بينما هناك نسبة من الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية تستعين فى رعاية الحيوانات بالعمل المأجور ، وهى أمور تؤكد على ما سبقت الإشارة إليه بشأن تأثير زراعة المحاصيل التقليدية على خلق فرص للعمل ، وإن كانت بدون أجر .

جـ - اثر نوعية المحاصيل الزراعية التى تزرعها اسرة المبحوثات على مجالات العمل فى رعاية الحيوانات باجر وبدون اجر

جدول (٣٤)

العاملات بأجر وبدون أجر فى رعاية الحيوانات طبقا لنوع المحصول المنزرع

نوع المحصول / العمل	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الإثنين معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات المزرعية	٩	٣ر٤	–	–	١	٤ر٦	١٠	٣ر٤
الحلب	٧	٢ر٨	–	–	–	–	٧	٢ر٦
تنظيف الحظيرة	٤	١ر٦	–	–	–	–	٤	١ر٥

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٣١)]

تمثل العاملات برعاية الحيوانات بأجر وبدون أجر لدى الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية نسباً ضئيلة جدا تتراوح مابين (٤ر٣٪) فى تغذية الحيوانات المزرعية ، و (٥ر١٪) فى تنظيف الحظيرة ، ولا يوجد هذا العمل فى الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية لعدم اهتمامها بتربية الحيوانات نظرا لعدم توفر الأعلاف والتى تصنف غالبا من بين المحاصيل التقليدية .

خامسا : عدم تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث وأثره على فرص العمل المتوافرة للمرأة الريفية

كشفت العديد من الدراسات عن أن عدم تكافؤ الفرص فى توزيع الإمكانات من الموارد الإنتاجية سواء كانت استثمارية أو استهلاكية أو خدمية ؛ طبيعية أو مصنعة ، وعدم تمكن المرأة الريفية من امتلاك أراض أو ضمان حيازتها ، تسبب فى عدم مقدرتها فى الحصول على القروض أو التمتع بعضوية الجمعيات التعاونية ، مما يحد من مقدرتها على ممارسة أنشطة اقتصادية أو حيازة مشاريع مدرة للدخل ، ويضعها فى نهاية طابور العمالة الباحثة عن عمل .

لذا سوف نركز فى هذا الجزء من الفصل على مناقشة مدى استفادة إناث

العينة من القروض بالمقارنة بالذكور ، وأسباب وجود التمييز بينهما فى الحصول على هذه القروض ، وأوجه الاختلاف بينهما فى العمل وأسبابه .

١- القروض والسلف وإمكانية الحصول عليها طبقا لمكان عمل العاملات الريفيات

جدول (٣٥)

توزيع العاملات الريفيات طبقا لوجهة نظرهن فى المستفيد أكثر من القروض وعلاقة هذا بحيازة أسرهن من الأراضى الزراعية

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
المستفيد	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الذكور أكثر	١٣١	٤٨ر٥	٤٩	٣٨ر٩	١٠	٥٨ر٨	١٩٠	٤٦ر٠
الإناث أكثر	١٨	٦ر٧	١٢	٩ر٥	٢	١١ر٨	٣٢	٧ر٧
لايوجد فرق	٤٥	١٦ر٧	١٧	١٣ر٥	١	٥ر٩	٦٣	١٥ر٣
لا أعرف	٧٦	٢٨ر١	٤٨	٣٨ر١	٤	٢٣ر٥	١٢٨	٣١ر٠
لا توجد لديها مشروعات	٢٧٠	١٠٠	١٢٦	١٠٠	١٧	١٠٠	٤١٣	١٠٠
مجموع المستجيبات	٢٧٠	٦٥ر٤	١٢٦	٣٠ر٥	١٧	٤٠ر١	٤١٣	١٠٠

ترتفع نسبة العاملات فى الزراعة ورعاية الحيوانات المزرعية واللائى يرين أن الرجال يستفيدون من القروض والسلف أكثر من النساء ، بينما انخفضت نسبة من أشارت منهن إلى أن الإناث هن المستفيدات أكثر ، هذا بجانب أن نسبة تقارب ثلثهن لا يدركن وجود فرق فى إمكانية حصول الذكور أو الإناث على القروض مما يعنى عدم تعاملهن مع مصادر الحصول على القروض ، وأن أغلبهن لا يحصلن على هذه القروض بالفعل ، وترتفع نسبتهن بين العاملات لدى الغير ، وبذلك فإن أهم ما يشغلهن هو الحصول على فرصة عمل بأجر لدى الغير . وقد ارتفعت نسبة من ذكرن أن الذكور أكثر استفادة من القروض بين العاملات فى أرض الأسرة (٤٨ر٥٪) ، مقابل (٣٨ر٩٪) بين العاملات لدى الغير ، وارتفعت هذه الفئة أكثر بين العاملات لدى الأسر ولدى الغير (٥٨ر٨٪) ، وربما يرجع ذلك

إلى أن العامـلات لدى الأسـرة ولدى الغيـر تقل فـرص سـعـيـهن للحـصـول على القروض لعمل مـشاريـع مدرة للدخل ، بسبب توافـر فرص عمل فى أرض الغير ، مما يعنى أن هنـاك تمييزا بـين الرجل والمرأة فى إمكان الحصـول على القروض ، الأمر الذى يقلل من تمكين المرأة من ممارسة أنشطة اقتصادية مدرة للدخل .

٢- أسباب التمييز بين الذكور والإناث فى الحصول على القروض والسلف لصالح الذكور

جدول (٣٦)

أسباب حصول الذكور على القروض والسلف لعمل مشروعات أكثر من الإناث طبقا لوضع أسرة المبحوثة من حيث عمل المبحوثة فى أرض الأسرة أو فى أرض الغير أو الاثنين معا

مكان العمل / الأسباب	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تخوف الإناث من الاقتراض لعدم القدرة على السداد	٣٤	٠ر٢٦	٢٠	٨ر٤٠	٨	٠ر٨٠	٦٢	٦ر٣٢
عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض	٢٤	٣ر١٨	١١	٤ر٢٢	٨	٠ر٨٠	٤٣	٦ر٢٢
قلة خبرة الإناث فى الحصول على القروض	٢٦	٨ر١٩	٢٣	٩ر٤٦	٥	٠ر٥٠	٥٤	٤ر٢٨
العرف عندنا إن الرجال هما اللى بياخدوا السلف والقروض	٦٩	٧ر٥٢	١٤	٦ر٢٨	٦	٠ر٦٠	٨٩	٨ر٤٦
أخرى تذكر	٥	٨ر٣	–	–	١	٠ر١٠	٦	٢ر٣
مجموع المستجيبات	١٣١	–	٤٩	–	١٠	–	١٩٠	١٠٠

يلعب العرف السائد فى المجتمع الدور الرئيس فى عدم حصول المرأة على القروض والسلف ، مما يعنى أن القيم الثقافية تلعب دورا رئيسا فى عدم تمكين المرأة الريفية من الحصول على الموارد سواء كانت الطبيعية أو المادية ، إذ تبين النتائج أن ٨ر٤٦٪ من العاملات يرجعن أسباب تميز الرجال فى الحصول على القروض والسلف إلى أن العرف السائد هو أن الذكور هم الذين يحصلون

عليها ، وقد كانت نسبة المؤيدات لهذا الرأى لدى العاملات فى أرض الأسرة (٥٢٫٧٪) وهى تفوق كثيرا (٢٨٫٦٪) لدى العاملات فى أرض الغير . وجاءت نسبة من أوضحن أن تخوف الإناث من الاقتراض لعدم القدرة على السداد (٣٢٫٦٪) كسبب ثان للتمييز بين الذكور والإناث فى الحصول على القروض ، وقد ارتفعت نسبة العاملات فى أرض الغير واللائى أيدن هذا الرأى (٤٠٫٨٪) مقابل (٢٦٫٠٪) من العاملات فى أرض الأسرة ، وربما يعكس هذا أن العاملات فى أرض الغير لايستطعن الحصول على هذه القروض لعدم وجود الضمانات التى يتطلبها الحصول على هذه القروض ، ولذلك يتخوفن من عدم المقدرة على السداد . كما جاءت قلة خبرة الإناث بالقروض كسبب ثالث لهذا التمييز (٢٨٫٤٪) ، وتبين ارتفاع نسبة من أيدن هذا الرأى لدى العاملات فى أرض الغير (٤٦٫٩٪) مقابل (١٩٫٨٪) لدى العاملات فى أرض الأسرة . وجاءت نسبة العاملات اللائى أرجعن هذا التمييز إلى عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض كسبب رابع (٢٢٫٦٪) ، وتبين ارتفاع نسبتهن لدى العاملات فى أرض الغير (٢٢٫٤٪) مقابل (١٨٫٣٪) لدى العاملات لدى الأسرة . ومن هذا يتبين أنه إذا كانت الأسرة تحوز أرضا زراعية فإن إمكان حصول الإناث على القروض والسلف تكون مرتفعة ، وبذلك تقل فجوة التمييز بينهن فى هذا لإمكان تزايد حقهن فى الحصول على القروض والسلف ؛ والتى تساعدهن فى الاستفادة من هذه المشاريع من خلال توفير فرص العمل .

٣- مدى إمكانية الحصول على القروض والسلف طبقا لنوع المحاصيل التى تزرعها أسرة العاملة فى الزراعة ورعاية الحيوانات

جدول (٣٧)

مقارنة بين الإناث والذكور فى مدى الاستفادة من القروض حسب نوع المحصول

نوع المحصول / المستفيد من القروض	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الرجال أكثر	٣٩٦	٤٩٫٧	٣١	٥٥٫٣	٣٧	٦٣٫٨	٤٦٤	٥٠٫٩
الإناث أكثر	٥٣	٦٫٦	٢	٣٫٦	١	١٫٧	٥٦	٦٫٢
لايوجد فرق بين الرجال والنساء	١٢٤	١٥٫٦	١٤	٢٥٫٠	٩	١٥٫٥	١٤٧	١٦٫١
لا أعرف	٢٢٤	٢٨٫١	٩	١٦٫١	١١	١٩٫٠	٢٤٤	٢٦٫٨
المجموع	٧٩٧	٨٧٫٥	٥٦	٦٫١	٥٨	٦٫٤	٩١١	١٠٠

وصلت نسبة العاملات اللائى ذكرن أن الذكور يحصلون على القروض والسلف أكثر من الإناث إلى مايزيد بقليل على نصف عينة العاملات فى الزراعة ورعاية الحيوانات المزرعية ، كما أن أكثر من ربعهن لا يعرفن بوجود تمييز فى هذا الإطار بين الذكور والإناث ، بينما أيدت ١٦٫١٪ منهن عدم وجود فرق . هذا وترتفع نسبة المؤيدات لهذا التمييز لدى العاملات اللائى تزرع أسرهن محاصيل نقدية (٥٥٫٣٪) ، وربما يرجع ذلك إلى أن الأسر التى لديها محاصيل نقدية هى التى يمكن للإناث فيها الحصول على القروض لارتفاع المقدرة على السداد ، وبذلك تتمكن الإناث منهن من تكوين رأى بوجود فرق من عدمه فى إمكان الحصول على القروض عند التقدم للحصول عليها ؛ يؤيد ذلك أيضا ارتفاع نسبة من ذكرن عدم وجود فرق بين الذكور والإناث لدى العاملات الزراعيات اللائى تزرع أسرهن المحاصيل النقدية (٢٥٪) ، ومن هذا يتضح أن نوعية المحصول المنزرع تحدد - بنسبة كبيرة - مدى وجود تمييز بين الذكور والإناث فى الحصول على القروض ؛ لأنها تتيح التعامل مع مصادر الإقراض من بنوك

ومؤسسات الإقراض ، ويكشف هذا عن أن نوع المحصول يحدد فرص العمل أمام المرأة الريفية .

٤- أسباب حصول الذكور على القروض والسلف أكثر من الإناث طبقا لنوعية المحاصيل المنزرعة

جدول (٣٨)

توزيع عينة الدراسة طبقا لوجهة نظرهن حول
أسباب حصول الذكور على القروض والسلف أكثر من الإناث
ووفقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها أسرة العاملة فى الزراعة

نوع المحصول / الأسباب	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد	١٠١	٥ر٢٥	٨	٨ر٢٥	١٥	٥ر٤٠	١٢٤	٧ر٢٦
عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض	٨٨	٢ر٢٢	٦	٤ر١٩	٦	٢ر١٦	١٠٠	٦ر٢١
قلة خبرة الإناث فى الحصول على القروض	١٠٧	٠ر٢٧	٤	٩ر١٢	٨	٦ر٢١	١١٩	٦ر٢٥
العرف عندنا إن الرجال هما اللى بياخدوا القروض	١٦٩	٧ر٤٢	١٥	٤ر٤٨	١٣	١ر٣٥	١٩٧	٥ر٤٢
أخرى تذكر	١٦	٠ر٤	١	٢ر٣	١	٧ر٢	١٨	٩ر٣
مجموع المستجيبات	٣٩٦	٣ر٨٥	٣١	٧ ر٦	٣٧	٨	٤٦٤	١٠٠

كشفت البيانات عن ارتفاع نسبة المؤيدات للرأى القائل بأن العرف السائد هو أن الذكور هم الذين يأخذون القروض كسبب أول للتمييز بين الإناث والذكور فى حق الحصول عليها ؛ وترتفع نسبة هذا التأييد لدى العاملات اللائى تزرع أسرهن محاصيل نقدية (٤ر٤٨٪) مقابل (٧ر٤٢٪) لدى العاملات اللائى تزرع أسرهن محاصيل تقليدية . كما جاءت نسبة المؤيدات للرأى القائل بتخوف النساء من الاقتراض لعدم المقدرة على السداد كسبب ثان (٧ر٢٦٪) لهذا التمييز ، بينما

كانت نسبة من أرجعن وجود هذا التمييز لقلة خبرة الإناث فى المرتبة الثالثة من بين هذه الأسباب (٦ر٢٥٪) ، وارتفعت نسبة المؤيدات لهذا الرأى بين العاملات فى أسر تزرع المحاصيل التقليدية عنها لدى اللائى تزرع أسرهن المحاصيل النقدية ، مما يوضح أن زراعة المحاصيل النقدية تتيح فرصة أكبر لمعرفة طرق الحصول على القروض والسلف ، ومن ثم توفر للمبحوثة إمكان تكوين رأى حول تقييم فرص الحصول عليها ، وتتيح المقارنة بين الذكور والإناث فى هذا الأمر . وقد يكون هذا بديلا للمرأة العاملة التى تعمل فى أرض الأسرة خاصة الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية – حيث محدودية فرصها فى العمل – كما سبق وأشرنا ، فحصولها على هذه القروض يمكنها من عمل مشاريع إضافية مما يتيح لها فرص عمل أكثر .

٥ - أوجه الاختلاف بين الذكور والإناث فى العمل

جدول (٣٩)

توزيع عينة الدراسة طبقا لرأيهن حول

أوجه الاختلاف بين الذكور والإناث فى العمل ووفقا لمكان العمل

مكان العمل / وجهة الاختلاف بين الذكور والإناث فى العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الأجر غير متساوى عن نفس العمل لصالح الرجال	٣	٣٣ر٣٣	٣١	٨٦ر١	٥	٨٣ر٣	٣٩	٧٦ر٥
تحميل المرأة أعباء أكثر من الرجال	٤	٤٤ر٤٤	٤	١١ر١	١	١٦ر٧	٩	١٧ر٦
الانحياز لبعض العاملات دون وجه حق	١	١١ر١	١	٢ر٨	١	١٦ر٧	٣	٥ر٩
أخرى تذكر	١	١١ر١	–	–	١	١٦ر٧	٢	٣ر٩–
المجموع	٩	–	٣٦	–	٦	–	٥١	–

كشفت البيانات عن أن الأجر غير المتساوى عن نفس العمل لصالح الذكور كان فى المرتبة الأولى من بين أوجه الاختلاف فى المعاملة بين الذكور والإناث ، وقد زادت حدته فى حالة العمل فى أرض غير أرض الأسرة ، إذ بلغت نسبة من ذكرن أن الأجر غير متساوٍ بين الذكور والإناث (٨٦ر١٪) ، وقد كان تحميل المرأة لأعباء أكثر من الرجال فى المرتبة الثانية من بين أوجه هذا الاختلاف (١٧ر٦٪) ، إلا أن هذا الأمر كانت نسبته أكثر فى حال العمل فى أرض الأسرة (٤٤ر٤٪) مقابل (١١ر١٪) فى حالة العمل فى غير أرض الأسرة ، وربما يرجع ذلك إلى ترك الرجال العمل فى أرض الأسرة للإناث ، وذلك لعملهم لدى الغير وهذا يعنى أن حيازة الأسرة لأرض يزيد من أعباء العمل على المرأة ، ويوسع فجوة التمييز بينها وبين الرجل فى العمل بدون أجر .

٦ - أثر نوعية المحصول على الرأى بوجود اختلاف فى العمل بين الإناث والذكور

جدول (٤٠)

توزيع عينة الدراسة طبقا لرايهن فى مدى وجود اختلاف فى المعاملة بين الإناث والذكور فى العمل ووفقا لنوع المحاصيل التى تزرعها أسرة العاملة

مكان العمل	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
الإجابة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٣٥	٧ر٥	٢	٦ر٤	٢	٤ر٢	٤٠	٧ر١
لا	٣٢٣	٦٨ر٧	٣٣	٧٠ر٢	٣١	٦٦ر٠	٣٨٧	٦٨ر٦
لايوجد رجال فى العمل	١١٢	٢٣ر٨	١١	٢٣ر٤	١٤	٢٩ر٨	١٣٧	٢٤ر٣
المجموع	٤٧٠	٨٣ر٣	٤٧	٨ر٤	٤٧	٨ر٣	٥٦٤	١٠٠

يؤيد أكثر من ثلثى العاملات بالزراعة ورعاية الحيوان الرأى القائل بعدم وجود اختلاف فى المعاملة بين الذكور والإناث ، بينما الأقلية هى التى أقرت بوجود هذا الاختلاف (٧ر١٪) ، وقد تقاربت النسب بين العاملات بالنسبة لنوعية

المحاصيل - نقدية وتقليدية ، وأن الفروق بين العاملات الزراعيات طبقا لنوعية المحاصيل كانت صغيرة جدا ، ومن ذلك نرى أن نوع المحصول لا يؤثر كثيرا على طبيعة المعاملة بين الإناث والذكور فى العمل .

٧ - أوجه الاختلاف بين الذكور والإناث فى العمل طبقا لنوعية المحاصيل

جدول (٤١)

توزيع عينة الدراسة طبقا لرايهن حول
اوجه الاختلاف بين الذكور والإناث فى العمل
ووفقا لنوع المحاصيل التى تزرعها الاسرة

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
وجه الاختلاف	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الأجر غير متساو عن نفس العمل لصالح الذكور	١٠	٢٨٫٦	١	٥٠٫٠	١	٥٠٫٠	١٢	٣٠٫٠
تحمل المرأة أعباء أكثر من الذكور	١٩	٥٤٫٣	١	٥٠٫٠	١	٥٠٫٠	٢١	٥٢٫٥
الانحياز لعض العاملات دون وجه حق	٥	١٤٫٣	-	٥٠٫٠	-	-	٥	١٢٫٥
أخرى تذكر	٥	١٤٫٣	١	-	-	-	٦	١٥٫٠
مجموع المستجيبات	٣٥	-	٢	-	٢	-	٤٠	-

جاءت نسبة من يرين أن تحميل المرأة الريفية العاملة فى الزراعة ورعاية الحيوانات المزرعية بأعباء أكثر من الذكور كأول مظهر من مظاهر الاختلاف فى المعاملة بين الذكور والإناث فى العمل ، مع اختلاف بسيط بين نسبة العاملات اللائى تزرع أسرهن محاصيل نقدية ، والنسبة المقابلة لها لدى الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية . بينما جاء الأجر غير المتساوى كثانى مظهر من هذه المظاهر ، كما ارتفعت نسب العاملات اللائى أشرن إلى الرأى القائل بتحميل المرأة أعباء أكثر من الرجل لدى الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية أكثر من نسبتهن داخل الأسر التى تزرع محاصيل نقدية ، وربما يرجع ذلك لزيادة الأعمال التى تحتاجها

المحاصيل التقليدية ، وعلى عكس ماسبق يؤثر نوع المحصول فى عبء العمل مما يؤدى إلى تحميل المرأة الريفية العاملة أعباء أكثر من الرجل .

٨ - أثر حيازة الأسرة من الأرض الزراعية على الرأى بوجود اختلاف فى المعاملة بين الإناث والذكور فى العمل

جدول (٤٢)

توزيع عينة الدراسة طبقا لوجهة لرايهن فى مدى
وجود اختلاف فى المعاملة بين الإناث والذكور فى العمل طبقا لمكان العمل

الإجابة / مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٩	٣ر٤	٣٦	٨ر٣٠	٦	٣ر٣٦	٥١	٨ر١٤
لا	١٣١	١ر٦٢	٧٣	٤ر٦٢	١٠	٨ر٥٨	٢١٤	٠ر٦٢
لايوجد اختلاف فى العمل	٧١	٦ر٣٣	٨	٨ر٦	١	٩ر٥	٨٠	٢ر٢٣
المجموع	٢١١	٢ر٦١	١١٧	٩ر٣٣	١٧	٩ر٤	٣٤٥	١٠٠

رأى ما يقارب ثلثى العاملات بالزراعة ورعاية الحيوان بأنه لايوجد اختلاف فى المعاملة بين الذكور والإناث ، أما من أشرن إلى وجود هذا الاختلاف فقد بلغت نستبهن (٨ر١٤٪) ، وربما يرجع عدم وجود اختلافات فى هذا النوع من العمل طبقا لرأى الأغلبية إلى أن العمل الزراعى بطبيعته عمل محدد ومعلوم ، وأنه فى الغالب يعتمد على العمالة الأسرية ، لذلك يلاحظ انخفاض نسبة من أشرن بوجود هذا الاختلاف بين العاملات الزراعيات فى أرض الأسرة (٣ر٤٪) كثيرا عن نسبة العاملات فى أرض الغير (٨ر٣٠٪) ، والعاملات فى أرض الأسرة وأرض الغير (٣ر٣٦٪) ، كما توضح النتائج أن حوالى ثلث العاملات فى أرض الأسرة لايعمل معهم الذكور ؛ وهو أمر يعنى أنه إذا كان عمل الإناث داخل الأسرة فإنه غالبا ما يحدث تقسيم للعمل بين الإناث والذكور ، ولاتشترك الإناث مع الذكور فى نفس العمل ، وبذلك تؤثر حيازة الأسرة من الأرض الزراعية فى

وجود تخصص وتقسيم للعمل بين الإناث والذكور ، بعكس الحال إذا ما كانت الأسرة لا تحوز أرضا زراعية ، وهى أمور تساعد فى معظمها على إتاحة فرص عمل للمرأة داخل الأسرة ، بالإضافة إلى إمكان تقسيم العمل بينها وبين الرجل .

الخلاصة

تحدد هدف الفصل الراهن فى التعرف على أشكال عمل المرأة الريفية فى النشاط الزراعى فى قرى الدراسة ، والوقوف على أهم العوامل المؤثرة فى ذلك خاصة مايتعلق بطبيعة الأعمال الزراعية التى تؤديها المرأة فى هذا النشاط ، ورصد تأثير استخدام التكنولوچيا الحديثة كأحد العوامل المؤثرة فى العمل بالنشاط الزراعى ، وتحديد أكثرها استخداما ، كما هدف إلى تحديد العوامل المسئولة عن التمييز وعدم المساواة بين المرأة والرجل فى هذا النشاط ، بقصد استشراف بعض الرؤى المستقبلية حول تفعيل أدوارها فيه ، ومن جملة البيانات السابقة يمكن رصد أهمها فيما يلى :

١ - انحسار فرص العمل الزراعى أمام المرأة الريفية ، إذ بلغت نسبة العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات المزرعية ١٥٫٣٪ من إجمالى عينة البحث .

٢ - أن البطالة المقنعة منتشرة بين العاملات الزراعيات ، وتشتد حدتها فى ريف الوجه القبلى عنها فى ريف الوجه البحرى ، وأن أكثر من ثلاثة أرباع العينة يمارسن العمل لمدة تقل عن الشهر .

٣ - أن حيازة أسر المبحوثات لأرض زراعية تؤدى إلى زيادة فرص العمل أمام المرأة الريفية داخل الأسرة ، إلا أن فرص العمل المتوافرة تكون فى الغالب إما موسمية أو مؤقتة نظرا لطبيعة العمل فى القطاع الزراعى الذى يتسم بالموسمية . وأن نسبة العاملات عملا دائما تبلغ ٤١٫٤٪ من إجمالى عينة العاملات بالزراعة ورعاية الحيوان .

٤ - أن حجم حيازة أسر العاملات لأرض زراعية يؤثر على عمل المرأة الريفية حيث تعمل ٦٥٫٤٪ منهن فى أرض الأسرة ، مما يعنى أن حيازة الأسرة

لأرض زراعية تعد مصدرا لتوفير فرص عمل للمرأة الريفية إلا أنها فى الغالب تكون بدون أجر ، لأنه عمل فى أرض الأسرة .

٥ - تعدد وتنوع النشاطات التى تؤديها المرأة فى مجال الزراعة ورعاية الحيوان إذ تشارك فى جميع العمليات الزراعية منذ بدء الزراعة حتى جنى المحصول وتسويقه ، وإن كانت أقل الأعمال التى تقبل عليها المرأة هى التى تتعلق برش المبيدات لخطورته ، كما أن عمل المرأة فى أرض الأسرة يفوق العمل فى أرض الغير فى كثير من هذه الأعمال ، إلا أنه نظرا لانخفاض حجم الحيازات وضيق فرص العمل أمام المرأة الريفية فى أرض الأسرة ، وضغط الظروف الحياتية والمعيشية ، تضطر المرأة الريفية إلى العمل لدى الغير بأجر .

٦ - أن الأعمال الزراعية التى تمارسها الريفيات تتباين طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها أسر العاملات (محاصيل تقليدية أو نقدية) ، إذ تحتاج الأولى إلى أيد عاملة بشرية كثيرة تتمثل أعلى نسبها فى نقاوة الحشائش ، بينما كانت أعلى نسبة للمحاصيل النقدية فى جمع الثمار ، وجنى القطن ، كما ترتفع نسبة العاملات بدون أجر لدى الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية ، بعكس الحال لدى الأسر التى تزرع محاصيل نقدية حيث ترتفع نسبة استخدام الآلات الزراعية والتكنولوچية فى زراعة هذه المحاصيل .

٧ - يتسم عمل المرأة فى الزراعة بالموسمية ، ويشتد فى أوقات الذروة ، وتستحوذ المحاصيل التقليدية على أعلى نسبة من العاملات الزراعيات ، وغالبا ما يكون عملهن بدون أجر ؛ ولا يتم حسابه فى الإحصاءات الرسمية ضمن الأنشطة التى تؤديها المرأة ، حيث ينظر إلى المرأة الريفية التى تعمل بدون أجر على أنها خارج قوة العمل ، دون النظر بعين الاعتبار لقيمة هذه الأعمال كبديل لدخل الأسرة . وفى هذا الصدد نشير إلى أنه يمكن استخدام أسلوب تكلفة الفرصة البديلة لتقدير قيمة هذا العمل وأثره

على دخل المرأة الريفية وأسرتها .

٨ - كشفت الدراسة عن أنه كلما زاد استخدام الآلات والتكنولوچيا الزراعية انعكس ذلك على انخفاض اعتماد الأسرة على أفرادها من الإناث ، أو على العمالة الدائمة فيها ، ويزداد توجه الأسرة إلى زراعة المحاصيل النقدية ، وبالتالى تعتمد على العمالة الفنية المدربة والموسمية أو المؤقتة ، وبالطبع تكون بالأجر النقدى .

٩ - أوضحت النتائج أن غالبية أسر العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات تلجأ إلى استخدم الآلات الزراعية بغرض توفير الوقت والجهد ، وتوفير النفقات ، وإتقان العمل ، وبسبب قلة أو عدم كفاية الأيدى العاملة بالزراعة من أفراد الأسرة ، وعدم وجود حيازة من الحيوانات المزرعية التى يمكن استخدامها فى العمل ، ولندرة العمالة الزراعية فى القرية ككل ، وخاصة فى أوقات الذروة ، ولكبر حجم الأسرة من حيازة الأرض الزراعية .

١٠- بينت الدراسة ارتفاع نسبة الأسر التى تستخدم الآلات الزراعية فى المحاصيل التقليدية نظرا لحاجتها الكبيرة للعمالة البشرية ، والتى يتم تعويضها باستخدام هذه الآلات ، بعكس ما هو متوقع ، فقد تبين انخفاض نسبة الأسر التى تستخدم الآلات الزراعية فى زراعة المحاصيل النقدية حيث لا تحتاج هذه النوعية من المحاصيل إلى استخدام الآلات الزراعية كثيرا إلا فى مرحلتى الجنى والحصاد .

١١- أن غالبية أسر العينة لا تحوز آلات زراعية وكانت أعلى الآلات تملكا هى آلات الرى ، وأقلها الكومباين نظرا لارتفاع تكلفتها الاستثمارية . وبالتالى تلجأ هذه الأسر إلى استئجار الآلات الزراعية .

١٢- أن استخدام الآلات الزراعية سواء كانت ملكا أو إيجارا يؤدى إلى خفض العمالة المستخدمة ، وخاصة عمالة الأطفال والإناث .

١٣- يرتبط عمل المرأة الريفية فى مجال رعاية الحيوانات المزرعية بحيازة

أسرتها لهذه الحيوانات ، والذى يرتبط بدوره بحيازة الأرض الزراعية . ونظرا لانخفاض نسبة أسر العاملات الحائزات سواء لأرض زراعية أو حيوانات مزرعية ؛ فإن نسبة العاملات لدى الغير بأجر ترتفع . هذا ويسود العمل الدائم فى مجال تربية ورعاية الحيوانات بعكس العمل المؤقت أو الموسمى الذى تنخفض فيه نسبة العاملات فى هذا المجال .

١٤- تنحسر نسبة العاملات بأجر فى مجال رعاية الحيوانات بسبب أن أغلبهن يعمل لدى الأسرة ، ولاتلجأ الأسرة إلى الاستعانة بعمالة خارجية إلا فى أعمال لا تلق قبولا لدى إناث الأسرة ، مثل تنظيف الحظائر وخاصة إذا كانت الأسرة من بين الأسر ميسورة الحال وهو ما لا يتوافر فى كثير من أسر العاملات بالزراعة .

١٥- يؤثر نوع المحاصيل التى تزرعها أسر العاملات على عمل الإناث فى مجال رعاية الحيوانات بطريقة غير مباشرة ، إذ يتوافر لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية الأعلاف التى تربى عليها هذه الحيوانات ، وبالتالى تزداد مشاركة الإناث فى الأعمال التى تنتمى إلى هذا المجال ، بعكس الحال فى حالة زراعة المحاصيل النقدية حيث لا تتوافر الأعلاف ، ولا تهتم هذه الأسر بتربية الحيوانات المزرعية .

١٦- وبالنسبة للتمييز بين الإناث والذكور وعدم تكافؤ الفرص بينهما فى الحصول على القروض والعمل ، فقد تبين أن من بين أسباب هذا التمييز عدم المساواة فى توزيع الإمكانات من الموارد الإنتاجية ، وعدم التمتع بحق الحصول على السلف والقروض ، مما يقلل من فرص عمل الإناث خاصة فى مجال المشروعات الريفية الصغيرة - موضوع الفصل السادس من التقرير الراهن ، حيث أشارت أكثر من نصف عينة العاملات الزراعيات إلى أن العرف السائد فى القرية هو أن الذكور هم الذين يحصلون على السلف والقروض .

١٧- تؤثر حيازة الأسرة فى بعض أشكال عمل المرأة فى الزراعة ورعاية الحيوانات ، وفى تقسيم العمل بينها وبين الرجل فى النشاطات المختلفة فى هذا المجال ، فى حين أنه فى حالة عدم وجود حيازة للأسرة فإن المرأة تضطر إلى العمل لدى الغير فى أى أعباء دون تقسيم للعمل بينها وبين الرجل ، وقد تتحمل بأعباء إضافية تفوق ما يسند للرجل من أعمال مما يعكس نوعا من التمييز ضدها .

١٨- أن التركيب المحصولى يؤثر فى زيادة الأعمال الموكلة للمرأة مما يخلق نوعا من التمييز بينها وبين الرجل خاصة فى حالة زراعة المحاصيل التقليدية حيث حاجة هذه المحاصيل لأيد عاملة أكثر من مثيلتها من المحاصيل النقدية ، كما أن هذه الأخيرة تتيح إمكان حصول المرأة الريفية على القروض والسلف التى يمكن استثمارها فى مشاريع توفر فرص عمل لها. مما يعنى أن التركيب المحصولى يؤدى فى حالة زراعة المحاصيل التقليدية إلى وجود تمييز بين الرجل والمرأة ، فى حين أن زراعة المحاصيل النقدية تقلل من فجوة هذا التمييز .

١٩- تتمثل أوجه التمييز بين الرجل والمرأة فى العمل فى عدم المساواة فى الأجر عن نفس العمل ، أو بتحميل المرأة بأعباء أكثر ، أو عملها لساعات أطول من الرجل ، وأن الرجال كثيرا ما يتركون العمل فى أرض الأسر للإناث لأنه بدون أجر ، ولأن التقاليد والقيم الثقافية قد تقيد عمل المرأة خارج أسرتها على أن يعمل الرجال لدى الغير بأجر .

خلاصة القول أن الأعمال التى تؤديها المرأة الريفية فى النشاط الزراعى – خاصة فى مجال الزراعة ورعاية الحيوانات – تعددت وتفاوتت مابين العمل داخل الأسرة وخارجها بأجر أو بدون أجر ، هذا على الرغم من أن كثيرا من الأعمال التى تؤديها المرأة الريفية بدون أجر غالبا ما تتجاهلها الإحصاءات الرسمية ولا تدخل ضمن التقييم الاقتصادى لنشاطاتها ، مما يتطلب ضرورة تقدير قيمة

هذه الأعمال ، ووضعها فى الاعتبار عند قياس مساهمتها فى الاقتصاد القومى .

لقد أسهمت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على القرية المصرية منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن* فى التأثير سلبا على الأعمال التى تؤديها المرأة الريفية فى الزراعة ، كما أدت إلى تقليص فرصها التعليمية والتدريبية ، ساعد فى ذلك أيضا عدم حيازة الأسرة لأرض زراعية أو لحيوانات مزرعية ، واستخدام التكنولوچيا كثيفة رأس المال ، الموفرة للعمل البشرى . لقد تفاعل هذا مع الاتجاه نحو زراعة المحاصيل النقدية خاصة فى الحيازات كبيرة الحجم ، ومع خصوصية وسمات القطاع الزراعى والذى يتسم العمل فيه بالموسمية ، ومايسوده من ثقافة تميل إلى تمييز الرجل عن المرأة مما أسهم فى تهميش المرأة الريفية وجعلها من "الشرائح الأكثر فقرا" .

إن الأمر يستدعى ضرورة الاهتمام بالمرأة الريفية من خلال تنميتها تنمية بشرية ، والعمل على تمكينها من الموارد الإنتاجية ، مع توفير حزمة متنوعة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة ، وتوفير إمكان حصولها على قروض لتمويل هذه المشروعات بشروط وتسهيلات ميسرة فى الضمانات ؛ بما يسهم فى تفعيل أدوارها فى التنمية والحد من فقرها .

* لمزيد من التفصيل حول هذه التغيرات انظر : إنعام عبد الجواد وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠ الفصل الثالث .

المراجع

١ - المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة التاسعة والعشرون ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، القاهرة ، ص ص ٢٠-٢٥ .

٢ - منظمة العمل العربية ، العمل فى قطاع الزراعة فى الدول العربية ، القاهرة ، مكتب العمل العربى ، ١٩٩٤ ، ص ص٣-٦ .

٣ - سالم ، محمد حمدى ، محددات تطور التكنولوچيا والإنتاجية الزراعية فى بعض دول شمال إفريقيا ، المؤتمر الدولى السابع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ٢٧ مارس - ١ ابريل ١٩٨٢ ، القاهرة ، المجلد الخامس - التطبيقات فى الإحصاء الزراعى ، جامعة عين شمس ، ص ص ٣٢٨ -٣٢٩ .
انظر أيضا :

حسن ، منصور مغاورى ، أثر التكنولوچيا الحديثة على الإنتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية مع الإشارة بصفة خاصة لمحافظة المنيا ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ١٩٩١ ، غير منشورة ، ص ص ٢٦-٢٧ .

٤ - هجرس ، إبراهيم سعد ، الزراعة فى مصر (١٩٥٢-١٩٨٠) ، فى : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، المجلد الخامس ، البناء الاقتصادى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥ ، ص ص ٣٦-٣٩ .

انظر أيضا :
أبو مندور ، محمد ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، كتاب المحروسة (١٨) ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، الطبعة الأولى ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ٢٨٩-٢٩١ .

٥ - مصر ، تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٥ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى .

الفصل السادس *

عمل المرأة المأجور فى قرى الدراسة

يركز هذا الفصل على العمل المأجور لدى عينة الدراسة ، والذى ظل لفترات طويلة قاصرا على الرجل ، فى حين تتوارى الجهود المضنية للمرأة خلف الجدران لتشكل نمطاً من الاقتصاد غير المنظور فى ظل سياق ثقافى اجتماعى لا يحض على خروجها للعمل . لكن أمام تأثير الحاجة الاقتصادية للدخل المتولد عن العمل جمعت المرأة بين العمل المأجور وغير المأجور للمساهمة فى تحسين المستوى المعيشى للأسرة . وانعكس انخراطها فى تلك الأعمال على مكانتها الاجتماعية ، فى إطار نظام رأسمالى عالمى يحترم الأفراد بحسب قدراتهم على كسب المال[١] .

وعلى الرغم من انخفاض معدلات مساهمة المرأة الريفية فى سوق العمل ، إلا أنها بدأت تأخذ خطاً بيانياً تصاعدياً مع مرور الوقت [٢] ، نتيجة تداخل وتشابك وتزامن جملة متغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية عالمية ومحلية من بينها انتشار التعليم ، والعولمة وما تضمنته من ثورة تكنولوچية ، وسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية والإصلاح الاقتصادى ، والتراجع النسبى لقطاع الزراعة فى ناتج القرية وما صاحبه من انتشار أنشطة غير زراعية ، وصدور بعض التشريعات الخاصة بتحرير العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية [٣]

* كتب هذا الفصل الدكتور كامل كمال ، خبير فى قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والهجرة – كل هذا وغيره مما يضيق المقام عن ذكره – أسهم فى إعادة توزيع قوة عمل النساء وجعل المرأة الريفية تلتحق بالوظائف المكتبية المتوسطة والعليا وفى الخدمات بالقطاع الحكومى والخاص ، بالإضافة إلى الأعمال الهامشية منخفضة الدخل فى القطاع غير الرسمى .

ويقصد بالعمل المأجور هنا الجهد التى تبذله المرأة الريفية وتستثمر فيه طاقتها البدنية والذهنية ، وهو يمثل كافة الأنشطة الإنتاجية والزراعية والصناعية مقابل أجر ، سواء كان هذا العمل منتجا للسلع أو للخدمات فى القطاع الرسمى وغير الرسمى أو الخاص الاستثمارى ، وسواء كان عملا دائما أو مؤقتا أو موسميا[٤] . ووفقا لهذا التعريف بلغ عدد العاملات بأجر ١١٥٨ عاملة بنسبة ٥ر٣٧٪ من إجمالى عينة الدراسة .

ويهدف هذا الفصل إلى مايلى :

أولا : التعرف على صور وأشكال عمل المرأة بأجر بشكل عام ، وفى قطاع الزراعة بشكل خاص .

ثانيا : العوامل التى تؤثر فى عمل المرأة المأجور فى قرى الدراسة .

ويتطلب تحقيق هذين الهدفين الوقوف على :

أ – أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمن يعملن بأجر وتشمل السن ، والحالة الاجتماعية ، والحالة التعليمية ، والمهنة ، والقطاع ، والدخل الشهرى .

ب – التعرف على ملامح أسر العاملات بأجر بالتركيز على الصلة برب الأسرة ، ونمط الأسرة ، وحجم الأسرة ، والسن ، والحالة الزواجية ، والتعليم ، والحالة العملية ، والقطاع ، والنشاط الاقتصادى ، والمهنة ، والدخل الشهرى .

جـ – رصد تأثيرات العمل المأجور على تربية الأبناء .

د – مدى رضا المبحوثات عن عملهن المأجور .

هـ - أهم ملامح الحماية القانونية للمرأة العاملة بأجر فى قرى الدراسة .

وقد تم الاعتماد فى هذا الفصل على البيانات الكمية للبحث حيث بلغ حجم العاملات عملا مأجورا فى قرى البحث (١١٥٨ مفردة) ، كان منهم (٨٩٦ مفردة بنسبة ٧٧ر٤٪ فى الوجه البحرى ، ٢٦٢ مفردة بنسبة ٢٢ر٦٪ فى الوجه القبلى) هذا بجانب البيانات الكيفية المستقاة من دراسات الحالة التى أجريت على نماذج من المرأة الريفية التى تعمل عملا مأجورا فى قرى البحث .

أولا : خصائص العاملات بأجر

١- السـن

جدول (١)

السـن

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
فئات السن	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٢٠ سنة	١٣٢	١٤ر٧	٢٩	١١ر١	١٦١	١٣ر٩
٢٠ -	١٦٣	١٨ر٢	٤٠	١٥ر٣	٢٠٣	١٧ر٥
٢٥ -	١٢٢	١٣ر٦	٤٨	١٨ر٣	١٧٠	١٤ر٧
٣٠ -	١٣١	١٤ر٦	٣٨	١٤ر٥	١٦٩	١٤ر٦
٣٥ -	١١٠	١٢ر٣	٣٨	١٤ر٥	١٤٨	١٢ر٨
٤٠ -	١٣٧	١٥ر٣	٣٥	١٣ر٤	١٧٢	١٤ر٩
٤٥ -	٦٥	٧ر٣	٢٣	٨ر٨	٨٨	٧ر٦
٥٠ فاكثر	٣٦	٤ر٠	١١	٤ر٢	٤٧	٤ر١
المجموع	٨٩٦	٧٧ر٤	٢٦٢	٢٢ر٦	١١٥٨	١٠٠

يستخلص من بيانات الجدول مايلى :

أ - تتوزع العاملات بأجر فى قرى الدراسة على فئات السن المختلفة وبنسب متقاربة . وإن كان هناك انخفاض فى نسبة من يقعن فى فئات السن الأكبر والتى تتراوح مابين ٤٥ إلى أكثر من ٥٠ سنة (١١ر٧٪) ، وتكاد هذه النسبة بين الوجه البحرى والقبلى تتقارب . وقد يفسر ذلك - استمرار

من تعمل منهن بأجر – فى ضوء انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة كما سيتضح بعد قليل مما يدفع العاملات منهن إلى الاستمرار فى القطاع الخاص رغم تقدم السن وصعوبة العمل .

ب – أن غالبية النساء العاملات بأجر يقعن فى فئات السن التى تتراوح مابين ٢٥ إلى أقل من ٤٥ عاما (٥٧٪) وهى فئات تتسق وسن العمل المأخوذ به فى البحث الراهن (١٥–٦٥سنة) وفى التعدادات الرسمية بشكل عام . ويبدو هذا أمرا طبيعيا ، إذ إن غالبيتهن ممن حصلن على التعليم المتوسط أو التعليم الجامعى . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٧ر٦٠٪ ، ٨ر٥٥٪ على التوالى) .

جـ – الأمر الملفت للنظر أن نسبة من تقع منهن فى فئات السن التى تتراوح ما بين أقل من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بلغت (٤ر٣١٪) ، ويبدو أن هؤلاء إما ممن تسربن من التعليم الابتدائى أو الإعدادى ، أو ممن حصلن على التعليم المتوسط وفوق المتوسط والتحقن بالعمل المأجور .

د – كشفت البيانات عن أن متوسط سن العاملات بأجر كان ٣ر٣١ سنة ، ويزداد متوسط السن زيادة طفيفة فى ريف الوجه القبلى ٩ر٣١ سنة مقارنة بريف الوجه البحرى ٢ر٣١ سنة .

٢ - الحالة الاجتماعية

جدول (٢)

الحالة الاجتماعية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الحالة الاجتماعية	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم تتزوج	٣٠٧	٣ر٣٤	٦٠	٩ر٢٢	٣٦٧	٧ر٣١
معقود قرانها	٧	٨ر	٢	٨ر	٩	٨ر
متزوجة	٥٢٢	٣ر٥٨	١٨١	١ر٦٩	٧٠٣	٧ر٦٠
مطلقة	١٦	٨ر١	٧	٧ر٢	٢٣	٠ر٢
أرملة	٤٤	٦ر٤	١٢	٦ر٤	٥٦	٨ر٤
المجموع	٨٩٦	٤ر٧٧	٢٦٢	٦ر٢٢	١١٥٨	١٠٠

أ - بشكل عام ترتفع نسبة المتزوجات من النساء العاملات بأجر وإن كانت نسبتهن أكثر فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، وقد يرجع ذلك لانخفاض دخل الأسر فى الوجه القبلى كما سيتضح ، وزيادة حجم الأسرة فى ريف الوجه القبلى ، مما يضطر المرأة المتزوجة للخروج للعمل لمساعدة الزوج على تحمل أعباء المعيشة . وفى هذا السياق أكدت بعض حالات الدراسة "أنهن كن يبذلن جهودا أقل قبل الزواج وتنوعت وتعددت أنشطتهن بعد الزواج بسبب المسئوليات التى تفرضها عليهن أدوارهن كزوجات وربات بيوت وأمهات لأطفال" .

ب - أما غير المتزوجات فقد بلغت نسبتهن ٣١٫٧٪ وهى ترتفع فى الوجه البحرى مقارنة بالوجه القبلى لانتشار الزواج المبكر إلى جانب نسق القيم السائد فى الوجه القبلى الذى يرفض خروج المرأة غير المتزوجة للعمل . فقد أشارت بعض حالات الدراسة إلى "أن هناك نساء غير متزوجات يؤدين أنشطة أكثر من تلك التى تؤديها كثير من المتزوجات" خصوصا فى المستويات الاقتصادية المنخفضة التى تجبرهن ظروفهن الاقتصادية على أدائها باعتبارهن مصدرا أساسيا للدخل فى الأسرة .

جـ - تنخفض نسبة العاملات بأجر من الأرامل والمطلقات إذ تصل نسبتهن إلى ٣٫٧٪ وتكاد النسبة فى ريف الوجه القبلى والبحرى تتقارب ، ويمارسن أنشطة متعددة بحكم وضعهن كمسئولات عن أسر تتولى جميع شئونها .

٣- الحالة التعليمية

جدول (٣)

الحالة التعليمية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
التعليم	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمية	١٢٦	١٤٫١	٥٤	٢٠٫٦	١٨٠	١٥٫٥
الابتدائية (يقرأ ويكتب)	٣٤	٣٫٨	٤	١٫٥	٣٨	٣٫٣
الإعدادية	٤٦	٥٫١	٤	١٫٥	٥٠	٤٫٣
شهادة متوسطة	٤٠٩	٤٥٫٦	١٢٧	٤٨٫٥	٥٣٦	٤٦٫٣
شهادة فوق متوسطة	١٠٢	١١٫٤	٣٥	١٣٫٤	١٣٧	١١٫٨
شهادة جامعية	١٥٤	١٧٫٢	٣٥	١٣٫٤	١٨٩	١٦٫٣
شهادات عليا (ماجستير – دكتوراه – ....)	٧	٫٨	٢	٫٨	٩	٫٨
مازالت فى التعليم الإعدادى أو المتوسط	١٨	٢٫٠	–	–	١٨	١٫٦
مازالت فى التعليم الجامعى	١	٫٤	–	–	١	٫١
المجموع	٨٩٦	٧٧٫٤	٢٦٢	٢٢٫٦	١١٥٨	١٠٠

أ – يعد التعليم متغيرا مهما يؤثر على نوعية المهن التى تشغلها المرأة ، فهو يلعب دورا فى الاختيارات المهنية ويتيح الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالقطاع الرسمى (٥). وقد كشفت البيانات عن انتشار العمل المأجور بين ذوى الشهادات المتوسطة فما يقرب من نصف النساء العاملات بأجر توقفن بتعليمهن عند الشهادة المتوسطة (٤٦٫٣٪) وقد يرجع ذلك إلى التوسع فى التعليم الفنى والتجارى والتحاق معظم بنات الريف به باعتباره أقرب الطرق للحصول على الوظيفة الحكومية . وأنه تحت وطأة الظروف الاقتصادية وحاجة الأسرة لعملهن تلجأ الأسر إلى الاكتفاء بالتعليم المتوسط – خاصة بالنسبة للإناث – وليست هناك فروق تذكر بين الوجهين البحرى والقبلى (٤٥٫٦٪ ، ٤٨٫٥٪ على التوالى) .

ب – أما الحاصلات على الشهادة الجامعية فقد بلغت نسبتهن ١٦٫٣٪ ويبدو هذا أمرا منطقيا إذ إن الشهادة الجامعية تؤهل للحصول على عمل مأجور

فى الحكومة أو القطاع الخاص . وتفتح الباب أمام أصحابها للعمل فى مهن ليست هامشية ، وتكاد نسبة الحاصلات على الشهادة الجامعية ترتفع فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، وقد يرجع ذلك لانتشار التعليم الجامعى فى الوجه البحرى أكثر منه فى الوجه القبلى .

جـ - بلغت نسبة الأمية (٥ر١٥٪) وهى نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الأمية لدى الإناث على مستوى الريف فى تعداد ١٩٩٦ ، وتزداد النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى فهى (٦ر٢٠٪ ، ١ر١٤٪ على التوالى) ويرتبط ذلك بالعوامل الثقافية التى تفضل تعليم الذكور على الإناث ، ويدعم ذلك انخفاض الدخل وزيادة عدد أفراد الأسرة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى .

٤- العمل الأساسى

جدول (٤)

العمل الأساسى

الإقليم / الإجابة	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٨٧	٧ر٩	٢٥	٥ر٩	١١٢	٧ر٩
عاملة صناعية أو حرفية	٥٣	٩ر٥	١٠	٨ر٣	٦٣	٤ر٥
عاملة خدمات	٢٨٤	٧ر٣١	٦٥	٨ر٢٤	٣٤٩	١ر٣٠
عاملة بناء	١	١ر	١	٤ر	٢	٢ر
أعمال مكتبية وإدارية متوسطة	٢٢٤	٠ر٢٥	٩٢	١ر٣٥	٣١٦	٣ر٢٧
وظائف مكتبية وإدارية عليا	٨٩	٩ر٩	٢٥	٥ر٩	١١٤	٨ر٩
وظائف فنية ومهنية عليا (طبيبة ، مهندسة)	١٢٦	١ر١٤	٣٧	١ر١٤	١٦٣	١ر١٤
تاجرة صغيرة	٦	٧ر	٢	٨ر	٨	٧ر
صاحبة مشروع	–	–	١	٤ر	١	١ر
لا ينطبق	١٩	١ر٢	١	٤ر	١٢	٦ر٢
المجموع	٨٨٩	٨ر٧٧	٢٥٩	٢ر٢٢	١١٤٠	١٠٠

أ - ترتبط المهنة بالمستوى التعليمى للفرد ، وتشير بيانات الدراسة إلى وجود نوع من التباين المهنى داخل هذه الشريحة . فقد احتل العمل فى مجال الخدمات المرتبة الأولى فى السلم المهنى للنساء العاملات بأجر حيث يعمل ثلثهن تقريبا فى هذا المجال . والذى يعد الملجأ الأساسى للنساء اللاتى يُجدن القراءة والكتابة فقط والحاصلات على الشهادة الإعدادية ، بل وإنه فى ظل صعوبة التوظيف وتخلى الدولة عن تعيين حملة الشهادات المتوسطة قد يلجأ البعض منهن إلى العمل فى مجال الخدمات .

ب - جاءت فى المرتبة الثانية مجموعة المهن المكتبية والإدارية المتوسطة ، فما يقرب من ثلث النساء العاملات بأجر يلتحقن بتلك المهن ويعد ذلك نتيجة مباشرة للارتفاع النسبى لحملة المؤهلات المتوسطة لهذه الشريحة فى عينة الدراسة . كما سبقت الإشارة فى سياق الخصائص التعليمية للعاملات بأجر بلغت نسبة الحاصلات على الشهادة المتوسطة منهن ٣ر٤٦٪ . وتكاد ترتفع نسبة اللاتى يعملن منهن فى المهن المكتبية والإدارية .

جـ - وترتفع النسبة فى الوجه القبلى مقارنة بالوجه البحرى (١ر٣٥٪ ، ٢٥٪ على التوالى) ويمكن تفسير ذلك أيضا فى ضوء ارتفاع نسبة الحاصلات على تعليم متوسط فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى كما هو موضح فى جدول (٣) .

د - لقد انعكس المستوى التعليمى للمرأة العاملة بأجر فى قرى الدراسة على نوعية المهن اللائى التحقن بها ، حيث أوضحت البيانات أن ٩ر٢٣٪ منهن يعملن فى الوظائف الفنية والمهنية العليا (طبيبة ، مهندسة ، مدرسة ، محامية ... إلخ) ، والوظائف المكتبية والإدارية العليا ، وهى مجالات تتطلب مستويات تعليمية مرتفعة (جامعى ومافوق الجامعى) وتكاد نسبة العاملات بتلك المهن تتقارب فى كلا الوجهين (٢٤٪ ، ٦ر٢٣٪ على التوالى) مما يعنى عدم وجود فروق بين الوجهين .

هـ - إذا كان العمل المأجور فى الزراعة ظل لفترات ليست بعيدة يأتى فى المرتبة الأولى من بين الأعمال التى تقوم بها النساء فى الريف ، إلا أنه مع انتشار التعليم والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على القرية المصرية احتلت مهنة الزراعة مرتبة متأخرة بالنسبة للعاملات بأجر (٧ر٩٪) من إجمالى العاملات بأجر ، يأتى بعد ذلك من يعملن فى بعض الصناعات الحرفية والأعمال المنزلية وهى فى معظمها أعمال لا تتطلب قدرا من التعليم أو المهارات .

و - تبين من الجدول أن عمل المرأة مازال مقصورا على مجالات محددة يعتقد أنها تتفق وطبيعتها مثل الخدمات والأعمال المكتبية والإدارية ، وتظل مساهمتها فى الأعمال الصناعية والحرفية محدودة للغاية (٤ر٥٪) ، وتزيد النسبة فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٩ر٥٪ ، ٨ر٥٣ على التوالى) .

٥- العمل الثانى

جدول (٥)

العمل الثانى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الإجابة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٣٠٤	٩ر٣٣	٢٨	٧ر١٠	٣٣٢	٧ر٢٨
لا	٥٩٢	١ر٦٦	٢٣٤	٣ر٨٩	٨٢٦	٣ر٧١
المجموع	٨٩٦	٤ر٧٧	٢٦٢	٦ر٢٢	١١٥٨	١٠٠

فى ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية انتشرت ظاهرة الالتحاق بمهن أخرى بجانب المهنة الأصلية واقتصر هذا الوضع فى البداية على الذكور ، ومع تزايد الأعباء الاقتصادية على كاهل الأسرة أصبحت النساء تمارسن مهناً ثانية بجانب المهنة الأساسية . وقد تبين من الجدول أن ٧ر٢٨٪ من العاملات بأجر

يقمن بعمل آخر بجانب عملهن الأساسى . وترتفع نسبة هؤلاء فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع مستوى المعيشة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، بجانب تأثير العوامل الثقافية التى قد تحول دون غياب المرأة لفترات طويلة عن الأسرة فى ريف الوجه القبلى .

٦- طريقة الحصول على العمل

جدول (٦)

طريقة الحصول على العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عن طريق إعلان فى الصحف	٤٦	٢ر٥	١٧	٧ر٠	٦٣	٥ر٥
عن طريق مكتب العمل	٤٢١	٤٧ر١	١١١	٤٥ر٧	٥٣٢	٤٦ر٨
عن طريق مقاول الأنفار	٥٥	٦ر٢	١٩	٧ر٨	٧٤	٦ر٥
عن طريق واسطة	٣٥	٣ر٩	١٢	٤ر٩	٤٧	٤ر١
البحث عن العمل بنفسها	١٤٤	١٦ر١	٤١	١٦ر٩	١٨٥	١٦ر٣
عن طريق أحد الأقارب أو الأصدقاء	١٨٦	٢٠ر٨	٤٠	١٦ر٥	٢٢٦	١٩ر٩
عملت مشروع بنفسى	٢	٢ر	٢	٨ر	٤	٤ر
أعمل بأرض الأسرة	٤	٤ر	١	٤ر	٥	٤ر
المجموع	٨٩٣	٧٨ر٦	٢٤٣	٢١ر٨	١١٣٦	١٠٠

تشير البيانات إلى أن ما يقرب من نصف العاملات عملا مأجورا حصلن على عملهن عن طريق مكاتب القوى العاملة ويرتبط ذلك بميل معظم أفراد المجتمع عامة والمرأة خاصة إلى انتظار الوظيفة الحكومية الذى كان يتم فيما سبق بطريقة آلية بعد الحصول على المؤهل الدراسى . وتكاد هذه النسبة تتقارب فيما بين الوجه البحرى والقبلى ، وكانت الوسيلة الثانية للحصول على العمل هى مساعدة الأقارب للمبحوثة ١٩ر٩٪ ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى .

وهناك من أخذت منهن مبادرة البحث على فرصة عمل ، سواء عن طريق

البحث بنفسها ٣ر١٦٪ ، أو متابعة إعلانات الصحف ٥ر٥٪ ، وإقامة مشروع خاص ٤ر٪ . ويفسر انخفاض نسبة من أخذن مبادرة البحث عن عمل فى ضوء نقص التعليم والقدرات والمهارات المتوافرة لدى هذه الشريحة ، علاوة على المتغيرات الثقافية التى تعتبر أن بحث المرأة عن عمل شئ مهين لها وللأسرة . فمن الأفضل الانتظار إلى أن تتاح فرصة عمل حكومية وإن اضطرت للعمل فإنها تبحث عنه على استحياء .

٧- القطاع

جدول (٧)

القطاع

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
فى الحكومة	٥٢١	٥٨ر١	١٧٦	٦٧ر٢	٦٩٧	٦٠ر٢
فى قطاع الأعمال	١٣	١ر٥	٤	١ر٥	١٧	١ر٥
فى القطاع الخاص	٣٦٢	٤٠ر٤	٨٢	٣١ر٣	٤٤٤	٣٨ر٣
المجموع	٨٩٦	٧٧ر٤	٢٦٢	٢٢ر٦	١١٥٨	١٠٠

أ - على الرغم من انتهاج الحكومة لسياسات الخصخصة والتحرر الاقتصادى - منذ بداية تسعينيات القرن الماضى وحتى الآن - وما ارتبط بذلك من تشجيع القطاع الخاص وتراجع الحكومة عن تعيين الخريجين (٦) إلا أن الأمر الملاحظ أن هناك مايقرب من ثلثى أفراد العينة - ممن يعملن بأجر - يعملن فى القطاع الحكومى . وتكاد ترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى عن ريف الوجه البحرى . وقد يرجع ذلك إلى أن القطاع الحكومى يضم مهناً تقبل عليها المرأة وعلى رأسها التدريس والأعمال الإدارية والكتابية ، ويوفر هذا القطاع ظروف عمل ملائمة لها ، خاصة فيما يتعلق بإجازات رعاية الطفل والأسرة مما يجعل المرأة أكثر قدرة على

التوفيق بين عملها خارج المنزل ومسئولياتها داخله . كما أن القطاع الحكومى لا يميز عند التعيين بين الإناث والذكور ، وهذا يعنى أن فرص العمل بالقطاع الحكومى تكون متاحة للإناث على قدم المساواة مع الذكور [٧] .

ب - يعمل أكثر من ثلث النساء العاملات بأجر فى القطاع الخاص ، ومعظمهن من الداخلات الجدد إلى سوق العمل (حملة المؤهلات المختلفة واللائى لم يجدن فرص عمل بالحكومة) . ويعمل معظمهن فى القطاع الخاص المنظم داخل المنشآت (مكتب محام ، مصنع صغير ، محل بقالة ... إلخ) وترتفع نسبتهن فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٤ر٤٠٪ ، ٣ر٣١٪ على التوالى) .

جـ - تعمل نسبة ضئيلة جدا (٥ر١٪) فى قطاع الأعمال ، ويرجع ذلك لتوقف هذا القطاع عن النمو من حيث عدد المؤسسات الكبيرة والتوسع وبالتالى تقلص دوره فى إيجاد فرص عمل جديدة . هذا إلى جانب أن خصخصة كيانات اقتصادية تعنى انخفاضا فى نصيب قطاع الأعمال وزيادة مضاعفة لفرص العمل فى القطاع الخاص بصورة مباشرة .

٨ - الدخل الشهرى

جدول (٨)

الدخل الشهرى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
فئات الدخل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٢٤٠	٩ر٢٦	٨٨	١ر٣٥	٣٢٨	٦ر٢٨
١٠٠ -	٣٧٥	٠ر٤٢	٨٢	٥ر٣٢	٤٥٧	٩ر٣٩
٢٠٠ -	٢١٦	٢ر٢٤	٥٦	٢ر٢٢	٢٧٢	٨ر٢٣
٣٠٠ جنيه فاكثر	٦٢	٩ر٦	٢٦	٣ر١٠	٨٨	٧ر٧
المجموع	٨٩٣	٠ر٧٨	٢٥٢	٠ر٢٢	١١٤٥	١٠٠

يعد دخل المرأة من عملها أحد المتغيرات المؤثرة على مكانتها داخل أسرتها وفى سوق العمل ، ومصدرا من مصادر دخل الأسرة يسهم فى تحسين مستواها الاقتصادى . ويتبين من الجدول انخفاض الدخل الشهرى للغالبية من هذه الشريحة فحوالى ٦٨٫٥٪ منهن يقعن فى فئة الدخل الدنيا والتى تتراوح ما بين أقل من ١٠٠ جنيه إلى أقل من ٢٠٠ جنيه ، ولايوجد أى فروق بين الوجه البحرى والقبلى . كما أن ما يقرب من ربعهن يتراوح دخلهن مابين ٢٠٠ جنيه إلى أقل من ٣٠٠ جنيه . ويرجع انخفاض دخل المرأة التى تعمل بأجر إلى تدنى مستوى رأس المال البشرى (مستوى التعليم ، الخبرة ، التدريب ، المهارات) . والأمر الملاحظ أن التفاوت فى الدخول محدود ، فنسبة قليلة ٧٫٧٪ تقع فى فئة الدخل المرتفع نسبيا ٣٠٠ جنيه فأكثر . وقد يفسر تقارب الدخل إلى أن نسبة كبيرة منهن تعمل فى القطاع الحكومى الذى يتبع هياكل محددة للأجور دون تمييز .

وأشارت البيانات إلى أن متوسط دخل المرأة العاملة بأجر ١٥٧٫٦ جنيه شهريا ، ويزداد فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى فهو (على التوالى ١٥٨٫٩ جنيه ، ١٥٢٫٨ جنيه) .

٩ - *التصرف فى الدخل*

جدول (٩)

التصرف فى الدخل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـــة	
المتغيـــرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أصرفه بالكامل فى البيت	٥٨٦	٦٥٫٤	١٩٠	٧٢٫٥	٧٧٦	٦٧٫٠
أضع جزء منه فى البيت وأصرف الباقى على نفسى	١٠١	١٣٫٣	١٨	٦٫٩	١١٩	١٠٫٣
أدخر جزء وأصرف الباقى على نفسى	٢٨	٣٫١	٧	٢٫٧	٣٥	٣٫٠
أدخر جزء وأصرف الباقى فى البيت	٥٠	٥٫٦	١٢	٤٫٦	٦٢	٥٫٤
أدخره كله	٢٦	٢٫٩	١	٫٤	٢٧	٢٫٣
أصرفه كله على احتياجاتى	٦٩	٧٫٧	٢٣	٨٫٨	٩٢	٧٫٩
أصرف جزء على نفسى وجزء فى البيت وأدخر الباقى	٣٣	٣٫٧	١	٫٤	٣٤	٢٫٩
غير مبين	٣	٫٣	١٠	٣٫٨	١٣	١٫١
المجموع	٨٩٦	٧٧٫٤	٢٦٢	٢٢٫٦	١١٥٨	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى أن أكثر من ثلثى أفراد العينة ممن يعملن بأجر ينفقن دخلهن بالكامل فى البيت . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٥ر٧٢٪ ، ٤ر٦٥٪ على التوالى) . وقد يفسر ذلك فى ضوء انخفاض المستوى الاقتصادى فى الوجه القبلى ، بينما أشارت ٣ر١٠٪ إلى أنهن ينفقن فقط جزءاً من دخلهن الشهرى فى البيت والجزء الباقى ينفقنه على احتياجاتهن الخاصة .

أما باقى النسبة فقد أشارت بعضهن إلى أنهن ينفقن دخلهن على احتياجاتهن الشخصية ، والبعض الآخر يدخر جزءاً وينفق الباقى فى البيت ، وبعض ثالث يدخر هذا الدخل بأكمله ، وبنسب قليلة ، مما يعنى أن حاجة الأسرة للدخل المتولد عن عمل المرأة يجئ تحت وطأة الظروف الاقتصادية ، وهو ما يؤكد على أن العوامل الثقافية توارت خلف الحاجة الاقتصادية ، كما سبق وأشير فى الفصل الخامس من التقرير الراهن .

ثانيا : الملامح الديموجرافية والاجتماعية لأسر العاملات بأجر

١- حجم الأسرة

جدول (١٠)

حجم الأسرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
عدد الأفراد	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١-٤	١٦١	٠ر١٨	٣٦	٧ر١٣	١٩٧	٠ر١٧
٥-٧	٤٨٨	٥ر٥٤	١٤٥	٣ر٥٥	٦٣٣	٧ر٥٤
٨ فأكثر	٢٤٧	٥ر٢٧	٨١	٠ر٣١	٣٢٨	٣ر٢٨
المجموع	٨٩٦	٤ر٧٧	٢٦٢	٦ر٢٢	١١٥٨	١٠٠

تكشف غالبية الأدبيات المتصلة بدراسة الأسرة فى الريف المصرى عن أن الأسر لا ترغب فى إنجاب أقل من طفلين ، ونزوع عدد قليل من الأسر نحو

إنجاب عدد كبير من الأطفال[٨] ، ويتسق ذلك مع البيانات الواردة فى جدول (١٠) ، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة لدى عينة الدراسة حوالى ٧ر٥ نسمة/أسرة ، ويرتفع هذا المتوسط فى الوجه القبلى ليصل إلى ١ر٦ نسمة/أسرة ، بينما ينخفض فى الوجه البحرى ليصل إلى ٦ر٥ نسمة/أسرة . وقد يرتبط ذلك بارتفاع المستوى التعليمى فى ريف الوجه البحرى وأيضا بالارتفاع النسبى للدخل فى الوجه البحرى . كما تلعب العوامل الثقافية دورا فى الاتجاه نحو زيادة الإنجاب فى الوجه القبلى ، وبمقارنة هذه النسب بمتوسط حجم الأسرة طبقا لبيانات تعداد ١٩٩٦ – والذى وصل إلى ٥ نسمة/أسرة على مستوى الريف – يتبين ارتفاع متوسط حجم أسر العاملات بأجر فى عينة الدراسة .

ويشير توزيع الأسر حسب عدد أفرادها والمبين فى جدول (١٠) إلى أن أكثر من نصف أسر العاملات بأجر (٧ر٥٤٪) ينتمين إلى أسر يتراوح عدد أفرادها من ٥–٧ أفراد ، وتكاد نسبة هذه الأسر فى الوجه البحرى والوجه القبلى تتقارب فهى (٥ر٥٤٪ ، ٣ر٥٥٪ على التوالى) ، كما أن ٣ر٢٨٪ من أسر العينة ينتمين إلى أسر كبيرة الحجم ٨ أفراد فأكثر ، وترتفع النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى فهى (٠ر٣١٪ ، ٥ر٢٧٪ على التوالى) ، مما يمكن القول فى ضوئه بأن الميل نحو تنظيم الأسرة لايرتبط بمتغير العمل ، فهو فى معظم الأحوال يرتبط بعوامل ثقافية أكثر من ارتباطه بالعمل أو التعليم ، كما أن عمل المرأة الريفية المأجور ينتشر بصورة أكبر بين الأسر كبيرة الحجم لتدنى الأوضاع الاقتصادية لتلك الأسر مما يدفع المرأة لبيع قوة عملها فى سوق العمل لتجنب الفاقة .

٢- نمط الأسرة

جدول (١١)
نمط الأسرة

نمط الأسرة	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
نووية	٧٢٧	٨١٫١	٢٠٦	٧٩٫٨	٩٣٦	٨٠٫٨
ممتدة	١٦٩	١٨٫٩	٥٣	٢٠٫٢	٢٢٢	١٩٫٢
مشتركة (أكثر من أسرة نووية)	-	-	-	-	-	-
المجموع	٨٩٦	٧٧٫٤	٢٦٢	٢٢٫٦	١١٥٨	١٠٠

تتعدد أنماط الأسر وتختلف مابين أسر نووية وممتدة وأخرى مشتركة ، وقد ظلت الأسرة الممتدة هى النمط الغالب فى القرية لفترات طويلة ، إلا أن هذا الشكل بدأ يتراجع بفعل التغيرات والتحولات التى مر بها الريف المصرى منذ منتصف السبعينيات ليحل محله نمط الأسرة النووية ، ويكاد يتسق هذا مع بيانات جدول (١١) حيث تنتمى الغالبية العظمى من أفراد العينة ممن يعملن بأجر إلى أسر نووية (٨٠٫٨٪) وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى عن الوجه القبلى (٨١٫١٪ ، ٧٩٫٨٪ على التوالى) . ويرتبط انتشار نمط الأسر النووية بحجم الأسرة - انظر جدول (١٠) ، فمع انخفاض نسبة الأسر ذات الأعداد الكبيرة والتى ربما تكون أسرة ممتدة يسود نمط الأسر النووية . ومازالت الأسر الممتدة موجودة على مستوى أسر هؤلاء النساء وإن كانت بنسب أقل (١٩٫٢٪) ، وتزيد النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٢٠٫٢٪ ، ١٨٫٩ على التوالى) . ويفسر تراجع الأسر الممتدة بانتشار التعليم ، والهجرة ، وعمل المرأة المأجور ، وتفتيت الملكية الزراعية ، والمحاكاة الريفية للحياة الحضرية نتيجة الاتصال الثقافى بأشكاله المختلفة وما يرتبط بكل هذا من رغبة الشباب فى الاستقلال عن كنف الأسرة الممتدة .

٣- الصلة برب الأسرة

جدول (١٢)
الصلة برب الأسرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
رب الأسرة	٨٩٠	١٧٫٨	٢٥٢	١٦٫٠	١١٤٢	١٧٫٤
الزوجة	٧٩٠	١٥٫٨	٢٣٧	١٥٫٠	١٠٢٧	١٥٫٦
ابن أو ابنة	٢٨٠٥	٥٦٫١	٩٣٤	٥٩٫٣	٣٧٣٩	٥٩٫٩
حفيد	١١٢	٢٫٢	٣٢	٢٫٠	١٤٤	٢٫٢
أقارب	٣٨٧	٧٫٧	١١٩	٧٫٦	٥٠٦	٧٫٧
آخرون	١٦	٫٣	٢	٫١	١٨	٫٣
المجموع	٥٠٠٠	١٠٠	١٥٧٦	١٠٠	٦٥٧٦	١٠٠

يتبين من الجدول أن مايزيد على نصف أفراد أسر العاملات بأجر أبناء لرب الأسرة وغالبيتهم بالطبع من غير المتزوجين ، وترتفع النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٥٩٫٣٪ ، ٥٦٫١٪على التوالى) ، ويبدو هذا أمرا منطقيا حيث ترتفع نسبة الفئات العمرية أقل من عشرين عاما فى ريف الوجه القبلى كما هو مبين بجدول السن .

كما تشير البيانات إلى أن ١٧٫٤٪ من أفراد الأسر المعيشية هم أرباب للأسر ، وتكاد النسبة فى ريف الوجهين تتقارب . وقد بلغت نسبة الزوجات ١٥٫٦٪ وتتقارب النسبة فى ريف الوجهين أيضا . وهناك نسب بسيطة تتوزع عليها باقى صلة القرابة برب الأسرة مثل الأقارب ٧٫٧٪ والأحفاد ٢٫٢٪ وغالبا ما يقيم هؤلاء داخل أسر ممتدة ، ولا توجد فروق تذكر بين الوجهين البحرى والقبلى فيما يخص هذه النسب .

٤- السـن

جدول (١٣)

السـن

السن	الإقليم الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
أقل من ١٠ سنوات	٨٦٥	١٧ر٢	٣٤٢	٢١ر٧	١٢٠٧	١٨ر٣
١٠ -	١٤٣٧	٢٨ر٦	٤٩٠	٣١ر١	١٩٢٧	٢٩ر٢
٢٠ -	٩٠١	١٨ر٠	٢٨٥	١٦ر٤	١١٥٩	١٧ر٦
٣٠ -	٥٩٥	١١ر٩	١٠٧١	١٠ر٨	٧٦٦	١١ر٦
٤٠ -	٦٩٥	١٣ر٩	١٧٥	١١ر١	٨٧٠	١٣ر٢
٥٠ -	٣١٧	٦ر٣	٨٦	٥ر٥	٤٠٣	٦ر١
٦٠ فأكثر	٢٠٨	٤ر١	٥٥	٣ر٥	٢٦٣	٤ر٠
المجموع	٥٠١٨	١٠٠	١٥٧٧	١٠٠	٦٥٩٥	١٠٠

أفادت البيانات الإحصائية لأفراد أسر العاملات بأجر بأن متوسط أعمارهم ٢٣ر٨٣ سنة ، ويتقارب متوسط السن بين ريف الوجهين البحرى والقبلى فهو (٢٥ر٤١ سنة ، ٢٣ر٠٦ سنة على التوالى) . وتنخفض أيضا نسبة الإعالة ٤٩ر٦٪ بين أفراد أسر العينة مقارنة بنسبة الإعالة على مستوى الريف المصرى والتى بلغت ٨٦ر٢٪ فى بيانات تعداد ١٩٩٦ . وهناك تفاوت كبير فى نسبة الإعالة بين الوجهين البحرى والقبلى ، سواء كان ذلك على مستوى عينة الدراسة (٤٦ر١٪ ، ٦١ر٥٪ على التوالى) أو فى بيانات التعداد ١٩٩٦ والتى بلغت ٩٧ر٦٪ فى ريف الوجه القبلى ، ٧٨ر٣٪ فى ريف الوجه البحرى .

ويتبين من استقراء بيانات الجدول تركز أعلى نسبة ٢٩ر٢٪ فى الفئة العمرية من ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنة ، وتزيد النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى ٣١ر١٪ ، ٢٨ر٦٪ على التوالى ، وربما يفسر ذلك بانتشار الزواج المبكر وسيطرة العوامل الثقافية التى تحض على زيادة الإنجاب فى ريف الوجه القبلى .

وبشكل عام يمكن تقسيم أفراد أسر العاملات بأجر على ثلاث مراحل عمرية ، تمثل الفئة الأولى المرحلة العمرية التى يقل سنهم عن ٢٠ سنة ونسبتهم ٤٧٫٥٪ ، وترتفع النسبة فى ريف الوجه القبلى ٥٢٫٨٪ عن الوجه البحرى ٤٥٫٨٪ ، وهذا مايفسر انخفاض نسبة الإعالة فى ريف الوجه البحرى حيث إن نسبة كبيرة من هذه الفئة خارج قوة العمل بحكم السن أو الالتحاق بالتعليم . وتضم الفئة الثانية متوسطى السن من ٢٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة وتبلغ نسبتهم ٤٨٫٥٪ ، وترتفع نسبتهم فى ريف الوجه البحرى ٥٠٫١٪ فى مقابل ٤٣٫٨٪ فى ريف الوجه القبلى . وتشمل الفئة الثالثة كبار السن ٦٠ سنة فأكثر ، وتبلغ نسبتهم ٤٪ بين أفراد الأسر ، وهى نسبة تقل عن نسبة كبار السن الواردة فى تعداد ١٩٩٦ ، والتى بلغت ٥٫٥٪ . وتزداد نسبة كبار السن على مستوى العينة فى ريف الوجه البحرى ٤٫١٪ عن ريف الوجه القبلى ٣٫٥٪ ، فى الوقت التى أظهرت بيانات التعداد سالف الذكر أن فئة كبار السن تزداد زيادة طفيفة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٥٫٨٪، ٥٫٣٪ على التوالى) .

٥ - الحالة الزواجية

جدول (١٤)

الحالة الزواجية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الحالة الزواجية	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم يتزوج	١٣٥٧	٤٠٫١	٣١٢	٣٤٫٣	١٦٦٩	٣٨٫٨
متزوج	١٨١١	٥٣٫٥	٥٣٩	٥٩٫٢	٢٣٥	٥٤٫٧
مطلق	٢٧	٫٨	١١	١٫٢	٣٨	٫٩
أرمل	١٩٣	٥٫٧	٤٨	٥٫٣	٢٤١	٥٫٦
المجموع	٣٣٨٨	١٠٠	٩١٠	١٠٠	٤٢٩٨	١٠٠

تكشف البيانات عن أن أكثر من نصف أفراد أسر العينة من المتزوجين ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٢ر٥٩٪ ، ٥ر٥٣٪ على التوالى) ، ويعزى ذلك لانتشار الزواج المبكر فى الريف عامة وريف الوجه القبلى خاصة .

إن ما يزيد على ثلث أفراد الأسر من غير المتزوجين وتزداد نسبتهم فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (١ر٤٠٪ ، ٣ر٣٤٪ على التوالى) .

وتصل نسبة الأرامل منهم إلى ٦ر٥٪ وتكاد النسبة فى ريف الوجهين البحرى والقبلى تتقارب (٧ر٥٪ ، ٣ر٥٪ على التوالى) ، وتنخفض نسبة المطلقين والمطلقات منهم لتصل إلى ٩ر٪ على مستوى إجمالى أفراد الأسر وترتفع قليلاً فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٢ر١٪، ٨ر٪) ، وقد يفسر ذلك فى ضوء انخفاض الدخل والمستوى التعليمى فى ريف الوجه القبلى .

٦- *الحالة التعليمية*

جدول (١٥)

الحالة التعليمية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمى	٨٦٠	٤ر١٦	٢٨٦	١ر٢١	١١٤٦	٨ر١٩
يقرأ ويكتب	٥٦١	٧ر١٢	١١٦	٥ر٨	٦٧٧	٧ر١١
أقل من متوسط	١١٢٦	٤ر٢٥	٤٠٢	٦ر٢٦	١٥٢٨	٤ر٢٦
متوسط	١٠٣٣	٣ر٢٣	٣٢١	٧ر٢٣	١٣٥٤	٤ر٢٣
فوق المتوسط	٢٢٢	٠ر٥	٨٢	٠ر٦	٣٠٤	٣ر٥
جامعى	٦٢٤	١ر١٤	١٥٠	١ر١١	٧٧٤	٤ر١٣
المجموع	٤٤٢٦	١٠٠	١٣٥٧	١٠٠	٥٧٨٣	١٠٠

تتوزع أفراد الأسر المعيشية على متغيرات الحالة التعليمية وبنسب متقاربة وإن كانت نسبة الحاصلين منهم على تعليم أقل من المتوسط تزيد على الربع قليلاً

يليهم الحاصلون على التعليم المتوسط كما هو مبين بالجدول . ويرتبط ذلك بزيادة نسب التسرب من التعليم فى الريف عامة وريف الوجه القبلى خاصة .

كما بلغت نسبة الحاصلين على التعليم المتوسط وفوق المتوسط (٢٨٫٧٪) ، نظرا لإقبال الريفيين على التعليم المتوسط فهو طريق مختصر للحصول على وظيفة حكومية وبصفة خاصة للإناث ، ويتسق ذلك مع انخفاض دخل الأسرة وارتفاع تكاليف التعليم الجامعى .

هذا وقد بلغت نسبة الأمية ١٩٫٨٪ بين أفراد أسر العينة وهى ترتفع قليلاً فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٢١٫١٪ ، ١٦٫٤٪ على التوالى) ، وهى نسب تنخفض عن بيانات تعداد ١٩٩٦ والتى بلغت نسبة الأمية فيه ٤٩٫٦٪ على مستوى إجمالى ريف الجمهورية . ويفسر ذلك بالارتفاع النسبى لدخل أسر هذه الشريحة نظرا لعمل المرأة والرجل بأجر .

كما بلغت نسبة من يقرأن ويكتبن فقط دون الحصول على مؤهلات علمية (١١٫٧٪) من أفراد الأسر ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى (١٢٫٧٪) مقارنة بريف الوجه القبلى (٨٫٥٪) .

وتكاد نسبة الجامعيين بين أفراد أسر العاملات بأجر ترتفع مقارنة ببيانات تعداد ١٩٩٦ وهو أمر قد يرتبط بالتوسع فى الجامعات الإقليمية ، والزيادة النسبية فى دخل تلك الأسر ، والارتفاع النسبى للمستوى التعليمى للمرأة العاملة بأجر ، كما ترتفع نسبة الجامعيين من أفراد الأسر فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى .

٧- الحالة العملية

جدول (١٦)

الحالة العملية

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
صاحب عمل ويستخدم آخرين	٥٣	٢ر٨	٥	٩ر	٥٨	٢ر٤
صاحب عمل ولا يستخدم أحد	٧٩	٤ر٢	١٥	٢ر٨	١٩٤	٣ر٩
يعمل بأجر	١٦٧٧	٩٠ر٠	٤٩٩	٩٣ر٨	٢١٧٦	٩٠ر٩
يعمل بدون أجر	٢٩	١ر٦	١٢	٢ر٣	٤١	١ر٧
مشتغل متعطل	٢٢	١ر٢	١	٢ر	٢٣	١ر٠
أخرى	٣	٢ر	–	–	٣	١ر٠
المجموع	١٨٦٣	١٠٠	٥٣٢	١٠٠	٢٣٩٥	١٠٠

توضح الحالة العملية مدى استغلال قوة العمل المتاحة ، وهى تعكس الأوضاع الاقتصادية للأفراد من خلال معرفة حجم بطالة الداخلين الجدد إلى سوق العمل والذين سبق لهم العمل ، كما أنها تشير إلى مدى تطور علاقات العمل من حيث نسب أصحاب الأعمال والعاملين لدى الغير بأجر ، بجانب أنها توضح حجم متوسط عمالة الوحدات الاقتصادية (٩).

وتعكس الحالة العملية لأفراد الأسر أرتفاع نسبة من يعمل بأجر نقدى منهم (٩ر٩٠٪) ، ويفسر هذا الارتفاع انحسار العمل بالقطاع الزراعى والذى يرتبط بممارسة أعمال غير مأجورة لصالح الأسرة ، علاوة على أن أفراد هذه الأسر تضم النساء العاملات بأجر ، وترتفع نسبة من يعمل بأجر فى هذه الأسر فى ريف الوجه القبلى ٨ر٩٣٪ مقارنة بريف الوجه البحرى ٠ر٩٠٪ . ويمكن تفسير ذلك فى إطار المستوى التعليمى والنشاط الاقتصادى ونوعية القطاع الذى ينتمى إليه أفراد هذه الأسر - كما سيتضح .

وتصل نسبة أصحاب الأعمال إلى ٣ر٦٪ ، وإن كانت نسبة أصحاب

الأعمال ولا يستخدمون آخرين أعلى قليلاً مقارنة بأصحاب الأعمال الذين يستخدمون آخرين ويرجع ذلك لتواضع حجم الاستثمار فى الريف ، بالإضافة إلى أن المشروعات الصغيرة الموجودة فى الريف يديرها أصحابها وأسرهم ، وترتفع نسبة أصحاب الأعمال فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٧٪ ، ٧ر٣٪) .

تصل نسبة البطالة الموسمية (مشتغل تعطل) ٠ر١٪ وهى نسبة منخفضة وترتبط بممارسة الزراعة والأعمال الموسمية . وهى ترتفع فى ريف الوجه البحرى ٢ر١٪ مقارنة بريف الوجه القبلى ٢ر٪ . ويرتبط ذلك بزيادة عدد الأفراد فى قوة العمل فى ريف الوجه البحرى .

٨- المهنـــة

جدول (١٧)
المهنـــة

الإقليم / المتغيرات	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
وظائف فنية عليا	٣٠٠	١ر١٦	٨٧	٤ر١٦	٣٨٧	٢ر١٦
مديرون وأصحاب أعمال	٦٦	٥ر٣	١٣	٤ر٢	٧٩	٣ر٣
وظائف كتابية	٣٤٥	٥ر١٨	١٣٥	٤ر٢٥	٤٨٠	٠ر٢٠
عمال خدمات	٧٤٢	٨ر٣٩	١٩٩	٤ر٣٧	٩٤١	٣ر٣٩
يعمل بالزراعة	٢٨٤	٢ر١٥	٧٥	١ر١٤	٣٥٩	٠ر١٥
عمال إنتاج	١٢٦	٨ر٦	٢٣	٣ر٤	١٤٩	٢ر٦
المجموع	١٨٦٣	١٠٠	٥٣٢	١٠٠	٢٣٩٥	١٠٠

يرتبط تطور الهيكل المهنى بتطور الهيكل التعليمى ، حيث إن المستويات التعليمية الأعلى ترتبط بمستويات مهنية مناسبة لها[١٠]. ويتسق ذلك مع البيانات الواردة فى جدول (١٧) والتى تشير إلى أن أعمال الخدمات تحتل المرتبة الأولى (٣ر٣٩٪) ، وتكاد نسبتهم فى ريف الوجهين البحرى والقبلى تتقارب (٨ر٣٩٪ ،

٣٧٫٤٪ على التوالى) ، ويرتبط ذلك بانخفاض المستويات التعليمية بهؤلاء الأفراد كما سبق وأشير بالتعليم ، وأيضا سياسات التوظيف الحكومى التى استمرت لفترات طويلة بجانب التوسع فى قطاع الخدمات .

جاء فى المرتبة الثانية فئة القائمين بالأعمال الكتابية (٢٠٪) ، وتضم حملة المؤهلات المتوسطة . وتزداد نسبتهم فى ريف الوجه القبلى ٢٥٫٤٪ مقارنة بريف الوجه البحرى ١٨٫٥٪ ، حيث تنخفض فرص الاستثمار فى القطاع الخاص .

وينعكس تحسن المستوى التعليمى لقوة العمل فى تحسن الهيكل المهنى ، حيث توضح البيانات أن الوظائف الفنية العليا جاءت فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٦٫٢٪ ، وتتقارب فى ريف الوجهين .

والأمر الملفت للنظر تراجع نسبة المشتغلين بالزراعة لتحتل المرتبة الرابعة بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى – وفقا لبيانات التعدادات المختلفة – وربما يفسر ذلك بالتحولات التى شهدها الريف المصرى والمتمثلة فى انتشار التعليم ، وموجات الهجرة النفطية ، والهجرة الريفية الحضرية وما صاحب ذلك من انتشار أنشطة غير زراعية فى الريف .

وأخيرا احتل عمال الإنتاج ، والمديرون وأصحاب الأعمال نسباً منخفضة فى الهيكل المهنى لأفراد أسر العاملات بأجر ، وتزيد نسبتهم زيادة طفيفة فى ريف الوجه البحرى ، ويعد ذلك أمرا منطقيا حيث انخفاض فرص الاستثمار فى الريف ، وسيطرة القطاع الزراعى والخدمى ، وتقلص نصيب قطاع الصناعة .

٩- النشاط الاقتصادى

جدول (١٨)

النشاط الاقتصادى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نشاط زراعى	٣٠٩	١٦ر٦	٧٧	١٤ر٥	٣٨٦	١٦ر١
نشاط صناعى	١١٥	٦ر٢	١٤	٢ر٦	١٢٩	٥ر٤
نشاط تجارى	١٠٥	٥ر٦	٢٠	٣ر٨	١٢٥	٥ر٢
نشاط خدمى	١٢٩٥	٦٩ر٥	٤١٦	٧٨ر٢	١٧١١	٧١ر٤
تشييد وبناء	٣٩	٢ر١	٥	٠ر٩	٤٤	١ر٨
المجموع	١٨٦٣	١٠٠	٥٣٢	١٠٠	٢٣٩٥	١٠٠

وبشكل عام يتوزع أفراد أسر العاملات بأجر على أوجه النشاط المختلفة ، وإن كانت النسبة تزيد بشكل ملحوظ فى النشاط الخدمى (٧١ر٤٪) ، وتأتى الزيادة فى هذا النشاط لصالح ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٧٨ر٢٪، ٦٩ر٥٪ على التوالى) . وغالبا ما يتركز معظمهم فى القطاع الحكومى حيث تنتشر القيم المشجعة على العمل الحكومى . وقد أثر العمل فى الأنشطة الخدمية على العمل فى النشاط الزراعى . فانخفضت نسبة ممارسة النشاط الزراعى إلى (١٦ر١٪) ، وترتفع قليلا نسبة ممارسة هذا النشاط فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (١٦ر٦٪ ، ١٤ر٥٪ على التوالى) ويرجع ذلك لانحسار الرقعة الزراعية ، وانتشار الزراعات التقليدية فى ريف الوجه القبلى .

وتتقارب نسبة المشتغلين بالنشاط التجارى والنشاط الصناعى فهى على التوالى (٥ر٤٪ ، ٥ر٢٪) ، وتزيد نسبة الأنشطة التجارية والصناعية فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى الذى يتركز أغلب أفراده فى أنشطة الخدمات ، ويعمل بالتشييد والبناء نسبة ضئيلة جدا ، وترتفع قليلا نسبتهم فى ريف الوجه البحرى .

١٠- القطاع

جدول (١٩)
القطــاع

الإقليــم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـــــة	
المتغيــرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
قطاع حكومى	٩٨١	٥٢ر٧	٣١٠	٥٨ر٣	١٢٩١	٥٣ر٩
قطاع أعمال	٥٢	٢ر٨	٥	٩ر	٥٧	٢ر٤
قطاع خاص	٨٢٠	٤٤ر٠	٢١٣	٤٠ر٠	١٠٣٣	٤٣ر١
قطاع أجنبى	١٠	٥ر٠	٤	٨ر٠	١٤	٦ر
المجموع	١٨٦٣	١٠٠	٥٣٢	١٠٠	٢٣٩٥	١٠٠

وعلى الرغم من أن السياسة الاقتصادية تشجع القطاع الخاص على التوسع ، وتراجع الحكومة منذ أوائل التسعينيات عن تعيين الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة ، بالإضافة إلى فتح باب المعاش المبكر ، وحالات الاستقالة من القطاع الحكومى للعمل بالخارج أو القطاع الخاص بالداخل[١١] . لكن بيانات جدول (١٩) توضح ارتفاع النصيب النسبى للقطاع الحكومى من العمالة فيما يزيد على النصف بقليل من أفراد أسر العاملات بأجر ملتحقين بهذا القطاع – الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء العوامل الثقافية المشجعة على التوظيف والاستقرار فى قطاع يضمن الحقوق ، وترتفع نسبة الملتحقين بالقطاع الحكومى على مستوى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٥٨ر٣٪ ، ٥٢ر٧٪ على التوالى) .

وكانت نسبة العاملين بالقطاع الخاص (٤٣ر١٪) وترتفع النسبة فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٤٤٪ ، ٤٠٪ على التوالى) ، وتشير هذه النسبة إلى تنامى دور القطاع الخاص فى إيجاد فرص عمل وخاصة للداخلين الجدد فى سوق العمل . فقد أدى ارتفاع تكلفة فرصة العمل إلى

محدودية قدرة القطاع الحكومى على استيعاب كل الأفراد فى قوة العمل .

وتنخفض نسبة العاملين فى قطاع الأعمال (٤ر٢٪) وترتفع نسبتهم فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٨ر٢٪ ، ٩ر٪ على التوالى) ويرجع ذلك لتراجع مشاركة هذا القطاع فى دعم الاقتصاد القومى . وتشير البيانات إلى تدنى المساهمة فى القطاع الأجنبى ، فالعمل فى هذا القطاع يتطلب مهارات خاصة يندر توافرها فى ظل تدهور الأوضاع التعليمية .

١١- الدخل

جدول (٢٠)

الدخل الشهرى للأسرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
فئات الدخل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٢٧	٣ر٠	١٢	٤ر٦	٣٩	٣ر٤
١٠٠ -	٦٩	٧ر٧	٥٥	٢١ر٠	١٢٤	١٠ر٧
٢٠٠ -	١٣٩	١٥ر٥	٣٣	٧١٢ر٦	١٧٢	١٤ر٩
٣٠٠ -	١٩٣	٢١ر٥	٦٢	٢٣ر	٢٥٥	٢٢ر٠
٤٠٠ -	١٧١	١٩ر١	٣٤	١٣ر٠	٢٠٥	١٧ر٧
٥٠٠ -	١٤٥	١٦ر٢	٢٩	١١ر١	١٧٤	١٥ر٠
٦٠٠ -	٦١	٦ر٨	١٢	٤ر٦	٧٣	٦ر٣
٧٠٠ فاكثر	٩١	١٠ر٢	٢٥	٩ر٥	١١٦	١٠ر٠
المجموع	٨٩٦	٧٧ر٤	٢٦٢	٢٢ر٦	١١٥٨	١٠٠

أظهرت البيانات أن متوسط الدخل الشهرى لأسر النساء العاملات بأجر ٤١٧ جنيها . ويرتفع المتوسط فى ريف الوجه البحرى (٤٣٠ جنيها مقارنة بالمتوسط العام للدخل على مستوى العينة وبمتوسط الدخل فى ريف الوجه القبلى ٣٧٠ جنيها) ويرتبط ذلك بارتفاع المستوى التعليمى ونوعية المهن التى يعملن بها .

وبصفة عامة يمكن تقسيم أسر العاملات بأجر حسب الدخل الشهرى إلى

شريحتين : الأولى يقل دخلها الشهرى عن المتوسط العام ونسبتهم ٥١٪ وتزيد النسبة فى ريف الوجه القبلى ٦١٫٦٪ مقارنة بريف الوجه البحرى ٤٧٫٧٪ ويرجع ذلك للتعليم ، وفرص العمل المتاحة ، والاستثمار ، ونوع القطاع .

وفيما يتعلق بالشريحة الثانية والتى يزيد دخلها على المتوسط العام فإن نسبتهم ٤٩٪، وتزيد فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى ٥٢٫٣٪ ، ٣٨٫٢٪ على التوالى .

ثالثا : العمل المأجور فى الزراعة ورعاية الحيوانات

١ - العاملات بأجر فى المزارع ورعاية الحيوانات طبقا للأقليم

جدول (٢١)

العاملات بأجر فى أعمال الزراعة ورعاية الحيوانات

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أعمال زراعية	٨٦	٩٫٦	١٧	٦٫٥	١٠٣	٨٫٩
رعاية الحيوان (المواشى)	١١	١٫٢	١٠	٣٫٨	٢١	١٫٨
الاثنان معا	٣٢	٣٫٦	٩	٣٫٤	٤١	٣٫٥
لا تعمل أى منهما	٧٦٧	٨٥٫٦	٢٢٩	٨٦٫٣	٩٩٣	٨٥٫٨
المجموع	٨٩٦	٧٧٫٤	٢٦٢	٢٢٫٦	١١٥٨	١٠٠

تشير بيانات التعدادات السكانية المختلفة إلى انخفاض نسبة العاملات بأجر فى الزراعة [١٢] . وتكاد معطيات الدراسة الراهنة تتقارب مع هذه البيانات . فقد تبين انخفاض نسبة العاملات بأجر فى الزراعة ورعاية الحيوانات (١٤٫٢٪) من أفراد العينة ويفسر هذا بالثبات النسبى لمساحة الأراضى الزراعية على مستوى الريف المصرى ، علاوة على التغيرات الهيكلية التى شهدها الربع الأخير من القرن الماضى وما ارتبط بذلك من انحسار العمل الزراعى فى القرية وظهور أنشطة غير زراعية كالعمل فى القطاع غير الرسمى وبعض الأعمال الهامشية .

كما يمكن تفسير ذلك فى ضوء الشرائح التى تنتمى إليها المرأة (الشرائح الدنيا) ، وانتشار الأمية ووجود نسبة من العائلات للأسر من الأرامل والمطلقات والمسنات غير المتزوجات .

وترتفع نسبة من يعملن فى الزراعة ورعاية الحيوانات فى الوجه البحرى ارتفاعا طفيفاً مقارنة بريف الوجه القبلى (١٤٫٤٪ ، ١٣٫٧٪ على التوالى) نظراً لكبر حجم الحيازات ، وانتشار المحاصيل غير التقليدية والتى تتطلب عمالة كثيفة . هذا إلى جانب العوامل الثقافية التى تحد من عمل المرأة فى ريف الوجه القبلى فى الزراعة مقابل أجر عند الغير .

٢ - العاملات بأجر فى أعمال الزراعة ورعاية الحيوانات طبقا لمكان العمل

جدول (٢٢)

العاملات بأجر فى أعمال الزراعة ورعاية الحيوانات

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
فى أرضنا	١٨	١٥٫٢	٥	١٩٫٢	٢٣	١٦
فى أرض حد تانى	٨٧	٧٣٫٧	١٩	٧٣٫١	١٠٦	٧٣٫٦
الإثنان	١٣	١١٫١	٢	٧٫٧	١٥	١٠٫٤
المجموع	١١٨	٨١٫٩	٢٦	١٨٫١	١٤٤	١٠٠

غالباً ما تمارس المرأة الريفية العمل الزراعى المأجور داخل زمام القرية ، ويندر السماح لها بالانتقال خارج قريتها لمزاولة تلك الأعمال . بل يفضل أن تعمل فى أرض الأسرة ، إلا أن بيانات الدراسة تشير إلى أن (٧٣٫٦٪) يعملن فى أرض لدى الغير . فقد ترتب على زيادة القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية نتيجة لتطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتحرير العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية عجزت الأسر الريفية الفقيرة بصفة عامة والتى ترأسها

نساء بصفة خاصة عن الاحتفاظ بما فى حيازتها منها . ومن ثم حرمانهن من العمل فى أرضهن وتحويلهن إلى أجيرات فى سوق العمل بالقرية .

جدول (٢٣)

توزيع العاملات بالزراعة حسب الانتظام فى العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائم	٣٣	٢٨	٧	٢٧	٤٠	٢٧ر٨
موسمى	٥٢	٤٤ر١	١١	٤٢ر٣	٦٣	٤٣ر٧
مؤقت	٥	٤ر٢	٣	١١ر٥	٨	٥ر٦
متقطع	٢٨	٢٣ر٧	٥	١٩ر٢	٣٣	٢٢ر٩
المجموع	١١٨	٨١ر٩	٢٦	١٨ر١	١٤٤	١٠٠

يتبين من جدول (٢٣) أن (٢ر٧٢٪) يعملن بشكل غير منتظم – موسمى ، متقطع ، مؤقت – ويرتبط عملهن بالمواسم الزراعية خاصة مواسم الحصاد . ويقمن ببعض الأعمال الزراعية البسيطة فكما أشارت البيانات الكيفية لدراسات نماذج من المرأة الريفية العاملة بأجر مثل تنقية الحشائش ، المقاومة اليدوية للآفات ، غرس الشتلات ، بذر البذور ، تسميد الأرض ، الرى ، جنى المحصول ، رش المبيدات ، تخزين المحاصيل ، التنظيف للمواشى ، رعاية الحيوانات الصغيرة . وترتفع نسبة من تعمل منهن عملاً غير منتظم فى ريف الوجه البحرى عن ريف الوجه القبلى . وقد يرتبط ذلك بنوعية المحاصيل الزراعية التى يتم زراعتها فى الوجه البحرى مثل الخضر والفاكهة . والتى تحتاج لأيد عاملة أكثر .

٣ - العاملات بأجر فى الزراعة وفقا لعدد أيام العمل

جدول (٢٤)

توزيع العاملات بأجر فى الزراعة وفقا لعدد أيام العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠ أيام	٢٩	٢٤٫٦	٧	٢٦٫٩	٣٦	٢٥
١٠ -	٤١	٣٤٫٧	٨	٣٠٫٨	٤٩	٣٤٫١
٢٠ -	٢١	١٧٫٨	٨	٣٠٫٨	٢٩	٢٠٫١
٣٠ يوم فى الشهر	٢٧	٢٢٫٩	٣	١١٫٥	٣٠	٢٠٫٨
المجموع	١١٨	٨١٫٩	٢٦	١٨٫١	١٤٤	١٠٠

وبالنسبة لعدد أيام العمل التى تعمل فيها مفردات العينة فقد أجاب أكثر من ثلثيهن بأنهن يعملن لمدة تقل عن ٢٠ يوما فى الشهر . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى حيث الزراعات كثيفة العمالة ، فى حين أشار حوالى ربع العينة إلى أن عملهن لا يستمر أكثر من ١٠ أيام فى الشهر . وترتفع نسبتهن فى ريف الوجه القبلى عن البحرى . وتكاد نسبة العاملات اللائى يعملن لمدة تزيد على ٢٠ يوما واللائى يعملن لمدة ٣٠ يوما تتقارب .

وترتفع نسبتهن فى ريف الوجه البحرى عن القبلى . وقد كان المتوسط العام لعدد أيام العمل فى الشهر (١٦٫٨ يوم) ، ويرتفع المتوسط فى ريف الوجه البحرى (١٦٫٢٪) مقابل (١٥٫١٪ يوماً) فى ريف الوجه القبلى مما يعنى عدم وجود فروق تذكر بين الوجهين .

٤ - عدد ساعات العمل اليومية للعاملات فى الزراعة بأجر

جدول (٢٥)

عدد ساعات العمل اليومية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
عدد الساعات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٧ ساعات	٦٠	٤٦ر٦	٢٤	٦٦ر٧	٨٤	٥٠ر٩
٧ - ٩	٣٠	٢٣ر٢	١٠	٢٧ر٨	٤٠	٢٤ر٣
١٠ - ١٢	٢٢	١٧ر-	٢	٥ر٥	٢٤	١٤ر٥
١٣ فاكثر	١٧	١٣ر٢	—	—	١٧	١٠ر٣
المجموع	١٢٩	٧٨ر٢	٣٦	٢١ر٨	١٦٥	١٠٠

يتبين من الجدول أن متوسط ساعات العمل فى اليوم (٧ر٦ ساعة) بالنسبة لجملة العاملات بالزراعة ، ويزداد متوسط ساعات العمل فى ريف الوجه البحرى ليصل إلى (١ر٧ ساعة) فى مقابل (٢ر٥ ساعة) فى ريف الوجه القبلى ، فما يزيد على نصف العاملات بالزراعة يعملن لمدة تقل عن ٧ ساعات فى اليوم . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى . وتعمل ٣ر٢٤٪ منهن لفترة زمنية تتراوح ما بين ٧ ساعات إلى أقل من ٩ ساعات يوميا ، وترتفع نسبتهن أيضا فى ريف الوجه القبلى .

٥ - الأجر اليومى للعاملات فى الزراعة

جدول رقم (٢٦)

الأجر اليومى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الأجر	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٥ جنيهات	٩	٧ر٧	٤	١٦ر٧	١٣	٩ر٢
٥ -	٨٧	٧٤ر٣	١٧	٧٠ر٧	١٠٤	٧٣ر٨
١٠ -	١٤	١٢	١	٤ر٢	١٥	١٠ر٦
١٥ جنيه فاكثر	٧	٦ر-	٢	٨ر٤	٩	٦ر٤
المجموع	١١٧	٨٣ر-	٢٤	١٧ر-	١٤١	١٠٠

يصل متوسط الأجر اليومى للعاملات بأجر إلى ٧ر٦ جنيه ، ويرتفع هذا المتوسط ارتفاعا طفيفا فى ريف الوجه البحرى (٨ر٦ جنيه) مقارنة بريف الوجه القبلى (١ر٦ جنيه) ويرتبط انخفاض الأجر اليومى بانخفاض عدد ساعات العمل . وتندرج الغالبية (٨ر٧٣٪) فى فئة الدخل من ٥ جنيهات إلى أقل من عشرة جنيهات . وترتفع نسبتهن فى ريف الوجه البحرى نظراً لارتفاع المستوى الاقتصادى فى الأخير . وتصل نسبة اللائى يحصلن على دخل يتراوح من عشرة جنيهات إلى أقل من خمسة عشر جنيها إلى ٦ر١٠٪ وتنخفض نسبة من يصل دخلهن إلى أكثر من خمسة عشر جنيها فى اليوم لتصل إلى ٤ر٦٪ . مما يعنى أن قيمة الدخل اليومى فى الأعمال الزراعية يرتبط ارتباطا طرديا بعدد ساعات العمل .

رابعا : تأثير العمل على رعاية وتربية الأبناء

تواجه المرأة الريفية التى تعمل بأجر خارج المنزل مشكلات تتعلق برعاية وتربية الأطفال خاصة فى مراحلهم العمرية الأولى ، ويزداد الأمر صعوبة عندما يكون العمل شاقا وبعيدا عن مكان إقامتها . وهى تبذل المزيد من الجهد للتوفيق بين التزاماتها نحو أطفالها فى المنزل ومسئولياتها فى العمل . ويساعدها فى ذلك ما قد يقوم به الزوج من أدوار داخل المنزل بجانب ما توفره الدولة من خدمات كإنشاء دور حضانة على سبيل المثال . وفى هذا الإطار حاولت الدراسة التعرف على مدى تأثير عمل المرأة خارج المنزل على تربية أبنائها .

جدول (٢٧)

تأثير العمل خارج المنزل على رعاية وتربية الأبناء

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٦١	١٨ر-	٥٠	٢٠ر٦	٢١١	١٨ر٦
لا	٣٩٦	٤٤ر٣	١٢٨	٥٢ر٧	٥٢٤	٤٦ر١
ليس لديها أولاد	٣٣٦	٣٧ر٦	٦٥	٢٦ر٧	٤٠١	٣٥ر٣
المجموع	٨٩٣	٧٨ر٦	٢٤٣	٢١ر٤	١١٣٦	١٠٠

يوضح جدول (٢٧) أن (٣ر٣٥٪) من العاملات بأجر ليس لديهن أبناء . كما أشارت البيانات إلى أن ما يقرب من النصف منهن (١ر٤٦٪) أوضحن أن العمل خارج المنزل لم يؤثر على تربية أبنائهن . وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، كما هو موضح بالجدول . وربما يفسر ذلك فى ضوء عمل بعض هؤلاء النساء فى القطاع الحكومى الذى يتيح الفرصة للإجازات الخاصة لرعاية الأطفال ، بما يسمح لها بالتوفيق بين عملها خارج المنزل وتربية أبنائها داخله ، ومن جانب آخر قد تنتمى هؤلاء العاملات إلى أسر ممتدة حيث تشارك الجدة أو إحدى أخوات الزوج فى رعاية الأبناء أثناء فترة عملها . وهذا أكثر شيوعاً فى الريف عنه فى الحضر .

أما من أشرن إلى أن عملهن خارج المنزل أثر على رعاية أبنائهن فقد بلغت نسبتهن ٦ر١٨٪ ، وترتفع هذه النسبة قليلا فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى . وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الأطفال الصغار (أقل من عشر سنوات) داخل الأسرة (انظر بيان توزيع أفراد أسر العينة حسب السن) بجانب تأثير العوامل الثقافية التى يرفض الزوج فى ضوئها مشاركة الزوجة فى أداء الأعمال المنزلية . وتتحمل المرأة العاملة وحدها عبء العمل ورعاية الأبناء والتوفيق بينهما .

وبالنسبة لمن أشرن إلى أن العمل خارج المنزل أثر على تربية الأبناء فيوضحها جدول (٢٨) .

جدول (٢٨)

أثر عمل المرأة على تربية الأطفال

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملــــة	
المتغيــرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وجودهم بدون رعاية بيعرضهم للمخاطر	٤١	٢٥٫٥	١٠	٢٠٫ــ	٥١	٢٤٫٢
افتقادهـــــم الحنــــــان	٤٧	٢٩٫٢	٥	١٠٫ــ	٥٢	٣٤٫٦
عدم العناية الكافية فى التغذية والرعاية الصحية	٦٥	٤٠٫٤	٢٣	٤٦٫ــ	٨٨	٤١٫٧
عدم العناية بشئونهم الشخصية	٤٤	٢٧٫٣	٢٣	٤٦٫ــ	٦٧	٣١٫٨
عدم متابعتهــم فــى الدراســة	٣٧	٢٣٫ــ	٨	١٦٫ــ	٤٥	٢١٫٣
أخــــــرى	١١	٦٫٨	١	٢٫ــ	١٢	٥٫٧

أتت عدم العناية الكافية بتغذية الأبناء ورعايتهم الصحية فى مقدمة التأثيرات الناجمة عن عمل المرأة خارج المنزل ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٤٦٫٠٪ ، ٤٠٫٤٪ على التوالى) ، يلى ذلك افتقاد الأبناء للعناية بشئونهم وترتفع هذه النسبة أيضا فى الوجه القبلى عن البحرى . وتكاد تتفق نسبة من أشرن إلى أن عمل المرأة خارج المنزل أثر فى الأبناء فى الوجه البحرى مع متوسط العينة حيث وجودهم بدون رعاية يسهم فى تعرضهم للخطر وافتقادهم للحنان . وترتفع نسبة من أشرن لذلك فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، وقد يرجع ذلك إلى الارتفاع النسبى للمستوى التعليمى للمرأة العاملة فى الوجه البحرى عن القبلى مما ينعكس على وعيها وإدراكها بالجوانب والتأثيرات السلبية لخروجها للعمل خارج المنزل ، وربما يرجع ذلك أيضا إلى انتشار الأسرة النووية فى الوجه البحرى أكثر من الوجه القبلى حيث لا تجد الأم آخرين يقيم معهم الطفل أثناء وجودها خارج المنزل .

خامساً: *الرضا عن العمل*

يعد الرضا عن العمل مؤشراً على الإنجاز والاستمرار فيه ، وقد خلصت معظم الدراسات السابقة إلى تباين وتنوع الدوافع التى تخلق الشعور بالرضا ، وإن كان أهمها على الإطلاق الدوافع الاقتصادية – خاصة للشرائح المتوسطة والفقيرة – علاوة على الإشباع النفسى والاجتماعى الذى يحققه العمل خارج المنزل .

جدول (٢٩)

الرضا عن العمل

الإقليم / المتغيرات	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٨٣١	٩٣٫٨	٢٢٩	٩٤٫٦	١٠٦	٩٤٫٠
لا	٥٥	٦٫٢	١٣	٥٫٤	٦٨	٦٫٠
المجموع	٨٨٦	٧٨٫٥	٢٤٢	٢١٫٥	١١٢٨	١٠٠

يتبين من الجدول أن الغالبية العظمى ممن يعملن بأجر راضيات عن عملهن ، وفى هذا السياق أشارت المبحوثات من خلال دراسات الحالة إلى أسباب متعددة لهذا الرضا ، منها "أن العمل يتيح الفرصة لخروج المرأة ، والاعتماد على النفس ، وتحمل المسئولية ، واكتساب خبرات اجتماعية جديدة تفيدها فى إدارة شئون الأسرة ، والمساهمة فى زيادة دخل الأسرة لمواجهة نفقات المعيشة خصوصاً فى ظل ارتفاع الأسعار ، والاستقلال المادى للمرأة ، وأن العمل يجعلها عضواً فعالاً فى المجتمع ويزيد من ثقافتها ويعلمها كيفية التعامل مع الناس ، كما يمنح العمل قيمة للمرأة ويعطيها الإحساس بالأدمية ، فالمرأة العاملة تحظى باحترام الناس وتحقق مكانة مرتفعة داخل أسرتها ، "العمل يشغل وقت الفراغ ، ويحد من المشكلات مع الجيران والنميمة" .

وعلى الرغم من تنوع أسباب الرضا عن العمل والتى ارتبطت بمتغيرات كالشريحة التى تنتمى إليها المرأة العاملة بأجر ، أو المهنة ، أو العوامل الثقافية ، والظروف الأسرية . فإن السبب الذى احتل مكان الصدارة فى أسباب هذا الرضا هو الحصول على دخل يساعد فى نفقات المعيشة كما سيوضح ذلك جدول (٣٠) .

جدول (٣٠)

أسباب الرضا عن العمل

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الحصول على دخل يساعد فى المعيشة	٥٨٠	٦٩٫٨	١٢٩	٥٦٫٣	٧٠٩	٦٦٫٩
الحصول على مكانة اجتماعية	١٥١	١٨٫٢	٤٣	١٨٫٨	١٩٤	١٨٫٣
تحقيق درجة من الاستقلال المالى	١١٤	١٣٫٧	٢٢	٩٫٦	١٣٦	١٢٫٨
العمل يعطى خبرات للمرأة	١٣٦	١٦٫٤	٣٤	١٤٫٨	١٧٠	١٦٫٠
لتحقيق الذات	٢٤٢	٢٩٫١	٦٦	٢٨٫٨	٣٠٨	٢٩٫١
أخرى	٣٧	٤٫٥	١٠	٤٫٤	٤٧	٤٫٤

كما سبقت الإشارة فإن السبب الخاص بالمساهمة فى ميزانية الأسرة أتى فى مقدمة الأسباب حيث أشار إلى ذلك أكثر من ثلثى هؤلاء العاملات . وكان هذا أكثر وضوحاً فى ريف الوجه البحرى . وفى سياق الحديث عن الدوافع الاقتصادية أشارت ١٢٫٨٪ منهن إلى أن عملهن كان بدافع تحقيق درجة من الاستقلال المادى والحصول على دخل خاص ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى أيضا . حيث المرأة أكثر سعياً للتحرر من سلطة الرجل مقارنة بالنساء فى ريف الوجه القبلى . وجاء فى المرتبة الثانية السبب الخاص بتحقيق المرأة لذاتها (٢٩٫١٪) وتكاد النسب فى الوجهين تتقارب ، يلى ذلك من أشرن إلى أن أسباب رضائهن عن العمل يرجع إلى رغبتهن فى تحقيق مكانة اجتماعية (١٨٫٣٪) على مستوى الوجهين تقريباً . أما باقى النسبة فقد ركزن فى أسبابهن

للرضا عن العمل فى أنه – العمل – يعطى خبرات ومهارات للمرأة . وقد يرتبط السببان الأخران ببعض النساء من الشرائح العليا فى الوقت الذى يمثل العائد المادى لهن هدفاً ثانوياً .

أما من أشرن إلى أنهن غير راضيات عن عملهن (٦٪) فكانت أسبابهن لعدم الرضا على النحو التالى .

جدول (٣١)

أسباب عدم الرضا عن العمل

الأسباب / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الإرهاق والتعب	٣٠	٤ر٥	٨	٦١ر٥	٣٨	٥٥ر٩
التقصير نحو أفراد الأسرة وشئون المنزل	٨	١٤ر٥	٣	٢٣ر١	١١	١٦ر٢
مضايقات زملاء العمل	٢	٣ر٦	–	–	٢	٢ر٦
انخفاض الأجر	١١	٢٠ر٠	٢	١٥ر٤	١٣	١٩ر١
أخرى	١٦	٢٩ر١	٢	١٥ر٤	١٨	٢٦ر٥

تمثل السبب الأول لعدم الرضا عن العمل فى أنه يسبب إرهاقاً وتعباً للمبحوثات حيث أجاب بذلك أكثر من نصفهن ، وقد يمثل هؤلاء النساء العاملات فى الزراعة والقطاع غير الرسمى والنساء اللائى يمارسن أكثر من عمل . ويسود هذا السبب بنسبة أكبر بين العاملات فى ريف الوجه القبلى حيث يقع على المرأة وحدها دون الرجل – ولأسباب ثقافية – مسئولية التوفيق بين أدوارها داخل المنزل ومتطلبات العمل بأجر خارج المنزل . ويأتى بعد ذلك من أشرن إلى السبب الخاص بانخفاض الأجر من العمل كسبب فى عدم الرضا عن العمل . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى . ثم جاء بعد ذلك من أشرن إلى أن أسباب عدم رضائهن عن العمل يرجع إلى أنه – العمل – يؤثر على أدوار المرأة وواجباتها نحو أفراد الأسرة وشئون المنزل . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى حيث المرأة المسئولة فقط عن شئون المنزل سواء كانت عاملة أو غير

عاملة . وحيث تستهجن الثقافة فى الوجه القبلى تحديداً مشاركة الرجل للمرأة فى شئون المنزل أو تربية الأبناء .

سجلت دراسات الحالة اعتراض بعض المبحوثات على عمل المرأة بدعوى أن الاختلاط بالرجال فى العمل يسبب مشاكل ، وأن المرأة خلقت للعمل داخل المنزل ، ويؤثر عملها على فرص العمل المتاحة للشباب كما يؤثر على أسرتها ورعايتها لأبنائها . وقد أبدت بعض المبحوثات الموافقة على عمل المرأة وفقاً لشروط أهمها : الاحتياج المادى ، وفاة الزوج ، الطلاق ، وجود وقت فراغ ، وأن تتمتع المرأة بقوة بدنية تساعدها على العمل ، علاوة على كل ذلك أن يكون العمل داخل القرية .

سادسا : ساعات العمل

يقصد بها على وجه التحديد الوقت المستغرق فى أداء الأنشطة داخل المنزل "أعمال منزلية" أو خارج المنزل "الأعمال المأجورة"[١٣] . وفيما يلى عرض لبيان تغير ساعات العمل داخل المنزل فى (آخر عامين ٢٠٠١، ٢٠٠٢) .

جدول (٣٢)

توزيع العاملات بأجر حسب التغير فى عدد ساعات العمل داخل المنزل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
زادت	٢٨٩	٣٢٫٣	١٠٣	٣٩٫٣	٣٩٢	٣٣٫٩
قلت	٢٠٢	٢٢٫٥	٣٨	١٤٫٥	٢٤٠	٢٠٫٧
كما هى	٤٠٥	٤٥٫٢	١٢١	٤٦٫٢	٥٢٦	٤٥٫٤
المجموع	٨٩٦	٧٧٫٤	٢٦٢	٢٢٫٦	١١٥٨	١٠٠

يتبين من الجدول أن ما يزيد على الثلث بقليل من العاملات بأجر قد زادت عدد ساعات عملهن داخل المنزل ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى عن ريف الوجه البحرى ، وقد يرجع ذلك لانخفاض المستوى الاقتصادى ولجوء المرأة

إلى أداء معظم الأعمال المنزلية بالطرق اليدوية ، هذا إلى جانب أن العمل داخل المنزل مسئولية المرأة بالدرجة الأولى ، ويندر مشاركة الرجال فى أداء الأعمال المنزلية نظرا لأن نظام القيم فى المجتمعات الريفية يعد مشاركة الرجل فى أعمال المنزل من الأمور التى تقلل من مكانته ومنزلته كرب الأسرة ، ولهذا تتحمل المرأة عادة عبء عمل مزدوج [١٤] علاوة على كبر حجم الأسرة . وبصفة عامة ذكرت المبحوثات فى دراسات الحالة عدداً من الأسباب تقف وراء زيادة ساعات العمل منها : نقص الأجهزة الكهربائية الحديثة ، وزيادة عدد الأبناء ، والمتطلبات الأسرية ، وإقامة بعض المشروعات الصغيرة داخل المنزل لزيادة الدخل . وفيما يلى عرض لأهم المتغيرات المؤثرة على عدد ساعات العمل .

جدول (٣٣)

أسباب زيادة عدد ساعات العمل داخل المنزل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مسئوليات ما بعد الزواج	٩٨	٢٨ر٥	١٩	١٧ر٣	١١٧	٢٥ر٨
ازدياد المتطلبات الأسرية	٢١٩	٦٣ر٧	٨٥	٧٧ر٣	٣٠٤	٦٧ر–
تراجع الأداء البدنى مع التقدم فى السن	٩	٢ر٦	١	–ر٩	١٠	٢ر٢
أخرى	١٨	٥ر٢	٥	٤ر٥	٢٣	٥ر–
عدد المستجيبين	٣٤٤	٧٥ر٨	١١٠	٢٤ر٢	٤٥٤	١٠٠

توضح بيانات الجدول أن أكثر المتغيرات تأثيرا على زيادة ساعات العمل زيادة المتطلبات الأسرية ، وقد ظهر أثر هذا المتغير بجلاء على النساء فى ريف الوجه القبلى . ومن المتغيرات المؤثرة أيضا المسئوليات التى يفرضها الزواج على المرأة (٢٥ر٨٪) . وأشارت نسبة بسيطة إلى أن تراجع الأداء البدنى مع التقدم فى السن هو المسئول عن زيادة عدد ساعات العمل .

أما بالنسبة لمن أشرن إلى أنه قد حدث انخفاض فى ساعات العمل داخل

المنزل فتقدر نسبتهن بنحو (٧ر٢٠٪) كما هو موضح بجدول (٣٢) ، وترتفع نسبة من أشرن إلى ذلك فى ريف الوجه البحرى عن الوجه القبلى . وبصفة عامة ذكرت المبحوثات فى دراسات الحالة عدة أسباب لتناقص عدد ساعات العمل منها : توافر الأجهزة المنزلية الحديثة الموفرة للوقت ، مساعدة زوجة الابن ، زيادة عدد ساعات العمل المأجور خارج المنزل ، تحمل الأبناء الكبار مسئولية العمل داخل المنزل ، انتماء المبحوثة لأسر ممتدة ، تقدم السن وتدهور الأحوال الصحية ، اعتماد الأبناء على أنفسهم لبلوغهم سن الرشد . والجدول التالى يوضح أكثر المتغيرات المؤدية إلى تناقص عدد ساعات العمل داخل المنزل .

جدول (٣٤)

اسباب تناقص عدد ساعات العمل داخل المنزل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
حسب التزاماتى فى البيت	٢٧	٦ر١١	٧	١ر١٧	٣٤	٤ر١٢
لأنى أعمل خارج المنزل أكثر	١٥٥	٨ر٦٦	٢٠	٨ر٤٨	١٧٥	١ر٦٤
عدم وجود الوقت الكافى	٢٥	٨ر١٠	٨	٥ر١٩	٣٣	١ر١٢
توفر الأجهزة المنزلية الحديثة	٧	–ر٣	٢	٩ر٤	٩	٣ر٣
أخرى	١٨	٨ر٧	٤	٧ر٩	٢٢	١ر٨
عدد المستجيبين	٢٣٢	–ر٨٥	٤١	–ر١٥	٢٧٣	١٠٠

تكاد بيانات جدول (٣٤) تتفق مع بيانات دراسة الحالات المشار إليها حيث إن ما يقرب من الثلثين واللائى تناقص عدد ساعات عملهن داخل المنزل كان بسبب العمل خارج المنزل لفترات طويلة . وقد ظهر تأثير هذا المتغير بوضوح على العاملات فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٨ر٦٦٪ ، ٨ر٤٨٪ على التوالى) وقد يرتبط ذلك بارتفاع نسبة من تعمل منهن فى القطاع الخاص كما سبق وأشير . حيث تزيد نسبة العاملات بالقطاع الخاص فى ريف الوجه البحرى .

جدول (٣٥)

توزيع العاملات بأجر حسب التغير فى عدد ساعات العمل خارج المنزل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
زادت	٢٩٠	٣٢ر٤	٨٢	٣٣ر٣	٣٧٢	٣٢ر٥
قلت	٣٦	٤ر١	١٦	٦ر٤	٥٢	٤ر٥
كما هى	٥٦٨	٦٣ر٥	١٥١	٦٠ر٦	٧١٩	٦٣ر-
المجموع	٨٩٤	٧٨ر٢	٢٤٩	٢١ر٨	١١٤٣	١٠٠

تشير بيانات جدول (٣٥) إلى أن أكثر من ثلثى من يعملن بأجر لم يحدث تغير فى عدد ساعات عملهن خارج المنزل (٦٣٪) وقد يرجع ذلك إلى أنهن يعملن فى القطاع الحكومى الذى يخضع لنظام محدد فيما يتعلق بعدد ساعات العمل ، كما أن ٣٢ر١٪ زاد عدد ساعات عملهن ، وتتقارب نسبتهن فى ريف الوجه البحرى والقبلى . وكشفت بيانات دراسات الحالة عن بعض هذه الأسباب مثل : زيادة عدد ساعات يوم العمل ، طبيعة العمل ، الأعمال التطوعية ، حضور دورات تدريبية بعيدا عن مكان العمل .

جدول (٣٦)

أسباب زيادة عدد ساعات العمل خارج المنزل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
طبيعة العمل	٢٤٣	٧٧ر٩	٦٦	٧٨ر٦	٣٠٩	٧٨ر-
الحاجة لزيادة الدخل	٥٤	١٧ر٣	١٥	١٧ر٨	٦٩	١٧ر٤
بسبب الزواج	٣	١ر-	-	-	٣	ر٨
أخرى	١٢	٣ر٨	٣	٣ر٦	١٥	٣ر٨
عدد المستجيبين	٣١٢	٧٨ر٨	٨٤	٢١ر٢	٣٩٦	١٠٠

ترجع أكثر الأسباب لزيادة عدد ساعات العمل خارج المنزل لطبيعة العمل

الذى تؤديه المرأة ، ولا يوجد فروق فى هذا المتغير بين العاملات فى ريف الوجه البحرى والقبلى ، وأكدت ٤ر١٧٪ من إجمالى العينة إلى أن الحاجة لزيادة الدخل هى السبب فى زيادة عدد ساعات العمل .

وكما هو مبين فى جدول (٣٥) أن (٥ر٤٪) منهن أشرن إلى انخفاض عدد ساعات العمل خارج المنزل .

أما عن أسباب انخفاض عدد ساعات العمل خارج المنزل فيوضحها الجدول التالى :

جدول (٣٧)

أسباب انخفاض عدد ساعات العمل خارج المنزل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ظروفى الصحية وكبر سنى	١١	٧ر٢٩	٢	٥ر١٢	١٣	٥ر٢٤
حسب طبيعة العمل	١٩	٤ر٥١	١٢	ر٧٥	٣١	٥ر٥٨
التقدم التكنولوجى	–	–	١	٢٥ر٦	١	٩ر١
أخرى	٧	٩ر١٨	١	٢٥ر٦	٨	ر١٥
عدد المستجيبين	٣٧	٨ر٧٨	١٦	٢ر٣٠	٥٣	١٠٠

يتضح من جدول (٣٧) أن ما يزيد على نصف المبحوثات اللائى انخفض عدد ساعات عملهن خارج المنزل كان حسب طبيعة العمل المأجور الذى تؤدية المبحوثة والذى قد يكون عملا موسميا فى الزراعة مثلا ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٧٥٪ ، ٤ر٥١٪ على التوالى) .

كما أن ما يقرب من ربع المستجيبات كانت ظروفهن الصحية والتقدم فى السن السبب الرئيس لتناقص عدد ساعات عملهن المأجور . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى عن القبلى ، كما يرتبط ذلك أيضا بالعمل الذى تؤديه المرأة وما إذا كان شاقا أو غير شاق .

سابعا : الحماية التشريعية

يمثل عقد العمل حماية قانونية لضمان حقوق العاملات بأجر ، وتتزايد أهميته بالنسبة للعاملات بالقطاع غير الرسمى باعتبارهن أكثر عرضة للاستغلال بكافة صوره فى الأجور ، وساعات العمل ، والإجازات ، بل يمكن الاستغناء عنهن بسهولة [١٥].

جدول (٣٨)

توزيع العاملات بأجر حسب نوع عقود العمل

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بعقد دائم (فى القطاع الخاص)	١٠	١ر١	٩	٤ر٣	١٩	٦ر١
بعقد مؤقت (فى القطاع الخاص)	١٠	١ر١	١	٤ر٠	١١	٩ر٠
بدون عقد خالص	٣٥٩	١ر٤٠	٧٣	٩ر٢٧	٤٣٢	٣ر٢٧
عقد مؤقت بالحكومة	٥٥	١ر٩	٣٤	٠ر١٣	٨٩	٧ر٧
معينة فى الحكومة	٤٥٩	٢ر٥١	١٢٦	١ر٤٨	٥٨٥	٥ر٥٠
لا تعمل خارج المنزل	٣	٣ر٠	١٩	٣ر٧	٢٢	٩ر١
المجموع	٨٩٦	٤ر٧٧	٢٦٢	٦ر٢٢	١١٥٨	٠ر١٠٠

يعمل أكثر من نصف العاملات بأجر (٥ر٥٠٪) فى الحكومة عملاً دائماً – وتكاد النسبة فى الوجهين تتقارب – وهن بذلك يخضعن للحماية التأمينية والصحية التى توفرها لهن الدولة . بينما أكثر من ربع العاملات بأجر يعملن بدون عقد عمل وبذلك تنعدم الحماية القانونية لهن . وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن القبلى . ويبدو أن غالبية هذه النسبة ممن يعملن عملاً موسمياً فى الزراعة أو فى القطاع غير الرسمى . وتنخفض نسبة من تعمل منهن بعقود مؤقتة فى الحكومة وهن أيضاً يخضعن للحماية القانونية خلال فترة العقد . أما من تعمل منهن فى القطاع الخاص سواء بعقد دائم أو مؤقت فتكاد تنخفض نسبتهن بين أفراد العينة لتصل إلى ٥ر٢٪ .

وتكشف هذه البيانات عن أهمية التزام صاحب العمل بعقود للعمل تحدد حقوق المرأة العاملة وواجباتها فى العمل ، حتى وإن كان هذا العمل فى القطاع غير الرسمى خاصة فى مجال الزراعة ، فتوافر الحماية التشريعية للمرأة العاملة فى هذا القطاع قد يكون حافزاً لعمل المرأة فى القطاع غير الرسمى فى حالة عدم القدرة على الالتحاق بالعمل فى القطاع الحكومى .

جدول (٣٩)

توزيع العاملات بأجر حسب المعرفة بشروط عقد العمل

الإقليم / المتغيرات	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٣	٦٥ر٠	٥	٥٠ر٠	١٨	٦٠ر٠
لا	٧	٣٥ر٠	٥	٥٠ر٠	١٢	٤٠ر٠
المجموع	٢٠	٦٦ر٧	١٠	٣٣ر٣	٣٠	١٠٠ر٠

لا شك أن إلمام المرأة العاملة بأجر بشروط عقد العمل من شأنه أن يساعدها على التعرف على حقوقها داخل العمل وما تتمتع به من حماية قانونية طبقاً لهذا العقد . وبسؤال المبحوثات عما إذا كن على دراية بشروط عقد العمل اللائى يعملن فى إطاره تبين أن ما يقرب من ثلثهن كن حريصات على معرفة شروط عقد العمل . وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، ويمكن أن يرتبط ذلك بالمستوى التعليمى للعاملات بأجر ، فكما سبق وأشير بلغت نسبة الحاصلات منهن على الشهادة المتوسطة وفوق المتوسطة ١ر٥٨٪ ، وأن الحاصلات منهن على الشهادة الجامعية وفوق الجامعية بلغت ١ر١٧٪ .

فى ضوء ما سبق يمكن رصد عدد من الاستخلاصات حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملات بأجر وأوضاع عملهن ، وكيفية تفعيل أدوارهن فى سوق العمل .

١ - تتوزع العاملات بأجر فى قرى الدراسة على فئات السن المختلفة وبنسب متقاربة ويبلغ متوسط السن ٣١٫٣ سنة ، كما كشفت البيانات عن أن غالبيتهن من المتزوجات ، وأن مايقرب من نصف العاملات بأجر توقفن بتعليمهن عند الشهادة المتوسطة ، كما تنخفض بينهن نسبة الأمية فى مقابل ارتفاع نسبة الحاصلات على الشهادة الجامعية . هذا وقد احتل العمل فى الخدمات المرتبة الأولى فى السلم المهنى ، وجاءت فى المرتبة الثانية مجموعة المهن المكتبية والإدارية المتوسطة ، ويتسق ذلك مع المستوى التعليمى لهن . كما احتلت مهنة الزراعة مرتبة متأخرة بين المهن التى تعمل بها النساء العاملات بأجر ، كما أن مايقرب من ثلثيهن لم يكتفين بمهنة واحدة بل التحقن بمهن إضافية ، وأن مايقرب من نصف العاملات بأجر حصلن على عملهن عن طريق مكاتب القوى العاملة ، ويتركز مايقرب من ثلثى أفراد العينة فى القطاع الحكومى . وكشفت البيانات عن أن متوسط دخل المرأة العاملة بأجر بلغ ١٥٧٫٦ جنيه شهريا ويزداد الدخل فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى ، وتؤكد البيانات على أن أكثر من ثلثى العاملات ينفقن دخلهن بالكامل فى البيت .

٢ - وفيما يتعلق بالملامح الديموجرافية والاجتماعية لأفراد أسر هذه الشريحة فقد بلغ متوسط حجم الأسرة فيها ٥٫٧ نسمة ، وأكثر من ثلثى أفراد أسر العاملات بأجر ينتمين إلى أسر يتراوح عدد أفرادها من ٥-٧ أفراد ، كما تنتمى غالبيتهن إلى أسر نووية . وبلغ متوسط سن أفراد الأسر (٢٣٫٨٣ سنة) ، وتنخفض نسبة الإعالة فى هذه الأسر مقارنة بنسبة الإعالة على مستوى الريف المصرى ، كما أن أكثر من نصف أفراد هذه الأسر من المتزوجين ، وما يزيد على الثلث من غير المتزوجين . وتشير البيانات إلى زيادة نسبة المتعلمين منهم تعليما أقل من المتوسط ، ثم الحاصلين على التعليم المتوسط منهم ، ويعمل من أفراد الأسر (٩٠٫٩٪) بأجر نقدى .

كما جاءت نسبة من يعملن فى مجال الخدمات فى المرتبة الأولى ، يليها الأعمال الكتابية ، ثم الوظائف الفنية العليا . ويتركز أكثر من ثلث أفراد الأسر فى النشاط الخدمى ثم النشاط الزراعى وبنسب ضئيلة فى النشاط الصناعى والتجارى . بجانب أن ما يزيد على نصف أفراد الأسر من الملتحقين بالقطاع الحكومى ، فى الوقت الذى بلغت نسبة العاملين فى القطاع الخاص (١ر٤٣٪) ، وأظهرت المؤشرات الإحصائية أن متوسط الدخل الشهرى لأسر النساء العاملات بأجر ٤١٧ جنيها شهريا ، ويرتفع متوسط الدخل فى ريف الوجه البحرى عن ريف الوجه القبلى .

٣ - كشفت البيانات عن انخفاض نسبة العاملات فى الزراعة ورعاية الحيوانات (٢ر١٤٪) ، وتعمل النسبة الكبيرة منهن فى الزراعة لحساب الغير ، وبشكل غير منتظم (موسمى ، متقطع ، دائم) ويمارسن الأعمال الزراعية البسيطة ، وقد بلغ متوسط عدد أيام العمل ٨ر١٦ يوم فى الشهر ، وعدد ساعات العمل ٧ر٦ ساعة فى اليوم ، وكان متوسط الأجر اليومى ٧ر٦ جنيه .

٤ - وعن تأثير عمل المرأة بأجر على رعاية الأبناء أشارت نسبة قليلة (٦ر١٨٪) إلى أن عملهن أثر على أبنائهن ، وأتت عدم العناية بتغذية الأبناء ورعايتهم الصحية فى مقدمة التأثيرات ، يليها افتقادهم للحنان وعدم العناية بشئونهم الشخصية . أما بالنسبة لمن أشرن إلى أن عملهن لم يؤثر على أبنائهن فقد تمثلت مبرراتهن فى عدم وجود أبناء فى الأصل ، أو أن أبناءهن قد بلغوا سناً متقدمة .

٥ - تؤكد الغالبية العظمى من العاملات بأجر على أنهن راضيات عن عملهن (٩٤٪) ، وكان السبب الرئيس للرضا الحصول على دخل إضافى إلى جانب الإشباع النفسى والاجتماعى الذى يحققه العمل المأجور خارج

المنزل . وكان التعب والإرهاق وانخفاض الأجر من أهم أسباب عدم الرضا عن العمل .

٦ – تخضع نصف العاملات بأجر للحماية القانونية (التأمين الاجتماعى والصحى) بسبب عملهن فى القطاع الحكومى ، فى الوقت الذى تنعدم فيه الحماية القانونية تماما لأكثر من ثلث العاملات بأجر .

٧ – كشفت البيانات عن وجود تفاوتات بين ريف الوجه البحرى وريف الوجه القبلى غالبيتها فى صالح ريف الوجه البحرى ، فعلى سبيل المثال تبين ارتفاع نسبة الأمية ، وانخفاض الدخل الشهرى للأسرة ، وزيادة حجمها ، فى ريف الوجه القبلى .

فى ضوء هذه النتائج ومن أجل تفعيل أدوار المرأة العاملة بأجر فى سوق العمل ينبغى :

إعادة النظر فى تطوير التعليم الفنى ، والتوسع فى مراكز التدريب المهنى ، لتأهيل وإكساب المرأة الريفية المهارات الأساسية التى يتطلبها سوق العمل ، والعمل على تقديم قروض ميسرة للمرأة العاملة فى الزراعة وفى القطاع غير الرسمى لبدء مشروع جديد ، ويفضل إنشاء صناعات صغيرة تغذى الصناعات الكبيرة لضمان تسويق المنتجات ، على أن تتولى بعض منظمات المجتمع المدنى مساعدة الراغبات فى التدريب وإعداد دراسات الجدوى وتسويق المنتجات ومتابعة سداد القروض ، لإتاحة استمرار دوران رأس المال وتمكين أخريات من الحصول على تمويل ميسر لمشروعاتهن [١٦] . وأخيراً التدخل لمد مظلة الحماية القانونية (الصحية – الاجتماعية) لتشمل النساء العاملات بأجر فى قطاع الزراعة وغيرهن من العاملات فى القطاع غير الرسمى والعاملات بعقود مؤقتة .

المراجع

١ - كشك ، حسنين ، فرغلى ، على ، المرأة الريفية بين العمل المأجور وغير المأجور ، فى عبدالجواد، إنعام وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية : التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٢ .

٢ - كانت نسبة مساهمة المرأة فى قوة العمل طبقا لتعداد ١٩٨٦ (٧ر٧٪) فى حين بلغت ٥ر١٤٪ فى تعداد ١٩٩٦ انظر عبد الجواد ، إنعام وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الرابع .

٣ - حسن ، منصور مغاورى ، أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر على العمالة الزراعية ، المؤتمر السنوى الخامس ، التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاما ، ٢٠-٢٣ ابريل ٢٠٠٣ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، ص١٩٣ .

٤ - انظر الفصل الأول من التقرير الراهن ، ص١٢ .

٥ - حليم ، نادية ، الواقع التعليمى للمرأة المصرية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٣١ ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٤ ، ص ٩٨ .

٦ - عثمان ، ماجد ، السكان وقوة العمل فى مصر: الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٩ .

٧ - زيتون ، محيا ، أوضاع المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مصر ، قضايا أساسية ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد ٣٥ ، العدد الأول ، ١٩٩٧ ، ص ص ١- ٩٥ .

٨ - شكرى ، علياء وآخرون ، المرأة فى الريف والحضر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣٩٢-٣٩٣ .

٩ - عثمان ، ماجد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

١٠- المرجع نفسه ، ص١٣٢ .

١١- المرجع نفسه ، ص١٢٩ .

١٢- بلغت نسبة العاملات بالزراعة وفقا لتعداد ١٩٧٦ (١٢٪) ، وفى تعداد ١٩٨٦ (٣ر١٥٪) ، كما بلغت نسبتهن ٩ر١٩٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، انظر عبدالجواد ، إنعام ، مرجع سبق ذكره الفصل الرابع .

١٣ - شكرى ، علياء ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

١٤- زيتون ، محيا ، المرأة والتنمية ، مناهج نظرية وقضايا عملية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٨ .

١٥ - زيتون ، محيا ، أوضاع المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مصر ، قضايا أساسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٠-٩٩ .

١٦ - زايد ، أحمد وآخرون ، المرأة وقضايا المجتمع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٧٢ .

الفصل السابع *

عمل المرأة غير المأجور فى قرى الدراسة

تعكس المساهمة فى قوة العمل والهيكل الوظيفى لتلك العمالة مكانة الفرد فى المجتمع ، وحقيقة الأمر أن المرأة المصرية تعمل بجانب الرجل من قديم الزمان وخاصة فى القطاع الزراعى ، ولكن هناك مظاهر كثيرة للتمييز ضدها فى مجال العمل من أهمها ارتفاع نسبة عمالة المرأة لدى الأسرة بدون أجر [١] بالرغم من أن البيانات الإحصائية لا تعبر بدقة عن معدلات مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى ، إذ يوجد ثمة قصور فى الوسائل الإحصائية على تحديد حجم هذه المساهمة ، نظرا لإغفال هذه الإحصاءات للكثير من الأنشطة الاقتصادية غير المأجورة التى تقوم بها المرأة فى إطار الأسرة المعيشية عند حساب هذه الإحصاءات . وعدم حساب عمل المرأة فى الزراعة بصورة دقيقة ، كما يرجع إلى عدم حساب ما تنتجه داخل الأسرة . ولا يتم تبادله فى السوق بقيمة نقدية ، وما تقدمه من خدمات للأسرة ولا تتقاضى عليه أجرا ، وهو ما دفع بعض الباحثين للحديث عن تمييز إحصائى ضد المرأة [٢].

وعلى الجانب الآخر تحمل مشكلة تحديد حجم مساهمة المرأة الريفية فى الأنشطة الاقتصادية بين طياتها عوامل ثقافية تبالغ فى تقدير جهود الذكور على حساب الإناث بين أبناء المجتمع الريفى أنفسهم عند جمع بيانات الإحصاءات ،

* كتب هذا الفصل الأستاذ أحمد عبد الموجود ، باحث ، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

رغم أن الواقع يفصح عن كثافة الجهود التى تؤديها الإناث فى أعمال الزراعة والحقل – على سبيل المثال – والتى تمثل فى الأساس جهودا ينبغى أن يؤديها الذكور [٣].

فالإناث بالقرية تبذل جهودا مضنية حسب مستوياتهن الطبقية ، ومنهن من تستمر فى عملها طوال ساعات النهار وبعض ساعات الليل ولكن فى إطار وحدات المعيشة ، ومن ثم تظل هذه الجهود تتوارى خلف الجدران ويصعب رصدها أو حصرها ، كما لا تتم بمقابل مادى ينعكس على من يؤديها من الإناث ، ويمثل ذلك بدوره أحد أشكال القهر الذى تقع فيه المرأة الريفية [٤].

وبوجه عام فإن قدرا كبيرا من عمل المرأة يظل بلا تقدير وبلا تقييم ، وهذا أمر يترك أثرا على مركز المرأة فى المجتمع وعلى فرصها فى الحياة العامة [٥].

ويعد العمل بدون أجر فى نطاق الأسرة المعيشية – اتساقا مع التوصيات الدولية – نشاطا اقتصاديا إلا إذا وقع داخل القطاعين الأولين من النشاط الاقتصادى ، الزراعة والتعدين ، ونتج عنه سلع أو خدمات لاستهلاك الأسرة المعيشية بالكامل . وتعرف المرأة العاملة لدى الأسرة بدون أجر بأنها التى تقوم بنشاط اقتصادى لدى أحد أفراد أسرتها أو الأسرة كاملة بدون مقابل مادى ، وتعد هذه الظاهرة أكثر شيوعا فى الريف منها فى الحضر ، وتعمل أغلبية العاملات فى الإنتاج الزراعى فى البيت ، أو فى الحقل العائلى [٦].

ويقصد بعمل المرأة غير المأجور فى الدراسة الراهنة :

أولا : عملها داخل الأسرة المعيشية ، وهو مايعرف بالعمل المنزلى ، أو اقتصاد إعادة الإنتاج ، وكذلك الإنتاج المنزلى ، مثل خبيز العيش ، وتربية الدواجن ... إلخ .

ثانيا : عملها خارج الأسرة لحسابها أو لحساب الأسرة ، سواء كان هذا العمل فى الزراعة على أرض تزرعها الأسرة ، أم كان فى الأنشطة غير الزراعية ، إنتاجية كانت أم خدمية [٧]. مثل رعاية حيوانات الأسرة وما يتضمنه

ذلك من تغذية هذه الحيوانات وحلبها ... إلخ .

وفى إطار ما سبق تتحدد أهداف هذا الفصل فيما يلى :

١ - الكشف عن الإسهامات الاقتصادية الفعلية للمرأة الريفية فى قرى الدراسة ، وطبيعة تلك الإسهامات سواء داخل المنزل أو خارجه ، وبخاصة الأعمال التى لا تتقاضى عليها أجراً (الأعمال غير المأجورة) .

٢ - التعرف على العوامل التى تؤثر فى عمل المرأة الريفية غير المأجور لدى عينة الدراسة .

٣ - الوقوف على أهم العوامل والظروف التى تدعم أو تعوق الإسهامات الاقتصادية الفعلية للمرأة الريفية .

وبمعنى آخر يحاول هذا الفصل رصد أهم الأوضاع الراهنة لعمل المرأة غير المأجور ، وقد كشفت بيانات الدراسة الراهنة عن أن ٨ر٥١٪ (١٦٠٠ امرأة) من إجمالى عينة الدراسة تعمل بدون أجر ، يتفاوت فى ذلك كلا الوجهين البحرى والقبلى بنسبة (٩ر٧٣٪ ، ١ر٣٥٪) على التوالى ، ويوضح ذلك مدى شيوع نمط العمل غير المأجور على مستوى الريف المصرى عموما ، مع الوضع فى الاعتبار التباين الشديد فيما بين الوجهين البحرى والقبلى والذى يرجع فى جزء كبير منه لاختلافات ثقافية قيمية تحد من فرص خروج المرأة للعمل بالوجه القبلى أو كما أشرنا من قبل التهوين من جهود الإناث الريفيات .

وفى سبيل تحقيق أهداف الفصل تم مايلى :

١ - رصد أهم الخصائص الديموجرافية لهذه الشريحة من عينة الدراسة * .

٢ - الوقوف على الخلفية الاقتصادية للأسر التى تنتمى إليها من حيث حيازة الأراضى الزراعية ، والحيوانات المزرعية ، والآلات الزراعية .

* تجدر الإشارة إلى أن عينة الدراسة هنا هن العاملات عملا غير مأجور لدى أسرهن والبالغ عددهن ١٦٠٠ مفردة ، وليس العينة الكلية للدراسة والبالغة ٣٠٨٨ مفردة

٣ – التعرف على طبيعة الأعمال غير المأجورة والتى تقوم بها المرأة الريفية فى قرى الدراسة سواء داخل الأسرة أو خارجها .

أولا : أهم الخصائص الديموجرافية للعاملات بدون أجر

١- توزيع العينة حسب السن

جدول (١)

السـن

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
فئات السن	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٢٠ سنة	٥٦	٩ر١	٥٧	٥ر٨	١١٣	٧ر١
٢٠ –	٩٦	١٥ر٥	١٤٧	١٥ر٠	٢٤٣	١٥ر٢
٢٥ –	٦٩	١١ر٢	١٣٥	١٣ر٧	٢٠٤	١٢ر٨
٣٠ –	٨٠	١٢ر٩	١٢٧	١٢ر٩	٢٠٧	١٢ر٩
٣٥ –	٨٥	١٣ر٨	١٤١	١٤ر٤	٢٢٦	١٤ر١
٤٠ –	٥٩	٩ر٥	١١٣	١١ر٥	١٧٢	١٠ر٨
٤٥ –	٥٥	٨ر٩	٨٥	٨ر٧	١٤٠	٨ر٨
٥٠ فأكثر	١١٨	١٩ر١	١٧٧	١٨ر٠	٢٩٥	١٨ر٤
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	٦٠٠	١٠٠

أظهرت بيانات الدراسة انتشار نمط العمل غير المأجور بين جميع الفئات العمرية لعينة الدراسة مع اختلاف النسبة من فئة عمرية لأخرى . وبصفة عامة تركزت أغلب العاملات فى الفئات العمرية الواقعة مابين ٢٠–٥٠ سنة إذ بلغت ٧٤ر٦٪ ، ومن الطبيعى أن أغلب المنتميات لهذه الفئات هن من المتزوجات وربات الأسر اللاتى يعملن لمساعدة أزواجهن فى مواجهة أعباء الحياة – بلغت نسبة المتزوجات منهن ٧٩ر٥٪ ، وعلى مستوى الفئات العمرية أتت نسبة من يقعن فى الفئة (٥٠ سنة فأكثر) فى المرتبة الأولى إذ بلغت نسبتهن ١٨ر٤٪ ، وكانت هذه الفئة هى الأولى أيضا على مستوى كل من الوجهين البحرى والقبلى ، بينما كانت

أقل نسبة فى الفئة العمرية أقل من ٢٠ سنة إذ بلغت ١ر٧٪ . ويرجع ذلك إلى أن أغلب أفراد هذه الشريحة هن من غير المتزوجات كما تشير بيانات الحالة الاجتماعية ، بالإضافة لالتحاق الكثير من أبناء هذه الشريحة بمراحل التعليم المختلفة .

٢- توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول (٢)

الحالة الاجتماعية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم تتزوج	٧٨	١٢ر٦	٦٤	٦ر٥	١٤٢	٨ر٩
معقود قرانها	٣	٥ر٠	٧	٧ر٠	١٠	٦ر٠
متزوجة	٤٧٧	٧٧ر٢	٧٩٥	٨١ر٠	١٢٧٢	٧٩ر٥
مطلقة	٧	١ر١	١٠	١ر٠	١٧	١ر١
أرملة	٥٣	٨ر٦	١٠٦	١٠ر٨	١٥٩	٩ر٩
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

بلغت نسبة المتزوجات من النساء اللائى يعملن بدون أجر ٥ر٧٩٪ وهى أعلى نسبة أيضا (على مستوى إجمالى العينة الكلية للدراسة ٧ر٧١٪) ويتسق ذلك مع الفئات العمرية التى اهتمت بها العينة الكلية للدراسة ، حيث نجد أن أغلب أولئك العاملات فى سن الزواج . وأتت بعد ذلك الأرامل والمطلقات بنسبة ١١٪ ، مما يعنى أن نسبة ٥ر٩٠٪ من إجمالى هذه العينة هن من المتزوجات أو ممن سبق لهن الزواج . الأمر الذى يدل على الدور الحيوى الذى تقوم به المرأة الريفية فى مساعدة الزوج على مواجهة أعباء الحياة التى لا يستطيع وحده غالباً الاضطلاع بها فى ظل ظروف اقتصادية سيئة على مستوى المجتمع المصرى عامة ، وتزداد فى الريف منه بشكل خاص .

ويؤكد ما سبق على أن ٦ر٧٥٪ من هؤلاء النساء هن من المتزوجات

برب الأسرة ، كما أن ١ر١٢٪ منهن كن ربات أسر ، كما هو موضح بالجدول (٣) .

جدول (٣)

الصلة برب الأسرة

المتغيرات	الإقليم الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
ربة أسرة	٦٧	٨ر١٠	١٢٦	٨ر١٢	١٩٣	١ر١٢
زوجة (لرب الأسرة)	٤٤٣	٧ر٧١	٧٦٦	٠ر٧٨	١٢٠٩	٦ر٧٥
ابنة	٨٠	٩ر١٢	٧٦	٧ر٧	١٥٦	٨ر٩
أخرى	٢٨	٥ر٤	١٤	٤ر١	٤٢	٦ر٢
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

٣- توزيع العينة حسب الحالة التعليمية

جدول (٤)

الحالة التعليمية

المتغيرات	الإقليم الوجه البحرى ك	٪	الوجه القبلى ك	٪	الجملة ك	٪
أمية	٣٤٩	٥ر٥٦	٧٧٥	٩ر٧٨	١١٢٤	٣ر٧٠
الابتدائية (يقرأ ويكتب)	٦٤	٤ر١٠	٥٥	٦ر٥	١١٩	٤ر٧
الإعدادية	٣٩	٣ر٦	٢٢	٢ر٢	٦١	٨ر٣
شهادة متوسطة	١٢٧	٦ر٢٠	١١٠	٢ر١١	٢٣٧	٨ر١٤
شهادة فوق المتوسطة	١٣	١ر٢	٤	٠ر٤	١٧	١ر١
شهادة جامعية	١٦	٦ر٢	١٣	٣ر١	٢٩	٨ر١
شهادة عليا(ماچستير - دكتوراه)	١	٢ر٠	٠	٠ر٠	١	١ر٠
مازالت فى التعليم الإعدادى أو المتوسط	٩	٥ر١	٣	٣ر٠	١٢	٨ر٠
مازالت فى التعليم الجامعى	-	-	-	-	-	-
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

ترتفع نسبة الأمية لدى النساء العاملات بدون أجر فى قرى الدراسة إذ بلغت (٧٠٫٣٪) وهى أكثر ارتفاعا فى الوجه القبلى (٧٨٫٩٪) بينما فى الوجه البحرى ٥٦٫٥٪ ، الأمر الذى انعكس على طبيعة الأعمال التى تؤديها المرأة والتى تركز أغلبها فى العمل لدى الأسرة بدون أجر نظرا لانعدام المهارات المؤهلة للعمل خارج نطاق الأسرة بأجر. هذا وقد أتت نسبة الحاصلات منهن على الشهادة المتوسطة فى المرتبة الثانية سواء على مستوى العينة أو على مستوى كل من الوجهين البحرى والقبلى ، وإن كانت بنسب متفاوتة ، وهى (١٤٫٨٪) على مستوى الإجمالى و (١١٫٢٪) فى الوجه القبلى و (٢٠٫٦٪) فى الوجه البحرى ، وبصفة عامة كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق بين الوجه البحرى والوجه القبلى لصالح الوجه البحرى ، مما سيتضح فى كثير من البيانات التالية .

وبالنسبة للأميات من هذه الشريحة (٧٠٫٣٪) بلغت نسبة من لم تلتحق منهن بالمدرسة من قبل (٧٨٫٤٪) ، وكانت أهم أسباب ذلك عدم اهتمام الأسرة بتعليم البنات (٣٥٫٤٪) من إجمالى غير الملتحقات ، ويأتى بعد ذلك السبب الخاص بانخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة (٣٠٫١٪) ، ثم رفض الأسرة لتعليم البنات (٢٨٫٩٪) ، أى أن أسباب عدم الالتحاق كانت فى معظمها لظروف أسرية على وجه الخصوص سواء كانت لعوامل اقتصادية أو لعوامل ثقافية خاصة بوعى أفراد الأسرة بأهمية التعليم للإناث .

ومن ناحية أخرى بلغت نسبة من دخلن المدرسة وتسربن منها (٢١٫٦٪) تسرب غالبيتهن من التعليم الابتدائى (٩١٫٨٪) والباقى من التعليم الإعدادى ، وترجع أهم أسباب التسرب من هذه المرحلة بحلقتيها إلى انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة أيضا (٤٠٫٢٪) ، ويأتى بعد ذلك الفشل الدراسى للمبحوثة (٢٢٪) .

هذا وقد كشفت البيانات عن تفاوت دور سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة فيما بين الوجهين البحرى والقبلى فى عدم التحاق أو تسرب المبحوثات من التعليم

فنجد أن سوء هذه الظروف كان سببا فى عدم الالتحاق بالتعليم فى الوجه البحرى (٢ر٢٠٪) مقابل (٧ر٣٣٪) فى الوجه القبلى ، كما أتى هذا المتغير كمبرر للتوقف عن التعليم الإعدادى بنسبة (٩ر٣٦٪) فى الوجه البحرى مقابل (٥ر٤٣٪) فى الوجه القبلى ، مما يعكس بعض التفاوتات الاقتصادية بين الوجهين البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى إلى حد ما .

٤- العمل الأساسى

جدول (٥)

العمل الأساسى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	١٤٥	٥ر٢٣	٩٩	١ر١٠	٢٤٤	٣ر١٥
عاملة صناعية أو حرفية	٨	٣ر١	٤	٤ر٠	١٢	٠ر٨
عاملة خدمات	٣٢	٢ر٥	٤	٤ر٠	٣٦	٣ر٢
تاجرة صغيرة	٦	٠ر١	١٥	٥ر١	٢١	٣ر١
صاحبة مشروع	٢٣	٧ر٣	٢٤	٤ر٢	٤٧	٠ر٣
أعمال منزلية	٣٨٥	٣ر٦٢	٨٣١	٦ر٨٤	١٢١٦	١ر٧٦
طالبة	١٩	١ر٣	٥	٥ر٠	٢٤	٥ر١
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

أظهرت بيانات الدراسة ندرة فرص العمل المتاحة خارج المنزل أمام نساء العينة فى قرى الدراسة ، فغالبيتهن يعملن أعمالا منزلية فقط (١ر٧٦٪) من إجمالى العاملات بدون أجر ، ترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى إذ تبلغ (٦ر٨٤٪ ، ٣ر٦٢٪ على التوالى) ، يأتى بعد ذلك وبفارق كبير العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات (٣ر١٥٪) وتنخفض هذه النسبة بالوجه القبلى عن الوجه البحرى (١ر١٠٪ مقابل ٥ر٢٣٪) ، وقد يرجع ذلك لكبر المساحة المزروعة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى بالإضافة لاختلاف القيم والعادات

والتقاليد بين الإقليمين والتى تسمح لإناث الوجه البحرى بالخروج للعمل بالزراعة ، بينما تعوق عملهن فى الوجه القبلى إلا للضرورة الاقتصادية . أما باقى الأعمال فتأتى بعد ذلك بنسب أقل كما يوضح جدول (٥) .

وبصفة عامة كانت الأعمال المنزلية هى أكثر الأعمال رواجا لدى عينة الدراسة سواء العينة الكلية أو شريحة العاملات بدون أجر ، ويأتى بعد ذلك العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات . وقد لعبت الأوضاع التعليمية للعاملات بهذه الشريحة فى قرى البحث دورا فى شيوع هذه الأعمال ، فقد كشفت بيانات الدراسة عن أن (٨ر٧٠٪) ممن يعملن فى الأعمال المنزلية من الأميات ، ارتفعت هذه النسبة لمن تعمل منهن فى الزراعة ورعاية الحيوانات لتصل إلى ٥ر٨١٪ .

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية للأسرة

يسعى هذا الجزء إلى تقديم عرض موجز للأوضاع الاقتصادية لأسر العاملات بدون أجر لدى أسرهن للتعرف على دور هذه الأوضاع فى شيوع هذا النمط من العمل على مستوى العينة الكلية للدراسة حيث (٨ر٥١٪) يعملن بدون أجر مقابل (٥ر٣٧٪) يعملن بالأجر فقط عند الغير ، وذلك من خلال رصد حيازة الأسرة للأراضى الزراعية ، والحيوانات المزرعية ، والآلات الزراعية ، وأخيرا متوسط الدخل الشهرى للأسرة .

١- حيازة الأسرة للأراضى الزراعية

جدول (٦)

حيازة الأسرة للأراضى الزراعية

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ملك فقط	١٥١	٢٤ر٤	١٢٨	١٣ر٠	٢٧٩	١٧ر٤
إيجار فقط	٩٧	١٥ر٧	١١٥	١١ر٧	٢١٢	١٣ر٣
الاثنان معا	٢٣	٣ر٧	١٠	١ر٠	٣٣	٢ر١
أرض مؤجرة للغير	١٠	١ر٦	١٩	١ر٩	٢٩	١ر٨
لا توجد أرض	٣٣٧	٥٤ر٥	٧١٠	٧٢ر٣	١٠٤٧	٦٥ر٤
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

أكدت بيانات حيازة أسر هذه الشريحة من عينة الدراسة للأراضى الزراعية سوء الأوضاع الاقتصادية لها ، فقد ارتفعت نسبة الأسر التى لا تحوز أرضا بل لم تكن لديها أرض من قبل سواء ملك أو إيجار (٦٥ر٤٪) ، وترتفع نسبة هذه الأسر فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٧٢ر٣٪ مقابل ٥٤ر٥٪ على التوالى) ، أما من يحوزون أرض مملوكة فقد بلغت نسبتهم (١٧ر٤٪) ، ارتفعت فى الوجه البحرى لتبلغ ٢٤ر٤٪ مقابل ١٣٪ فى الوجه القبلى . وتراوحت مساحة هذه الأراضى مابين أقل من نصف فدان إلى فدانين فأكثر .

أما من يحوزون أرضا مستأجرة ويقومون بزراعتها فقد بلغت نسبتهم ١٣ر٣٪ لإجمالى أسر هذه الشريحة ، ارتفعت بالوجه البحرى لتصل إلى ١٥ر٧٪، مقابل ١١ر٧٪ بالوجه القبلى ، وتدل بيانات الدراسة على أن مساحة هذه الأراضى تراوحت ما بين أقل من نصف فدان إلى فدانين فأكثر ، وكانت فى معظمها مساحات قزمية بدأت من أقل من نصف فدان إلى فدان بنفس النسبة تقريبا .

وبشكل عام تعكس البيانات السابقة محدودية حيازة الأسر من الأراضى الزراعية بغض النظر عن نوع الحيازة (ملك أو إيجار) أو مساحتها ثلث أسر هذه

الشـريحـة هم فـقط من لديهم أرض يزرعـونهـا وبنسـبـة ٣٤٫٦٪ على المسـتـوى الإجـمـالى ارتفـعت هذه النسـبـة لتـصل إلى ٤٥٫٥٪ فى الوجـه البـحـرى مـقـابل ٢٧٫٧٪ فى الوجه القبلى ، كما يوضح جدول (٦) .

٢- حيازة الاسرة للحيوانات المزرعية

جدول (٧)

حيازة الاسرة للحيوانات المزرعية

الإقليم / الإجابة	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
نعم	٢١٤	٣٤٫٦	٢٢٠	٢٢٫٤	٤٣٤	٢٧٫١
لا	٤٠٤	٦٥٫٤	٧٦٢	٧٧٫٦	١١٦٦	٧٢٫٩
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

بلغت نسـبة من يحـوزون حـيوانـات مـزرعـيـة فى هـذه الشـريحـة من عـينة الدراسـة (٢٧٫١٪) وهى ترتفع فى الوجـه البـحـرى إلى ٣٤٫٦٪ مقـابل ٢٢٫٤٪ . وتمثلت هذه الحيوانات فى الأبقار والجاموس والحمير والأغنام والجمال . ونظرا لانخـفـاض المستوى الاقـتـصـادى ومحـدودية حـيـازة هذه الشـريحـة من الأرض الزراعية كانت حجم حيازتها من الحيوانات المزرعية مـحـدودة كما سيتضح فيما يلى :

أ - الأبقار والجاموس

جدول (٨)

حيازة الأسرة للأبقار والجاموس

الإقليم / العدد	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
١	١٠٢	٤٧ر٧	١٣١	٥٩ر٥	٢٣٣	٥٣ر٧
٢	٦٩	٣٢ر٢	٦١	٢٧ر٧	١٣٠	٣٠ر٠
٣	٢٢	١٠ر٣	١٦	٧ر٣	٣٨	٨ر٨
٤ فاكثر	١٣	٦ر١	٤	١ر٨	١٧	٣ر٩
ليس لديه جاموس أو أبقار	٨	٣ر٧	٨	٣ر٦	١٦	٣ر٧
المجموع	٢١٤	١٠٠	٢٢٠	١٠٠	٤٣٤	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن أكثر من نصف أسر هذه الشريحة (٥٣ر٧٪) يملكون بقرة أو جاموسة واحدة فقط ، ترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى كما هو مبين فى الجدول ، ويأتى بعد ذلك من يملكون جاموستين أو بقرتين أو إحداهما بنسبة (٣٠٪) وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، ويأتى بعد ذلك من يملكون ثلاثا أو أربعا فأكثر وبنسب أقل كما يوضح جدول (٨) مما يعنى محدودية عدد ما تحوزه هذه الأسر من حيوانات مزرعية .

- مجالات الاستخدام

جدول (٩)

مجالات استخدام الأسرة للأبقار والجاموس

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمل الزراعى	٥٩	٢٨ر٦	٦٢	٢٩ر٤	١٢١	٢٩ر٠
منتجات الألبان	١٦٢	٧٨ر٦	١٥٨	٧٤ر٩	٣٢٠	٧٦ر٧
للتسمين بغرض البيع	٣٨	١٨ر٤	٤٨	٢٢ر٧	٨٦	٢٠ر٦
للتربية بغرض التوالد والتكاثر والإحلال	٦٠	٢٩ر١	٥٠	٢٣ر٧	١١٠	٢٦ر٤
المجموع	٢٠٦		٢١١		٤١٧	

تمثل الاستخدام الأساسى للأبقار والجاموس لدى هذه الشريحة فى إنتاج منتجات الألبان (٧٦ر٧٪) على مستوى إجمالى من يملكونها فى هذه الشريحة . ويأتى بعد ذلك وبفارق كبير استخدام هذه الحيوانات فى العمل الزراعى (٢٩٪) ويرتبط انخفاض هذه النسبة بمحدودية عدد من يملكون أو يؤجرون أرضا زراعية ، بالإضافة لصغر مساحة هذه الأراضى إن وجدت .

أما عن استخدام هذه الحيوانات بغرض التوالد والتكاثر ، وكذلك التسمين بغرض البيع فقد كانت نسبتهما (٢٦ر٤٪ ، ٢٠ر٦٪ على التوالى) وهى نسب قد لا تعد منخفضة فى ظل المستوى الاقتصادى العام لهذه الشريحة والذى يتسم بالانخفاض ، ومن الممكن النظر إلى هذا الاستخدام الأخير باعتباره مجالا لتحسين مستوى الأسرة الاقتصادى .

ب - الحمير

جدول (١٠)

ملكية الحمير

العدد	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
١	١٠٦	٤٩ر٥	٨٦	٣٩ر١	١٩٢	٤٤ر٢
٢	١١	٥ر١	١٧	٧ر٧	٢٨	٦ر٥
ليس لديه حمير	٩٧	٤٥ر٣	١١٧	٥٣ر٢	٢١٤	٤٩ر٣
المجموع	٢١٤	١٠٠	٢٢٠	١٠٠	٤٣٤	١٠٠

يوضح جدول (١٠) أن حوالى النصف (٤٩ر٣٪) ممن يمتلكون حيوانات مزرعية من أسر هذه الشريحة لايملكون "حميرا" وأن من يملكون واحدا فقط ٤٤ر٢٪ على مستوى إجمالى من يملكون حيوانات مزرعية ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى (٤٩ر٥٪) مقابل (٣٩ر١٪) فى الوجه القبلى ، وتنخفض نسبة من يملكون حمارين لتصل إلى (٦ر٥٪) . وإذا كانت استخدامات هذه الحيوانات والتى دائما ترتبط بالعمليات الزراعية كنقل المحاصيل والأسمدة وخلافه ، فإنه وفى ضوء محدودية الأرض الملك أو الإيجار وقلة مساحة مايحوزون من هذه الأرض نجد أن هذا يعد أمراً طبيعياً إلى حد كبير .

جـ – الأغنام

جدول (١١)

ملكية الأغنام

العـــدد	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملـــة ك	الجملـــة ٪
١	٢٣	١٠ر٧	٨	٣ر٦	٣١	٧ر١
٢	١٠	٤ر٧	٩	٤ر١	١٩	٤ر٤
٣	٨	٣ر٧	٤	١ر٨	١٢	٢ر٨
٤ فاكثر	٤	١ر٩	٦	٢ر٧	١٠	٢ر٣
ليس لديه أغنام	١٦٩	٧٩ر٠	١٩٣	٨٧ر٧	٣٦٢	٨٣ر٤
المجموع	٢١٤	١٠٠	٢٢٠	١٠٠	٤٣٤	١٠٠

بلغت نسبة من يحوزون أغناما من أسر هذه الشريحة – بغض النظر عن عددها – ٦ر١٦٪ لإجمالى من يحوزون حيوانات مزرعية من هذه الأسر ، ارتفعت هذه النسبة قليلا فى الوجه البحرى (٢١٪) ، وفى الوجه القبلى ٢ر١٢٪ . ونظرا لانخفاض المستوى الاقتصادى لهذه الشريحة من عينة الدراسة ، نجد أن النسبة الأكبر تحوز واحدة فقط ، وتقل هذه النسبة كلما زاد عدد الأغنام ، مع الوضع فى الاعتبار أن أغلب من يحوزون حيوانات مزرعية فى هذه الشريحة (٤ر٨٣٪) لا يحوز/يحوز أغناما من الأساس .

لقد أثرت ندرة حيازة الأسر للأراضى الزراعية سواء كانت ملكا أو إيجارا بل ومحدودية هذه الحيازة على حيازتها للحيوانات المزرعية لارتباط الأخيرة بحيازة الأرض .

٣- حيازة الأسرة للآلات الزراعية

نظرا لمحدودية حيازة الأراضى الزراعية لدى هذه الشريحة ، كشفت البيانات عن ضآلة أو انعدام ملكية الأسرة للآلات الزراعية ، وكانت أعلى نسبة ممن يملكون آلات زراعية من يملكون "آلة رى نقالى" ، وهى ٧ر٣٪ ، ثم من يملكون "آلة رى

ثابتة" بنسبة ٨ر٢٪ ، وتأتى بعد ذلك باقى الآلات الزراعية بنسب أقل مع الوضع فى الاعتبار أن حيازة هذه الآلات كانت للاستخدام العائلى فقط ، أما الملكية والتأجير للغير فكانت منخفضة للغاية ولم تتعد ٦ر٪ وكان ذلك بالنسبة للجرار الزراعى ، ويتسق ذلك إلى حد كبير مع الأوضاع الاقتصادية المتدنية لأسر هذه الشريحة .

ونظرا لمحدودية حيازة أسر هذه الشريحة من الأراضى سواء الملك أو الإيجار ومحدودية مساحتها فإن هناك نسبة ليست بالقليلة لجأت لاستئجار الآلات الزراعية ، وهى نسبة تتفاوت من آلة لأخرى كما هو موضح بجدول (١٢) .

جدول (١٢)

نسبة من يستأجرون آلات زراعية لإجمالى من يعملن بدون اجر

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الآلة الزراعية	ك	٪	ك	٪	ك	٪
جرار زراعى	١٥٢	٦ر٢٤	٢٢٠	٤ر٢٢	٣٧٢	٣ر٢٣
دراس	١٣٧	٢ر٢٢	٢١٠	٤ر٢١	٣٤٧	٧ر٢١
مقطورة جرار	١١٣	٣ر١٨	٢٠١	٥ر٢٠	٣١٤	٦ر١٩
محراث ميكانيكى	١١٢	١ر١٨	١٩٦	٠ر٢٠	٣٠٨	٣ر١٩
موتور رش	١٢٤	١ر٢٠	١٨٠	٣ر١٨	٣٠٤	٠ر١٩
ماكينة تذرية	١٠٨	٥ر١٧	١٨٢	٥ر١٨	٢٩٠	١ر١٨
آلة رى نقالى	١٠٧	٣ر١٧	١٧٥	٨ر١٧	٢٨٢	٦ر١٧
آلة رى ثابتة	٨٨	٢ر١٤	١٦٨	١ر١٧	٢٥٦	٠ر١٦
عزاقة ميكانيكية	٩٢	٩ر١٤	١٦١	٤ر١٦	٢٥٣	٨ر١٥
كومباين	٦٧	٨ر١٠	٩٣	٥ر٩	١٦٠	٠ر١٠

ويوضح الجدول أن أعلى نسبة ممن يستأجرون آلات زراعية فى هذه الشريحة كانت لمن يستأجرون الجرار الزراعى (٣ر٢٣٪) أما من يستأجرون الدراس فبلغت نسبتهم (٧ر٢١٪) . وكانت أقل نسبة من يستأجرون "الكومباين"

إذ بلغت ١٠٪ للإجمالى . وتراوحت نسب المستأجرين للآلات الزراعية الأخرى فيما بين (٨ر١٥٪ ، ٦ر١٩٪) كما هو مبين بالجدول ، وهى نسب تكاد تكون قليلة فى إطار محدودية الأرض الزراعية سواء الملك أو الإيجار .

– أسباب استخدام الآلات الزراعية

جدول (١٣)

أسباب استخدام الآلات الزراعية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الإجابة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
توفير الوقت والجهد	١٧١	١ر٨٥	١٤٠	٩ر٧٢	٣١١	١ر٧٩
توفير النفقات	٥٠	٩ر٢٤	٣٦	٨ر١٨	٨٦	٩ر٢١
عدم كفاية من يعمل بالزراعة فى الأسرة	٣٨	٩ر١٨	٢٠	٤ر١٠	٥٨	٨ر١٤
ندرة العمالة الزراعية فى المنطقة	١٠	٠ر٥	٥	٦ر٢	١٥	٨ر٣
لإتقان العمل الزراعى	٤٣	٤ر٢١	٣٩	٣ر٢٠	٨٢	٩ر٢٠
كبر حجم الحيازة	٧	٥ر٣	١	٥ر	٨	٠ر٢
عدم وجود حيوانات فى الأرض	١٦	٠ر٨	٦	١ر٣	٢٢	٦ر٥
أخرى	٢	٠ر١	٥	٦ر٢	٧	٨ر١
عدد المستجيبين	٢٠١	–	١٩٢	–	٣٩٣	–

أتى "توفير الوقت والجهد" فى مقدمة أسباب استخدام الآلات الزراعية بنسبة ١ر٧٩٪ لإجمالى من يستخدمون آلات زراعية من أسر هذه الشريحة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى إلى (١ر٨٥٪) ، مقابل (٩ر٧٢٪) فى الوجه القبلى ، ثم جاء توفير النفقات ، وزيادة الإتقان فى العمل الزراعى بنسبة (٩ر٢١٪ ، ٩ر٢٠٪) على التوالى . أما السبب الخاص بندرة العمالة الزراعية فى أسر هذه الشريحة فقد أشار إليه (٨ر١٤٪) من أفراد العينة ، وتتوزع باقى النسبة على الأسباب المشار إليها فى الجدول .

٤- الدخل الشهرى للأسرة

جدول (١٤)

الدخل الشهرى للأسرة

الإجابة \ الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٤٦	٧ر٤	٢٠٢	٢٠ر٦	٢٤٨	١٥ر٥
١٠٠ -	١٤١	٢٢ر٨	٣٦٠	٣٦ر٧	٥٠١	٣١ر٣
٢٠٠ -	١٤٨	٢٣ر٩	١٩٤	١٩ر٨	٣٤٢	٢١ر٤
٣٠٠ -	١٣٦	٢٢ر٠	١٣٠	١٣ر٢	٢٦٦	١٦ر٦
٤٠٠ -	٥٦	٩ر١	٤١	٤ر٢	٩٧	٦ر١
٥٠٠ -	٤٥	٧ر٣	٢٢	٢ر٢	٦٧	٤ر٢
٦٠٠ -	١٨	٢ر٩	٢٠	٢ر٠	٣٨	٢ر٤
٧٠٠ فاكثر	٢٨	٤ر٥	١٣	١ر٣	٤١	٢ر٦
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق أن حوالى ثلث أسر هذه الشريحة (٣١ر٣٪) يتراوح دخلهم الشهرى مابين ١٠٠-٢٠٠ جنيه ، فى حين وصلت نسبة الأسر التى يتراوح دخلها مابين (٢٠٠ إلى أقل من ٤٠٠ جنيه) إلى ٣٨٪ ، وكانت نسبة الأسر التى يتجاوز دخلها ٤٠٠ جنيه (١٥ر٣٪) فقط . هذا فى الوقت الذى تقع فيه ٨٤ر٨٪ من أسر هذه الشريحة فى فئات الدخل أقل من ٤٠٠ جنيه . وبشكل عام تظهر البيانات - التى تم جمعها بناء على تقدير حالات الدراسة - انخفاض نصيب الفرد من الدخل الأسرى .

ففى ضوء متوسط حجم الأسرة فى هذه الشريحة والذى وصل إلى ستة أفراد ومتوسط الدخل الشهرى للأسرة والبالغ ٢٤٠ جنيها ، نجد أن نصيب الفرد من الدخل الشهرى يبلغ ٤٠ جنيها فقط ، وهو أمر يعكس فقر أسر هذه الشريحة مما يضطر معه أفراد هذه الأسر - وخاصة نساءها - إلى العمل بدون أجر لدى الأسرة ، سواء كان ذلك فى أرض تستأجرها الأسرة ، أو فى تربية

حيوانات مزرعية وبيع منتجاتها ، أو إنتاج منتجات منزلية وبيعها للحصول على دخل يساعد فى تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة .

حاولنا فيما سبق توضيح أهمية الدور الذى تلعبه الظروف الاقتصادية لأسر هذه الشريحة فى سيادة نمط العمل غير المأجور لدى الأسرة بين أفرادها ، حيث ندرة الأراضى الزراعية والحيوانات المزرعية والآلات الزراعية ، وانخفاض مستوى الدخل الأسرى . لقد تفاعلت هذه العوامل مع انخفاض الأوضاع التعليمية المتدنية لنساء هذه الشريحة وانعدام فرص العمل المتاحة ، وأدت إلى تركز فرص العمل المتاحة فى العمل غير المأجور لدى الأسرة ، وهو أمر يتسق مع شيوع قيام النساء بالأعمال المنزلية فى الريف المصرى ، بالإضافة إلى إنتاج بعض المنتجات داخل المنزل وتسويقها خارجيا فيما بعد (فى أسواق القرية أو القرى المجاورة) . ويكاد هذا يتسق مع ما هو متاح من إحصاءات رسمية حيث تشير بيانات الكتاب الإحصائى السنوى لعام ٢٠٠٢ إلى زيادة فرص انخراط النساء فى الريف المصرى فى العمل الأسرى غير مدفوع الأجر ، فهناك حوالى ٦٤٪ من النساء فى الريف يعملن لدى الأسرة بدون أجر ، مقابل ٢٧٫٤٪ فقط من نساء الحضر [٨] . وتشير نفس البيانات إلى أن نسبة الإناث العاملات لدى الأسرة بدون أجر فى الريف تصل إلى ٢٨٪ مقابل ١١٪ للرجال . وتشير العديد من الدراسات إلى أنه لكى يكون هناك مردود للعمل على حياة المرأة وعلى زيادة مشاركتها فى القرارات التى تتخذها الأسرة لابد من وجود عائد نقدى للعمل ، ومن ثم فإن عمل المرأة بدون أجر نقدى يقلل من مردود ذلك العمل عليها [٩] .

وترجع بعض الدراسات قصر أدوار المرأة فى الأعمال غير مدفوعة الأجر بأنه أمر متعمد بقصد استمرار تبعية المرأة الريفية للرجل ، بدليل أن الذكور غالبا ما يتولون الأنشطة ذات العائد الاقتصادى أو مدفوعة الأجر ، بينما توجه جهود النساء للإنتاج من أجل الاستهلاك [١٠] ، فى حين تشير دراسة أخرى إلى أن المرأة الريفية ذاتها هى التى تفضل العمل داخل الأسرة رغم مشقة العمل

الزراعى (بدون مقابل فى معظم الأحيان) ، فالمرأة الريفية تفضل هذا النوع من العمل بسبب المكانة التى لا تتوافر فى حالة العمل مقابل أجر والذى ينظر إليه بقدر من الاستنكار فى الريف ، مما يعنى أن وضع المرأة العاملة لدى الأسرة بدون أجر ليس بالسوء الذى تصورناه أو افترضناه ، بل بالعكس قد تتوافر لهذه المرأة بعض مزايا التمكين النسبى إذ إن لديها فرصة العمل فى حقل زوجها أو أسرتها وفى رعاية الحيوانات التى فى حيازتها. وهى فى ذلك تحقق قدرا من الرفاهة لأسرتها ولذاتها دون أن تعانى سوء المعاملة . كما تضيف نفس الدراسة أن المرأة العاملة لدى الأسرة بدون أجر تنعم بمكانة اجتماعية أفضل من نظيرتها العاملة مقابل أجر [11]. وهى نتيجة لا نستطيع أن نجزم بها فى دراستنا الراهنة ، وتحتاج لمزيد من البحث فى دراسات قادمة .

ثالثا : طبيعة الأعمال غير المأجورة للمرأة الريفية

تنقسم الأعمال غير المأجورة التى تؤديها المرأة الريفية فى هذه الشريحة إلى أعمال تمارس داخل المنزل إما بغرض إنتاج منتجات منزلية تساعد على سد احتياجات الأسرة أى للاستهلاك المباشر ، أو لبيعها أو بيع جزء منها للحصول على دخل نقدى محدود يساعد غالبا فى توفير نفقات المعيشة داخل الأسرة ، والقسم الآخر هو الأعمال التى تمارس خارج المنزل . وقد ركزت الدراسة الراهنة على نوعين فقط من هذه الأعمال هما : العمل فى أرض الأسرة التى تملكها أو تؤجرها بالرغم من ندرة هذه الأراضى ، أو العمل برعاية الحيوانات المزرعية الخاصة بالأسرة ، وفيما يلى عرض لطبيعة هذه الأعمال ومدى انتشارها فى هذه الشريحة .

١- العمل داخل المنزل

جدول (١٥)

الأعمال غير المأجورة التى تمارسها المرأة داخل المنزل للاستهلاك المنزلى *

نوع العمل	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
خبيز العيش	٤٩٨	٨٠ر٦	٧٥٨	٧٧ر٢	١٢٥٦	٧٨ر٥
تربية الدواجن	٤٤٠	٧١ر٢	٧٠٤	٧١ر٧	١١٤٤	٧١ر٥
عمل المخللات	٤٩٩	٨٠ر٧	٥٩٤	٦٠ر٥	١٠٩٣	٦٨ر٣
تنشيف الخضراوات	٣٦٩	٥٩ر٧	٦٣١	٦٤ر٣	١٠٠٠	٦٢ر٥
فرش وغربلة الحبوب	١٨٨	٣٠ر٤	٣٤٩	٣٥ر٥	٥٣٧	٣٣ر٦
عمل الكشك	٤٠	٦ر٥	٣٨٠	٣٨ر٧	٤٢٠	٢٦ر٣
عمل الشعرية	٧٧	١٢ر٥	٢٩٩	٣٠ر٤	٣٧٦	٢٣ر٥
عمل الفريك	٥٨	٩ر٤	٢٨٨	٢٩ر٣	٣٤٦	٢١ر٦
منتجات الألبان	١٣٠	٢١ر٠	٢١٢	٢١ر٦	٣٤٢	٢١ر٤
عمل المربات	١٨٣	٢٩ر٦	١٤٩	١٥ر٢	٣٣٢	٢٠ر٨
الخياطة وأعمال التريكو	١١٤	١٨ر٤	١٦٢	١٦ر٥	٢٧٦	١٧ر٣

* تم حساب هذه النسب لإجمالى أسر العاملات عملا غير مأجور

تنوعت الأعمال غير المأجورة التى تمارسها المرأة داخل المنزل فى هذه الشريحة من حيث الهدف منها ، فهى إما للاستهلاك المنزلى ، وهذا هو النمط الغالب على هذه الأعمال ، أو للبيع وهذا نادر حيث بلغت أعلى نسبة له ٨ر٪ بالنسبة لمنتجات الألبان ، أو للاستهلاك المنزلى والبيع معا وهو أيضا نمط غير شائع وبلغت أعلى نسبة له ٨ر٥٪ وأيضا لمنتجات الألبان .

وبالنسبة للأعمال التى تمارسها المرأة داخل المنزل بغرض الاستهلاك المنزلى ، يجب أن نؤكد أولا على أن منتجات هذه الأعمال من شأنها أن توفر دخلا نقديا للأسرة فيما لو تم شراؤها من خارج المنزل . هذا من جانب ومن جانب آخر نظرا لموسمية المحاصيل الزراعية ، لذا يبرز دور النساء فى جعلها دائمة للاستهلاك العائلى لأطول فترة ممكنة على مدار العام[١٢].

ويوضح جدول (١٥) أن خبيز العيش أتى فى مقدمة الأعمال المنزلية غير المأجورة التى تمارسها المرأة داخل المنزل (٧٨٫٥٪) من إجمالى شريحة الدراسة ، وتتقارب هذه النسبة بالوجهين البحرى والقبلى إذ بلغت (٨٠٫٦٪ ، ٧٧٫٢٪) على التوالى .

وأتى بعد ذلك الأعمال التى ترتبط "بتربية الدواجن ، وعمل المخللات ، وتنشيف الخضراوات" بنسبة (٧١٫٥٪ ، ٦٨٫٣٪ ، ٦٢٫٥٪ على التوالى) . أما الأعمال المتعلقة "بفرش وغربلة الحبوب ، عمل الكشك ، عمل الشعرية ، عمل الفريك ، منتجات الألبان ، عمل المربات ، الخياطة وأعمال التريكو" فقد أتت بنسب تتراوح ما بين (٣٣٫٦٪ و ١٧٫٣٪) .

وبالنظر إلى بيانات الجدول وجد أن هناك ٧٢٪ من هذه الشريحة لا يمارسن أى نشاط يتعلق بمنتجات الألبان ، وقد يبدو ذلك غريبا فى الريف بشكل عام إلا أنه يمكن تفسيره فى ضوء محدودية ملكية الأسرة للحيوانات المزرعية "الأبقار والجاموس" والتى لا تتجاوز ٢٦٫١٪ من إجمالى هذه الأسر بغض النظر عن عددها وتبلغ نسبتهن لإجمالى هذه الشريحة ٢٦٫١٪ ، وهن غالبا العاملات بإنتاج منتجات الألبان .

لقد دعمت دراسات الحالة التى تمت فى قرى البحث البيانات السابقة ، حيث أشارت أغلب المبحوثات من هذه الشريحة إلى أنهن يبدأن العمل المنزلى فى سن مبكرة تبدأ أحيانا فى السابعة ، كما كشفت دراسات الحالة عن اختلاف الآراء حول تصنيع المنتجات المنزلية ، فالكثير من المبحوثات لا يقمن بتصنيع منتجات منزلية أو تخزينها ، **"كل حاجة موجودة بالسوق ، أنا باشترى كل حاجة طازة لأننى مش بحب غير الطازة ، وأشترى ولا إنى أعمل وأتعب نفسى"** ، بينما أشارت بعضهن إلى أنهن يعملن مخللات ومربات وتنشيف بعض الخضراوات **"لأن الحاجة بتاعة برة مش حلوة ، ومش بتبقى زى بتاعة البيت ، اللى بتكون أوفر كتير عن شرائها من برة ، وأنظف"** ، ويكون ذلك بغرض الاستهلاك المنزلى فقط

وليس للبيع . كما أشارت إحدى الحالات إلى أن السبب فى خبيز العيش والذى أتى فى مقدمة الأعمال التى تمارسها المرأة داخل المنزل يرجع إلى **"إنه أحسن وأنظف وأوفر ، لأننا مش بنعرف ناكل العيش التانى ، ومش بنحب عيش السوق ، ومش متعودين عليه"** .

٢- العمل خارج المنزل

أشارت العديد من الدراسات إلى أن معظم الأعمال التى تقوم بها النساء الريفيات تتركز فى الأنشطة المتصلة بالاستهلاك المنزلى ، وأن هذا لا يعنى أنها لا تسهم فى الأنشطة الإنتاجية المتصلة بالزراعة وتربية الماشية دون أن يتعارض هذا مع ذاك ، وأن اشتغال النساء بالزراعة لا يقلل من العبء الملقى على عاتقهن فى تلك الأنشطة ، بل إنه يزيده ، فهى تمارس معظم الأنشطة المتصلة بالعمل الزراعى ، فضلا عن أدائها للأنشطة المنزلية [١٣] . وتضيف دراسات أخرى أنه رغم أن أعمال الزراعة الشاقة هى من اختصاص الذكور وتشكل بعض الصعوبات أمام النساء فى القيام بها ، إلا أننا نجد أنهن قد انخرطن فى هذه الأعمال عندما هجرها الذكور إلى دول أخرى أو إلى الأعمال المأجورة . فخلال العقدين اللذين شهدا ارتفاعا فى معدلات هجرة الرجال إلى بلاد النفط ، ارتفعت مساهمة المرأة فى سوق العمل الزراعى ، وحدث ما يمكن تسميته "بتأنيث العمل الزراعى" ولقد استفاد من ذلك أصحاب الأعمال مستأجرو قوة العمل[١٤] فى تخفيض الأجر اليومى للعامل الزراعى والمرأة تحديدا .

وتكاد بيانات بحثنا الراهن تتفق مع ما سبق حيث تعد الأعمال التى تمارسها المرأة خارج المنزل فى هذه الشريحة من الأعمال الزراعية المختلفة ورعاية الحيوانات أو الاثنين معا ، حيث بلغت نسبة من يقمن بهذه الأعمال ٢٥٪ من إجمالى العاملات بدون أجر ، وقد يرجع انخفاض هذه النسبة إلى عدم وجود حيازة من الأرض الزراعية أو الحيوانات المزرعية التى تحوزها الأسرة ، كما أشرنا من قبل .

جدول (١٦)

العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات

المتغيرات	الإقليم الوجه البحرى ك	%	الوجه القبلى ك	%	الجملة ك	%
أعمال زراعية	٧١	١١ر٥	٢٢	٢ر٢	٩٣	٥ر٨
رعاية الحيوان(المواشى)	٤٩	٧ر٩	١٠٧	١٠ر٩	١٥٦	٩ر٨
الاثنان	١٠٧	١٧ر٣	٤٣	٤ر٤	١٥٠	٩ر٤
لا تعمل أى منهما	٣٩١	٦٣ر٣	٨١٠	٨٢ر٥	١٢٠١	٧٥ر٠
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

تأتى رعاية الحيوانات المزرعية فقط ، والأعمال الزراعية ورعاية الحيوانات معا فى مقدمة الأعمال غير المأجورة التى تؤديها نساء هذه الشريحة خارج المنزل ، وبنسب متقاربة . هذا وترتفع نسبة من تقوم منهن برعاية الحيوانات والأعمال الزراعية معا ، وفى الوجه البحرى عن مثيلتهن فى الوجه القبلى ، فى حين تنخفض نسبة من تقوم منهن برعاية الحيوانات فى الوجه البحرى . وتأتى بعد ذلك نسبة العاملات بدون أجر لدى الأسرة فى الأعمال الزراعية إذ بلغت ٨ر٥٪ . ويلاحظ فى الجدول السابق انخفاض نسبة العاملات بالأعمال الزراعية فقط أو الأعمال الزراعية ورعاية الحيوانات معا بالوجه القبلى عن الوجه البحرى .

وسوف نعرض فيما يلى لطبيعة الأعمال غير المأجورة التى تمارسها المرأة فى رعاية الحيوان والأعمال الزراعية بشىء من التفصيل .

أ – رعاية الحيوان

جدول (١٧)

أنماط الأعمال غير المأجورة التى تقوم بها المرأة فى رعاية الحيوان

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
طبيعة العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوان	١٤٥	٩٢ر٩	١٤٨	٩٨ر٧	٢٩٣	٩٥ر٨
تنظيف الحظيرة	١٣٠	٨٣ر٣	١٤٣	٩٥ر٣	٢٧٣	٨٩ر٣
الحلب	١٣٨	٨٨ر٤	١٣٠	٨٦ر٦	٢٦٨	٨٧ر٥

تمثل عمل المرأة فى رعاية الحيوانات فى ثلاثة أنشطة رئيسة هى "تغذية الحيوان ، وتنظيف الحظيرة ، والحلب" وهى الأنشطة الأساسية إن لم تكن الوحيدة فى مجال رعاية الحيوان ، مع الوضع فى الاعتبار أن هذه الأنشطة تمارس فقط لصالح الأسرة وبدون أجر .

وتشير البيانات إلى أن العمل فى تغذية الحيوان أتى فى المرتبة الأولى بين هذه الأنشطة (٩٥ر٨٪) وهو أكثر انتشارا فى الوجه القبلى ، ويأتى بعد ذلك العمل فى تنظيف الحظيرة (٨٩ر٣٪) لإجمالى العاملات برعاية الحيوان فى العينة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، والأمر الملاحظ أن هذين النمطين أكثر شيوعا بالوجه القبلى عن الوجه البحرى ، وأخيرا يأتى العمل فى حلب الحيوانات (٨٧ر٥٪) ، وتكاد النسبة فيما بين الوجهين البحرى والقبلى تتقارب كما يوضح جدول (١٧) .

ب – العمل الزراعى

طبقا لما أتيح من بيانات حول هذا المتغير بلغت نسبة من يعملن بالأعمال الزراعية فى أرض الأسرة بدون أجر ٩٢ر٢٪ من إجمالى العاملات بالزراعة ، وترتفع هذه النسبة بالوجه القبلى عن الوجه البحرى ، أما نسبة من يعملن فى أرض الغير

فتنخفض لتصل إلى ٧٪ ، ويبدو أن هذا يتم فى إطار ما يسمى "بالمزاملة" أى بدون أجر أيضا .

جدول (١٨)

أنماط الأعمال الزراعية غير المأجورة التى تؤديها المرأة *

الإقليم / طبيعة العمل	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
تنقية الحشائش	١٣٥	٧٥ر٨	٤٩	٧٥ر٤	١٨٤	٧٥ر٧
جمع الثمار	١٢٧	٧١ر٣	٤٣	٦٦ر٢	١٧٠	٧٠ر٠
تخزين المحاصيل وتسويقها	١١٦	٦٥ر٢	٢٩	٤٤ر٦	١٤٥	٥٩ر٧
زراعة الحبوب والشتل	١١١	٦٢ر٤	٢٨	٤٣ر١	١٣٩	٥٧ر٢
تربيط ونقل المحاصيل	١٠١	٥٦ر٧	٣٤	٥٢ر٣	١٣٥	٥٥ر٦
تسميد الأرض	١٠٦	٥٩ر٦	٢٧	٤١ر٥	١٣٣	٥٤ر٧
دراس المحاصيل	٨٨	٤٩ر٤	٢١	٣٢ر٣	١٠٩	٤٤ر٩
جنى القطن	٨٢	٤٦ر١	٢٥	٣٨ر٥	١٠٧	٤٤ر٠
رى المحاصيل	٧٢	٤٠ر٤	٢٢	٣٣ر٨	٩٤	٣٨ر٧
نقاوة دودة القطن	٦٦	٣٧ر١	٢٤	٣٦ر٩	٩٠	٣٧ر٠
عزيق الأرض	٦٢	٣٤ر٨	٢٢	٣٣ر٨	٨٤	٣٤ر٦
تذرية المحاصيل	٦٥	٣٦ر٥	١٩	٢٩ر٢	٨٤	٣٤ر٦
أعمال ترتبط بالمبيدات الزراعية	٤٨	٢٧ر٠	٧	١٠ر٨	٥٥	٢٢ر٦

* تم حساب هذه النسب لإجمالى العاملات بالأعمال الزراعية والبالغ عددهن ٢٤٣ .

تعمل المرأة فى هذه الشريحة فى جميع الأعمال الزراعية وبدون أجر بنسب متفاوتة كما هو موضح بالجدول ، ويأتى فى مقدمة هذه الأعمال تنقية الحشائش وجمع الثمار ، ثم تخزين المحاصيل وتسويقها وزراعة الحبوب والشتل وتربيط ونقل المحاصيل وتسميد الأرض ، كما تعمل المرأة فى هذه الشريحة أيضا فى عمليات دراس المحاصيل وريها وجنى القطن وعزيق الأرض وغيرها من الأعمال الواردة بالجدول . والملفت للنظر فى بيانات الجدول أن المرأة تعمل فى بعض الأعمال التى ترتبط بالمبيدات الزراعية شأنها شأن الرجل وبنسبة تصل إلى ٢٢ر٦٪ من إجمالى من تعمل منهن فى الأعمال الزراعية ، رغم ما يمثله ذلك

العمل من خطورة على صحتها . هذا وتكشف بيانات الجدول عن ارتفاع نسبة من يعملن من هؤلاء النساء فى الأعمال الزراعية على اختلاف أنماطها فى الوجه البحرى عموما بالمقارنة بالوجه القبلى ، وبلغ هذا الارتفاع مداه فى عمليات تخزين الحبوب والشتل . بينما انخفض هذا التفاوت إلى أدناه فى نقاوة دودة القطن وتنقية الحشائش .

لقد أظهرت دراسات الحالة أن أغلب الأعمال الزراعية التى تؤديها المرأة فى هذه الشريحة تكون بقصد إنتاج للاستهلاك المنزلى ، فالمرأة تعمل بالأعمال الزراعية باعتبارها إما أو زوجة أو ابنة ، وبالتالى فإن العلاقات العائلية هى التى تحدد علاقتها بالعمل . كما تشير دراسات الحالة أيضا إلى أن ٢٥٪ من الحالات المدروسة تعمل بالأعمال الزراعية فى أرض الأسرة بدون أجر ، فقد أشارت إحداهن فى هذا السياق إلى أنها تساعد الزوج فى بعض الأعمال الزراعية **"خصوصا فى موسم البرسيم ، وزراعة الأرز ، والقطن ، بس طبعا كل الشغل ده مش بأخد عليه فلوس علشان أنا باشتغل فى ملك جوزى وطبعا مش معقول إن هو يكون بيصرف علىّ وعلى البيت وآخد منه أجرة زى الغريب"** ، وتنظر هذه الحالة إلى عملها فى الأرض الزراعية من منطلق التعاون بين الزوجين والذى تعمل الثقافة التقليدية للمجتمع على تكريسه واستمراره من أجل مواجهة أعباء الحياة .

رابعا : عدد ساعات العمل

جدول (١٩)

عدد ساعات العمل بالأعمال الزراعية ورعاية الحيوان

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٧ ساعات	١٤٩	٦٥،٦	١٣٨	٨٠،٢	٢٨٧	٧١،٩
٧ – ٩	٣٨	١٦،٧	٢٥	١٤،٥	٦٣	١٥،٨
١٠ –١٢	٣٦	١٥،٩	٧	٤،١	٤٣	١٠،٨
١٣ فاكثر	٤	١،٨	٢	١،٢	٦	١،٥
المجموع	٢٢٧	١٠٠،٠	١٧٢	١٠٠،٠	٣٩٩	١٠٠،٠

اهتمت دراسات عديدة بمعيار الوقت كأحد المحددات الأساسية لقياس إسهام المرأة فى العمل ، وأن المرأة تعمل فى بعض الدول النامية عدد ساعات أكثر من الرجل[١٥] خاصة فى القطاع الريفى ، وفى إطار بحثنا الراهن نجد أنه من الصعوبة بمكان – فى إطار الثقافة المصرية عامة والريفية منها على وجه الخصوص – تحديد عدد ساعات العمل الفعلية بدقة ، ولكن واعتمادا على تقديرات المبحوثات لعدد ساعات عملهن الفعلية فى اليوم ، أشارت أغلبهن (٧١،٩٪) من إجمالى العاملات بالأعمال الزراعية ورعاية الحيوان لدى الأسرة بدون أجر إلى أنهن يعملن أقل من ٧ ساعات يوميا ، وهى نسبة ترتفع بالوجه القبلى عن الوجه البحرى ، يأتى بعد ذلك من تعمل منهن من ٧–٩ ساعات يوميا بنسبة ١٥،٨٪ للإجمالى ، وبنسبة ١٦،٧٪ ، ١٤،٥٪ لكل من الوجهين البحرى والقبلى على التوالى .

ونرى ضرورة التعامل مع هذه الأرقام بشئ من الحذر لعدم اعتمادها على مقياس دقيق لتحديد ساعات العمل اليومية ، واعتمادها فقط على تقدير المبحوثات ، وأن ذلك يقدم مؤشرات لمتوسط ساعات عمل

المرأة الريفية فى رعاية الحيوان والأعمال الزراعية بدون أجر .

ومن جملة البيانات السابقة يمكن رصد عدد من الملاحظات نوجزها على النحو التالى :

١ - ينتشر العمل غير المأجور لدى نساء هذه الشريحة فى كل الفئات العمرية بدءا من أقل من ٢٠ إلى أقل من ٦٥ سنة . وهو أمر يمكن تفسيره فى ضوء انتشار الفقر فى هذه الأسر مما يضطرهن إلى القيام ببعض الأعمال والنشاطات داخل المنزل والتى تدر عليهن دخلا يساعد فى نفقات المعيشة ، وتوفيرا لدخل الأسرة .

٢ - ارتفاع نسبة المتزوجات العاملات عملا غير مأجور سواء كان هذا العمل داخل المنزل أو خارجه ، مما يعنى أن زواج المرأة يضيف عليها أعباء كثيرة وهو ما يضطرها إلى العمل لمساعدة الزوج .

٣ - أسهمت الأوضاع التعليمية المتدنية لنساء هذه الشريحة وفقد قدراتهن المهارية وأيضا فقر الأسرة فى انحسارهن فى الأعمال غير المأجورة داخل الأسرة ، وندرة الفرص المتاحة أمامهن فى سوق العمل المأجور ، وبالتالى استبعادهن منه ، لذلك تركزت فرصهن فى الأعمال غير المأجورة التى يقمن بها داخل الأسرة سواء داخل المنزل أو خارجه فى بعض الأعمال الزراعية أو رعاية حيوانات الأسرة .

٤ - عكست الأوضاع الاقتصادية لأسر هذه الشريحة فقر هذه الأسر وانخفاض متوسط الدخل الأسرى بشكل عام ، حيث ينتمى غالبيتهم إلى الشرائح الدنيا من الدخل وأيضا محدودية حيازة الأسرة من الأرض الزراعية ومحدودية مساحة هذه الأرض ، وأخيرا محدودية حيازتها من الحيوانات المزرعية .

٥ - تمارس المرأة فى هذه الشريحة الأعمال غير المأجورة داخل المنزل بهدف

الاستهلاك المنزلى ، توفيراً لدخل الأسرة ، والذى كان يمكن أن ينفق فى شراء هذه المنتجات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة ، من أمثلة هذه الأعمال خبيز العيش وتربية الدواجن وعمل المخللات وتنشيف الخضراوات وغيرها من الأعمال .

٦ - انحصرت الأعمال التى تمارسها المرأة خارج المنزل بدون أجر فى الأعمال الزراعية ورعاية الحيوان ، وهى غالبا ما تكون لمساعدة الزوج فى أرض الأسرة ، مع الوضع فى الاعتبار أن ربع العينة فقط هن من يعملن فى مثل هذه الأعمال والتى تركزت غالبا فى الأعمال التى لا تحتاج إلى جهد عضلى مثل تنقية الحشائش وجمع الثمار وتخزين المحاصيل وتسويقها . بالإضافة لما سبق كانت هناك ٧٪ من هذه الشريحة يعملن فى أرض الغير وإن كان ذلك بدون أجر أيضا فى إطار مايعرف (بالمزاملة) أى تتم المساعدة فى بعض الأعمال الزراعية فى أرض الغير بدون أجر ، على أن يرد هؤلاء ذلك العمل فيما بعد وبدون أجر أيضا .

٧ - هناك فروق جوهرية بين نساء الوجه البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى . ويكاد هذا يتفق مع العديد من الدراسات التى أشارت نتائجها إلى وجود تمايزات بين الوجهين البحرى والقبلى ، والذى يمكن تفسيره فى ضوء الانحسار التاريخى فى توزيع فرص التنمية فى الوجه القبلى وفى الريف تحديدا .

وفى ضوء ما سبق من بيانات ومعطيات ، ومن أجل تفعيل مشاركة أو مساهمة المرأة الريفية فى سوق العمل فى إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها الريف المصرى ، فإن الأمر يتطلب مايلى :

١ - عدم تجاهل الأعمال غير المأجورة التى تؤديها المرأة مع ضرورة تضمينها بصورة أشمل وأكثر تفصيلا فى بيانات التعدادات والإحصاءات الرسمية حتى تقدم صورة دقيقة للواقع الفعلى للمساهمة الاقتصادية

للمرأة الريفية ، وهو ما يتطلب استخدام أساليب علمية وإحصائية دقيقة لحساب هذه المساهمة .

٢ - أهمية توعية المرأة الريفية بدورها ومكانتها ومقاومة العوامل الثقافية والاجتماعية التى تحاول قصر دورها فى الأعمال غير المأجورة لتوفير فرصة العمل المأجور للرجل .

٣ - يجب أن توضع المرأة الريفية فى الاعتبار فى الخطط التنموية من حيث محو أميتها وتعليمها ، ورفع مهارتها التى تساعدها على تفعيل أدوارها فى التنمية ، ووضع القوانين التى تساعد على تنفيذ ذلك .

٤ - ضرورة توجيه جهود التنمية القومية لكلا الوجهين البحرى والقبلى بشكل متساوٍ مع إعطاء مزيد من الاهتمام بالمرأة الريفية من حيث توفير بعض فرص العمل الملائمة لقدراتهن ، والعمل على رفع هذه القدرات من خلال برامج تدريبية تتفق والإمكانيات البيئية المتاحة .

المراجع

١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، وضع المرأة والرجل فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٠ .

٢ - كشك ، حسنين ، فرغلى ، على ، العمل المأجور وغير المأجور ، فى إنعام عبدالجواد (مشرفا ومحررا) الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٦٤-١٦٥.

٣ - إسماعيل ، فوزى عبد الرحمن ؛ العوامل الثقافية المؤثرة فى عمل المرأة الريفية ، فى إنعام عبدالجواد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

٤ - المرجع السابق ، ص١٩٢ .

٥ - تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٥، ص ٨٧ .

٦ - زعلوك ، ملك : المرأة العاملة والتمكين فى ريف الدلتا ، دراسة حالة قرية إخطاب ، فى محمود عودة و إلهام عفيفى (تحرير) مؤتمر القرية المصرية ، الواقع والمستقبل ، ١٠-١٢ إبريل

١٩٩٤ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٦٣-٢٦٥ .

٧ - كشك ، حسنين ، فرغلى ، على ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٤ .

٨ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ .

٩ - المرجع السابق ، ص ٨٢ .

١٠ - Scanzani John and Jeer: Sex Roles, Family and Society, the Seventies and Beyond, Jornal of Marriage and Family, Vol. 42, No. 4, 1980, pp. 744-745.

١١ - زعلوك ، ملك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧٢-٢٩٠ .

١٢ - إبراهيم ، أمانى حامد ، العمل غير المأجور لربة البيت ودوره فى تنمية اقتصاديات الأسرة ، عرض عالية حبيب ، فى علياء شكرى وآخرون ، علم اجتماع المرأة ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠١ ، ص ١٩١ .

١٣ - شكرى ، علياء : عمالة المرأة ونصيبها من القوة والمكانة ، دراسة استطلاعية لقرية بدوية متريفة ، وقرية ريفية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١ ، ص ص ٣٤-٣٥ .

١٤ - See Kamaran, Asdar Ali, Conflict or Cooperation: Changing Gender Roles in Rural Egyptian Households, in Nicholas Hopkins & Kirsten Westergaard (eds.) Directions of Change in Rural Egypt, Cairo, AUC Press, 1998.

١٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان : حالة سكان العالم ٢٠٠٢ ، الناس والفقر والإمكانات ، جعل التنمية تعمل لصالح الفقراء ، القاهرة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ .

الفصل الثامن*

المرأة الريفية العاملة والمشروعات الصغيرة

يرجع الاهتمام بالمرأة الريفية العاملة والمشروعات الصغيرة نظرا لأن هذه المشروعات أنشطة تتلاءم مع وضع المرأة الريفية ودورها فى المجتمع ، وتساعدها على التشغيل الذاتى ، والاستفادة من القدرات الإنتاجية لها ، وفى إيجاد فرص عمل ، وفى تكوين قاعدة من العمالة الماهرة، وجذب المدخرات . كما كشفت تقارير تقييم تلك المشروعات وبرامج المساعدة الذاتية - والتى تكون غالبا فى صورة مدخرات أو قروض صغيرة - عن أنها نجحت فى تغيير حياة الإناث الفقيرات ؛ عن طريق تحسين دخولهن وتوليد كثير من الاتجاهات الموضوعية لديهن مثل زيادة احترام المرأة لذاتها ، وتقليل حالة تهميشها من خلال تملكها للأصول الإنتاجية ، وتحسين وسائل العيش الطبيعية للأسرة ، والتى غالبا ما تكون من خلال رعاية صحية وتغذية أفضل[١] .

كما تمثل المشروعات الصغيرة مرحلة الانتقال الواضح والتدريجى بين اقتصاد المنزل واقتصاد السوق . ومن ثم تعتبر عملية التوظيف الذاتى Self-Employment فى مثل هذه المشروعات أحد الاختيارات الأساسية للمرأة الريفية فى سعيها لتوليد الدخل فى كثير من البلاد . ففى أمريكا اللاتينية ، تمتلك الإناث ما بين ثلث ونصف المشروعات الريفية الصغيرة [٢] ، وفى مصر يمثل هذا

* كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور منصور مغاورى ، مستشار بالمركز .

القطاع نحو ٢٥ ٪ من الاقتصاد غير المنظم ، بينما يتمثل الجانب الثانى من الاقتصاد غير المنظم فى قطاع العمل العشوائى الذى يبلغ نحو ٧٥ ٪ من الاقتصاد غير المنظم ، ويعكس هذا القطاع استراتيجيات البقاء للفقراء (٣) Survival Strategies .

كما تؤدى هذه المشروعات دورا فى ضمان التوازن الاقتصادى والاجتماعى للأسرة ، لما لها من مردود سريع ومجز خاصة على الأسر الريفية الفقيرة ، وانعكاسات ذلك على المجتمع الريفى خاصة فى مصر ، وتأثير ذلك على الشرائح والفئات الاجتماعية ، وخاصة على المرأة الريفية حيث إن الفجوة لا تزال كبيرة بين الذكور والإناث كما توضح ذلك مؤشرات التنمية (٤). مما يبرر أهمية اختيار موضوع الفصل الراهن لمساعدة مخططى ومتخذى القرار ومنفذى برامج التنمية الريفية فى التعرف على المعوقات التى تواجهها هذه المشروعات ، ومما يساعد أيضا على اختيار المشاريع التى تخاطب طبيعة المرأة فى كل إقليم من أقاليم مصر ، وبذلك ستجد المرأة الريفية فى مصر نفسها حتما جزءاً من عملية التنمية (٥) .

لكل ما سبق ، يكمن الهدف الرئيس لهذا الفصل فى التعرف على أوضاع المرأة الريفية العاملة والمشروعات الصغيرة التى تحوزها ، وواقع مشاركتها فى عملية التنمية من خلال حيازتها أحد هذه المشروعات ، ورصد الدور الفعلى للمرأة صاحبة المشروع فى الأنشطة المختلفة ، بهدف التعرف على الجوانب الإيجابية ، وتحديد بعض السلبيات المحددة لآثار هذه المشروعات . كما يهدف هذا الفصل أيضا إلى التعرف على إمكانات ومجالات المشروعات التى تقدم للمرأة الريفية فى قرى الدراسة ، وتحليل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على حيازة المرأة الريفية – فى مصر – لمشروع صغير . بالإضافة إلى تقييم هذه المشروعات فى ضوء تحقيق أهدافها ، والتعرف على أهم المشاكل التى تواجه مثل هذه المشروعات ومن ثم اقتراح بعض التوصيات لتعزيز الفرص أمام مشروعات المرأة الريفية الحالية والمستقبلية .

عرض النتائج

أولا : المشروعات التى تحوزها أو تديرها المرأة الريفية فى عينة الدراسة

جدول (١)

المرأة الريفية التى تحوز أو تدير مشروعا صغيرا فى عينة الدراسة

الإقليم / الموقف من ملكية مشروع صغير	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـــة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تمتلك مشروعا صغــيرا	١٤٣	٨ر١٣	٦٨	٥ر١٢	٢١١	٦ر٨٣
لا تمتلك مشروعا صغيرا	١٦١٦	٩١ر٨٧	١٢٦١	٩٤ر٨٨	٢٨٧٧	٩٣ر١٧
المجمـــوع	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠
٪		٦٧ر٧٨		٣٢ر٢٢		١٠٠ر٠

لقـد عكسـت بيـانـات كل مـن تـعدادى السكان عـامــى ١٩٨٦، ١٩٩٦ تراجـع نسبـة العـامـلات فى الزراعـة على مـسـتـوى إجـمـالى الريف المصـرى ، وتناقص دور الزراعة كمصدر لفرص العمل ، وانتشار أنشطة اقتصادية جديدة تعمل فيـهـا المرأة الريفيـة كـالتـجـارة والبيع والعـمل فى الخدمـات والصناعـات التحـويلية والوساطة المالية والعقارات ؛ وهـى مجالات لم تكن تعمل بها الإناث من قبل . كمـا ارتفعت نسبـة مسـاهـمـة الإناث فى القطاع الخـاص باعتباره المصدر المتاح أمـام الفـاقدات لوظائفهن فـى الحكومة وقطاع الأعمـال ، نتيجة للتغيرات الاقتصـادية والاجتمـاعية - العالمية والإقليـمية والمحلية - التى مر بهـا المجتمع المصرى .

وتعتبـر المشـروعات الصـغيرة من أهم الأنشطة الاقتصـادية الجديدة التى دخلت فـيـهـا المـرأة الريفـيـة ، حـيث أوضـحت النتـائج - التى يعـرضـهـا الجـدول السابق - أن حجم عينة الإناث اللائى يمتلكن مشروعـا أو يدرنه بلغ ٢١١ مفردة بنسبة ٦ر٨٣٪ من إجمالى العينة الكلية (٣٠٨٨ مفردة) للبحث الراهن ، وهى نسبة صغيرة مما يدل على أن الغالبية العظمى من الإناث فى العينة لا يمتلكن

مثل هذه المشروعات . كما توضح النتائج توزيع هذه النسبة الصغيرة بين ١٤٣مفردة بنسبة ١٣ر٨٪ من إجمالى عينة الوجه البحرى (١٧٥٢ مفردة) للبحث المشار إليه ، ٦٨مفردة بنسبة ١٢ر٥٪ من إجمالى عينة الوجه القبلى (١٣٢٩ مفردة) .

وقد ارتفعت نسبة المشروعات التى تحوزها أو تديرها المرأة الريفية فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى . إذ بلغت ٦٧ر٧٪ فى الأول مقابل ٣٢ر٢٢٪ فى الثانى . وربما يعزى هذا إلى الوضع التعليمى ، فلقد عكست نتائج تعدادى السكان الأخيرين (التعداد العام للسكان والإسكان فى عام ١٩٨٦[٦] ، وفى عام ١٩٩٦)[٧] ، وضعاً تعليمياً متدنياً للإناث على مستوى ريف الجمهورية مقارنا بالذكور الريفيين ، فنسبة الأمية بين الإناث الريفيات مازالت مرتفعة على مستوى الريف عامة ، وأكثر ارتفاعا على مستوى ريف الوجه القبلى ، مما يحول دون مساهمة الإناث فى النشاط الاقتصادى .

ثانيا : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية الحائزة لمشروع صغير

تفيد دراسة الخصائص الاجتماعية فى معرفة بعض الجوانب المهمة للأسرة ، باعتبار أنها تعكس السياق الاجتماعى لأسرة المرأة الريفية المالكة أو الحائزة لمشروع صغير ، والتى تساعد فى التعرف على مدى استقرارها ، وتتضمن الخصائص الاجتماعية كلا من الحالة العمرية ، وصلة المرأة الريفية المبحوثة برب الأسرة ، والحالة التعليمية ، والحالة المهنية ، وعدد أفراد أسرتها ، ونوع الأسرة . وعلاقة ذلك بإمكان حيازة المرأة الريفية لمشروع صغير .

وتساعد الخصائص الاقتصادية للأسرة فى توضيح مدى الحاجة إلى إقامة مشروع صغير بواسطة المرأة الريفية ، وارتباط ذلك بإمكانيات أسرتها ، بالإضافة إلى إمكانياتها هى نفسها .

ونعرض فيما يلى لتوزيع عينة الدراسة وفقا لعدد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة وأسرهن .

١ - الحالة العمرية

جدول (٢)

السن

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
فئات السن	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٥ - ٢٠ سنة	١١	٧ر٧	٢	٢ر٩٠	١٣	٦ر٢
٢٠ -	١٧	١١ر٩	٩	١٣ر٢٤	٢٦	١٢ر٣
٢٥ -	٢٨	١٩ر٦	١١	١٦ر٢٠	٣٩	١٨ر٥
٣٠ -	٢٢	١٥ر٤	٩	١٣ر٢٤	٣١	١٤ر٧
٣٥ -	١٧	١١ر٩	١٠	١٤ر٧١	٢٧	١٢ر٨
٤٠ -	١٨	١٢ر٦	١٠	١٤ر٧١	٢٨	١٣ر٣
٤٥ -	١١	٧ر٧	٦	٨ر٨٠	١٧	٨ر٠
٥٠ فاكثر	١٩	١٣ر٢	١١	١٦ر٢٠	٣٠	١٤ر٢
المجموع	١٤٣	١٠٠	٦٨	١٠٠	٢١١	١٠٠

يتبين من جدول (٢) أن غالبية المبحوثات الحائزات لمشروعات صغيرة تتراوح أعمارهن بين سن ٢٠-٤٥ سنة (٧١ر٦ ٪) ، وهى فترة النشاط الإنتاجى من العمر ، كما أن نسبة من بلغت أعمارهن من ١٥-٢٠ سنة كانت ٦ر٢٪ . وقد بلغ متوسط السن فى العينة نحو ٣٥ سنة ، بانحراف معيارى قدره ١١ر٤٥ . وهو ما يعكس ارتفاع نسبة من هن فى سن النشاط الاقتصادى ("قوة العمل" + ١٥ سنة) الحائزات لمشروعات صغيرة . هذا وترتفع نسبة الحائزات لمشروعات صغيرة فى الوجه القبلى كلما زاد عمر المرأة على ٢٥ عاما ، وربما يرجع ذلك إلى القيم الثقافية التى تحد من حرية اشتغال المرأة فى الوجه القبلى وخاصة فى السن المبكرة ، بينما تنخفض هذه النسبة كلما زاد عمر المرأة الريفية فى الوجه البحرى .

٢ - الحالة الاجتماعية

جدول (٣)

الحالة الاجتماعية

الإقليم / الحالة الاجتماعية	الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم تتزوج	١٩	١٣٫٣	٧	١٠٫٣	٢٦	١٢٫٣٢
معقود قرانها	٢	١٫٤	—	—	٢	٠٫٩٥
متزوجة	١٠٨	٧٥٫٥	٥٢	٧٦٫٥	١٦٠	٧٥٫٨٣
مطلقة	٣	٢٫١	٢	٢٫٩	٥	٢٫٤٠
أرملة	١١	٧٫٧	٧	١٠٫٣	١٨	٨٫٥٠
المجموع	١٤٣	١٠٠	٦٨	١٠٠	٢١١	١٠٠

يتبين من جدول (٣) أن غالبية عينة المبحوثات من أصحاب المشروعات الصغيرة متزوجات (٧٥٫٨٪) ، كما بلغت نسبة غير المتزوجات منهن ١٢٫٣٪ ، ونسبة الأرامل والمطلقات ١٠٫٩٪ ، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة المتزوجات المالكات لمشروعات صغيرة . ويوضح ذلك أن المرأة المتزوجة تواجه أعباء المعيشة فى الريف كما يواجهها الرجل ، ولا توضح النتائج فروقا جوهرية بين الحائزات لمشروعات صغيرة بالنسبة للحالة الاجتماعية لهن فى الوجهين البحرى والقبلى . بينما تعكس النتائج ارتفاع نسبة الأرامل الحائزات لمشروعات صغيرة فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى ، والعكس صحيح بالنسبة لغير المتزوجات منهن . ومن الجدولين (٢) ، (٣) يتضح مدى تأثير القيود الثقافية على تملك صغيرات السن لمشروعات صغيرة فى المجتمع الريفى فى الوجه القبلى ، وخاصة إذا كانت الإناث غير متزوجات بعكس الحال فى الوجه البحرى .

٣ - الصلة برب الأسرة

جدول (٤)

الصلة برب الأسرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
الصلة برب الأسرة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ربة أسرة	١٨	١٢ر٦	١٧	٢٥ر-	٣٥	١٦ر٦
زوجة (لرب الأسرة)	١٠٤	٧٢ر٧	٤٣	٦٣ر٢	١٤٧	٦٩ر٧
ابنــــــة	١٩	١٣ر٣	٨	١١ر٨	٢٧	١٢ر٨
أخــــرى	٢	١ر٤	—	—	٢	٠ر٩
المجمــوع	١٤٣	١٠٠	٦٨	١٠٠	٢١١	١٠٠

توضح بيانات جدول (٤) أن أكثر من ثلث أصحاب المشروعات الصغيرة هن زوجات لرب الأسرة ، وأن نسبة ربات الأسر منهن بلغت ١٦,٦٪ ، وهو ما يعنى أن نسبة المرأة التى تعول أسرتها بمفردها (المعيلة) تبلغ سدس أصحاب المشروعات الصغيرة فى العينة الكلية ، فهى أكثر الفئات تضررا من الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى ، وما صاحب ذلك من توجه نحو ترشيد الدعم ارتفاع أسعار أغلب السلع والخدمات ، بينما توزعت النسبة الباقية بين ابنة فى الأسرة ، وأخرى ؛ والتى يغلب على مفرداتها أنها زوجة الابن .

٤ - الحالة التعليمية

جدول (٥)

الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ك	٪
أميـــــة	١١٠	٥٢ر١
الابتدائية (يقرأ ويكتب)	٢٢	١٠ر٤
الإعدادية	١٣	٦ر٢
شهـــادة متوسطـــة	٤٥	٢١ر٣
شهادة فوق المتوسطة	١٣	٦ر٢
شهـــادة جامعيـــة	٧	٣ر٣
شهادة عليا (ماجستير - دكتــوراه ...)	-	-
مازالت فى التعليم الإعدادى أو المتوسط	١	٠ر٥
مازالت فى التعليم الجامعى	-	-
المجمــــــوع	٢١١	١٠٠ر٠

يلعب التعليم دورا مهما فى كثير من المتغيرات منها سن الزواج ، ودرجة الوعى عند الزواج ، واختيار شريك الحياة ، ووفيات الأطفال ، وتحديد العمل ، وكيفية اكتساب المهارات ، ومن ثم تمثل الحالة التعليمية أحد المكونات الأساسية للحكم على خصائص الحائزات لمشروعات صغيرة . وتتبين من جدول (٥) أن ما يزيد قليلا على نصف المبحوثات من الأميات ، وأن نسبة الحاصلات منهن على شهادات جامعية تبلغ ٣ر٣٪ ، وهو ما يعكس انخفاض مستوى التنمية البشرية للمرأة الريفية الحائزة لمشروع صغير ، خاصة بالنسبة لمؤشر التعليم . بينما توضح النتائج أن ٥ر٢٧٪ من الحائزات لمشروع صغير من الحاصلات على التعليم المتوسط وفوق المتوسط ، وهو ما يوضح أن الدخول فى أنشطة المشروعات الصغيرة قد شمل كل الفئات التعليمية ، وبنسب متفاوتة وإن كانت ترتفع عند الأميات أكثر .

جدول (٦)

توزيع مفردات العينة حسب الحالة التعليمية

الإقليم / الحالة التعليمية	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	المجموع ك	المجموع ٪
أميــــة	٦٧	٨ر٤٦	٤٣	٢٤ر٦٣	١١٠	١ر٥٢
الابتدائية (يقرأ ويكتب) ، والإعدادية	٢٩	٣ر٢٠	٦	٨٢ر٨	٣٥	٦ر١٦
شهادة متوسطة ، وشهادة فوق المتوسطة ، وشهادة جامعية	٤٧	٩ر٣٢	١٩	٩٤ر٢٧	٦٦	٣ر٣١
المجمــوع	١٤٣	٠ر١٠٠	٦٨	٠ر١٠٠	٢١١	٠ر١٠٠

ومن نتائج جدول (٦) يتضح استمرار الفجوة التعليمية بين الوجهين البحرى والقبلى ، وخاصة فى نسبة الأمية حيث تصل إلى ٢ر٦٣٪ فى الوجه القبلى ، مقابل ٨ر٤٦٪ فى الوجه البحرى ، وكذا الحال بالنسبة للحاصلات على التعليم بدرجاته المختلفة حتى الجامعى ، وهذا الوضع يعكس تفاوتا كبيراً بين

الحالة التعليمية للإناث فى ريف كل من الوجه البحرى والوجه القبلى ، مما يوضح أن الإناث فى الوجه القبلى أقل حظا من الإناث فى الوجه البحرى بالنسبة للتعليم ، الأمر الذى يؤثر تأثيرا سلبيا على العديد من خصائصهن الاقتصادية والاجتماعية .

٥ - العمل الأساسى

جدول (٧)

العمل الأساسى

العمل الأساسى / الإقليم	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	المجموع الكلى ك	المجموع الكلى ٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٥	٣ر٥	٣	٤ر٤	٨	٣ر٨
عاملة صناعية أو حرفية	١	٠ر٧	٤	٥ر٩	٥	٢ر٤
عاملة خدمات	٣	٢ر١	٤	٥ر٩	٧	٣ر٣
عاملة بناء	١	٠ر٧	–	–	١	٠ر٥
أعمال مكتبية وإدارية متوسطة	١٣	٩ر١	٤	٥ر٩	١٧	٨ر١
وظائف مكتبية وإدارية عليا	٤	٢ر٨	–	–	٤	١ر٩
وظائف فنية ومهنية عليا (طبيبة – مهندسة)	٢	١ر٤	٣	٤ر٤	٥	٢ر٤
تاجرة صغرة	٥٤	٣٧ر٧	٢٩	٤٢ر٦	٨٣	٣٩ر٣
صاحبة مشروع	٥١	٣٥ر٧	١٧	٢٥ر٠	٦٨	٣٢ر٢
أعمال منزلية	٧	٤ر٩	٤	٥ر٩	١١	٥ر٢
طالبة	٢	١ر٤	–	–	٢	٠ر٩
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

يتبين من جدول (٧) الحائزات لمشروعات ومتفرغات لها فقط كعمل أساسى وهن فئتا تاجرة صغيرة ، وصاحبة مشروع صغير ، حيث بلغت نسبتهن ٣٩ر٣٪ ، ٣٢ر٢٪ على التوالى ، فإن نسبة صغيرة من المبحوثات أصحاب المشروعات الصغيرة (٥ر٢٪) يقمن بأعمال منزلية فقط ، وجاءت نسبة الموظفات فى وظائف إدارية متوسطة وعليا ١٠٪ ، ١٢ر٤٪ يعملن فى وظائف فنية ومهنية

عليا ٤ر٢٪ ، وهذا يعنى وجود ٥ر٢٨٪ من عدد الحائزات لمشروعات كان المشروع الصغير بالنسبة لهن يمثل عملا إضافيا ، كما توضح البيانات وجود طالبتين من أصحاب المشروعات الصغيرة فى الوجه البحرى ، كما كشف الجدول أيضا عن ارتفاع نسبة أصحاب المشروعات فى الوجه البحرى (٧ر٣٥٪) عنها فى الوجه القبلى (٠ر٢٥٪) ، وكذا فى الوظائف المكتبية والإدارية المتوسطة ، بعكس الوضع بالنسبة لمن يعملن فى الوظائف الفنية والمهنية العليا (طبيبة ، مهندسة ... إلخ) حيث ترتفع هذه النسبة إلى (٤ر٤٪) فى الوجه القبلى مقابل ٤ر١٪ فى الوجه البحرى ، وكذا الأمر فى وظائف العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات ، والعاملات الحرفيات والصناعيات ، وعاملات الخدمات ، والأعمال المنزلية .

٦ - الدخل الشهرى للأسرة

جدول (٨)

الدخل الشهرى للأسرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
فئات الدخل الشهرى	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٢٠٠ جنيه	٢٦	٢ر١٨	٢٥	٨ر٣٦	٥١	٢ر٢٤
٢٠٠ – أقل من ٤٠٠	٦٠	٩ر٤١	٢٨	٢ر٤١	٨٨	٧ر٤١
٤٠٠ – أقل من ٦٠٠	٣٣	١ر٢٣	١٤	٥ر٢٠	٤٧	٣ر٢٢
٦٠٠ فاكثر	٢٤	٨ر١٦	١	٥ر١	٢٥	٨ر١١
المجمـــوع	١٤٣	٠ر١٠٠	٦٨	٠ر١٠٠	٢١١	٠ر١٠٠

يرتبط توفير الحاجات الأساسية المختلفة للأسرة بمستوى دخلها ، ومن ثم يعتبر مستوى دخل الأسرة أحد المؤشرات الدالة على مستوى معيشتها . وتدل بيانات جدول (٨) على أن ما يقرب من ربع أصحاب المشروعات الصغيرة لا يتعدى دخلها الشهرى مائتى جنيه ، وأن ٧ر٤١٪ منهن يتراوح دخلهن بين ٢٠٠ جنيه إلى أقل من٤٠٠ جنيه ، ومن ذلك يتبين أن أكثر من ثلثى

أسر المبحوثات يقل دخلهن الشهرى عن ٤٠٠ جنيه ، كما أن الغالبية العظمى (٨٨٫٢٪) يقل دخلها الشهرى عن ٦٠٠ جنيه ، بينما تنخفض نسبة الأسر التى يتجاوز دخلها الشهرى ٦٠٠ جنيه إلى نحو ١١٫٨٪ . مما يوضح أن الغالبية العظمى من أسر المبحوثات من الأسر الفقيرات . وحيث إن مستويات الفقر تختلف من محافظة لأخرى ، فقد بلغ متوسط الدخل الشهرى للأسرة فى العينة نحو ٢٣٣ جنيها ، بانحراف معيارى قدره ٢١١٫٣٨ . كما توضح النتائج انخفاض مستويات الدخل فى الوجه القبلى كثيرا عنها فى الوجه البحرى ، ومن ذلك يتضح مدى الانخفاض والتباين الشديدين فى الدخل ، واتساع شرائح الفقراء فى عينة الدراسة ؛ مما يعكس فقر المرأة الريفية صاحبة المشروعات الصغيرة ، وفقر الأسر الريفية التى تنتمى إليها ، وهذا يتطلب ضرورة التأكيد على أهمية تكثيف الجهود لتخفيف حدة الفقر فى الريف عامة ، وبين النساء بشكل خاص .

٧ - نوع الأسرة

جدول (٩)

نوع الأسرة

نوع الأسرة / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نووية	١٠٣	٧٢٫٠	٥١	٧٥٫٠	١٥٤	٧٣٫٠
ممتدة	٤٠	٢٨٫٠	١٠	١٤٫٧	٥٠	٢٣٫٧
مشتركة (أكثر من أسرة نووية)	-	-	٧	١٠٫٣	٧	٣٫٣
المجموع	١٤٣	١٠٠٫٠	٦٨	١٠٠٫٠	٢١١	١٠٠٫٠

يوضح جدول (٩) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثات ينتمين إلى أسر نووية ، بينما جاءت نسبة المبحوثات اللائى ينتمين إلى أسر ممتدة أقل قليلا من الربع . وإن كانت ترتفع فى الوجه البحرى (٢٨٪) كثيرا عنها فى الوجه القبلى

(٧ر١٤٪) ، بينما وجدت نسبة ليست صغيرة (٣ر١٠٪) من الأسر المشتركة (أكثر من أسرة نووية) فى الوجه القبلى ، وربما يرجع ذلك لشدة قيم الارتباط العائلى فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى . كما بلغت نسبة الأسر المشتركة (أكثر من أسرة نووية) نحو ٣ر٣٪ من العينة الكلية . ومن هذا يتضح مدى التغير الاجتماعى الذى حدث فى الأسرة المصرية نتيجة تأثرها بالتغيرات الاقتصادية والثقافية ، وتحول نمطها من أسر ممتدة إلى الاتجاه للمعيشة فى أسر نووية صغيرة فى الغالب . كما يوضح ذلك أيضا أنه كلما كانت الأسرة نووية سعت المرأة الريفية إلى زيادة دخلها عن طريق المشروع الصغير ، مدركة أن عليها مواجهة أعباء المعيشة ، وأن ما تحققه من دخل يعود عليها وعلى أسرتها .

٨ - حجم الأسرة

جدول (١٠)

حجم الأسرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
عدد أفراد الأسرة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ - ٤	٣٥	٥ر٢٤	١٨	٥ر٢٦	٥٣	١ر٢٥
٥ - ٦	٦٨	٥ر٤٧	١٧	٠ر٢٥	٨٥	٣ر٤٠
٧ - ٨	٢٨	٦ر١٩	٢١	٩ر٣٠	٤٩	٢ر٢٣
٩ فأكثر	١٢	٤ر٨	١٢	٦ر١٧	٢٤	٤ر١١
المجموع	١٤٣	٠ر١٠٠	٦٨	٠ر١٠٠	٢١١	٠ر١٠٠

تعتبر الأسرة وحدة اجتماعية تحكمها العادات والأعراف والقوانين . وتعكس بيانات جدول (١٠) ارتفاع نسبة الأسر التى يزيد عدد أفرادها على أربعة أفراد ، إذ تصل إلى ثلاثة أرباع العينة ، كما ترتفع نسبة الأسر التى يزيد عدد أفرادها على تسعة أفراد إلى ٤ر١١٪ . وقد بلغ متوسط حجم الأسرة فى العينة ٦ أفراد (٦ر٢٥٪) بانحراف معيارى قدره ٥٣ر٢.

ومن ذلك يتضح ارتفاع حجم أغلب أسر العينة ؛ مما يعنى استمرار تمسك أسر العينة بعادات واتجاهات كثرة الإنجاب وعدم تبنيها أى اتجاهات حديثة مثل تنظيم الأسرة ، وخاصة فى الوجه القبلى ، حيث يلاحظ انخفاض نسبة الأسر قليلة العدد وارتفاع نسبة الأسر كبيرة العدد ، حيث تبلغ نسبة الأسر التى يزيد عددها على ستة أفراد ٤٧٫٥٪ فى الوجه القبلى مقابل ٢٨٪ فى الوجه البحرى ، وتبدو هذه النتائج منطقية إلى حد كبير إذا ما تم ربطها بالعديد من المؤشرات ؛ وخاصة انخفاض نسبة التعليم ، وارتفاع الأمية ، وانخفاض الحيازة من الأرض الزراعية مما يؤدى إلى الدوران فى الحلقة المفرغة للفقر . ومن ثم تلجأ المرأة الريفية إلى أنشطة المشروعات الصغيرة لكسر هذه الحلقة ، ولزيادة دخلها .

جدول (١١)

حيازة الأسرة للأرض الزراعية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
عدد أفراد الأسرة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تحوز أرض زراعيـــة (ملك أو إيجار)	٣١	٢١٫٧	١٤	٢١٫٣	٤٥	٢١٫٣
لا تحوز أرض زراعية	١١٢	٧٨٫٣	٥٤	٧٩٫٤	١٦٦	٧٨٫٧
المجموع	١٤٣	١٠٠٫٠	٦٨	١٠٠٫٠	٢١١	١٠٠٫٠

٩ - حيازة أسرة المبحوثة من الأرض الزراعية

جدول (١٢)

نوع الحيازة

الاستجابة	ك	٪
ملك فقط	٢٧	١٢٫٨
إيجار فقط	١٠	٤٫٧
الإثنان معاً	٣	١٫٤
أرض مؤجرة للغير	٥	٢٫٤
لا يوجد أرض	١٦٦	٧٨٫٧
المجمـــوع	٢١١	١٠٠٫٠

يوضح جدول (١١) أن ما يقرب من ثلاث أرباع العينة ٧٨,٧٪ لا تحوز أرضا زراعية ، كما يوضح جدول (١٢) أنه لا توجد فروق كبيرة بين أسر المبحوثات من حيازة الأرض الزراعية فى الوجهين البحرى والقبلى ، وكذا بين أشكال الحيازة ، بينما تتوزع النسبة الباقية الحائزة لأرض زراعية بين أشكال الحيازة المختلفة والتى أغلبها ملك حيث تبلغ نسبة الأسر التى تحوز أرضا مملوكة (١٢٫٨٪) من العينة الكلية ، كما تبلغ نسبة الأسر التى تحوز أرضا مستأجرة ٤٫٧٪ ، وتنخفض عن ذلك كثيرا نسبة باقى أشكال الحيازة لأرض زراعية . ويعتبر نقص الأرض الزراعية ، بجانب محدودية الدخل ، من المحددات الأساسية التى يواجهها فقراء الريف ، وتكون هذه المحددات أكثر تأثيراً على المرأة الريفية مقارنة بالرجل ، هذا إلى جانب محدودية فرص العمل المتاحة فى الريف خاصة بالنسبة للإناث .

ولذلك يجب مساندة المرأة الريفية بالأنشطة غير الزراعية Non- Farming Activities مثل التسويق والتصنيع الغذائى والمشروعات الصغيرة الأخرى ، وهذا ما تكرس له فى هذه الآونة جهود الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وصندوق التنمية المحلية ، والبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) ، مع جهود المنظمات الأهلية NGO'S .

١٠ - حيازة أسرة المبحوثة للحيوانات المزرعية

جدول (١٣)

حيازة الأسرة للحيوانات المزرعية

الإقليم / الاستجابة	الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تحوز حيوانات مزرعية	٢٧	١٨٫٩	٢٠	٢٩٫٤	٤٧	٢٢٫٣
لا تحوز حيوانات مزرعية	١١٦	٨١٫١	٤٨	٧٠٫٦	١٦٤	٧٧٫٧
المجموع	١٤٣	١٠٠٫٠	٦٨	١٠٠٫٠	٢١١	١٠٠٫٠

إن أحد الفروض النظرية فى علم الاقتصاد الزراعى هو وجود علاقة بين حجم الحيازة من الأرض الزراعية وبين ملكية الحيوانات المزرعية ، وربما يرجع ذلك إلى أن الحيازة الأكبر تدر بالتالى دخلا مناسبا يستطيع الحائز به اقتناء الحيوانات ، كما أن هذه الحيازة توفر له المساحة اللازمة لتدبير العلف اللازم لتغذية الحيوانات [٨] . وتوضح نتائج جدول (١٣) صدق هذا الفرض حيث يتبين أن غالبية أسر العينة لا تحوز حيوانات مزرعية ، بينما تبلغ نسبة الأسر الحائزة لحيوانات مزرعية ٢٢٫٣٪ ، وهى نسبة تقارب نسبة الأسر الحائزة ، مما يعكس ارتفاع مستوى الفقر ، وزيادة تهميش المرأة ، وانخفاض دخلها الحقيقى فى المجتمع الريفى ، لأنها أكثر الفئات التى تهتم بحيازة الحيوانات المزرعية لتوليد دخل إضافى منها ، وخاصة فى الوجه القبلى حيث ترتفع نسبة الأسر التى تحوز حيوانات (٢٩٫٤٪) عنها فى الوجه البحرى (١٨٫٩٪) .

ثالثا : النتائج الخاصة بالمشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

١ - مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

جدول (١٤)

مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
مجال المشروع	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مزرعة دواجن	٧	٤٫٩	٩	١٣٫٢	١٦	٧٫٦
أبقار حليب أو تسمين عجول	٨	٥٫٦	٧	١٠٫٣	١٥	٧٫١
مشروع لتربية الماعز والأغنام	١	٠٫٧	٦	٨٫٨	٧	٣٫٣
مشغل للتطريز والخياطة	١٨	١٢٫٦	١٢	١٧٫٦	٣٠	١٤٫٢
خلايا نحل	٣	٢٫١	-	-	٣	١٫٤
آلات زراعية للإيجار	١	٠٫٧	١	١٫٥	٢	٠٫٩
مطعم أو محل بقالة	١٠٥	٧٣٫٤	٣٢	٤٧٫١	١٣٧	٦٤٫٩
معمل لتصنيع الألبان	-	-	١	١٫٥	١	٠٫٥
المجموع	١٤٣	١٠٠٫٠	٦٨	١٠٠٫٠	٢١١	١٠٠٫٠

أوضحت بيانات جدول (١٤) تركز مجالات المشروعات الصغيرة فى مشروعات المطاعم ومحال البقالة والتى تمثل نحو ٧٣٫٤٪ فى الوجه البحرى ، ٤٦٪ فى الوجه القبلى ؛ ٦٤٫٩٪ على مستوى العينة الكلية – مما يعنى أن مشروعات المطاعم ومحال البقالة أصبحت تمثل أهم مجالات المشروعات الريفية الصغيرة أمام المرأة الريفية . أما بالنسبة لمشروعات الإنتاج الحيوانى والمتمثلة فى : مزارع الدواجن ، ومشروعات تربية أبقار الحليب ، وتسمين العجول ، وتربية الماعز والأغنام ، وخلايا النحل ، فقد جاءت فى المرتبة الثانية بنسب بلغ مجملها نحو ١٩٫٤٪ على مستوى العينة الكلية ، وارتفعت هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى . مما يعكس أهمية مشروعات الإنتاج الحيوانى بالنسبة للمرأة الريفية فهى مسئولة عن تغذية ورعاية الماشية التى تحوزها الأسرة ، ولديها الخبرة وخاصة فى إنتاج الألبان وتصنيعها . كما تحتفظ النساء الريفيات بقطيع صغير من الماغز والأغنام ، ويربى معظمهن الدواجن للاستهلاك المنزلى ، وتسويق الفائض . وهذا ما كان يبرر الإقبال على مشروعات الإنتاج الحيوانى حيث تفضلها المرأة الريفية لأن تقاليد الأسرة الريفية ترى ضرورة أن يكون المشروع الذى تمتلكه المرأة الريفية ، داخل المنزل أو قريبا منه ، وهو ما يتوافر فى هذه النوعية من المشروعات . كما أنها – المشروعات – تساعد على توفير فرص عمل حقيقية ، وتعمل على تحسين مستوى تغذية أفراد الأسرة ، وتعتبر مصدرا مهما ومتزايدا من مصادر الدخل ، والادخار ، وتوفير السيولة النقدية وقت الحاجة . إلا أنه بالرغم من كل هذا احتلت مشروعات المطاعم ومحال البقالة الاهتمام الأول فى قائمة المشروعات المملوكة للمرأة الريفية ، ويعزى ذلك إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى ، ومن بينها تطبيق تعديلات قانون العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية * ، والذى أدى إلى فقدان كثير من

* القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ .

المستأجرين للأراضى الزراعية التى كانت تساعدهم على عمل مشروعات للإنتاج الحيوانى .

كما جاءت فى المرتبة الثالثة لهذه المشروعات مشاغل التطريز والخياطة بنسبة ١٤ر٢٪ على مستوى العينة الكلية ، ومثلت نحو ١٢ر٦٪ فى الوجه البحرى ، وكانت أقل من نظيرتها فى الوجه القبلى إذ بلغت نحو ١٧ر٦٪ .

كما يلاحظ من الجدول المشار إليه دخول المرأة الريفية مجالا جديدا وهو تملك مشروعات الآلات الزراعية بغرض تأجيرها ، وإن جاء ذلك بنسبة ضئيلة بين مفردات العينة .

٢- الدوافع وراء تفكير المرأة الريفية فى عمل المشروع

أ- دوافع التفكير فى مشروع صغير

جدول (١٥)

الدوافع وراء تفكير المرأة الريفية فى عمل المشروعات الصغيرة التى تحوزها

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الهدف من المشروع	ك	٪	ك	٪	ك	٪
زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة	١٢٩	٩٠ر٢	٦٣	٩٤ر١	١٩٣	٩١ر٥
تحقيق الاستقلال المادى	٨	٥ر٦	١	١ر٥	٩	٤ر٣
إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة	٦	٤ر٢	٣	٤ر٤	٩	٤ر٣
أخرى	٨	٥ر٦	٣	٤ر٤	١١	٥ر٢
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

تكشف بيانات جدول (١٥) أن الغالبية العظمى من مفردات العينة يركزون على أن زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة هو أهم الدوافع وراء تفكير المرأة الريفية فى عمل المشروعات الصغيرة التى تحوزها ، وقد بينت النتائج تساوى هدفى تحقيق الاستقلال المادى ، وإيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة بنسبة ٤ر٣٪ لكل منهما . إلا أنه يلاحظ أن نسبة من دفعهن إلى تحقيق الاستقلال المادى فى

عمل المشروعات الصغيرة من إناث الوجه البحرى (٦ر٥٪) فاقت نظيرتها فى الوجه القبلى ؛ حيث كان تحقيق الاستقلال المادى عن الأسرة هدفا لحائزة واحدة فتحت محل بقالة كما يتضح من جدول (١٥) المشار إليه ، وهذا يوضح تأثير التباينات الثقافية بين الإقليمين ، وعدم مقدرة بعض الإناث فى الوجه القبلى على تحقيق الاستقلالية فى إدارة أعمالهن بعيداً عن الرجال .

ب – دوافع التفكير فى عمل المشروع الصغير طبقا للمجالات

جدول (١٦)

مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية وتوزيعها طبقاً لأهداف المشروع

المشروع	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة	
الهدف من المشروع	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة	١٣	٨١ر٣	٢٢	١٠٠ر٠	٢٨	٩٣ر٣	١٢٨	٩٠ر٥	٦	١٠٠	١٩٣	٩١ر٥
تحقيق الاستقلال المادى	٢	١٢ر٥	–	–	١	٣ر٣	٦	٤ر٤	–	–	٩	٤ر٣
إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة	–	–	١	٤ر٥	٤	١٣ر٣	٤	٢ر٩	–	–	٩	٤ر٣
أخرى	–	–	–	–	٣	١٠ر٠	٨	٥ر٨	–	–	١١	٥ر٢
عدد المستجيبات	١٦		٢٢		٣٠		١٣٧		٦		٢١١	

وتبين نتائج جدول (١٦) أن زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة كان الدافع الأساسى لدى الأغلبية العظمى فى مشاريع الإنتاج الحيوانى ، سواء كانت مزارع الدواجن أو تسمين الأبقار والأغنام . كذلك كان الأمر بالنسبة لمشروعات التريكو والسجاد اليدوى ، ومحال البقالة ، بالإضافة إلى أنها كانت تهدف إلى توفير فرص عمل لأفراد الأسرة ، بينما كان من بين أهداف المشروعات التجارية ومحال البقالة ، ومزارع الدواجن ، ومشروعات التريكو والسجاد اليدوى ، وتسمين الأبقار والأغنام تحقيق الاستقلال المادى للمرأة الريفية ، وإيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة .

٣ - مصادر تمويل المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

أ - مصادر التمويل

جدول (١٧)

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
مصدر تمويل المشروع	ك	٪	ك	٪	ك	٪
قرض (من البنك أو من الصندوق الاجتماعى)	١٠	٧ر٠	٢٥	٣٦ر٨	٣٥	١٦ر٦
سلفة من أحد الأقارب أو المعارف	٣٢	٢٢ر٤	١٠	١٤ر٧	٤٢	١٩ر٩
مدخرات	٦٣	٤٤ر١	٢٦	٣٨ر٢	٨٩	٤٢ر٢
بعت أرض كانت عندى	٦	٤ر٢	١	١ر٥	٧	٣ر٣
ورثت مبلغ عملت به المشروع	٩	٦ر٣	١	١ر٥	١٠	٤ر٧
أخرى	٢٣	١٦ر١	٥	٧ر٤	٢٨	١٣ر٣
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا^{٢} = ٣٢ر٣ ** دالة عند مستوى معنوية ٠١ر٠ .

جاءت المدخرات فى المرتبة الأولى من بين مصادر تمويل المشروعات الصغيرة ، وبنسبة ٤٢ر٢٪ من الحائزات ، بينما كان الاقتراض من أحد الأقارب أو المعارف فى المرتبة الثانية لهذه المصادر ، يلى ذلك القروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية أو من البنوك . ويلاحظ ارتفاع نسبة من اعتمدن فى مصادر تمويل مشروعاتهن على هذه القروض فى الوجه القبلى عن مثيلتهن فى الوجه البحرى مما يعنى الاهتمام المتزايد فى الآونة الأخيرة بتنمية الوجه القبلى من قبل الحكومة ، وكانت هناك مصادر أخرى للتمويل أشارت إليها الحائزات لهذه المشروعات من بينها بيع مصوغاتهن (مدخرات عينية) ، أو التجارة فى بضائع يتم الحصول عليها من كبار التجار على الأقل لحين تسويقها . خاصة فى مشروعات تسويق الإنتاج الزراعى والداجنى ومحال البقالة ، بما يعنى عدم وجود رأسمال ثابت لدى الحائزات .

ب – مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية ، ومصادر تمويلها

جدول (١٨)

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية وتوزيعها طبقاً لمجالات المشروعات

المشروع / مصدر رأس مال المشروع	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملـة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
قرض (من البنك أو من الصندوق الاجتماعى)	٥	٣١ر٣	١٣	٥٩ر١	٣	١٠ر٠	١٤	١٠ر٢	–	–	٣٥	١٦ر٦
سلفة من أحد الأقارب أو المعارف	٥	٣١ر٣	٢	٩ر١	٤	١٣ر٣	٣٠	٢١ر٩	١	١٦ر٧	٤٢	١٩ر٩
مدخـرات	٤	٢٥ر٠	٤	١٨ر٢	١٥	٥٠ر٠	٧٢	٥٢ر٦	٤	٦٦ر٧	٩٩	٤٦ر٩
بعت أرض كانت عندى	–	–	–	–	١	٣ر٣	٥	٣ر٦	١	١٦ر٧	٧	٣ر٣
ورثت مبلغ عملت به المشروع	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أخـرى	٢	١٢ر٥	٣	١٣ر٦	٧	٢٣ر٣	١٦	١١ر٧	–	–	٢٨	١٣ر٣
المجمـوع	١٦	١٠٠ر٠	٢٢	١٠٠ر٠	٣٠	١٠٠ر٠	١٣٧	١٠٠ر٠	٦	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا٢ = ٤٩ر٣ ** (دالة عند ٠١ر٠) .

تبين من جدول (١٨) أن القروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية أو من البنوك أكثر توجهاً إلى مشروعات الإنتاج الديوانى ، وخاصة فى مجالى تسمين الأبقار والأغنام ، والدواجن . كما ساهمت القروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية أو من البنوك فى ١٠ر٢٪ من عدد المشروعات التجارية ومحال البقالة . بينما أسهمت المدخرات النقدية فى أكثر من نصف إجمالى هذه المشروعات تقريبا ، وفى مجالى مشروعات التريكو والسجاد اليدوى على التوالى . إلا أن أهم ما يلفت النظر أن ٣ر٦٪ من الحائزات لمحال للبقالة قد بعن قطع أرض زراعية كن يمتلكنها لتمويل مشروعاتهن ، مما يوضح الاتجاه إلى ضعف التمسك بالأرض الزراعية نظراً لأن العائد من زراعتها أصبح غير مجز فى ظل تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وخاصة إذا كانت مساحة الحيازة صغيرة .

٤ - حجم راسمال المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

أ - حجم رأسمال المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

جدول (١٩)

فئات حجم راسمال المشروعات الصغيرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
فئات رأسمال المشروع	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٠٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه	٧٠	٤٩ر٠	٤٦	٦٧ر٦	١١٦	٥٥ر٠
٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه	٣٦	٢٥ر٢	١٣	١٩ر١	٤٩	٢٣ر٢
٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه	١١	٧ر٧	٥	٧ر٤	١٦	٧ر٦
٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه	٥	٣ر٥	١	١ر٥	٦	٢ر٨
٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ جنيه	١٢	٨ر٤	١	١ر٥	١٣	٦ر٢
٦٠٠٠ جنيه فاكثر	٩	٦ر٣	٢	٢ر٩	١١	٥ر٢
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا٢ = ٩ر٨ ** (دالة عند ٠١ر٠) .

توضح بيانات جدول (١٩) أن أكثر من ثلاثة أرباع المشروعات الصغيرة التى تحوزها الإناث (٧٨ر٢٪) تراوح رأسمالها ما بين ألف جنيه إلى أقل من ثلاثة آلاف جنيه ، بينما بلغت نسبة المشروعات التى تراوح رأسمالها ما بين ثلاثة آلاف إلى أقل من خمسة آلاف جنيه ١٠ر٤٪ ، أما نسبة المشروعات التى تراوح رأسمالها مابين خمسة آلاف جنيه حتى أكثر من ستة آلاف جنيه فكانت ١١ر٤٪ . وعلى مستوى الوجه البحرى وصلت نسبة المشروعات التى لا يتعدى رأسمالها ألفى جنيه فى الوجه القبلى إلى ٦٧ر٦٪ مقابل ٤٩٪ فى الوجه البحرى ، كما كانت نسبة المشروعات التى يتراوح رأسمالها مابين ثلاثة آلاف جنيه إلى أكثر من ستة آلاف جنيه فى الوجه البحرى ضعف مثيلتها فى الوجه القبلى (٢٥ر٧٪ ، ١٣ر٣٪ على التوالى) ، وهو ما يوضح الزيادة فى نسبة المشروعات التى رأسمالها كبير نسبيا فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى .

وقد بلغ متوسط حجم رأسمال المشروع فى إجمالى العينة ٢٥٤٠ جنيهاً بانحراف معيارى قدره ٥٨٩٠ ، وفى عينة الوجه البحرى ٢٨٧٠ جنيهاً بانحراف معيارى قدره ٦٩١٠ فى مقابل ١٨٤٠ جنيهاً بانحراف معيارى ٢٦٢٠ فى عينة الوجه القبلى . مما يعنى انخفاض حجم رأسمال المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية فى قرى الدراسة ، وانخفاضها الشديد فى عينة الوجه القبلى . وقد يقلل انخفاض حجم رأسمال المشروع من تحقيق النجاح فيه ويضيق من إمكان النهوض بالمرأة الريفية مما يتطلب ليس فقط زيادة عدد القروض الموجهة لهذه المشروعات بل رفع أحجام رأسمالها .

ب – فئات حجم رأسمال المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية طبقا لمصادر تمويلها المختلفة

جدول (٢٠)

توزيع تمويل المشروعات الصغيرة وفقا لفئات حجم رأسمالها (لاقرب الف جنيه)

المشروع / فئات رأسمال المشروع	قرض		سلفة من الأقارب		مدخرات أو ورث		بيع أراض		أخرى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٠٠٠ – ٢٠٠٠ جنيه	١٤	٤٠ر٠	٢٧	٦٤ر٣	٥٩	٥٩ر٦	٢	٢٨ر٦	١٤	٥٠ر٠	١١٦	٥٥ر٠
٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ جنيه	١٣	٣٧ر١	١٢	٢٨ر٦	١٨	١٨ر٢	٢	٢٨ر٦	٤	١٤ر٣	٤٩	٢٣ر٢
٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ جنيه	٢	٥ر٧	٢	٤ر٧	٩	٩ر١	–	–	٣	١٠ر٧	١٦	٧ر٦
٤٠٠٠ – ٥٠٠٠ جنيه	١	٢ر٩	–	–	٢	٢ر٠	١	١٤ر٣	٢	٧ر١	٦	٢ر٨
٥٠٠٠ – ٦٠٠٠ جنيه	٣	٨ر٦	١	٢ر٤	٤	٤ر٠	١	١٤ر٣	٤	١٤ر٣	١٣	٦ر٢
٦٠٠٠ جنيه فاكثـــر	٢	٥ر٧	–	–	٧	٧ر١	١	١٤ر٣	١	٣ر٦	١١	٥ر٢
المجمـــوع	٣٥	١٠٠ر٠	٤٢	١٠٠ر٠	٩٩	١٠٠ر٠	٧	١٠٠ر٠	٢٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا^{٢} = ١٦ر٩ ** (دالة عند مستوى معنوية ١٠ر٠)

يتبين من بيانات جدول (٢٠) أن غالبية المبحوثات الحاصلات على قروض لتمويل مشروعاتهن فئتى رأس المال الذى يتراوح ما بين ألف جنيه إلى أقل من ثلاثة آلاف جنيه (٧٧ر١٪) ، وهى فى غالبيتها قروض من البنوك والصندوق

الاجتماعى للتنمية . وقد تركزت غالبية المبحوثات اللائى كان مصدر رأسمال مشروعاتهن الاقتراض من الأقارب فى هاتين الفئتين أيضا (٩ر٩٢٪) ، وكذا من لجأن إلى بيع الأرض (٢ر٥٧٪) ، أما غالبية المبحوثات اللائى كان مصدر رأسمال مشروعاتهن المدخرات أو الميراث فقد تركزت غالبيتهن (٩ر٨٦٪) فى الفئات الثلاث الأولى على التوالى . وهذا يعنى أن المدخرات أو بيع الميراث كانتا أعلى مصدر لتمويل المشروعات الصغيرة للإناث وهو ما يوضح أن الاعتماد على التمويل الذاتى من أهم مصادر رأس مال هذه المشروعات . كما كانت هناك مصادر أخرى استعانت بها صاحبات المشروعات فى تمويل مشروعاتهن مثل بيع المصوغات ، واستلام البضاعة على الأجل .

يستخلص من ذلك أن القروض يمكن أن تساعد على الحد من الفقر عندما تستخدم لتمويل استثمار فى مجالات معروفة بالتدفق النقدى المرتفع بما يسمح بهامش ربح بعد سداد أقساط هذه القروض وفوائدها ، وإذا ترجمت الزيادة فى الدخول إلى زيادة الأصول الإنتاجية ، فإن المشروع يضع المرأة الريفية على سلم النجاة من حلقة الفقر المفرغة . وبالرغم من ذلك فإن القروض ليست هى الوسيلة لمواجهة الفقر ، فقد تؤدى إلى وضع أسوأ ، خاصة إذا ما استخدمت فى أغراض غير إنتاجية مما يؤدى إلى التعثر فى سدادها ، وزيادة أعباء القروض من ديون .

جـ – مجالات مشروعات المرأة الريفية ، وأحجام رأسمالها

جدول (٢١)

توزيع مجالات المشروعات الصغيرة وفقا لفئات حجم رأسمالها (لاقرب الف جنيه)

فئات رأسمال المشروع / المشروع	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٠٠٠ – ٢٠٠٠	١٠	٦٢ر٥	٥	٢٢ر٧	١٨	٦٠ر٠	١٨	٥٩ر١	٢	٣٣ر٣	١١٦	٥٥ر٠
٢٠٠٠ – ٣٠٠٠	٤	٢٥ر٠	٨	٣٦ر٤	٥	١٦ر٧	٣٠	٢١ر٩	٢	٣٣ر٣	٤٩	٢٣ر٢
٣٠٠٠ – ٤٠٠٠	–	–	٥	٢٢ر٧	١	٣ر٣	٩	٦ر٦	١	١٦ر٧	١٦	٧ر٦
٤٠٠٠ – ٥٠٠٠	١	٦ر٣	١	٤ر٥	٢	٦ر٧	٢	١ر٥	–	–	٦	٢ر٨
٥٠٠٠ – ٦٠٠٠	–	–	٢	٩ر١	٣	١٠ر٠	٨	٥ر٨	–	–	١٣	٦ر٢
٦٠٠٠ جنيه فاكثر	١	٦ر٣	١	٤ر٥	١	٣ر٣	٧	٥ر١	١	١٦ر٧	١١	٥ر٢
المجمــــوع	١٦	١٠٠ر٠	٢٢	١٠٠ر٠	٣٠	١٠٠ر٠	١٣٧	١٠٠ر٠	٦	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا^{٢} = ٩ر٢٥ * دالة عند مستوى معنوية ٠٥ر٠ .

تشير بيانات جدول (٢١) إلى أن قيمة رأسمال أغلب مشروعات مزارع الدواجن (٨٧ر٥٪) ، ومشروعات التريكو (٧٦ر٧٪) تراوحت بين ألف جنيه إلى أقل من ثلاثة آلاف جنيه . بينما تركز رأسمال أغلب مشروعات تسمين الأبقار والأغنام (٨١ر٨٪) . والمشروعات التجارية ، ومحال البقالة (٨٧ر٦٪) فى الفئات الثلاث الأولى التى تراوحت بين ألف جنيه وأقل من أربعة آلاف جنيه ، كما تركزت غالبية المبحوثات الحائزات لمحال البقالة ، ولمشروعات الدواجن ، ولمشروعات التريكو والنسيج اليدوى فى الفئة الأولى من فئات رأسمال المشروعات الصغيرة (١٠٠٠– أقل من ٢٠٠٠ جنيه) ، وتركزت مشروعات الأبقار والأغنام فى الفئة الثانية (٢٠٠٠–٣٠٠٠ جنيه) ، كما تراوح رأسمال المشروعات التى كانت مجالات مشروعات أخرى جاءت فى الدراسة (كوافيرة ، صيدلية) بين الفئتين الثانية والثالثة (٢٠٠٠–٣٠٠٠ جنيه) ، (٣٠٠٠–٤٠٠٠ جنيه) ، وقد وجد أن أكثر من ١١ مشروعا يزيد رأسمالها على ٦٠٠٠ آلاف جنيه منها ٧ مشروعات محال تجارية ومحال بقالة .

٥ - أفراد الأسرة الذين يساعدون المرأة الريفية فى تشغيل المشروعات الصغيرة التى تحوزها وصلتهم بها

جدول (٢٢)

أفراد الأسرة الذين يساعدون المرأة الريفية فى تشغيل المشروعات الصغيرة التى تحوزها وصلتهم بها

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
درجة القرابة للمبحوثة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	٤٥	٣١ر٥	١٥	٢٢ر١	٦٠	٢٨ر٤
الأبناء	٢٩	٢٠ر٣	١٢	١٧ر٦	٤١	١٩ر٤
أحد الأقارب	١٦	١١ر٢	٤	٥ر٩	٢٠	٩ر٥
لا يوجد	٥٣	٣٧ر١	٣٧	٥٤ر٤	٩٠	٤٢ر٧
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا^{2} = ٢ر٦ غير دالة عند مستوى معنوية ٠٥ر٠

توضح بيانات جدول (٢٢) أن نسبة كبيرة من المبحوثات الحائزات للمشروعات الصغيرة (٤٢ر٧٪) تعتمد فى تشغيلها على أنفسهن ولا يساعدهن أحد من أفراد الأسرة ، وأن الأزواج هم أكثر أفراد الأسرة الذين يساعدون زوجاتهم فى تشغيل هذه المشروعات (٢٨ر٤٪) ، بينما كان الأبناء فى المرتبة الثانية فى تقديم المساعدات لأمهاتهم فى تشغيل هذه المشروعات (١٩ر٤٪) ، وقد جاءت نسبة المبحوثات المتلقيات للمساعدة فى أعمال هذه المشروعات من الأزواج والأبناء فى الوجه البحرى أكثر منها فى الوجه القبلى ، وذلك لسيادة النظرة الدونية لعمل المرأة الريفية فى الوجه القبلى ، وهو ما يوضح الاختلاف فى الموروث الثقافى بين الوجهين البحرى والقبلى .

مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية ، وفقا لصلة قرابة المشاركون معها فى تشغيل هذه المشروعات

جدول (٢٣)

إسهامات أفراد الأسرة فى تشغيل المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية فى كل مجال من مجالات هذه المشروعات

المشروع / درجة القرابة للمبحوثة	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	٥	٣١ر٣	٩	٤٠ر٩	٥	١٦ر٧	٣٨	٢٧ر٧	٣	٥٠ر٠	٦٠	٢٨ر٤
الأبناء	٤	٢٥ر٠	٤	١٨ر٢	٢	٦ر٧	٣١	٢٢ر٦	–	–	٤١	١٩ر٤
أحد الأقارب	١	٦ر٣	٣	١٣ر٦	–	–	١٥	١٠ر٩	١	١٦ر٧	٢٠	٩ر٥
لا يساعدهن أحد	٦	٣٧ر٥	٦	٢٧ر٣	٢٣	٧٦ر٧	٥٣	٣٨ر٧	٢	٣٣ر٣	٩٠	٤٢ر٧
المجموع	١٦	١٠٠ر٠	٢٢	١٠٠ر٠	٣٠	١٠٠ر٠	١٣٧	١٠٠ر٠	٦	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا^{٢} = ١١ر٣ ** دالة عند مستوى معنوية ٠٥ر٠ .

توضح بيانات جدول (٢٣) أن الأزواج هم أكثر أفراد الأسرة الذين يساعدون فى مشروعات الإنتاج الحيوانى سواء كانت مزارع للدواجن أو لتسمين الأبقار والأغنام ، كما أنهم يساعدون فى أعمال المشروعات التجارية ومحال البقالة ، وأتى الأبناء فى الفئة الثانية ممن يقدمون المساعدة فى تشغيل هذه المشروعات ، كما توضح البيانات أن ٤٢ر٧٪ من المبحوثات لا يساعدهن أحد فى إدارة وأعمال مشروعاتهن ، وهى نسبة كبيرة توضح زيادة اعتماد المرأة الريفية على نفسها فى كافة أعمال مشروعها .

٦- نوع حيازة المشروع

جدول (٢٤)

نوع حيازة المشروعات الصغيرة

الإقليم / نوع الحيازة	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بالمشاركة	٢٠	١٤٫٠	٩	١٣٫٢	٢٩	١٣٫٧
ملك	١٢٣	٨٦٫٠	٥٩	٨٦٫٨	١٨٢	٨٦٫٣
المجموع	١٤٣	١٠٠٫٠	٦٨	١٠٠٫٠	٢١١	١٠٠٫٠

يوضح جدول (٢٤) أن غالبية المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية - التى شملتها عينة الدراسة - مملوكة ملكية خالصة لحائزتها (٨٦٫٣٪)، وأن باقى النسبة تحوز مشروعاتهن بالمشاركة مع آخرين ، وقد تقاربت هذه النسب فى كلا الوجهين .

٧- المشاركون للمرأة الريفية فى حيازة المشروعات الصغيرة

جدول (٢٥)

المشاركون للمرأة الريفية فى حيازة المشروعات من أفراد أسرة الحائزة . وأقاربها

الإقليم / درجة القرابة للمبحوثة	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	٧	٣٥٫٠	٧	٧٧٫٨	١٤	٤٨٫٣
أحد الأبناء	١	٥٫٠	-	-	١	٣٫٤
أحد الأقارب أو الإخوة	١١	٥٥٫٠	١	١١٫١	١٢	٤١٫٤
أخرى	١	٥٫٠	١	١١٫١	٢	٦٫٩
المجموع	٢٠	١٠٠٫٠	٩	١٠٠٫٠	٢٩	١٠٠٫٠

كا^{٢} = ٦٫٠ غير دالة عند مستوى معنوية ٠٫٠٥

جاءت مشاركة الزوج لزوجته فى ملكية المشروع فى المرتبة الأولى من بين الحائزات لمشروعاتهن بالمشاركة مع آخرين ، أى ما يقرب من نصف عينة الحائزات لمشروعاتهن بالمشاركة . وجاءت مشاركة أحد الأقارب أو الإخوة لها فى المرتبة الثانية ، مما يوضح أن أغلبية المساهمين (٧ر٨٩٪) فى المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية من بين أفراد الأسرة ، سواء كانوا أزواجا أو أبناء أو أحد الأقارب والإخوة لها، ويعنى هذا أن المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية بالمشاركة أغلبها مشروعات أسرية .

ويتبين أيضا ارتفاع نسبة مشاركة الزوج للمرأة الريفية فى مشروعها الصغير فى الوجه القبلى إلى ضعفى مثلها فى الوجه البحرى كما هو مبين فى الجدول ، وربما يرجع ذلك إلى التقاليد التى لا تسمح للمرأة بمشاركة أحد فى مشروعاتها سوى زوجها . بينما تميل المرأة الريفية فى الوجه البحرى (٥٥٪ من عينة الوجه البحرى) إلى مشاركة الأقارب والإخوة أكثر منها فى الوجه القبلى (١ر١١٪) .

جدول (٢٦)

مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية .

وتوزيعها وفقا لصلة قرابة المشاركين معها فى حيازة هذه المشروعات

المشروع / درجة القرابة المبحوثة	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	٢	٠ر٤٠	١	٠ر٥٠	١	٣ر٣٣	٨	٠ر٥٠	٢	٧ر٦٦	١٤	٣ر٤٨
أحد الأبناء	–	—	–	—	–	—	١	٣ر٦	–	—	١	٤ر٣
أحد الأقارب أو الإخوة	٢	٠ر٤٠	١	٠ر٥٠	٢	٧ر٦٦	٦	٥ر٣٧	١	٣ر٣٣	١٢	٤ر٤١
أخرى	١	٠ر٢٠	–	—	–	—	١	٣ر٦	–	—	٢	٩ر٦
المجموع	٥	٠ر١٠٠	٢	٠ر١٠٠	٣	٠ر١٠٠	١٦	٠ر١٠٠	٣	٠ر١٠٠	٢٩	٠ر١٠٠

كا^{٢} = ٧ر٣ غير دالة عند مستوى معنوية ٠٥ر٠.

ويوضح جدول (٢٦) أنه غالبا ما يشارك أحد الأبناء الأم فى أحد المشروعات ذات المجال التجارى أو محال البقالة ، بينما ظهرت مشاركة الزوج والأقارب لها فى كل المجالات .

٨- مدى تحقيق المشروعات الريفية الصغيرة لأرباح

أ- توزيع الحائزات للمشروعات الصغيرة وفقا لمدى تحقيقها الأرباح حسب الأقاليم

جدول (٢٧)

مدى تحقيق المشروعات الريفية الصغيرة لأرباح

الإقليم / الاستجابة	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
تحقق أرباحا	٣٦	٢٥ر٢	٢٠	٢٩ر٤	٥٦	٢٦ر٥
تحقق أرباحا إلى حد ما	٩٤	٦٥ر٧	٤٥	٦٦ر٣	١٣٩	٦٥ر٩
لا تحقق أرباحا	١٣	٩ر١	٣	٤ر٤	١٦	٧ر٦
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

أفادت نسبة صغيرة من الحائزات للمشروعات بأنها لا تحقق أرباحا من هذه المشروعات (٦ر٧٪) ، بينما أفادت أكثر من ربع المبحوثات (٥ر٢٦٪) بأنهن يحققن أرباحا من هذه المشروعات ، وإذا أضيف إلى هذه النسبة نسبة من كانت استجابتهن بأن مشروعاتهن تحقق أرباحا إلى حد ما ، فإنه يمكن الاستنتاج بأن الغالبية العظمى من الحائزات للمشروعات الريفية الصغيرة (٤ر٩٣٪) يحققن أرباحا من هذه المشروعات ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى (٦ر٩٥٪) عنها فى الوجه البحرى (٩ر٩٠٪) .

ب – توزيع الحائزات للمشروعات الصغيرة وفقا لمدى الأرباح التى تحققها فى كل مجال من المجالات

جدول (٢٨)

مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية وتوزيعها وفقا لمدى تحقيقها لأرباح

نوع المشروع	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة	
مدى تحقيق الأرباح	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تحقق أرباحا	٧	٤٣ر٨	١٦	٧٢ر٧	٥	١٦ر٧	٢٦	١٩ر٠	٢	٣٣ر٣	٥٦	٢٦ر٥
إلى حد ما	٩	٥٦ر٢	٦	٢٧ر٣	٢٣	٧٦ر٧	٩٨	٧١ر٥	٣	٥٠ر٠	١٣٩	٦٥ر٩
لا تحقق أرباحا	–	–	–	–	٢	٦ر٧	١٣	٩ر٥	١	١٦ر٧	١٦	٧ر٦
المجموع	١٦	١٠٠ر٠	٢٢	١٠٠ر٠	٣٠	١٠٠ر٠	١٣٧	١٠٠ر٠	٦	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا^{٢} = ٣٤ر٥ ** دالة عند مستوى معنوية ٠١ر٠ .

يتبين من بيانات جدول (٢٨) أن (٩٢ر٤٪) من المبحوثات حققن أرباحا من مشروعاتهن ، وأن كل المبحوثات الحائزات لمشروعات الإنتاج الحيوانى (١٠٠٪) – سواء كانت مشروعات الدواجن أو الأبقار أو الأغنام – قد حققن أرباحاً من هذه المشروعات . إلا أن نسبة قليلة من الحائزات لمشروعات التريكو ومحال البقالة أقرت بأنها لا تحقق أرباحا . وقد يعزى تحقيق الأرباح فى مشروعات الإنتاج الحيوانى إلى أنها أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا بالنسبة للمرأة الريفية ؛ حيث تحتاج هذه المشروعات إلى رأسمال متوسط (Moderate) بالنسبة لربة الأسرة الفقيرة مع إمكان مشاركة الآخرين معها ، بجانب أن دورة رأس المال فى هذا المجال قصيرة نسبياً ؛ بما يوفر عائداً سريعاً .

٩ - المشروعات الريفية الصغيرة التى لم تحقق خسارة أبداً وتلك التى سبق لها أن حققت خسارة

جدول (٢٩)

توزيع النساء الريفيات الحائزات لمشروعات صغيرة من حيث تعرضها أو عدم تعرضها لخسارة من هذه المشروعات

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الاستجابة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تعرضت لخسائر	٤٢	٢٩ر٤	٢٢	٣٢ر٤	٦٤	٣٠ر٣
لم تتعرض لخسائر	١٠١	٧٠ر٦	٤٦	٦٧ر٦	١٤٧	٦٩ر٧
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا^2 = ٢ر٠ غير دالة عند مستوى معنوية ٠٥ر٠.

توضح بيانات جدول (٢٩) أن أكثر من ثلثى الحائزات لمشروعات ريفية صغيرة لم يسبق لهن التعرض لأى خسارة من هذه المشروعات ، بينما تعرضت باقى النسبة لخسائر ، وليست هناك فروق جوهرية بين الوجهين .

جدول (٣٠)

توزيع النساء الريفيات الحائزات لمشروعات صغيرة من حيث تعرضها أو عدم تعرضها لخسارة من هذه المشروعات ، طبقا لمجالاتها

المشروع	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة	
الاستجابة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تعرضت لخسائر	٦	٣٧ر٥	٢	٩ر١	٦	٢٠ر٠	٥٠	٣٦ر٥	–	–	٦٤	٣٠ر٣
لم تتعرض لخسائر	١٠	٦٢ر٥	٢٠	٩٠ر٩	٢٤	٨٠ر٠	٨٧	٦٣ر٥	٦	١٠٠ر٠	١٤٧	٦٩ر٧
المجموع	١٦	١٠٠ر٠	٢٢	١٠٠ر٠	٣٠	١٠٠ر٠	١٣٧	١٠٠ر٠	٦	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

كا^2 = ٣٤ر٥** دالة عند مستوى معنوية ٠٥ر٠ .

تعد مشروعات الإنتاج الداجنى من أكثر المشروعات التى سبق أن تعرضت لخسائر ، وربما يفسر ذلك بارتفاع نسبة المخاطرة فى هذا المجال لتعرض

الدواجن للنفوق . وجاءت مشروعات البقالة يليها مشروعات تسمين الأبقار ومشروعات التريكو فى مقدمة المشروعات التى لم يسبق لها أن تعرضت لخسائر . فمشروعات البقالة تعتمد على سلع يحتاج إليها الأفراد احتياجا أساسيا بما يعنى سرعة تسويقها ، كما أنها تحقق هامشا مضمونا من الربح ، أما بالنسبة لمشروعات تسمين الأبقار فهى من المشروعات التى تمارسها المرأة الريفية ولها خبرة طويلة بها ، كما أنها ذات عائد كبير . كما أن مشروعات التريكو من المشروعات ذات العائد المضمون إذا ما تم تسويقها جيدا .

١٠- كيفية مواجهة المرأة الريفية للخسائر التى سبق لبعض المشروعات الريفية الصغيرة تكبدها

جدول (٣١)
طرق مواجهة المرأة للخسائر التى سبق لبعض المشروعات الريفية الصغيرة تكبدها

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
طرق مواجهة الخسائر	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أوقفت المشروع لحين مواجهة سبب الخسارة	١٤	٣٣ر٣	١٦	٧٢ر٧	٣٠	٤٦ر٩
التوقف عن النشاط والبحث عن نشاط آخر	١	٢ر٤	–	–	١	١ر٦
التوقف عن العمل بالمشروع تماماً	–	–	١	٤ر٥	١	١ر٦
أخرى	٢٧	٦٤ر٣	٥	٢٢ر٧	٣٢	٥٠ر٠
المجموع	٤٢	١٠٠ر٠	٢٢	١٠٠ر٠	٦٤	١٠٠ر٠

$كا^2$ = ١٢ر٢** دالة عند مستوى معنوية ٠١ر٠ .

توضح بيانات جدول (٣١) أن ما يقرب من نصف الحائزات التى سبق لمشروعاتهن التعرض لخسائر قد أوقفن العمل بالمشروع لحين مواجهة سبب الخسائر ، مما يعنى أن خسارة المشروع تؤدى إلى التوقف عن العمل فيه أو الاتجاه إلى الاستثمار فى مجال آخر أو الإفلاس نهائيا . وأن التوقف عن العمل

تماما أو عن النشاط والبحث عن نشاط آخر جاء بنسب صغيرة متساوية ، ولا تخرج كيفية مواجهة الخسائر فى بند أخرى تذكر – والتى توزعت بنسب صغيرة متساوية – عن التأكيد على الاستمرار ، وتكملة المشروع بالاقتراض أو بيع جزء آخر من المصوغات أو إعادة جدولة القرض ، وأخيرا كان تحمل الخسائر لحين استكمال المشروع .

جدول (٣٢)

توزيع المشروعات الصغيرة التى سبق تعرضها لخسائر طبقا لطرق مواجهة هذه الخسائر

المشروع	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		الجملة	
طرق مواجهة الخسائر	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أوقفت المشروع لحين مواجهة سبب الخسارة	٦	١٠٠	١	٥٠	٦	١٠٠	١٧	٣٤	٣٠	٤٦ر٩
التوقف عن النشاط والبحث عن نشاط آخر	–	–	–	–	–	–	١	٢	١	١ر٦
التوقف عن العمل بالمشروع تماماً	–	–	١	٥٠	–	–	–	–	١	١ر٦
أخـــــرى	–	–	–	–	–	–	٣٢	٦٤	٣٢	٥٠ر٠
المجمـــــوع	٦	١٠٠	٢	١٠٠	٦	١٠٠	٥٠	١٠٠	٦٤	١٠٠ر٠

كا^2 = ٤٩ر٢ ** دالة عند مستوى معنوية ٠١ر٠ .

كشفت البيانات عن أن كل الحائزات لمشروعات الدواجن ، ولمشروعات التريكو ، واللائى سبق تعرضهن لخسائر – قد أوقفن المشروع إلى حين مواجهة أسباب هذه الخسائر . بينما لجأ حوالى الثلث إلى وقف المشروع إلى حين مواجهة أسباب الخسائر ، وأن حائزة واحدة لمشروع أبقار وأغنام توقفت تماما عن المشروع ، وربما يرجع ذلك لارتفاع الخسارة بالنسبة لها فى هذا المجال مقارنة بالمجالات الأخرى .

١١ - توزيع المشروعات الريفية الصغيرة وفقا لمواجهتها أو عدم مواجهتها لمشاكل فى التشغيل

جدول (٣٣)

توزيع المشروعات الريفية الصغيرة وفقا لمواجهتها أو عدم مواجهتها لمشاكل فى التشغيل

الاستجابة	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
تواجه مشاكل فى تشغيل المشروع	٣٦	٢٥٫٢	١٩	٢٧٫٩	٥٥	٢٦٫١
لا تواجه مشاكل فى تشغيل المشروع	١٠٧	٧٤٫٨	٤٩	٧٢٫١	١٥٦	٧٣٫٩
المجمـــــوع	١٤٣	١٠٠٫٠	٦٨	١٠٠٫٠	٢١١	١٠٠٫٠

إن ما يقرب من ثلاثة أرباع أصحاب المشروعات الصغيرة لا تواجه مشاكل فى تشغيل المشروع ، بينما تواجه باقى النسبة كثيرا من هذه المشاكل ، ولا يختلف الأمر كثير فى كلا الوجهين .

١٢- نوعية المشاكل التى تواجهها المشروعات الريفية الصغيرة

جدول (٣٤)

نوعية المشاكل التى تواجهها المشروعات الريفية الصغيرة .

وتوزيعها بين الوجهين البحرى والقبلى

أنواع المشاكل	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
ارتفاع تكلفة تربية الحيوانات ورعايتها	٣	٨٫٣	٢	١٠٫٥	٥	٩٫١
قلة الخامات ومواد الإنتاج وارتفاع أسعارها	٦	١٦٫٧	٦	٣١٫٦	١٢	٢١٫٨
الحاجة المستمرة لأعمال النظافة	١	٢٫٨	–	–	١	١٫٨
التعرض للأمراض والآفات	٢	٥٫٦	١	٥٫٣	٣	٥٫٥
مشكلات خاصة بتسويق الإنتاج	٩	٢٥٫٠	١١	٥٧٫٩	٢٠	٣٦٫٤
مشكلات خاصة بالعمال	١	٢٫٨	١	٥٫٣	٢	٣٫٦
مشكلات خاصة بتسديد القروض	٢	٥٫٦	–	–	٢	٣٫٦
أخرى	١٩	٥٢٫٨	٨	٤٢٫١	٢٧	٤٩٫١
عدد المستجيبات	٣٦	١٠٠	١٩	١٠٠	٥٥	١٠٠
عدد الاستجابات *	٤٣		٢٩		٧٢	

* عدد الاستجابات أكثر من عدد المستجيبات لإمكانية اختيار أكثر من استجابة .

جاءت مشاكل التسويق (Marketing) فى مقدمة أهم المشاكل التى تواجه مشروعات المرأة الريفية ، وهو أمر يعكس عدم الوعى بمتطلبات السوق ، وعدم وجود قنوات حقيقية لتصريف منتجات هذه المشروعات . وفى هذا الصدد تذكر إحدى حالات الدراسة "أنها كانت عندها مصنع حلويات منذ خمس سنوات ، تصنع فيه حلويات (هريسة ، وجلاش ، وبسيمة ، وبلح الشام) وبعد التكلفة (المرتفعة) لهذه الصناعة من مواد خام وأدوات ومبان لم ينجح المشروع بسبب عدم الخبرة فى التسويق ، وبذلك تم غلق المشروع" .

هذا وترتفع نسبة من أشرن إلى مشاكل التسويق فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى كما هو مبين فى الجدول ، يأتى بعد ذلك مشاكل قلة الخامات ومواد الإنتاج وارتفاع أسعارها ، ثم مشاكل ارتفاع تكلفة تربية الحيوانات ورعايتها . والأمر الملاحظ هو انخفاض نسبة مشكلات العمال ، ومشكلات تسديد القروض (٦ر٣٪ لكل منهما) ، وربما يفسر انخفاض نسبة من أشرن إلى مشكلات العمال إلى اعتماد صاحبات المشروع على العمالة الأسرية وأيضا إلى ارتفاع نسبة البطالة فى الريف عموماً . كما يعزى انخفاض نسبة المشكلات الخاصة بتسديد القروض إلى حرص المرأة الشديد على السداد ، وأنها أكثر التزاماً . لذا فإن مكافحة الفقر والنهوض بالمجتمع ليست أمرا مستحيلاً إذا ما استغلت إمكاناته البشرية ووظفت توظيفا إنتاجيا . كما أن للمرأة دوراً حيويا فى اختيار النشاط الإنتاجى الملائم لبيئتها ، لما لها من قدرة على الاستفادة من الخامات المتوافرة فى البيئة . وتشكل ممارستها دوراً رئيسا فى الوصول إلى التنمية المستدامة . كما يعنى ذلك بمفهوم اقتصادى أن أكثر مشروعات المرأة الريفية والتى تحصل على القروض تحقق تدفقات رأسمالية تكفى لسداد أصل القرض ، وتحقيق أرباح ودخل إضافى .

جدول (٣٥)
المشاكل التى تواجهها المشروعات الصغيرة وفقا لمجالاتها المختلفة

المشروع	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محال البقالة والمطاعم		أخرى		الجملة	
أنواع المشاكل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ارتفاع تكلفة تربية الحيوانات ورعايتها	٣	٦٠ر٠	٢	٥٠	—	—	—	—	—	—	٥	٩ر١
قلة الخامات ومواد الإنتاج وارتفاع أسعارها	—	—	—	—	٢	١٤ر٣	٩	٢٩ر٠	١	١٠٠	١٢	٢١ر٨
الحاجة المستمرة لأعمال النظافة	—	—	—	—	—	—	١	٣ر٢	—	—	١	١ر٨
التعرض للأمراض والآفات	٢	٤٠ر٠	—	—	—	—	—	—	١	١٠٠	٣	٥ر٥٠
مشكلات خاصة بتسويق الإنتاج	١	٢٠ر٠	١	٢٥	٦	٤٢ر٩	١٢	٣٨ر٧	—	—	٢٠	٣٦ر٤
مشكلات خاصة بالعمال	—	—	—	—	١	٧ر١	١	٣ر٢	—	—	٢	٣ر٦
مشكلات خاصة بتسديد القروض	—	—	—	—	١	٧ر١	١	٣ر٢	—	—	٢	٣ر٦
أخـــرى	٣	٦٠ر٠	١	٢٥	٧	٥٠ر٠	١٦	٥١ر٦	—	—	٢٧	٤٩ر١
عدد المستجيبات	٥		٤		٤١		٣١		١		٥٥	

وتشير بيانات جدول (٣٥) إلى أن مجال الإنتاج الداجنى تعرض لمشاكل إنتاجية مثل ارتفاع تكلفة التربية والرعاية والتعرض للنفوق ، بينما كانت مشكلات التسويق أهم ما يواجه مشروعات التريكو والنسيج اليدوى ، وربما تعزى تلك المشاكل التى تتعرض لها المشروعات فى ذلك المجال إلى التقدم التكنولوجى فى مثل هذه الصناعات بما يوفر منافسة غير عادلة فى الجودة ، وكم الإنتاج ، وبالتالى الأسعار ، وهذا ما يدعونا إلى توجيه المخططين – للمشروعات التنموية الموجهة إلى المرأة الريفية – إلى ضرورة البعد عن التوصية بمثل هذه المشروعات التقليدية التى استمرت التوصية بها للمرأة لفترة طويلة على أساس أن مشاريع التريكو هى التى تناسب المرأة . وكذا إلى ضرورة التنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى NGO'S فى مجال التسويق من خلال العمل الجماعى المنظم .

١٣- كيفية مواجهة مشاكل المشروعات الريفية الصغيرة

جدول (٣٦)

كيفية التصرف فى مشاكل المشروعات الريفية الصغيرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
كيفية مواجهة المشاكل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الاقتطاع من نفقات المنزل	٧	١٩٫٤	٤	٢١٫١	١١	٢٠٫٠
الاقتراض من الغير	٣	٨٫٣	٢	١٠٫٥	٥	٩٫١
الاستعانة بطبيب بيطرى	٢	٥٫٦	-	—	٢	٣٫٦
الاستعانة ببعض العمال بالأجر اليومى	٢	٥٫٦	٢	١٠٫٥	٤	٧٫٣
لا أعمل شىء	١٧	٤٧٫٢	٤	٢١٫١	٢١	٣٨٫٢
أخرى	٧	١٩٫٤	٩	٤٧٫٤	١٦	٢٩٫١
المجموع	٣٦		١٩		٥٥	

تتعدد سبل مواجهة المشاكل التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية ، وتختلف طبقا لنوعية المشاكل ، وكذا طبقا لمجالات المشروعات ، وأن أغلبها يندرج تحت بند الإجراءات المالية مثل : الاقتطاع من نفقات المنزل ، والاقتراض من الغير ، ويلى ذلك زيادة عدد العمال بالأجر اليومى . كما تشير هذه النتائج إلى أن نسبة كبيرة من الحائزات لمشروعات أقرت بعجزها عن مواجهة المشاكل التى تواجه مشروعاتهن ؛ ربما لعدم وعيهن بكيفية حلها ، أو لعدم قدرتهن ، أو أن هذه المشاكل خارج إطار إمكانيتهن لعدم تدريبهن وتأهيلهن لمواجهتها. كما أنها قد ترجع لظروف مجتمعية – مثل الكساد الاقتصادى ، وعدم وعى المستهلكين ، ومشكلات التموين والضرائب ، والغلاء ، والحاجة إلى آلات وتكنولوجيا مساعدة – كما أوضح ذلك بعض ما ورد فى بند أخرى تذكر .

جدول (٣٧)

كيفية مواجهة مشاكل المشروعات الريفية

الصغيرة فى المجالات المختلفة

المشروع	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محال البقالة والمطاعم		أخرى		الجملــة	
كيفية مواجهة المشاكل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الاقتطاع من نفقات المنزل	–	–	١	٢٥	٢	١٤ر٣	٨	٢٥ر٨	–	–	١١	٢٠ر٠
الاقتــراض مــن الغــير	١	٢٠	١	٢٥	١	٧ر١	٢	٦ر٥	–	–	٥	٩ر١
الاستعانة بطبيب بيطــرى	١	٢٠	–	–	–	–	–	–	١	١٠٠	٢	٣ر٦
الاستـعـانة ببـعض العمـال بالأجر اليومى	–	–	–	–	١	٧ر١	٢	٦ر٥	١	١٠٠	٤	٧ر٣
لا أعمل شىء	٣	٦٠	١	٢٥	٦	٤٢ر٩	١١	٣٥ر٥	–	–	٢١	٣٨ر٢
أخــــــرى	–	–	١	٢٥	٤	٢٨ر٦	١١	٣٥ر٥	–	–	١٦	٢٩ر١
المجمــــوع	٥		٤		١٤		٣١		١		٥٥	

تركز الاقتراض من الغير لمواجهة المشاكل فى مجالى الدواجن ، والتريكو ، وأن الاقتطـاع من نفـقـات المنـزل كـان لمواجـهـة بعض مـشـاكل مـحـال البـقـالة والمطاعـم . أما الاستعانة بعمال بأجر يومى فقد كان لمواجهة الحاجة لعمالة من خـارج نطاق أسـرة المبـحـوثة فى مـحـال البـقـالـة والمطاعم ، وأن بعض المشـاكل الخاصة بمشروعات الدواجن والتريكو لم تتم مواجهتها كما سبق توضيحه . وكانت هناك إجابات أخرى من أهمها منع البيع بالأجل (الشكك) ، والتهرب من الضرائب العالية ، وباقى التصرفات المادية مثل الاقتراض أو بيع المواشى أو بيع المصوغات .

١٤ - التأمين على المشروعات الريفية الصغيرة، والعمال

جدول (٣٨)

موقف حائزات المشروعات الريفية الصغيرة من التأمين على المشروع والعمال

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الموقف من التأمين	ك	٪	ك	٪	ك	٪
التأمين على المشروع	٣٠	٢١ر٠	٣	٤ر٤	٣٣	١٥ر٦
التأمين على المشروع والعمال	٨	٥ر٦	١	١ر٥	٩	٤ر٣
لا يوجد تأمين على الاثنين	١٠٥	٧٣ر٤	٦٤	٩٤ر١	١٦٩	٨٠ر١
المجمــــوع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

يعد التأمين على المشروع أو العمال مهما فى حماية المشروع، وأصوله، ومنتجاته، وعماله من الأخطار، ويساعد على استمراريته. وتوضح بيانات جدول (٣٨) أن ١٥ر٦٪ من الحائزات لجأن إلى عمل تأمين على مشروعاتهن، فى حين أن ٤ر٣٪ فقط هن اللائى لجأن إلى عمل تأمين على المشروع والعمال، وتنخفض نسبة من لجأن إلى ذلك فى الوجه القبلى عن البحرى. وربما يعزى ذلك إلى اختلاف الوعى التأمينى، وكذا مستوى التنمية البشرية بين الوجهين: البحرى والقبلى.

خلاصة القول أن المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية فى قرى الدراسة محدودة، ولا تتناسب مع حجم البطالة الناتج عن التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى أثرت على أوضاع عملها[٩]، كما أن انخفاض قيمة القروض الموجهة للمرأة يؤدى إلى ضعف عائد هذه المشروعات وتعثر معظمها فى سداد أقساط القروض، ومن ثم عدم استمرارية هذه المشروعات. بالإضافة إلى قلة الدراسات الاقتصادية التى تناولت هذه المشروعات بسبب عدم وجود سجلات دائمة لها، وعدم وجود بيانات دقيقة يمكن استخدامها فى التحليل. وأن غالبية المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية مملوكة ملكية خالصة، وأن

غالبية الحائزات لمشروعات ريفية صغيرة من الأميات ، وأن نسبة المرأة التى تعول أسرتها بمفردها وحائزة لمشروع تبلغ ٦ر١٦٪ . ويأتى زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة كدافع أساسى لدى الغالبية العظمى منهن ، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لباقى أفراد الأسرة . هذا وتعتمد نسبة كبيرة من الحائزات لمشاريع صغيرة على المدخرات فى تمويل مشروعاتهن ، بينما كان الاقتراض من أحد الأقارب أو المعارف فى المرتبة الثانية لمصادر التمويل ، كما جاءت القروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية أو من البنوك العاملة فى هذا المجال فى المرتبة الثالثة ، وهذا يفسر تزايد الاهتمام فى الآونة الأخيرة بالتنمية الريفية . هذا وقد تراوح رأس مال أكثر من ثلاثة أرباع المشروعات الصغيرة ما بين ألف جنيه إلى ثلاثة آلاف من الجنيهات ، وهى بذلك مشروعات متناهية الصغر . وأن الغالبية من المبحوثات حققن أرباحاً من هذه المشروعات ، وخاصة المبحوثات الحائزات لمشروعات الإنتاج الحيوانى (١٠٠٪) سواء كانت مشروعات الدواجن أو الأبقار أو الأغنام . وكانت مشكلات التسويق ، (Marketing) أهم ما يواجه هذه المشروعات حيث جاء التسويق فى مقدمة أهم المشاكل التى تواجهها المرأة الريفية فى هذه المشروعات ، وهو ما يوضح عدم الوعى بمتطلبات السوق ، وعدم وجود قنوات حقيقية لتصريف منتجات هذه المشروعات .

وفى ضوء ما توصلت إليه الدراسة خاصة ما يتعلق بأهمية دور المشروعات الصغيرة فى تحسين دخل المرأة وتحقيق ذاتها واستقلالها وتوفير فرص عمل ملائمة وبالتالى تفعيل أدوارها فى المجتمع ، فإننا نرى ضرورة التنسيق والتعاون بين المنظمات والأجهزة الرسمية التى تعمل فى مجال تنمية القرية المصرية ، وبنك التنمية والائتمان الزراعى ..... وغيرها ، والجمعيات الأهلية ؛ وذلك لوضع استراتيجية للمشروعات الصغيرة ، من خلال حزمة من البيانات تشتمل على أربعة أركان : هى الائتمان ، وتصميم المنتجات ، والتسويق ، والتنظيم . على أن تراعى هذه الاستراتيجية : ضرورة التركيز على تنويع مصادر الدخل فى الأسرة

الريفية ، خاصة فقراء الريف . وضرورة العمل على دعم الأنشطة التنموية للمرأة الريفية لإنهاء حالة تهميشها عن طريق : تقديم الدعم الاقتصادى للمرأة الريفية ، والتوسع فى الائتمان الممنوح لها بشروط سهلة وميسرة لتمويل مشروعات اقتصادية ذات جدوى وعائد ، وتنمية فرص العمل . وتحديد فرص الاستثمار فى كل مجتمع محلى من خلال إجراء دراسات جدوى لعدد من المشروعات غير التقليدية ، كثيفة العمل ، وتدريب المجموعات المستهدفة (المرأة الريفية) على الإدارة ، وكيفية الأداء . وتوفير عناصر الإنتاج وتوسيع قنوات تصريف النواتج النهائية . وأخيرا تأتى المتابعة المستمرة من الجهات المانحة والقيام بدراسات اجتماعية تقييمية للوقوف على الواقع العملى ومدى تحقيق الأهداف المرجوة .

المراجع

١ - رضوان ، سمير، المرأة المصرية فى سوق العمل ، نظرة مستقبلية ، القاهرة ، منتدى المرأة فى سوق العمل ، القاهرة ، ٨ يونيو ، ٢٠٠٠ . ص ٤ .

٢ - FAO, Women and Small Projects (Micro-Enterprises). p. 1.
http: //www.fao.org/docrep/w2356e/w2356e13.htm.

٣ - رضوان ، مرجع سابق . ص ١٣ .

٤ - تقريرالتنمية البشرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ .

٥ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مساهمة التنظيمات النسوية فى تنمية المرأة ، وثيقة المشروع المتكامل لتطويرها ، الخرطوم ، جامعة الدول العربية ، ديسمبر ، ١٩٩٧ . ص ١١٠ .

٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان ، عام ١٩٨٦ .

٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان ، عام ١٩٩٦ .

٨ - أبو مندور ، محمد ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، كتاب المحروسة (١٨) ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، الطبعة الأولى ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٢٨٩ .

٩ - حسن ، منصور مغاوری ، التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على عمل المرأة الريفية ، فى : إنعام عبد الجواد ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ . ص ص ٥٧-٩٧ .

الفصل التاسع *

الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة

لقد بات واضحا أن ثمة ملامح تشكلت واستقرت بالنسبة لوضعية المرأة فى سوق العمل ؛ تتسم بدرجة كبيرة من التمايز بينها وبين الرجل ، ويتضاعف هذا التمايز بالنسبة لشرائح معينة من النساء تنتمى إلى سوق العمل فى الريف بسبب الخصوصية الاجتماعية والثقافية ، حيث يصبح التمايز والانتقاص من الحقوق ذا طبيعة مزدوجة يضاف إلى حصيلة الأوضاع التى تضعف وضع المرأة الريفية عموما .

ونظرا لما أسفرت عنه معظم الدراسات التى تناولت أوضاع عمل المرأة الريفية ، وكما تدلل الشواهد الواقعية على غياب شبه كامل بلغ حد الاستبعاد لفئات من نساء الريف فى سوق العمل من مظلة الحماية التشريعية وهى الفئات العاملة فى الزراعة ومجمل القطاع غير الرسمى ، فإن إيلاء الاهتمام برصد هذه الأوضاع فى سياق الدراسة الميدانية لبحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية يمثل هدفاً أساسياً لهذا الفصل ، بجانب ما أثير من تساؤلات وقضايا فى التقرير الأول للبحث حول الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة [1] وهى تساؤلات وقضايا كاشفة لبيان أوضاعها ، ومن بين أهمها مدى كفاءة وكفاية الحماية التشريعية المكفولة للمرأة الريفية العاملة فى سوق العمل . وفى ضوء هذا

* كتبت هذا الفصل الأستاذة الدكتورة ثريا عبد الجواد ، أستاذ علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية .

تحددت أهداف الفصل فيما يلى :

١ - الوقوف على ما تحققه القوانين النافذة فى نطاق العمل حالياً كضمان لحماية المرأة الريفية فى سوق العمل ، خاصة فى مجال الرعاية والتأمين والضمان الاجتماعى .

٢ - التعرف على مدى كفاءة وكفاية المعمول به من تشريعات لحماية المرأة الريفية فى سوق العمل .

٣ - التعرف على مدى حماية القانون للمرأة الريفية العاملة فى مجال الاستثمار أو المشروع الخاص باعتبارها من مجالات سوق العمل الحالى ، والتى فرضته ظروف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

٤ - تحديد أهم المشكلات التى تواجه المرأة الريفية العاملة فى سوق العمل نتيجة غياب الحماية القانونية .

ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على البيانات الكمية والتى جمعت من مفردات العينة الكلية من خلال استمارة البحث ، بجانب بعض البيانات الكيفية التى تم الحصول عليها من دراسة حالات لنماذج من المرأة الريفية العاملة فى قرى الدراسة ، إضافة إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع .

عرض النتائج

جدول (١)

العمل الأساسى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٢٤٢	١٣ر٨	١٢٨	٩ر٦	٣٧٠	١٢ر٠
عاملة بالأجر (حرفية ، خدمات ، بناء)	٤٢٤	٢٥ر٠	٨٨	٦ر٧	٥١٢	١٦ر٦
أعمال إدارية ومكتبية متوسطة	٢٣٠	١٣ر٧	٩٨	٧ر٤	٣٢٨	١٠ر٦
أعمال إدارية ومكتبية عليا	٢١٨	١٢ر٣	٦٦	٥ر٠	٢٨٤	١٤ر٣
تاجرة صغيرة أو صاحبة مشروع	٢١٦	١٢ر٢	١١٣	٨ر٥	٣٢٩	١٠ر٧
أعمال منزلية	٣٩٠	٢٢ر٢	٨٣٠	٦٢ر٥	١٢٢٠	٣٩ر٥
طالبة	٣٩	٢ر٢	٦	٥ر٠	٤٥	١ر٥
المجموع	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠

تكشف نتائج جدول (١) عن بعض ملامح وضعية المرأة فى العمل* والتى تحددها شروط اجتماعية تلعب دورا فى احتلالها لأدنى المراتب فى سوقه ، والتى من أهمها نقص فرص الحصول على التعليم والتدريب بالإضافة إلى المسئوليات المنزلية ، وهنا تفرض هذه الشروط نمطا للكسب يتميز بالتدنى الذى ينحصر فى الالتحاق بأدنى قطاعات العمل وهى العمالة الزراعية أو الخدمية ، إذ يتضح من الجدول أن النسبة الغالبة من نساء العينة سواء فى الوجه القبلى أو البحرى تعمل فى قطاع العمل الزراعى أو الخدمى حيث نجد أن ٣٨٫٨٪ من إجمالى عينة الوجه البحرى من بين العمالة الزراعية والخدمية ، وتقل كثيراً فى الوجه القبلى لتصل إلى ١٦٫٣٪ ، وبالرغم من ذلك فهى تمثل أعلى قطاعات العمل استيعابا للمرأة الريفية فى الوجهين ، وقد يرجع انخفاضها فى الوجه القبلى إلى انحصار فرص العمل فيه أمام المرأة حتى وإن كانت فى أدنى المستويات نتيجة الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالظروف والأوضاع الاقتصادية غير المواتية فى الوجه القبلى .

وفى مقابل الاستيعاب الكبير للعمالة النسائية فى الريف فى العمل الزراعى والخدمى نجد أن القطاعات الأخرى تستحوذ على نصيب أقل ، إذ تبلغ نسبة من يعملن فى الأعمال الإدارية والمكتبية والمتوسطة ١٠٫٦٪ من إجمالى العينة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن القبلى كما هو مبين فى الجدول ، وترتفع أيضاً نسبة من تعمل منهن فى الوجه البحرى عن القبلى١٤٫٣٪ فى الأعمال الإدارية والمكتبية العليا .

والملفت للنظر فى بيانات الجدول أيضا وجود قطاع كبير من النساء اللاتى

* تتطلب مناقشة أوضاع الحماية التشريعية للمرأة فى سوق العمل ، ومدى كفايتها وكفاءتها بالنسبة للمرأة الريفية الاستعانه ببعض البيانات حول خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بأوضاع العمل من حيث : نوع المهنة ، الحالة العملية ، وقطاعات العمل باعتبارها محددات أساسية للتعرف على أوضاع الحماية التشريعية .

لا يعملن خارج المنزل أو متعطلات عن العمل ، فقد بلغت نسبة هؤلاء فى الوجه القبلى على سبيل المثال ٦٢٫٥٪ وفى الوجه البحرى ٢٢٫٢٪ وإن كان لابد من الإشارة إلى أن الغالبية من هؤلاء النساء يقمن بأعمال داخل الأسرة قد تعتبر مصدراً للدخل ، ولكنها أيضا تتسم بكونها أعمالا ذات مرتبة متدنية .

جدول (٢)

توزيع افراد العينة حسب الحالة العملية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـــــة	
المتغيـــرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بالأجر عند الغير فقط	٨٩٦	٥٠٫٩	٢٦٢	١٩٫٧	١١٥٨	٣٧٫٥
صاحبة عمل وتديره بنفسها وليس لديها عمال	٢٢٧	١٢٫٩	٧٩	٥٫٩	٣٠٦	٩٫٩
صاحبة عمل وتديره ولديها عمال	١٨	١٫٠	٦	٥٫٠	٢٤	٨٫٠
بدون أجر لدى الأسرة	٦١٨	٣٥٫١	٩٨٢	٧٣٫٩	١٦٠٠	٥١٫٨
المجموع	١٧٥٩	١٠٠٫٠	١٣٢٩	١٠٠٫٠	٣٠٨٨	١٠٠٫٠

لعل أدق وصف لحالة عمل المرأة الذى وثقته معظم الدراسات[٢] من أنه إنتاج متواصل وجهد شاق وفقر متزايد بسبب علاقات العمل التى يحددها سوق عمالة النساء بصفة عامة والتى تتميز بكونها عمالة بدون أجر ، وهو ما يدخل فى عداد السخرة حيث العمل بلا مقابل أو الإكراه على قبول نوع من العمل تحت وطأة الأوضاع لسد رمق العيش ، فمن المعروف أن المرأة العاملة فى الريف ليست هى التى تعمل خارج إطار الأسرة فقط ، وإنما التى تعمل سواء من خلال مشاركتها لزوجها أو أبيها ، أو بشكل منفرد ومالكة لأرض زراعية أو مستأجرة لها أو ضمن عمال الزراعة الموسمية أو التراحيل . وتشير معظم الدراسات إلى أن أغلب النساء فى الريف يعملن بدون أجر ، وهو ما يضاعف حالة الفقر بالنسبة للقطاع الكبير من العمالة النسائية ويضفى على أوضاع عملها مشقة مزدوجة وفقرا مضاعفا . وتدل بيانات جدول (٢) على أن الغالبية العظمى من نساء العينة يعملن بدون أجر لدى أسرهن (٥١٫٨٪) من إجمالى العينة ، ويلفت

الانتباه ارتفاع نسبة هؤلاء فى الوجه القبلى مقارنة بالوجه البحرى والتى بلغت ٧٣٫٩٪ ، ٣٥٫١٪ على التوالى ، والذى يفسر فى ضوء الأوضاع الأسرية المتردية فى الوجه القبلى ، يلى ذلك نسبة من يعملن بالأجر والتى لا تزيد على ٣٧٫٥٪ من إجمالى العينة وإن كانت التفاوتات الإقليمية أيضا تلعب دورا فى انحسار فرص العمل أمام نساء الوجه القبلى التى تنخفض فيها نسبة هؤلاء ، حيث بلغت ١٩٫٧٪ فى مقابل ارتفاعها فى الوجه البحرى لتصل إلى ٥٠٫٩٪ ، وتكاد أعداد النساء اللاتى يمارسن أعمالا لحسابهن الخاص تختفى تماما سواء استخدموا عمالا أو لم يستخدموا عمالا ، وهو ما يفسر فى ضوء المعوقات الاجتماعية والاقتصادية أمام المرأة .

جدول (٣)

توزيع افراد العينة حسب قطاع العمل

الإقليم / القطاع	الوجه البحرى ك	الوجه البحرى ٪	الوجه القبلى ك	الوجه القبلى ٪	الجملة ك	الجملة ٪
الحكومة	٥٢٥	٤٦٫٠	١٧٨	٥١٫٣	٧٠٣	٤٧٫٢
قطاع الأعمال	٢١	١٫٨	٤	١٫٢	٢٥	١٫٧
القطاع الخاص	٥٩٥	٥٢٫١	١٦٥	٤٧٫٦	٧٦٠	٥١٫١
الجملة	١١٤١	١٠٠٫٠	٣٤٧	١٠٠٫٠	١٤٨٨	١٠٠٫٠

يتمثل أحد عناصر الجذب بالنسبة للالتحاق بسوق العمل فى نوعية المهارات التى يتطلبها ذلك ، ولما كانت المرأة الريفية وفقا للإحصاءات الرسمية تعانى تدهورا فى خصائص العمل من حيث التعليم والتدريب فإن سوق العمل فى القطاع الخاص يصبح هو الملاذ للحصول على دخل يتوافق مع هذه الخصائص ، وهو الأمر الذى تعكسه بيانات جدول (٣) الذى يوضح أن القطاع الخاص يستحوذ على نسبة كبيرة من العمالة النسائية فى الريف ، إذ إن أكثر من نصف العينة بقليل يعملن فيه مقابل ٤٧٫٢٪ يمارسن العمل فى القطاع الحكومى . وتؤكد هذه النتيجة ما سبق أن أوضحته بيانات الأسرة المعيشية فى هذه الدراسة

والتى أشارت إلى أن القطاع الخاص يأتى فى مقدمة القطاعات التى يعمل فيها أفراد هذه الأسر بنسبة ٦٢٪ ، يلى ذلك نسبة من يعملن فى القطاع الحكومى بنسبة ٣٤٫٩٪ . (انظر الفصل الرابع من التقرير الراهن) .

وقد يبدو هذا الارتفاع متسقا مع التعديلات التى حدثت فى طبيعة الاقتصاد المصرى فى العقود الأربعة الماضية والذى أوكل فيه للقطاع الخاص الدور الأكبر لتوفير فرص العمل ، وإن كان يظل باقيا أن هذا التشجيع لن يسفر عن نتائج إيجابية فى توزيع فرص للعمل حتى للذين تتوافر فيهم المهارات المطلوبة لهذا السوق . ففى دراسة لإبراهيم العيسوى [٣] حول فرص العمل الجديدة بينت أن أغلب الفرص التى يوفرها القطاع الخاص هى فرص للتدريب على العمل فى المنشآت الخاصة ، ومن ثم فهى فرص عمل مؤقتة ولا مجال لإلزام القطاع الخاص بتحويلها إلى فرص عمل دائمة . كما أن فرص العمل هذه ستتاح من خلال عمليات التدريب التحويلى ، أى أن معظم هذه الفرص ستتاح من خلال الانتقال من عمل إلى آخر نتيجة اكتساب مهارات جديدة ، ومن ثم فهى لا تمثل إضافة صافية لفرص العمل .

وتشير الدلائل السابقة إلى أن فرص العمل المتبقية فى القطاع الخاص - والذى تشغل فيه النساء النصيب الأكبر فى الريف - تمثل أدنى مستويات العمل فى ذلك القطاع والذى يدور فى معظمه فى إطار القطاع الخدمى ، والذى يفترض أنه من أكثر القطاعات حرمانا لهن من الأمان والحماية ، بل يمثل حلما أساسيا فى أوضاع عمل النساء فى الريف . ويؤكد ذلك الاستخلاص ما ورد من نتائج فى الجزء المتعلق بخصائص الأسرة المعيشية فى هذه الدراسة من أن النشاط الخدمى جاء فى مقدمة الأنشطة التى يعمل فيها أفراد هذه الأسر بنسبة ٥٦٫٣٪ على المستوى الإجمالى ، كما ترتفع نسبة الإناث اللاتى يعملن فى هذا النشاط فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، وبشكل عام ترتفع نسبة الإناث عن الذكور على مستوى كل إقليم (انظر الفصل الرابع من التقرير الراهن) .

جدول (٤)

توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
نوع العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أعمال زراعية	١٦٥	٩ر٤	٤١	٣ر١	٢٠٦	٦ر٧
رعاية حيوان	٦٧	٣ر٨	١٢٥	٩ر٤	١٩٢	٦ر٢
الاثنان معا	١٥٣	٨ر٧	٥٤	٤ر١	٢٠٧	٦ر٧
لا تعمل أى منها	١٣٧٤	٧٨ر١	١١٠٩	٨٣ر٤	٢٤٨٣	٨٠ر٤
الجملة	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠

جدول (٥)

توزيع العينة حسب نوع عقد العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بعقد دائم (فى القطاع الخاص)	١٠	٦ر٠	٩	٧ر٠	١٩	٦ر٠
بعقد مؤقت (فى القطاع الخاص)	١٠	٦ر٠	١	١ر٠	١١	٤ر٠
بدون عقد خالص	٦٠٨	٣٤ر٦	١٤٣	١٠ر٨	٧٥١	٢٤ر٣
عقد مؤقت بالحكومة	٥٥	٣ر١	٣٦	٢ر٧	٩١	٢ر٩
معينة فى الحكومة	٤٦٩	٢٦ر٧	١٣٣	١٠ر٠	٦٠٢	١٩ر٥
لا تعمل خارج المنزل	٦٠٧	٣٤ر٥	١٠٠٧	٧٥ر٨	١٦١٤	٥٢ر٣
المجموع	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠

يشكل العمل عنصرا ضروريا لتحقيق النشاط الاقتصادى مثله مثل العناصر الأخرى كالثروة الطبيعية ورأس المال ، وفى الوقت نفسه يشكل العمل بالنسبة لمن يبذله ضرورة اجتماعية ، فمشاركة الإنسان بجهده فى خلق الثروة (القيم الاقتصادية) يجعل له كمقابل الحق فى جزء منها ، فالعمل يعد مصدرا للدخل بالنسبة لمن لا يملك مصدراً آخر للدخل إلا من خلال بذل قوة عمله . ويؤسس التنظيم القانونى لعلاقات العمل دائما على ضرورة الحفاظ على الذاتية الإنسانية لقوى العمل البشرية ، وذلك بهدف إخضاع العلاقات الاقتصادية لقيم

خلقية ، وهنا يكون عقد العمل أو الارتباط التعاقدى هو تجسيد قانونى للتوفيق بين مصلحتين متقابلتين على أساس من التوازن [٤] .

وبالرغم من أهمية التعاقد بين طرفى العمل إلا أن واحدة من أهم مشكلات سوق العمل فى الريف تنبع أساساً من غيبة التنظيم القانونى الوضعى الذى يؤثر بشكل كبير على سوء أوضاع عمالة الريف عامة ، ويتضاعف هذا الأثر على النساء عموما لهشاشة وضعها الاجتماعى والاقتصادى فيلاحظ من جدول (٥) أن نسبة من يعملن بعقد سواء كان هذا العقد مؤقتاً أو دائماً لا تزيد على ٦ر٪ و٤ر٪ على التوالى على مستوى إجمالى العينة ، فى مقابل ذلك ترتفع نسبة من يعملن بدون عقد نهائى على مستوى إجمالى العينة لتصل إلى ٣٠ر٢٤٪ . كما يلاحظ ارتفاع نسبة من يعملن بدون عقد فى الوجه البحرى عن مثيلاتها فى الوجه القبلى فهى على التوالى ٦ر٣٤٪ ، ٨ر١٠٪ ، وهو مايعنى فقدان علاقات العمل لأهم الشروط الضامنة لاستمرار العمل ، كما يمثل فى نفس الوقت صورة من صور الاستغلال التى تتعرض لها النساء فى الريف لقبول أى نوع من العمل دون الحفاظ على حقوقها وما قد يترتب على ذلك من أمان واستقرار ، فضلا عما تخسره العاملة حال تعرضها لمخاطر تهدد سلامتها الجسدية ، وأخيرا ما قد يترتب على ذلك من ضياع لحقوقها عند الإحالة إلى التقاعد أو الوفاة ، وغياب علاقة التعاقد هنا يترتب عليه مهما وُفر لها من وسائل للرعاية والحماية استمرار لنوعية من العمل توصف بكونها أعمالا فى إطار السخرة ، والتى تدفع العاملة لأن تقبل أى نوع من العمل تحت ضغط الحاجة والعوز .

وبمقارنة ما ورد فى بيانات هذا الجدول خاصة ما يتعلق بوجود نسبة عالية ممن يعملن بدون عقد والآثار المترتبة على ذلك ، نورد بعض الاستخلاصات التى تم التوصل إليها من دراسة بعض الحالات خاصة ما يتعلق بشروط العمل كما ورد فى نتائج دراسة الحالات ، حيث أشارت النتائج إلى :

١ - أن جميع الحالات التى تم تصنيفها من خلال القوى العاملة تحظى بجميع

المزايا مثل الإجازات والتأمين الصحى والمعاش والمرتب الثابت .

٢ - أن اللائى يعملن بعقد غير ثابت فى الحكومة لا يحظين بهذه الميزات .

٣ - أن كل الحالات التى تعمل فى مجال الزراعة قد حصلن على فرص العمل من خلال المقاول ، وأنه لا يوجد أى حالة تعمل بعقد عمل ، ومن حق صاحب العمل طردها فى أى وقت .

جدول (٦)

المعرفة بشروط العقد عند العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الإجابة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٣	٦٥ر٠	٥	٥٠ر٠	١٨	٦٠ر٠
لا	٧	٣٥ر٠	٥	٥٠ر٠	١٢	٤٠ر٠
المجموع	٢٠	١٠٠ر٠	١٠	١٠٠ر٠	٣٠	١٠٠ر٠

بالرغم من أن بيانات جدول (٥) قد أوضحت الغياب شبه التام لدى العاملات من النساء ممن يضمن حقوقهن فى العمل وذلك بانتفاء العلاقة التعاقدية لدى النسبة الغالبة منهن بأن الوعى بأهمية العقد والحرص على معرفة شروطه مثلت ملمحا أساسيا لديهن ، وبالرغم من ضآلة حجم من يعملن بعقود ، فيشير جدول (٦) إلى أن ١٣ مفردة بنسبة ٦٥٪ ممن ينطبق عليهن السؤال أنهن كن حريصات على معرفة شروط العقد فى الوجه البحرى ، كما أن ٥ مفردات بنسبة ٥٠٪ فى الوجه القبلى أكدت على ضرورة معرفة شروط العقد ، وهو ما يعنى أن عدم إقرار الحقوق فى الواقع لايعنى غياب الوعى بها وهو مايمثل خطوة أولى نحو المطالبة بها .

جدول (٧)

أسباب العمل بدون عقد عمل من وجهة نظر المبحوثة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لا أعرف أهمية عقد العمل	٣٧	٦ر١	١٧	١١ر٩	٥٤	٧ر٢
رفض صاحب العمل لذلك	١٦	٢ر٦	١	٧ر٠	١٧	٢ر٣
حاجتى للعمل بدون شروط	٧٦	١٢ر٥	١٥	١٠ر٥	٩١	١٢ر١
طبيعة العمل لا تتطلب ذلك	٤٧٩	٧٨ر٨	١١٠	٧٦ر٩	٥٨٩	٧٨ر٤
المجموع	٦٠٨	١٠٠ر٠	١٤٣	١٠٠ر٠	٧٥١	١٠٠ر٠

توضح بيانات جدول (٧) أن أسباب اشتغال المرأة فى الريف بدون عقد عمل يرجع إلى سببين يمثلان فى الواقع بعض خصائص سوق العمل فى القطاع غير الرسمى والذى شغلت المرأة فيه مرتبة أولى فى الالتحاق به ، حيث يستوعب هذا القطاع العمالة النسائية الفقيرة المدفوعة إلى العمل دون شروط أو ضمانات إلا شرط الحصول على أجر فقط وأى أجر بسبب الفقر . فنجد البيانات تشير إلى أن حاجة المرأة إلى العمل تمثل عاملا أساسيا فى اشتغالها بدون عقد ، حيث بلغت نسبة من أجبن بذلك ١٢ر١٪ من إجمالى المشتغلين بدون عقد والبالغ عددهن ٧٥١ مفردة من عينة الدراسة ، يلى ذلك مايوصف به عمل المرأة فى الريف من كونه ينتمى إلى القطاع غير الرسمى وحيث طبيعة الأعمال لا تتطلب عقد عمل حيث أفادت ٧٨ر٤٪ من إجمالى عدد النساء بأن طبيعة عملهن لا تتطلب عقد عمل . ويلاحظ أيضا أن نسبة هؤلاء ترتفع فى الوجه البحرى حيث وصلت إلى ٧٨ر٨٪ بينما كانت ٧٦ر٩٪ فى الوجه القبلى ، وقد يفسر ذلك فى ضوء التفاوت فى فرص العمل فى الوجه البحرى عن القبلى والتى تتميز بالتوافر النسبى فى الأول . وتفيد معظم الدراسات التى تناولت عمل المرأة فى الريف وبالذات فى مصر بأن المرأة تسهم بحوالى ٤٠٪ [٥] من دخل العائلة النقدى ، وأن معظم هذا العمل يكون فى قطاعات غير مسجلة فى الإحصاءات الرسمية

وهو ما يمثل أحد التمايزات فى سوق العمل ، حيث لا تحصل المرأة نظير هذا العمل على أية ضمانات أو حماية فى قوانين العمل .

وندلل على ملامح هذا الوضع الذى يدفع النساء فى الريف إلى العمل دون عقد يضمن حقوقهن بسبب حاجتهن الشديدة للمال من بعض البيانات الكيفية حيث أشارت بعضهن إلى :

"لازم يكون فيه عقد عند الشغل بره الحكومة عشان الواحد يضمن حقه لأن المدير أو صاحب الشغل ممكن يطردنى فى أى وقت ، وقد قبلت العمل بدون عقد لأنى مضطرة اشتغل عشان الفلوس وممكن أقول العقد مش مهم عشان الشغلانة ماتطرش" .

جدول (٨)

الحصول على راحة أثناء العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تأخذ راحة أثناء العمل	٦٤٧	٥٦٫٢	١٥٤	٤٧٫٨	٨٠١	٥٤٫٣
لا تأخذ راحة أثناء العمل	٥٠٥	٤٣٫٨	١٦٨	٥٢٫٢	٦٧٣	٤٥٫٧
المجموع	١١٥٢	١٠٠٫٠	٣٢٢	١٠٠٫٠	١٤٧٤	١٠٠٫٠

يعتبر تحديد عدد ساعات العمل أحد المسائل الأساسية فى تحديد عنصر المشقة فى العمل ، كما تعتبر أيضا فترة الإجازات والراحة ضمن الحقوق التى يجب أن تتوافر بالنسبة لظروف العمل ، ولذلك تحرص كافة القوانين التى تنظم علاقات العمل على تضمين العمل شروطاً توفر هذه الحقوق ، كما تحرص هذه القوانين على إفراد جانب من شروط العمل بالنسبة للمرأة تحديدا نظرا للمسئولية الاجتماعية فى الرعاية الأسرية لأبنائها ، وتحدد القوانين هذه الحقوق فى ضرورة تحديد عدد ساعات العمل اليومية ، وتنظيم الإجازات ، والإجازات فى حالة المرض والوضع .

وبمطالعة بيانات جدول (٨) يتضح أن أكثر من نصف العينة يأخذن راحة أثناء العمل بنسبة ٣ر٥٤٪ ، ويلاحظ أن نسبة هؤلاء ترتفع فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٢ر٥٦٪ ، ٨٢ر٤٧٪ على التوالى وإن كان يظل باقيا أن نسبة ليست هينة وصلت إلى ٧ر٤٥٪ من النساء لا يأخذن راحة أثناء العمل وهو ما يمثل إرهاقا شديدا بالنسبة للمرأة العاملة يضاف إليه مشقة العمل المنزلى الموكول إليها ويؤدى إلى كثرة تغيبهن عن العمل ، وهو ما يؤثر فى النهاية على الدخل المتوقع الذى يتناقص نتيجة لهذه الظروف . وتشير كثير من الدراسات [٦] إلى أن أهم مشكلات المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى الذى تنتمى إليه المرأة الريفية تتمثل فى ازدواج الأدوار فى المنزل والعمل ، مما يؤدى إلى تزايد معدلات التغيب بين النساء أكثر من الرجال . والقضية المثارة هنا لا تتمثل فى وجود قانون يضمن حصول المرأة على حقوقها فى نطاق العمل فى حالة وجود القانون ، ولكن فى ذلك البون الشاسع بين أحكام القانون والواقع الفعلى لأوضاع العاملات من النساء فى الريف وبالذات فى الزراعة ، حيث وثقت الدراسات أن بعض العاملات يعملن لمدة ١٦ ساعة يوميا وهو مايتنافى مع قوانين العمل ، وأن حوالى ٧ر٩٣٪ من العاملات بأجر لا يحصلن على راحة أسبوعية أو يحصلن على راحة مدفوعة الأجر . وهنا فإن عدم منح المرأة لحقها فى الراحة فى العمل يؤثر على واجبها فى الرعاية الأسرية ، وهو ماكشفت عنه البيانات الكيفية ، فقد كشفت دراسات الحالة عن أن ١١ حالة من بين ٤٢ حالة تمت مقابلتهن أن الضغوط والأعباء المتزايدة فى العمل قد أثرت بالسلب على رعاية أطفالهن وأسرهن بشكل عام ، ونورد بعضا من آراء الحالات بشأن تأثيرات العمل المتواصل وعدم الراحة أثناء العمل .

"أكيد شغلى بيأثر على العيال لأنى مش بلاقى الوقت اللى أعلمهم فيه وكمان ما اقدرش أقول واتحكم فيهم لأنى على طول بره البيت وده بيأثر عليهم".

وتذهب حالة أخرى : "أنا بأندم إنى باشتغل لأنى حاسة إنى مش لاقية

وقت أقعد مع الأولاد لأنى بأرجع مهدودة من الشغل وما بأصدق أنام شوية ومبقوش دلوقتى فى مرحلة عايزين أقعد معاهم واتكلم معاهم".

وتكشف العبارات السابقة عما يترتب على صراع الأدوار الذى تعيشه المرأة العاملة فى الريف بسبب كثرة الأعباء الملقاة عليها ، يضاف إلى هذا العجز التام عن المطالبة بحقوقها داخل نطاق العمل لعدم وجود تشريع يضمن هذه الحقوق .

جدول (٩)

الانتظام فى الحصول على الأجر

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بانتظام	٧٤٩	٧٩٫٩	١٩١	٧٣٫٢	٩٤٠	٧٨٫٤
حسب الظروف	١٨٩	٢٠٫١	٧٠	٢٦٫٨	٢٥٩	٢١٫٦
المجموع	٩٣٨	١٠٠٫٠	٢٦١	١٠٠٫٠	١١٩٩	١٠٠٫٠

تمثل قضية الحصول على الأجر قضية محورية ضمن علاقات العمل التى تنظمها قوانين العمل ، ولذلك تحرص كافة قوانين العمل والاتفاقيات الدولية على أن تتضمن بنودها حماية الأجر حيث يمثل الحصول على الأجر الهدف الأسمى بالنسبة لممارسة العمل ، ووفقا لتطور النظم القانونية فى حماية الأجر تحددت جوانب الحماية فى إرساء قواعد أساسية هى تحديد الحد الأدنى للأجر ، والالتزام بدفع الأجر ووجوب دفع الأجر كاملا ، فضلا عن التعويض عن الأجر فى حالة التعرض لمخاطر العمل [٧] . إلا أنه بالنسبة لوضع المرأة فى سوق العمل وبالذات فى الريف نجد أنه فيما يتعلق بقضية الأجر من حيث حده الأدنى أو طريقة الحصول عليه وأيضا مايسمى باستقرار الأجر تمثل جوانب أساسية فى الحماية تفتقر إليها المرأة الريفية - باستطلاع بيانات جدول (٩) يلاحظ أن النسبة الغالبة من نساء العينة يحصلن على أجورهن بانتظام بنسبة ٧٨٫٤٪ على

المستوى الإجمالى للعينة ، وإن كانت نسبة هؤلاء ترتفع قليلا فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى حيث وصلت النسبة إلى ٩ر٧٩٪ ، ٢ر٧٣٪ على التوالى إلا أنه يظل باقيا أن هناك نسبة ٦ر٢١٪ من النساء لايحصلن على أجرهن بانتظام وعلى العكس ترتفع نسبتهن فى الوجه القبلى عن البحرى ففى الوجه القبلى ٨ر٢٦٪ مقابل ١ر٢٠٪ فى الوجه البحرى ، إلا أن أهم مايثار بالنسبة لحماية الأجر ويرتبط بنتائج هذه الدراسة هو عمل المرأة دون أجر والذى يكاد يتخذ طابعا شبه عام بالنسبة لعمل المرأة فى الريف بشكل عام ، وهو ما يمثل إجحافا لحقوق المرأة بالرغم من أنها تشارك فى قوة العمل بشكل كبير .

وتوثق بعض الدراسات حول عمل المرأة الريفية فيما يتعلق بالأجر أن ٧٥٪ من أفراد عينة الدراسة يعملن بدون أجر ، وأن ٤٤٪ من العاملات بأجر والمتزوجات قد استغنى عنهن صاحب العمل بسبب الحمل والولادة ، وأن ٥٦٪ منهن لا تدفع أجورهن بسبب حوادث العمل(٨) .

وليست القضية بالنسبة للمرأة الريفية فى انتظام الأجر أو الحصول عليه ، وإنما القضية أن عنصر الحماية من حيث الالتزام بدفع الأجر كعلاقة تحمى العامل بالنسبة للمرأة الريفية هى علاقة شبه غائبة بسبب عدم وجود قوانين بالنسبة للمرأة فى الريف أصلا .

ويكفى أن نشير هنا إلى ما يحدده القانون من حماية للأجر بالنسبة للعامل وهو ما تفتقر إليه المرأة فى الريف من خلال هاتين المادتين فى قانون العمل الموحد ، وهما أن يؤدى الأجر المستحق للعامل بالعملة المتداولة قانونا ، والالتزام بما ورد فى عقد العمل الفردى بمكان وزمان الوفاء بالأجر . وهو ما يغيب تماما تحقيقه بالنسبة للمرأة الريفية نتيجة عدم شمول قانون العمل فى تطبيقه بالنسبة للقطاع غير الرسمى الذى يمثل القطاع الأوسع المستوعب لعمل النساء فى الريف . وتبقى المسألة الأهم فى حماية المرأة العاملة فى الريف وبالذات لمن يعملن لدى الغير واللائى يفتقرن إلى شروط العمل كما تقره القوانين

فيما يتعلق بدفع الأجر عند المرض ، إذ تشير بيانات جدول (١٠) إلى أن ٥ر٢٦٪ من إجمالى من يعملن بأجر لدى الغير لا يحصلن على إجازة مدفوعة الأجر على المستوى الإجمالى للعينة .

جدول (١٠)

مدى أحقية العاملة فى حصولها على أجر فى حالة المرض

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تأخذ إجازة مدفوعة الأجر	٥٤٧	٣ر٥٨	١٣٣	٠ر٥١	٦٨٠	٧ر٥٦
تأخذ إجازة غير مدفوعة الأجر	٢٥٨	٥ر٢٧	٦٠	٠ر٢٣	٣١٨	٥ر٢٦
لا تأخذ إجازة	٩٤	٠ر١٠	٥٣	٣ر٢٠	١٤٧	٣ر١٢
خصم جزء من الأجر	٣٩	٢ر٤	١٥	٧ر٥	٥٤	٥ر٤
المجموع	٩٣٨	٠ر١٠٠	٢٦١	٠ر١٠٠	١١٩٩	٠ر١٠٠

جدول (١١)

بعض مشكلات العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عدم وجود تأمينات ومعاشات	٥٠	٣ر٤	٢٣	١ر٧	٧٣	٠ر٥
انخفاض الأجر	٢٦٩	٤ر٢٣	٥٠	٥ر١٥	٣١٩	٦ر٢١
يوم العمل طويل ومجهد	٤٢٩	٢ر٣٧	٩٥	٥ر٢٩	٥٢٤	٥ر٣٥
المعاملة السيئة من صاحب العمل	٣٥	٠ر٣	١	٠ر٣٠	٣٦	٤ر٢
المعاكسات من الرجال	٢٩	٥ر٢	٦	٩ر١	٣٥	٤ر٢
عدم وجود حضانة	٢٩	٥ر٢	٥	٦ر١	٣٤	٣ر٢
بعد مكان العمل عن البيت	١٣٠	٣ر١١	٣٨	٨ر١١	١٦٨	٤ر١١
أخطار العمل اللى نتعرض لها	٦٤	٦ر٥	١٠	١ر٣	٧٤	٠ر٥
(لايوجد)	٢٤٢	٠ر٢١	٧٩	٥ر٢٤	٣٢١	٨ر٢١
عدد المستجيبين	١١٥٢	٠ر١٠٠	٣٢٢	٠ر١٠٠	١٤٧٤	٠ر١٠٠

واتساقا مع أوضاع المرأة فى العمل والتى تفتقر إلى مبادئ حقوقية تقرها قوانين العمل وتحرم منها المرأة فى الريف ، نجد جدول (١١) توضح بياناته أن

أهم ماتعانيه المرأة فى عملها يتمثل فى طول يوم العمل والإجهاد الذى تتعرض له أثناء العمل ، فقد أشارت النتائج إلى أن ٣٥ر٥٪ من نساء العينة يعانين طول يوم العمل ومما يسببه لهن ذلك من إجهاد أثناء ساعات العمل على المستوى الإجمالى للعينة ، يلى ذلك انخفاض الأجر وبنسبة ٢١ر٦٪ وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى (٢٣ر٤٪) ، فى مقابل (١٥ر٥٪) فى الوجه القبلى . وتدل هذه البيانات على بعض جوانب المشقة فى العمل بالنسبة للمرأة ويضاعف من مشقتها عدم وجود أى نص قانونى يضمن توفير ظروف عمل أفضل بالنسبة للمرأة ، وبالذات فيما يتعلق بمقدار الجهد الذى تبذله فى العمل ، وأيضا الكسب الناتج عن هذا العمل . وتدعم تقارير التنمية البشرية هذه الأوضاع مقارنة بوضع الرجل فى سوق العمل ففى تقرير حول مصر عام ١٩٩٥يظهر التفاوت بين الجنسين فى مجال العمل فيما يتعلق بالأجر ، حيث إن نسبة كبيرة من عمل المرأة تتم بدون تقييم ، بالرغم من أن المرأة تعمل عدد ساعات أطول من عمل الرجل ، كما أن المرأة تقضى فى أنشطة السوق وفى العمل غير المأجور معا وقتا أكبر من الوقت الذى يؤديه الرجل بنسبة ١٣٪ ، ويزداد العبء الذى تتحمله المرأة فى مجال العمل فى المناطق الريفية حيث النسبة ٥٥٪ للمرأة ، و٤٥٪ للرجل [٩].

وتفرض هذه الأوضاع على عمل المرأة الريفية ضرورة أن يكون هناك ضمان للالتزام بما تقره قوانين العمل فيما يتعلق بساعات العمل ومساواتها فى الأجر مع الرجل نظرا للمسئولية المضاعفة الملقاة على عاتقها .

جدول (١٢)

أوقات العمل لدى أفراد العينة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بالنهار دائما	٩٨٣	٨٥ر٣	٢٧٦	٨٥ر٧	١٢٥٩	٨٥ر٤
بالليل دائما	٣٧	٣ر٢	١٤	٤ر٣	٥١	٣ر٥
حسب الظرزف	١٣٢	١١ر٥	٣٢	٩ر٩	١٦٤	١١ر١
المجموع	[illegible]٥٢	١٠٠ر٠	٣٢٢	١٠٠ر٠	١٤٧٤	١٠٠ر٠

تحرص كل قوانين العمل بالنسبة لتنظيم أوضاع العمل وبالذات بالنسبة للمرأة على حظر العمل ليلا إلا بشروط فهو أشد إرهاقا وإجهادا من العمل نهارا فضلا عما يتطلبه دور المرأة عموما فى الاهتمام والرعاية الأسرية اللازمة للصغار من أبنائها ، وبالنسبة لحظر العمل ليلا تتضمن كل قوانين العمل والاتفاقات الدولية بالنسبة للمرأة حظره حظرا مطلقا ، وتنص جميع قوانين العمل المصرية المتعاقبة على أنه لايجوز تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحا إلا فى الأحوال والأعمال والمناسبات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب .

نضيف إلى القيود القانونية العرف السائد بالنسبة للمرأة بوجه عام والذى لايجيز لها أيضا العمل الليلى ، واتساقا مع ذلك أتت بيانات جدول (١٢) لتؤكد ارتفاع نسبة من يعملن بالنهار لتصل إلى ٨٥٫٤٪ على مستوى إجمالى العينة وإن تقاربت النسبة بين الوجه البحرى والقبلى كما هو موضح بالجدول ، إلا أنه يظل باقيا أن ماتقره القوانين من حقوق للعمل يكاد يكون مقتصرا على فئات معينة من المرأة العاملة وخاصة من تعمل منهن فى القطاع الصناعى ، حيث يستثنى قانون العمل المرأة الريفية من هذه الحقوق ، ومن ثم فلا يوجد أى نص يمنع من الاشتغال ليلا بالنسبة لها ، وبالتالى فإنه فى ظل ظروف الفقر والحاجة قد تضطر كثير من النساء إلى العمل ليلا .

ولأن الرعاية الصحية أثناء العمل ، وما يتعرض له العامل من مخاطر بسبب مزاولته نوعاً ما من الأعمال تشكل جزءا مهما من حقوق العامل ، لذلك سوف يكون التحليل بالنسبة لهذا الجزء متضمنا جوانب الرعاية الصحية والإصابات أثناء العمل إجمالا وتشمل الجداول من ١٣-١٦ .

جدول (١٣)

التعرض للإصابة أثناء العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـــــة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٧٥	١٥٫٢	١٨	٥٫٦	١٩٣	١٣٫١
لا	٩٧٧	٨٤٫٨	٣٠٤	٩٤٫٤	١٢٨١	٨٦٫٩
المجموع	١١٥٢	١٠٠٫٠	٣٢٢	١٠٠٫٠	١٤٧٤	١٠٠٫٠

جدول (١٤)

نوع الإصابة التى تعرضت لها المبحوثات أثناء العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـــــة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الجروح	١٣٤	٧٦٫٦	١١	٦١٫١	١٤٥	٧٥٫١
الحروق	٣	١٫٧	١	٥٫٦	٤	٢٫١
الكسور	٣٢	١٨٫٣	٥	٢٧٫٨	٣٧	١٩٫٢
التسمم	٣	١٫٧	٠	٠٠٠	٣	١٫٦
أخرى	٣	١٫٧	١	٥٫٦	٤	٢٫١
المجموع	١٧٥	١٠٠٫٠	١٨	١٠٠٫٠	١٩٣	١٠٠٫٠

جدول (١٥)

الإنفاق على العلاج فى حالة الإصابة من جانب صاحب العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـــــة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بيتحمل تكاليف العلاج كلها	٧٧	٨٫٢	١١	٤٫٢	٨٨	٧٫٣
بيدفع جزء من التكاليف	٥٢	٥٫٥	٨	٣٫١	٦٠	٥٫٠
لايتحمل أى تكاليف	٣٥٢	٣٧٫٥	١١١	٤٢٫٥	٤٦٣	٣٨٫٦
التأمين الصحى بيتحمل التكاليف	٤٥٧	٤٨٫٧	١٣١	٥٠٫٢	٥٨٨	٤٩٫٠
عدد المستجيبين	٩٣٨	١٠٠٫٠	٢٦١	١٠٠٫٠	١١٩٩	١٠٠٫٠

جدول (١٦)

الرعاية الصحية للمبحوثات من جانب صاحب العمل فى حالة المرض

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بيتحمل تكاليف العلاج كلها	٥٣	٧ر٦	٥	٩ر١	٥٨	٨ر٤
بيدفع جزء من التكاليف	٣٦	٨ر٣	٣	١ر١	٣٩	٣ر٣
لايتحمل أى تكاليف	٣٧٥	٠ر٤٠	١٠١	٧ر٣٨	٤٧٦	٧ر٣٩
يستغنى عن عملى	٣٠	٢ر٣	٢٢	٤ر٨	٥٢	٣ر٤
التأمين الصحى بيتحمل التكاليف	٤٤٤	٣ر٤٧	١٣٠	٨ر٤٩	٥٧٤	٩ر٤٧
عدد المستجيبين	٩٣٨	٠ر١٠٠	٢٦١	٠ر١٠٠	١١٩٩	٠ر١٠٠

تفرض قوانين العمل بعض الالتزامات بالنسبة لأصحاب الأعمال مثل حق العامل فى الحماية والتأمين من الأخطار الناجمة عن العمل ، كما تلزم هذه القوانين فرض عقوبات جنائية على المخالفين لقواعدها وخاصة فيما يتعلق بتشديد العقوبة بشأن السلامة والصحة المهنية لخطورة هذه المخالفات على صحة وسلامة العمال ، كما تلزم القوانين أيضا حق التعويض من الإصابة أثناء العمل أو التأمين على الإصابات ضد العمل وكلها حقوق أصبح مستقراً عليها فى أى تنظيم لقانون العمل . وتشير بيانات الجداول السابقة إلى بعض المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المرأة فى نطاق العمل :

١ - اتضح أن حوالى ١ر١٣٪ ممن يعملن يتعرضن لإصابات أثناء العمل على المستوى الإجمالى للعينة .

٢ - أن ١ر٧٥٪ من هؤلاء أصبن إصابات مختلفة تراوحت بين الجروح والحروق والكسور والتسمم ، واحتلت الجروح أعلى نسبة فى الإصابة حيث كانت ٦ر٧٦٪ فى الوجه البحرى ، ١ر٦١٪ فى القبلى .

٣ - أن ٦ر٣٨٪ من أصحاب الأعمال لا يتحمل أى تكاليف فى حالة إصابة أى من العاملات ، وترتفع نسبة من يلجأون إلى ذلك من أصحاب الأعمال فى

الوجه القبلى لتصل إلى ٥ر٤٢٪ ، فى حين تصل فى الوجه البحرى إلى ٥ر٣٧٪ فقط .

٤ - أن ٧ر٣٩٪ أيضا من أصحاب الأعمال على مستوى إجمالى العينة قد أجابوا بأنه فى حالة المرض لا يتحمل صاحب العمل أية تكاليف ، وعلى العكس ارتفعت فى حالة المرض نسبة من لا يدفع تكاليف فى الوجه البحرى عن القبلى ٤٠٪ مقابل ٧ر٣٨٪ على التوالى .

٥ - أشارت نسبة قليلة جدا وصلت إلى ٣ر٤٪ من العينة إجمالا إلى أن صاحب العمل يستغنى عن العاملة فى حالة المرض ، وترتفع هذه النسبة قليلاً فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى .

جدول (١٧)

مدى معرفة المبحوثات بوجود نقابة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٢٩١	٧ر٤٩	٩١	٤ر٤٧	٣٨٢	٢ر٤٩
لا	٢٧٥	٠ر٤٧	٩٩	٦ر٥١	٣٧٤	١ر٤٨
لاتوجد نقابة	١٠	٧ر١	١	٥ر٠	١١	٤ر١
لا أعرف	٩	٥ر١	١	٥ر٠	١٠	٣ر١
عدد المستجيبين	٥٨٥	٠ر١٠٠	١٩٢	٠ر١٠٠	٧٧٧	٠ر١٠٠

يحدد القانون الخاص بالنقابات مهام النقابة بالنسبة للعاملين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وذلك بهدف حفظ حقوق الأفراد فى سوق العمل . ومن هنا فإن أولى مهام أى نقابة هى الدفاع عن حقوق العمال ورعاية مصالحهم ، وتحسين شروط ظروف العمل ، فضلا عن الاهتمام بالنواحى النقابية ورفع مستوى الوعى بالمهنة من خلال التدريب المستمر بهدف الارتقاء بمستوى العمالة بشكل عام . إلا أنه بالنسبة لسوق العمل فى الريف ولاعتبارات اجتماعية واقتصادية تتعلق بطبيعة الأعمال التى تقوم بها المرأة فى الريف ، فإن العمل

النقابى بشكل عام لا يلقى أهمية لدى المرأة وإن كانت العينة انقسمت إلى مجموعتين : مجموعة عضو فى النقابة والمجموعة الأخرى غير مشتركة ، وإن كانت المشتركات منهن أكثر بقليل عن مثيلها ، كما ترتفع نسبة المشتركات فى نقابة فى الوجه القبلى عن مثلهن فى الوجه القبلى كما هو موضح فى جدول (١٧) .

جدول (١٨)

الخدمات التى تقدمها النقابة لأعضائها من وجهة نظر المشتركات بها

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
توفير فرص عمل	٠	٠٠	١	١ر١	١	٣ر٠
توفير أجر أفضل	٢٥	٦ر٨	٢	٢ر٢	٢٧	١ر٧
حماية قانونية لأعضاء النقابة	٣٥	٠ر١٢	١	١ر١	٣٦	٤ر٩
صرف معاشات للأعضاء	١٤٦	٢ر٥٠	٥٤	٣ر٥٩	٢٠٠	٤ر٥٢
تقديم خدمات اجتماعية وصحية للأعضاء	٩٨	٧ر٣٣	٤٠	٠ر٤٤	١٣٨	١ر٣٦
أخرى	٤٤	١ر١٥	١٣	٣ر١٤	٥٧	٩ر١٤
عدد المستجيبين	٢٩١	٠ر١٠٠	٩١	٠ر١٠٠	٣٨٢	٠ر١٠٠

نظرا لطبيعة أوضاع منظمات المجتمع المدنى والذى تكبله القوانين المختلفة تُختزل أدوار هذه المنظمات - ومنها النقابات - على بعض الأنشطة التى يرتبط معظمها بتحقيق بعض المنافع الاقتصادية لأعضائها مثل صرف بعض التعويضات أو المعاش أو التأمين أو ما إلى ذلك . ويبدو أن الأهداف الاقتصادية هى الدافع الوحيد للاشتراك فى النقابات عما عداها من أهداف تتعدى الحقوق السياسية إلى حقوق المواطنة ، وهى قضايا غالبا ما لا تكون قريبة من وعى القرويين وبالذات النساء . فكما توضح بيانات جدول (١٨) بالنسبة لمن منهن أعضاء فى نقابة أن صرف المعاشات للأعضاء قد حظيت بأعلى اختيار فى الخدمات التى تقدم لهن من النقابة حيث أشارت ٤ر٥٢٪ على المستوى الإجمالى للعينة بذلك ، وتفاوتت نسبة هؤلاء بين الوجه البحرى والقبلى لترتفع النسبة فى

الوجه القبلى إلى ٥٩٫٣٪ وفى الوجه البحرى إلى ٥٠٫٢٪ على التوالى ، يلى هذا الاختيار ما تقوم به النقابة من خدمات اجتماعية وصحية للأعضاء بنسبة ٣٦٫١٪ للعينة إجمالا مع تفاوت بسيط بين الوجه البحرى والقبلى ليكون فى الأول ٣٣٫٧٪ ، ٤٤٪ للثانى . وتؤكد بيانات دراسة الحالة بعض النتائج التى تشير إلى حالة وعى المرأة الريفية العاملة بأدوار النقابات ، إذ أوضحت بعض الحالات مايفيد هذا التوجه حيث تقول إحدى الحالات .

"أنا لا أعرف نقابة ولا غيره لأنى مش مشتركة وأنا معرفش حاجة عنها غير لما الواحد بيموت بيطلع له معاش" .

وتذهب أخرى إلى :

"أعرف النقابة بس أنا مش مشتركة بس أنا عارفة أنها بتقدم معاشات كويسة ، وأنا ما انضمتش عشان المادة مقصرة معايا ومطلوب أدفع مبالغ كبيرة عشان اشترك لأنى بقالى ١٦ سنة باشتغل وبيتى أولى" .

وترى ثالثة

"أنا عضوة فى نقابة المحامين بس مجرد عضوية يعنى أدفع فلوس واطلع الكارنيه لكن نشاط حقيقى لا وسبب انضمامى للنقابة عشان يكون لى معاش وتأمينات وبس" .

ويؤكد ما سبقه حالة رابعة بقولها :

"أنا زى ماقلت لك عارفة النقابات ومشتركة فى نقابة التمريض عشان يدونى معاش بعد كده وبيصرفوا لى حاجات كويسة" .

وأضافت بعض الحالات أن النقابات يمكن أن تقوم ببعض الخدمات الترفيهية لأعضائها وأيضا الحج والعمرة والتخفيضات على بعض السلع المنزلية.

وعن رأى الحالات عن الأسباب التى أدت إلى عدم اشتراكهن فى النقابة تعددت الآراء على النحو التالى :

١ - النقابات مابتعملش حاجة (يعنى شعارات وبس) .

٢ – عدم وجود نقابات أصلا لعمال الزراعة نشترك فيها .
٣ – ارتفاع تكلفة الانضمام إلى النقابة نظرا لقلة الدخل .
٤ – إن النقابات حاليا لا تهتم بأوضاع العمال .
٥ – عدم المعرفة والوعى بالنقابة وأهميتها .

جدول (١٩)

اسباب تفضيل اصحاب الاعمال تشغيل الرجال

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال	٢٧١	٣٣ر٠	١٢٩	١٩ر٥	٤٠٠	٢٧ر٠
الاعتقاد بأن الرجال أقوى جسمانيا	٢١٣	٢٥ر٩	٩٧	١٤ر٧	٣١٠	٢٠ر٩
العرف عندنا إن الرجال بتشتغل بره البيت أكتر من الستات	٣٦٦	٤٤ر٦	٣٩٧	٦٠ر٢	٧٦٣	٥١ر٥
طبيعة العمل تحدد ذلك	١٤٣	١٧ر٤	٦٤	٩ر٧	٢٠٧	١٤ر٠
خطورة بعض الأعمال على الستات	٧٠	٨ر٥	١٣	٢ر٠	٨٣	٥ر٦
أخرى	٣٢	٣ر٩	٢٩	٤ر٤	٦١	٤ر١
عدد المستجيبين	٨٢١	١٠٠ر٠	٦٦٠	١٠٠ر٠	١٤٨١	١٠٠ر٠

عدد الاستجابات أكثر من عدد المبحوثين لأنه غالبا ما تجنب المبحوثين بأكثر من متغير .

ومما يدعم دور النوع فى الاستفادة من هذه المشروعات . بيانات جدول (١٩) والخاصة برأى المبحوثات فى أسباب زيادة فرص الرجال فى الحصول على منافع من مشروعات الحكومة أو القطاع الخاص ، فقد اتضح أن السبب هو العرف السائد لدى القرويين الذى يجيز عمل المرأة فى البيت بينما يترك العمل خارج المنزل للرجل حيث أفاد بهذا المتغير حوالى ٥١ر٥٪ من إجمالى العينة ، كما اتضح أيضا أن تأثير هذا العرف يكون أكثر سطوة فى محافظات الوجه القبلى عن البحرى حيث وصلت نسبة من يؤكدون على تأثيره فى الوجه القبلى ٦٠ر٢٪ بينما وصلت نسبتهم فى الوجه البحرى ٤٤ر٦٪ ، ويدعم من هذه النتيجة أيضا الإفادة من جانب العينة المتغير الذى حظى على الترتيب الثانى ضمن

المتغيرات التى ذكرت هو ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال بنسبة وصلت إلى ٢٧٪ على مستوى إجمالى العينة ، وهو مايعنى أيضا سيادة ثقافة خاصة بأوضاع عمل المرأة والتى تحددها ثقافة النوع والتمييز الذى يترتب عليه ويؤدى إلى سوء أوضاع المرأة عموما فى سوق العمل .

جدول (٢٠)

راى المبحوثات فى مدى استفادة الإناث والذكور من المشروعات الحكومية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الرجال أكثر	٨٢١	٤٦ر٧	٦٦٠	٤٩ر٧	١٤٨١	٤٨ر٠
الستات أكثر	١١٨	٦ر٧	٦٨	٥ر١	١٨٦	٦ر٠
لايوجد فرق	٣١٦	١٨ر٠	١٧٤	١٣ر١	٤٩٠	١٥ر٩
لا أعرف	٢٣٤	١٣ر٣	١٥٦	١١ر٧	٣٩٠	١٢ر٦
لا توجد مشروعات	٢٧٠	١٥ر٣	٢٧١	٢٠ر٤	٥٤١	١٧ر٥
المجموع	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠

بالرغم من أن النتائج التى أسفرت عنها كل الدراسات التى تناولت أوضاع سوق العمل قد أكدت على أن النساء هن الأكثر عرضة لويلات البطالة ، كما أن الفقر يزداد بين صفوف النساء وبالذات نساء الريف ، فإنه فى حالة عمل مشروعات من جانب الحكومة أو القطاع الخاص لتحسين أوضاع الريف فإن حظ ونصيب المرأة من هذه المشروعات يتأثر بعامل النوع ، حيث يرتفع نصيب الرجل من عوائد الاستفادة فى العمل فيها مقارنة بالنساء ، وتوضح بيانات جدول (٢٠) أن ما يقرب من نصف العينة قد أكدن على أن نصيب الرجل أكثر من النساء فى العمل بهذه المشروعات وبنسبة ٤٨٪ على المستوى الإجمالى للعينة ، وإن كانت النسبة ترتفع قليلا فى الوجه القبلى لتصل إلى ٤٩ر٧٪ مقابل ٤٦ر٧٪ فى البحرى ، بينما لم تصل نسبة من أكدن على أن النساء أكثر حظا فى الحصول على فوائد هذه المشروعات على المستوى الاجمالى أكثر من ٦٪ من

عينة الدراسة ، فوفقا لما هو متعارف عليه من تقسيم العمل فى الريف أنه يقوم على أساس النوع حيث يعهد إلى المرأة عادة بالأعمال المكملة للعمل الزراعى قليلة الدخل ، فإن الاستفادة أيضا من فرص العمل فى المشروعات التى تقام من جانب الحكومة أو القطاع الخاص تستند إلى النوع أيضا ، وتعود هذه الوضعية أصلا إلى وجود عدد من الإجراءات والقوانين ، وهو ما يعنى أن سوق العمل المولد للدخل - حتى فى ظل التغيرات الاقتصادية الجديدة - مغلق أمام المرأة بسبب عجزها القانونى .

جدول (٢١)

راى المبحوثات فى مدى استفادة المرأة من القروض لعمل المشروعات مقارنة بالرجل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الرجال أكتر	٨٨٠	٥٠ر٠	٦٣٦	٤٧ر٩	١٥١٦	٤٩ر١
الستات أكتر	٩٨	٥ر٦	١٤٦	١١ر٠	٢٤٤	٧ر٩
لايوجد فرق	٣٥٩	٢٠ر٤	١٦٥	١٢ر٤	٥٢٤	١٧ر٠
لا أعرف	٤٣٣	٢٤ر٠	٣٨٢	٢٨ر٧	٨٠٤	٢٦ر٠
المجموع	١٧٥٩	١٠٠ر٠	١٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٨٨	١٠٠ر٠

جدول (٢٢)

اسباب تفضيل الذكور فى حالة الحصول على السلف من وجهة نظر المبحوثات

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تخوف النساء من الأقتراض لعدم القدرة على السداد	٢٦٦	٣٠ر٢	١٤٦	٢٣ر٠	٤١٢	٢٧ر٢
عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض	١٦٦	١٨ر٩	١٧٩	٢٨ر١	٣٤٥	٢٢ر٨
قلة خبرة الستات فى الحصول على القروض	٢٦٩	٣٠ر٦	١٤٦	٢٣ر٠	٤١٥	٢٧ر٤
العرف عندنا إن الرجال هما اللى بياخدوا السلف والقروض	٣٦٩	٤١ر٩	١٩٠	٢٩ر٩	٥٥٩	٣٦ر٩
أخـــــرى	٤٠	٤ر٥	٣٠	٤ر٧	٧٠	٤ر٦
المجموع	٨٨٠	١٠٠ر٠	٦٣٦	١٠٠ر٠	١٥١٦	١٠٠ر٠

تشير دراسة راجى أسعد حول الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر[١٠] إلى أن الفقراء وبالذات المرأة يصعب حصولهم على فرص عمل مما يزيد من استمرار فقرهم ، وترجع هذه الوضعية إلى صعوبة الوصول إلى مؤسسات الدولة وذلك بسبب الإجراءات التى يجهلها الفقراء ، فضلا عن الأمية التى تحرم ملايين الفقراء من الوصول إلى دواوين الحكومة وبالتالى الاستفادة من خدماتها ، وأن النساء هن الأكثر عرضة لتأثيرات هذه الأوضاع حيث كثير من الأسر المعيشية التى تعولها نساء لا يستطعن الحصول على معاش الأرامل والمطلقات نتيجة لعدم وجود بطاقة شخصية أو فتح حساب فى بنك للحصول على قروض .

وبمراجعة بيانات جدول (٢٢) نجد أن فرصة المرأة فى الحصول على قروض أو سلف لعمل مشروعات هى فرص ضئيلة ، حيث أفادت العينة برأيها بأن الرجال تكون فرصهم أكثر فى الحصول على القروض بنسبة ٤٩٫١٪ على مستوى إجمالى العينة ، وترتفع النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى حيث فى الأولى ٥٠٪ والثانية ٤٧٫٩٪ ، وهو ما يفسر بأن الصيغ الرسمية فى التعامل مع هذه القروض يمثل العقبة الأكبر فى حصول المرأة على الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التى يجب أن تقدم لها .

وبالنسبة لمن أشرن إلى أن الرجال أكبر من النساء فى فرصهن للحصول على القروض والسلف ، فإن أسباب ذلك ترجع كما يوضحها جدول (٢٢) إلى :

١ – أن العرف هو الذى يحدد أولوية للرجل فى الحصول على هذه القروض بنسبة ٣٦٫٩٪ .
٢ – قلة خبرة الستات فى الحصول على القروض ٢٧٫٤٪ .
٣ – تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد ٢٧٫٢٪ .
٤ – عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض ٢٢٫٨٪ .

وتؤدى هذه العوامل مجتمعة من وجهة نظر النساء إلى استبعادهن من

أنشطة السوق التى يمكن أن تزيد من دخلهن ونضيف إلى ذلك نتائج دراسة حول [١١] أسباب إحجام النساء عن الاقتراض بسبب ما يترتب على عدم السداد أو التأخر فيه نتيجة الإجراءات القانونية التى تنتهى بالحبس وهو ما يدفع إلى ضرورة تقديم التيسيرات والتسهيلات الممكنة للمرأة الريفية للاستفادة من هذه القروض .

جدول (٢٣)

اسباب عمل المشروع من وجهة نظر المبحوثات

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة	١٢٩	٩٠ر٢	٦٤	٩٤ر١	١٩٣	٩١ر٥
تحقيق الاستقلال المادى	٨	٥ر٦	١	١ر٥	٩	٤ر٣
إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة	٦	٤ر٢	٣	٤ر٤	٩	٤ر٣
أخـــــرى	٨	٥ر٦	٣	٤ر٤	١١	٥ر٢
عدد المستجيبات	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

جدول (٢٤)

مصدر تمويل المشروع لمن يعملن لحساب انفسهن

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
قرض (من البنك أو من الصندوق الاجتماعى)	١٠	٧ر٠	٢٥	٣٦ر٨	٣٥	١٦ر٦
سلفة من أحد الأقارب أو المعارف	٣٢	٢٢ر٤	١٠	١٤ر٧	٤٢	١٩ر٩
مدخـــرات	٦٣	٤٤ر١	٢٦	٣٨ر٢	٨٩	٤٢ر٢
بعت أرض كانت عندى	٦	٤ر٢	١	١ر٥	٧	٣ر٣
ورثت مبلغ عملت بيه المشروع	٩	٦ر٣	١	١ر٥	١٠	٤ر٧
أخـــــرى	٢٣	١٦ر١	٥	٧ر٤	٢٨	١٣ر٣
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

جدول (٢٥)

حجم راس مال المشروع مقدرا بالجنيهات لمن يعملن لحساب انفسهن

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملـــــة	
حجم رأس المال	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	٧٠	٤٩ر.	٤٦	٦٧ر٦	١١٦	٥٥ر.
٢	٣٦	٢٥ر٢	١٣	١٩ر١	٤٩	٢٣ر٢
٣	١١	٧ر٧	٥	٧ر٤	١٦	٧ر٦
٤	٥	٣ر٥	١	١ر٥	٦	٢ر٨
٥	١٢	٨ر٤	١	١ر٥	١٣	٦ر٢
٦ فاكثر	٩	٦ر٣	١	٢ر٩	١١	٥ر٢
المجموع	١٤٣	١٠٠ر.	٦٨	١٠٠ر.	٢١١	١٠٠ر.

توضح بيانات جدول (٢٣) الأسباب التى تدفع المرأة إلى عمل مشروع خاص حيث أتى زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة فى المرتبة الأولى من بين أسباب الإقدام على عمل المشروع الخاص وبنسبة ٥ر٩١٪ على المستوى الإجمالى ، وترتفع قليلاً نسبة من أشرن إلى ذلك السبب فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى كما هو موضح بالجدول ، يلى ذلك الرغبة فى إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة بنسبة ٣ر٤٪ ، وأخيرا تحقيق الاستقلال المادى بنسبة ٣ر٤٪ .

ومن ذلك يتضح أن الرغبة فى زيادة الدخل هو السبب الأول فى اتخاذ المرأة قرار عمل المشروع الخاص ، وحيث يوضح جدول رقم (٢٥) والخاص بحدود رأسمال المشروع أن ٥٥٪ من النساء اللاتى قمن بعمل مشروع تراوح رأسمال مشروعهن فى حدود الألف جنيه ، وأن نسبة ٦ر٦٧٪ منهن فى الوجه القبلى ، و٤٩٪ فى الوجه البحرى .

فى حين لم تتعد نسبة من زاد رأس مال مشروعهن على ٦ آلاف جنيه عن ٢ر٥٪ من حجم العينة على المستوى الإجمالى ، وهو ما يعنى أن النساء أصحاب المشروعات الاستثمارية يقعن فى نطاق الأسر الفقيرة والتى لا تتعدى إمكانياتها الاقتصادية أكثر من الاعتماد على مدخراتها لبدء مشروعها ، وهو ما اتضح من

بيانات جدول (٢٤) والذى أشارت فيه النساء إلى أن رأس مال المشروع قد اعتمد على مدخراتها بنسبة ٤٢٫٢٪ . فى حين لم تتعد نسبة من اقترضن أو حصلن على قروض من البنك ١٦٫٦٪ من إجمالى عينة من قمن بعمل مشروعات لحسابهن الخاص ، وهو مما يعنى أن معظم النساء اللائى يعملن لحسابهن الخاص من خلال هذه المشاريع الصغيرة ينتمين إلى فقراء الريف وهو ما تؤكده أيضا دراسات الفقر فى مصر ، حيث اتضح طبقا لتقرير التنمية البشرية [١٢] لمصر ١٩٩٦ أن أعلى نسبة من الفقراء كانت فى الأسر التى يعولها شخص يعمل لحساب نفسه ، أو يقوم بأعمال مؤقتة وخاصة فى التجارة أو الزراعة أو الخدمات الشخصية ، ويزداد الفقر فى الأسر التى تعولها امرأة وتعمل لحساب نفسها . وتلفت هذه النتائج النظر إلى بعض العوامل التى يجب مراعاتها بالنسبة للمرأة التى تعمل لحساب نفسها من جانب الدولة وحمايتها من كل الآثار القانونية التى ترتب على الفشل فى هذه المشروعات .

جدول (٢٦)

المشاركة فى رأس مال المشروع لمن يعملن لحساب أنفسهن

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم تشارك	٢٠	١٤٫٠	٩	١٣٫٢	٢٩	١٣٫٧
لا تشارك	١٢٣	٨٦٫٠	٥٩	٨٦٫٨	١٨٢	٨٦٫٣
المجموع	١٤٣	١٠٠٫٠	٦٨	١٠٠٫٠	٢١١	١٠٠٫٠

جدول (٢٧)

صلة المبحوثة بالمشاركين لها فى مشروع العمل

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	٧	٣٥ر٠	٧	٧٧ر٨	١٤	٤٨ر٣
أحد الأبناء	١	٥ر٠	٠	٠	١	٣ر٤
أحد الأقارب أو الإخوة	١١	٥٥ر٠	١	١١ر١	١٢	٤١ر٤
أخرى	١	٥ر٠	١	١١ر١	٢	٦ر٩
المجموع	٢٠	١٠٠ر٠	٩	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

جدول (٢٨)

التأمين على المشروع

المتغيرات / الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تأمين على المشروع والعمال	٣٠	٢١ر٠	٣	٤ر٤	٣٣	١٥ر٦
التأمين على الاثنين *	٨	٥ر٦	١	١ر٥	٩	٤ر٣
لا يوجد تأمين للاثنين	١٠٥	٧٣ر٤	٦٤	٩٤ر١	١٦٩	٨٠ر١
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

* يقصد بكلمة الاثنين هنا التأمين على المشروع كرأس مال والتأمين على العمال .

أشارت نتائج الدراسة الخاصة بخصائص الأسرة المعيشية لنساء عينة الدراسة إلى أنها من الأسر المعيشية كبيرة العدد ، كما أنها من الأسر التى ترتفع فيها نسبة الإعالة وبالذات فى الوجه القبلى ، وترتفع فيها نسبة الأمية لدى الإناث ٣٨ر٣٪ مقابل ٢٥ر٦٪ للذكور وتزداد الأمية كلما اتجهنا إلى الوجه القبلى، إضافة إلى ارتفاع نسبة الذكور العاملين بأجر مقارنة بالإناث ٨٢ر٥٪ ذكور مقابل ٦٦ر٨٪ للإناث ، وأخيرا فإن أكثر من نصف العينة يقعن فى فئة الدخل أقل من ٣٠٠ جنيه شهريا (٥٢ر١٪) .

وتشير هذه الخصائص إلى أن معظم نساء الأسر المعيشية فى العينة هن ما يمكن أن نطلق عليهن بالفقراء ، وبالتالى فإن أسواق العمل بأجر هى أسواق مغلقة أمام هؤلاء النساء ، ويصبح العمل لحساب أنفسهن هو أفضل الاختيارات لأنه بمثابة الوسيلة للتكيف مع الفقر لجذب بعض الموارد المالية البسيطة التى تعين الأسرة على مواصلة الحياة ، معتمدة فى ذلك على أشكال التضامن الاجتماعى السائدة فى الأسرة ، ورفض التعاون مع أفراد خارج الأسرة المعيشية خوفا من مخاطر الفشل فى المشاريع التى تقوم بها والتى لا تتحمل مغامرة الفشل .

وتأتى بيانات جدول (٢٦) لتوضح أن المرأة صاحبة المشروع لا ترغب مطلقا فى مشاركة أى فرد معها حيث اتضح أن ٣ر٨٦٪ من النساء اللائى لديهن مشروعات خاصة ليس لديهن شريك فى المشروع ، وتكاد النسبتان فى الوجه البحرى والقبلى تتساويان . ومن جانب آخر ، فإن ميل الأسرة المعيشية للتضامن كوسيلة لمواجهة الفقر يمثل مدخلا لمواجهته وذلك من خلال أفراد الأسرة المعيشية ، فنجد جدول (٢٧) يوضح أن الزوج يحصل على أعلى نسبة فى مشاركة الزوجة فى مشروعاتها الخاصة بنسبة ٣ر٤٨٪ على مستوى إجمالى العينة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى لتصل إلى ٨ر٧٧٪ مقارنة بنسبة ٣٥٪ فى الوجه البحرى ، ويلى مشاركة الزوج مشاركة الأهل أو الإخوة بنسبة ٤ر٤١٪.

وتشير هذه النتائج مجتمعة – بالإضافة إلى خصائص الأسرة المعيشية السابق الإشارة إليها – إلى أن المشروعات التى تمارسها المرأة فى هذه الأسر هى مشروعات متناهية الصغر أى مشروعات لمواصلة الاستمرار والبقاء ، ومن هنا فالمرأة لا تملك حيالها أى حماية يمكن أن يكفلها قانون أو الحماية من تقلبات السوق ، حيث إنها فى معظمها مشاريع تعتمد على المدخرات الشخصية للأسرة ، كما أنها مشاريع غير مؤمن عليها ولا على العمالة فيها ، وهو ما يتضح

من بيانات جدول (٢٨) الخاص بالتأمين على المشروع من أن ٨٠,١٪ من نساء العينة أكدن على عدم التأمين على المشروع أو العمالة فيه ، وأن ١٥٪ فقط من هذه المشاريع مؤمن عليها ، وترتفع نسبة المشاريع غير المؤمن عليها فى الوجه القبلى لتصل إلى ٩٤,١٪ مقابل ٧٣,٤٪ فى الوجه البحرى .

ومن حصاد ما سبق من تحليلات نظرية ، وبيانات واقعية ، ورؤى ميدانية لقطاع من نساء الريف فى سوق العمل ، يمكن إيجاز بعض الملامح العامة لأوضاع عمل النساء فى الريف :

أولا : بالنسبة لمن يعملن لدى الغير بأجر

١ - مازال قطاع العمل الزراعى والخدمى يحتل القطاع الأكثر استيعابا لعمالة المرأة فى الريف بالرغم من ارتفاع نسب التعليم بشكل عام ، ونسب تعليم الإناث بشكل خاص ، إلا أن هذه الزيادة دائما ما تقع فى المستويات التعليمية الأدنى التى لا توفر العمل إلا فى القطاع الزراعى ، وفى أدنى مراتب القطاع الخدمى فى أفضل الحالات ، ومع شيوع البطالة كظاهرة عامة تتقبل النساء فى أى مجال حتى وإن كان غير مناسب لمستوى التعليم وهو ما يظهر بوضوح لدى النساء فى الريف .

٢ - وعلى عكس ما هو سائد فى المناطق الحضرية ، إذ تشير الإحصاءات إلى استئثار النساء بالنسبة الأكبر من الأعمال الإدارية والمكتبية المتوسطة ، وبالنسبة للريف فإن هذه الأعمال تحتل مكانة أدنى فى عمل النساء لها ، وتتفاوت هذه النسب بين الوجهين القبلى والبحرى ، حيث ترتفع قليلا فى الوجه البحرى .

٣ - وبينما تحظى قطاعات العمل الزراعى والخدمى ، والأعمال الإدارية والمكتبية بنصيب فى سوق عمل النساء ، إلا أنه وعلى الوجه الآخر فإن البطالة تحظى بالنصيب الأكبر حيث تعانيها كل المستويات التعليمية (من النساء) .

٤ - مازال الملمح السائد وفقا لنتائج الدراسة يشير إلى استمرار وضعية

أساسية بالنسبة لعمل المرأة هى انتشار ما يسمى بالعمل غير المأجور بالرغم من ارتفاع نسب التعليم ، كما يضاف إلى هذا المشهد استمرار الوضع بصورة أكثر اتساعاً فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى - وهو ما يعزز الاقتناع بدور المعوقات الثقافية والاجتماعية بالنسبة لعمل المرأة .

٥ - تشير النتائج إلى أنه بالرغم من تعدد الجهود التى تبذل بالنسبة لتحسين أوضاع المرأة فى سوق العمل ، حيث تتوجه معظم هذه الجهود نحو التمكين الاقتصادى لها ، من خلال إقامة مشروعات صغيرة تتواكب مع السياسات المطبقة ، إلا أن المؤشرات دللت على انخفاض أعداد النساء اللاتى يعملن لحساب أنفسهن ، وتتضح الفروق الإقليمية أيضا بين الوجه القبلى والبحرى ، وهو ما يثير التساؤل حول جدوى تلك الجهود ، التى يتم معظمها من خلال قروض ومعونات تقدمها الحكومة والمجتمع المدنى ، ومع ذلك فالمردود الاجتماعى والاقتصادى منها يحتاج إلى مراجعة ، وإلى آلية أخرى للاستفادة من المشاريع الصغيرة .

٦ - بالرغم من أن النتائج أشارت إلى أن القطاع الخاص يستحوذ على نسبة كبيرة من العمالة النسائية فى مقابل القطاع الحكومى ، إلا أن هذا الاستحواذ لا يمثل إضافة لسوق عمل المرأة أو أنه يفتح فرصا لمزيد من العمالة النسائية ، بل إن هذا القطاع كما اتضح فى متن الدراسة يتميز بما يلى :

أ - أنه يتضمن أدنى المستويات فى سوق العمل من حيث المهارة والتدريب ، ومستوى التعليم ، والتكلفة .

ب - أن الفرص التى يتاح للمرأة العمل فيها هى فى معظمها فرص للتدريب التحويلى ، وهى فى مجملها فرص مؤقتة ، ولا إلزام للقطاع الخاص بتحويلها إلى فرص عمل دائمة .

٧ - أوضحت البيانات أنه بالنسبة لحماية المرأة فى سوق العمل فإن سوق عمل

المرأة يندر أن يوجد به أى شكل من أشكال التنظيم القانونى ، ويترتب على ذلك الغياب شبه التام للتمتع بأى من الميزات التى تكفلها قوانين العمل ، كما يترتب عليه إهدار للحقوق المكتسبة فى نطاق العمل . ولقد اتضح من بيانات الدراسة بعض جوانب هذا القصور والتى منها:

أ - أن نسبة كبيرة من النساء يعملن بدون أجر أو لا يحصلن على أجورهن بانتظام .

ب - أشارت النتائج إلى أنه فى قطاعات العمل المختلفة فى الريف تعانى النساء فقدان الشروط الضامنة لاستمرار العمل بسبب عدم وجود علاقة تعاقدية بين طرفى العمل ، وما يترتب على غياب هذه العلاقة التعاقدية من سبل للحماية والرعاية التى تضمنها قوانين العمل ، بالإضافة إلى التنظيم النقابى ، والضمان الاجتماعى وغيرها من حقوق توفرها قوانين العمل .

جـ- يسود وما زالت علاقات العمل عن طريق السخرة ، وهى علاقات عمل تجاوزتها الأنظمة والتشريعات الاجتماعية فى مجال العمل ، حيث مازال قطاع العمل الزراعى فى مجمله يتعامل مع النساء من خلال مقاول الأنفار ، الذى يوفر فى أوقات متفاوتة ، وليست دائمة ، مع ما يستتبعه ذلك من حقوق فى الطرد من جانبه ، واقتطاع اليومية ، وعدم الرعاية الصحية والتأمينية ... إلى غير ذلك من حقوق كفلتها قوانين العمل .

د - ولا يقتصر أثر غياب التنظيم القانونى على ضعف الناتج النهائى للعمل من دخل ورعاية ، بل إن غيابه يؤثر على ظروف العمل ذاته من حيث زمن العمل وتوقيته ، والذى يمثل عنصراً أساسيا فى تقدير مشقة العمل فضلا عن الإجازات وفترات الراحة وما تتطلبه أوضاع المرأة الخاصة من حمل ورضاعة ورعاية الأطفال .

هـ - ومن ضمن ظروف العمل أيضا ما يقع على المرأة من مخاطر ترتبط بنوعيات معينة من الأعمال ، وهو ما يجعل نوع العمل يرتبط فى كثير من الأحوال بأوضاع المرأة المتدنية إجمالاً ، إذ إن العمل الزراعى أو الخدمى يمثل أكثر مجالات العمل التى تغيب فيها ظروف الحماية والأمان المهنى من حيث المخاطر التى تحيط بها ، فضلا عن غياب التعويض الذى يمكن أن تكفله القوانين فى مجالات مشابهة فى القطاعات الحضرية .

و - ويبقى أخيراً الدفاع عن مصالح المشتغلين فى أى قطاع للعمل والذى يتمثل فى دور النقابات التى ترعى حقوق العاملين فيها وتحسن من شروط العمل تدريبيا ومهنيا بهدف الارتقاء بمستوى العمالة ، وهو ما لا يتوفر فى عمل المرأة فى الريف .

ز - ولا يقتصر التأثير بالنسبة للدور النقابى على العمالة أثناء فترات العمل بل تتعداه بعد التقاعد ، وهو يمثل نوعا من الضمان الاجتماعى والأمان النفسى الذى تحرم منه المرأة الريفية .

ثانيا : عمل المرأة الريفية التى تعمل لحساب نفسها

اتضح من نتائج الدراسة بعض المؤشرات التى يمكن الاستدلال منها على أن الأوضاع الثقافية مازالت تمارس تأثيراً على إمكان إتاحة حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية متوازية مع حقوقها الاجتماعية والسياسية ، فقد رصدت الدراسة ما يلى :

١ - ما زالت القروض والمنح والتى تعتبر فرصا لتشغيل النساء المستحوذ الأكبر عليها فى الريف هم الرجال دون النساء ، مع بروز للتفاوت الإقليمى حيث الوجه القبلى يحتل مرتبة أعلى .

٢ - تمثل الإجراءات القانونية والتعقيدات الروتينية سبباً مهما فى عدم استفادة النساء من فرص العمل لحسابهن .

٣ – بالنسبة للمشروعات ذات الطابع الحكومى والتى تكون موجهة لتحسين فرص عمل النساء فإن إحتلال الرجل فيها مكانة تكون أعلى من النساء فى شغل فرص العمل المتاحة ، وقد لخصت النتائج أسباب عدم اتساع نطاق فرص عمل المرأة فى المشروعات الخاصة كما ورد فى متن الدراسة ، حيث حصرت الأسباب فيما يلى وفقا لنتائج البيانات :

١ – أجاب عدد كبير من عينة أصحاب المشروعات الخاصة إلى أن الأعراف تلعب دوراً كبيرا فى حصول الرجل على هذه القروض .

٢ – تلعب الأمية دوراً فى الحيلولة دون معرفة النساء بهذه القروض :

- قلة خبرة النساء فى الحصول على القروض .
- تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد .
- عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض .
- الآثار التى تترتب على عدم الوفاء بالقرض .
- وتطرح هذه النتائج تساؤلات بشأن الدعوات التى تلاحقنا بشأن التحسن الاقتصادى للمرأة ومايجب مواجهته لمثل هذه المعوقات ، ويأتى فى مقدمتها الأوضاع الثقافية للمرأة .

وجهة نظر ختامية بشأن أوضاع الحماية التشريعية للمرأة العاملة فى الريف

لم يعد ممكنا قبول الرأى القائل بأن ما ادعته السياسات الليبرالية التى طبقت زهاء العقود الثلاثة الماضية أنها سوف تحرر سوق العمل من القيود والعوائق ، وأن هذا التحرر هو السبيل الوحيد لتحقيق التخصص الأمثل للموارد ، ومن ثم تحقيق العدالة والتنمية والتقدم الاجتماعى ، حيث إن هذا الادعاء يواجهه على الوجه المقابل ادعاء آخر بضرورة إطلاق حرية الدولة فى القيام بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية فى صناعة القرار الاقتصادى وتوفير الخدمات العامة والأساسية ، إضافة إلى ذلك فإن على الدولة أن تتحرر من تنفيذ السياسات

التى تهدف إلى تحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية كسياسات الدعم ، وتحقيق الوظائف الاجتماعية لها فى مجال التعليم والصحة والإسكان وغيره وبالذات بالنسبة للفئات الفقيرة .

وتخلق هذه الوضعية نوعاً من التناقض بين ما تدعيه السياسات الاقتصادية المطبقة من تحقيق عدالة وتقدم اجتماعى ، وبين ما يترتب على غياب دور الدولة من حماية للفقراء ، ويتضاعف هذا الوضع بثالوث آخر يتمثل فى سيادة وأبدية النظام الاجتماعى والسياسى الذى يمارس قيوداً ثقافية على عمل المرأة ، وهو النظام الأبوى الذى يتضافر مع سيادة وهيمنة من أجل الإبقاء على الغالبية العظمى من النساء فى وضع يتسم بالتدنى الثقافى ، والانتقاص من قدرهن الاجتماعى والتهميش الاقتصادى .

ولقد وسمت هذه الأوضاع مجتمعة ظروف عمل النساء فى الريف التى يمكن تحديدها فى سمتين أساسيتين هما :

١ - تأنيث الفقر ، حيث حرمت برامج التكيف الهيكلى النساء من الخدمات التعليمية والصحية مما انعكس على حرمانهن من حقوقهن فى العمل ، والترقى ، وزاد من بطالتهن ، وسد جميع المنافذ أمام عمليات التمكين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لها .

٢ - أن القيود الثقافية والاجتماعية مع حالة الفقر المتزايد لأوضاع النساء تعزز من فقر القدرات والإمكانيات التى يمكن أن تحدث نقلة نوعية فى مكانة المرأة بصفة عامة ، وسوق العمل بصفة خاصة .

وفى ظل سياق عالمى يسعى لإعلاء حقوق الإنسان ، مؤكداً على مبدأ عدم جواز التمييز ، وأن البشر متساوون فى الكرامة والحقوق ، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات فإنه من الممكن الإشارة إلى بعض الإجراءات العاجلة التى يمكن أن تخفف من حدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على المرأة فى الريف وهى :

١ – المطالبة السريعة والفورية بضرورة أن تتضمن تشريعات سوق العمل وقضايا النوع الاجتماعى فيما يتعلق بمعايير العمل وشروطه ، الحد الأدنى للدخل والحقوق التى تتضمنها الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، وخاصة ما صدر مؤخرا حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

٢ – الاهتمام بالسياسات الاقتصادية التى تراعى البعد النوعى فى توليد فرص العمل الخاصة بالنساء وبالذات فى الريف والمناطق المحرومة .

٣ – إلغاء كافة القيود المعوقة لدور المجتمع المدنى التى يمكن أن تقدم إسهامات حقيقية للمرأة .

على أن هذه الإجراءات على أهميتها لا تنفى توافر إطار اجتماعى اقتصادى سياسى تتوافر فيه شروط كفالة الحقوق والعدالة الاجتماعية لكافة الناس دون تمييز وإن كان الأبعد منالاً مرحلياً .

المراجع

١ – عبد الجواد ، ثريا ، الأوضاع القانونية لعمل المرأة الريفية ، القضايا والإشكاليات فى : عبدالجواد ، إنعام وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٠٧-٢٤٦ .

٢ – نصيف ، عريان ، الفلاحة المصرية والبؤس المزدوج ، نشرة غير دورية تصدر عن ملتقى الهيئات لتنمية المرأة ، القاهرة ، العدد الثامن ، ٢٠٠١ ، ص ١٢ .

٣ – العيسوى ، إبراهيم ، هموم اقتصادية مصرية ، القاهرة ، ميريت ٢٠٠٣ ، ص ٥٤ .

٤ – حسن ، عبد الرحمن قدوس ، إنهاء علاقات العمل لأسباب اقتصادية ، القاهرة ، المطبعة العربية الحديثة ، ١٩٩٠ ، مقدمة الكتاب .

٥ – Larson, Barbara, Women and The Informal Economy in Rural Egypt in: Lobban, Richard A., Middle Eastern women and The Invisible Economy. USA., University Press of Florida, 1990, pp. 148-165.

٦ – عاصم ، رشا ، القطاع غير المنظم والمرأة العاملة العربية ، ندوة المرأة العاملة فى القطاع غير المنظم ، القاهرة ، منظمة العمل الدولية ، ٢٠٠١ ، ص ١٠ .

٧ – حول قوانين العمل انظر : قانون العمل الموحد .

٨ – كشك ، حسنين ، احتياجات الحماية التشريعية للمرأة العاملة فى مجال الزراعة فى القرية المصرية ، دراسة ميدانية ، القاهرة ، جمعية التنمية الصحية والبيئية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٦ .

٩ – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٥ ، ص ٨٧ .

١٠– أسعد ، راجى ، الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٣٠ .

١١– عبد الجواد ، ثريا ، استثمار نوادى المرأة فى مواجهة تحديات برامج تنظيم الأسرة ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٠ .

١٢– تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٦ .

خاتمـة *

هدف البحث الراهن إلى وصف خصائص قوة عمل النساء فى القرى المدروسة وتأثير تلك الخصائص على وضعهن التنافسى فى أسواق تلك القرى ، والوقوف على أهم أشكال وأوضاع العمل التى تسهم به المرأة فى النشاط الاقتصادى ؛ وفى ضوء نتائج البحث المشار إليها فى فصول سابقة سوف نركز فيما يلى على أهم تلك النتائج :

١ - ارتفاع نسبة الأمية بين المرأة الريفية العاملة فى قرى الدراسة والتى بلغت نصف العينة ، ولقد أكدت النتائج على انخفاض المستوى التعليمى وانتشار الأمية بين الريفيات مما أضعف من فرصهن فى أسواق العمل . ولهذا فقد اضطرت غالبية العينة إلى قبول فرص العمل المتاحة وبغض النظر عن نوعيتها وشروطها - خاصة عدد ساعات العمل وعوائدهن منه .

٢ - ترتفع الإعالة فى الأسر المعيشية التى تنتمى إليها المرأة الريفية العاملة مما يعنى زيادة العبء على أرباب وربات الأسر ، الأمر الذى يدفع المرأة إلى العمل سواء داخل الأسرة - بجانب أدوارها التقليدية - عملاً غير منظور - أو غير مدفوع الأجر أو خارج المنزل بأجر ، الأمر الذى يتوقع فيه زيادة عرض العمل من قبل الريفيات .

٣ - أتى العمل غير المأجور فى مقدمة الأعمال التى تقوم بها المرأة فى قرى الدراسة حيث يعمل به أكثر من نصف العينة تقريباً ، يليه العمل بأجر عند

* كتب الخاتمة الدكتور فوزى عبد الرحمن .

الغير ، وتعكس الحالة التعليمية لمن يعملن عملاً غير مأجور فى قرى البحث ارتفاع نسبة الأمية مما أدى إلى استبعادهن من سوق العمل المأجور بسبب فقر قدراتهن التعليمية والمهارية . وتكاد الأعمال غير المأجورة التى تقوم بها الإناث فى عينة البحث تتركز فى الأعمال المنزلية التقليدية داخل المنزل بهدف الاستهلاك المنزلى وتوفيراً للإنفاق ، مثل إعداد الخبز وتربية الدواجن ، وعمل المخللات وتجفيف الخضراوات وغيرها من الأعمال . كما انحصرت الأعمال غير المأجورة التى تمارسها المرأة خارج المنزل فى الأعمال الزراعية ورعاية الحيوانات ، وهى غالباً ما تكون لمساعدة الزوج فى أرض الأسرة مثل تنقية الحشائش وجمع الثمار وتخزين المحاصيل ، بالإضافة إلى أن هناك نسبة من هذه الشريحة يعملن فى أرض الغير بدون أجر فى إطار ما يعرف بالمزاملة * .

- تنتمى غالبية من يعملن عملاً غير مأجور إلى الشرائح الدنيا حيث محدودية حيازة الأسرة من الأرض الزراعية ، سواء كانت ملكا أو إيجاراً ، ومن الحيوانات المزرعية والآلات الزراعية ، وبالتالى انخفاض دخل الأسرة .
- أفصحت البيانات عن انتشار العمل المأجور بين النساء الريفيات العاملات فى قرى البحث من الحاصلات على التعليم المتوسط ، كما بينت الدراسة وجود نوع من التباين المهنى داخل هذه الفئة ، فقد احتل العمل فى مجال الخدمات نسبة كبيرة ، إضافة إلى نسبة أخرى انخرطت فى الأعمال المكتبية والإدارية ، والوظائف الفنية والمهنية العليا .
- أما عن القطاعات التى التحقت بها العاملات فقد تبين أن حوالى ثلثى

* المزاملة : التعاون المتبادل فى العمل بين المرأة الريفية وجاراتها .

العاملات بأجر يعملن فى القطاع الخاص ، أما من يعملن عملا مأجورا فى الزراعة ورعاية الحيوانات فكانت غالبيتهن يعملن لدى الغير بأجر ، إضافة إلى من يعملن عملا مأجورا فى الصناعات الحرفية والأعمال المنزلية وهى فى معظمها لا تتطلب قدرا من التعليم أو المهارات .

- يقع أكثر من ثلثى ممن يعملن بأجر من النساء الريفيات فى الفئات الدنيا للدخل والتى تتراوح ما بين أقل من ١٠٠ جنيه إلى أقل من ٢٠٠ جنيه شهرياً ، وأن ما يقرب من ربعهن يتراوح دخله ما بين ٢٠٠ إلى أقل من ٣٠٠ جنيه ، فى حين بلغت نسبة من يقعن فى فئة الدخل ٣٠٠ جنيه فأكثر ٧ر٧٪ . والأمر الملاحظ أن التفاوت فى الدخول فى هذه الفئة محدود نسبياً وقد يفسر ذلك فى ضوء أن نسبة كبيرة منهن تعمل فى القطاع الحكومى بسبب أنهن متقاربات فى العمر والمؤهل .

ومن حصاد ما سبق ومن نتائج بعض الدراسات والبحوث السابقة التى تمت الإشارة إليها فى متن التقرير ، ثمة مجموعة من الحقائق أكدها البحث الذى نحن بصدده حول خصائص المرأة الريفية وأوضاع وأشكال عملها . أفصح عنها الاقتراب من الواقع كما سبقت الإشارة ، إلا أنها فى الوقت ذاته تمثل حلقات صلبة تحاصر المرأة الريفية وتتحكم فى قدرتها على التفاعل مع متغيرات سوق العمل ومتطلباته ، وتصبح أى محاولة لتفعيل دور المرأة فى سوق العمل ووضع أقدامها على الطريق بلا معنى إذا أغفلت هذه الحقائق ، والتى من بينها :

أ - الأمية المنتشرة بين العينة وما ارتبط بها من تداعيات كنقص القدرة والمهارات ، وما يترتب على ذلك من انحسار فرص العمل ، والانخراط فى مهن بعينها والتى لا تتطلب مهارات عالية وهذا ما حدث بالفعل للمرأة الريفية فى سوق العمل ، وقد انعكس هذا على أدائها ، وعلى حياتها ، وعلى مشاركتها فى النشاط الاقتصادى ، ونصيبها من الإسهام فيه .

ب - حالة الفقر بأنواعه المادى وفقر القدرات ، والتى تشكل حصاراً اجتماعياً

ومادياً ، والتى تطوّق أعناق نسبة كبيرة من الأسر الريفية ، فغالبية الأسر تعانى فقر القدرات حيث انخفاض المستوى التعليمى فيها ذكوراً وإناثاً ، وبالتالى افتقادهم للمهارات والخبرات اللازمة للالتحاق بسوق العمل . كما تعانى انخفاض الدخل وليست لديها حيازات زراعية أو حيوانات مزرعية مما ينعكس على أوضاعهم وخبراتهم والمهارات المتاحة أمامهم والتى يتطلبها الحصول على فرصة عمل ملائمة وضعاً ودخلاً ، والمؤكد أن وطأة الفقر لا يتساوى الجميع فى تحمل أوزارها ولكن يكون لبعض الفئات الاجتماعية النصيب الأكبر من هذا العبء ، كما تتحمل المرأة جانباً من هذه التبعات .

جـ - وضوح ظاهرة النساء الريفيات المعيلات للأسر وأغلبهن من الأرامل ، وغالبيتهن لسن ملتحقات بأى مهن ويقمن بالأدوار المرتبطة بالأعمال المنزلية (عملا غير مأجور) ، وتلتحق العاملات منهن بأجر فى المهن الهامشية والقطاع غير الرسمى وتوزيع السلع الغذائية وفى الزراعة ورعاية الحيوانات ، وتنخفض بينهن من يعملن فى الأعمال المكتبية والإدارية العليا، وعليهن تقع مسئولية الوفاء باحتياجات أسرهن فى ظروف العمل الصعبة وضيق فرص الحياة التى تعيشها المرأة الريفية .

د - غياب الحماية التشريعية حيث تعمل النساء الريفيات خارج الإطار التنظيمى أو خارج قطاع العمل المنظم ، ومن ثم لا يتمتعن بأى حماية تشريعية فى ظل علاقات عمل غير متوازنة . فإذا تعرضت المرأة الريفية التى تعمل فى ظل هذه الشروط المجتمعة للإصابة أثناء العمل ، أو للمرض فعليها أن تتحمل بمفردها وزر هذه العثرات أو المخاطر ، وذلك لعدم وجود عقود للعمل تتضمن تحديدا للحقوق والواجبات ، وما ينبغى أن يوفره صاحب العمل من أشكال للحماية المختلفة .

هـ - يضاف إلى ما سبق تأثير العوامل الثقافية ونظرة المجتمع الريفى إلى

المرأة ووضعها فى مكانة أقل من الرجل ، وامتداد ذلك إلى سوق العمل والتمييز فى الأجر بينها وبين الرجل ، وحصارها فى بعض الأعمال المتدنية بحجة أنها تتلاءم وقدراتها المحدودة وتتسق وموقعها التالى لمكانة الرجل ، وإن كانت البيانات قد أفصحت عن أن بعضا من هذه العوامل بدأ يتوارى خلف الضغوط الاقتصادية التى تقع على كاهل الأسرة ، مما جعلها تخرج إلى العمل بأجر لوعيهن بأهمية العمل فى تحقيق عائد يدعم الأسرة ماديا من جانب ، ويجعلها أكثر قدرة فى الاعتماد على النفس من جانب آخر .

و – رغم الإسهامات الاقتصادية الكثيفة التى تقدمها النساء الريفيات فى البيت أو فى إطار الوحدة المعيشية ، أو فى العمل المأجور خارج المنزل إلا أن بيانات الدخل القومى تسقط هذه الجهود من حساباتها بزعم صعوبة قياسها ، أو لأنها تتم خارج الإطار المؤسسى المنظم ويضاعف من هذا العبء الاجتماعى الواقع على المرأة الريفية ، ولعل أدق وصف لهذه الحالة ذلك الذى وثقته معظم الدراسات من أنه "إنتاج متواصل وجهد شاق وفقر متزايد". وفى هذا السياق المتشابك حوصرت مسيرة المرأة الريفية فى سوق العمل ، والذى يشهد بدوره مؤثرات متنوعة حالت ظروف المرأة الريفية دون مواكبتها ، فالقرية لم تعد ذلك الوعاء الاجتماعى المتجانس والذى ينصب كل اهتمامه فى الزراعة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به ، بل أصبحت مسرحا للتنوع المهنى ، ووقفت هذه التحديات أمام استيعاب المرأة الريفية لهذه التحولات ، وظلت أو آثرت البقاء – مرغمة – تؤدى تلك الأدوار التقليدية التى ارتبطت بها تاريخيا ، وكأن هناك اتفاقا ضمنيا أو غير معلن بالمجتمع الريفى على أن تظل مسيرة المرأة خلف مسيرة الرجل فى العمل ، وبالتالى فى الحياة ، حتى وإن فاقت قدراتها قدراته ، فقد أفضت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها الريف المصرى

إلى تحولات فى سوق العمل ، وأصبح العمل الزراعى لا يحقق طموح الذكور ، ومن ثم فقد انصرفوا عن أداء أعمال ذات عائد اقتصادى أعلى وتركوا للإناث الأعمال الأقل عائدا .

السبيل إلى الخروج من هذا الحصار للمرأة الريفية وتفعيل دورها فى سوق العمل

يعلن الجميع شعار أن المرأة هى نصف المجتمع ، وشتان ما بين الشعار وتحديات الواقع ، فإسقاط جهدها من حسابات التنمية هو إهدار لحقوق المجتمع وحقوقها ومكانتها ، والاقتراب من الواقع الريفى يؤكد ما تتحمله المرأة الريفية من أعباء تفوق تلك التى يتحملها الذكور . وجدير بالذكر أن مؤسسات التعداد وحصر الأنشطة الاقتصادية ، والمتخصصين فى حسابات الدخل القومى ، يغضون البصر عن رصد هذه الجهود ، وكأنما يحققون بذلك رغبة كامنة فى لاشعور المجتمع الذكورى على نطاق متسع ، ويشاركهم فى ذلك ذكور المجتمع الريفى ، وكأنما يريد الجميع تغييب وعى المرأة الريفية عن إسهاماتها ، لأن هذه الجهود إذا ماتم حصرها وحسابها وربطها بالأجر فسوف تأتى المرأة الريفية فى مقدمة الذكور ، وذلك وفقا للتنوع فى الأداء والكثافة فى الإنجاز ، ويفصح تأمل هذه الملابسات بشقيها الكامن والظاهر عن أن هناك اتفاقا ضمنيا أو غير معلن على أن مسيرة المرأة الريفية لابد أن تظل خلف مسيرة الرجل فى العمل والحياة ، ومن ثم حاصر الواقع الاجتماعى بتداعياته المختلفة عمل المرأة الريفية على مستوى الأسرة وفى سوق العمل ، لتؤدى الأعمال الأكثر جهدا والأكثر مشقة والأقل أجرا ، بالإضافة إلى ماهو ملقى عليها فى الوحدة المعيشية من أعباء وهو مايطلق عليه علماء الاقتصاد – إنتاج قيم الاستخدام لا قيم التبادل – حتى تظل القوامة للذكور .

ولأن المرأة هى نصف المجتمع كما يقولون ، فنصف المجتمع الريفى يعانى أمراضا اجتماعية أفقدته القدرة على التحرك الواعى فى سوق العمل ، وفى ركب التنمية ، ولابد للمجتمع أن يتولى مواجهة هذه الأمراض حتى لا تسقط المرأة من

حساب القوى الاجتماعية ، ويقترح البحث الراهن بعض التوصيات - بجانب ما ورد من توصيات فى ثنايا البحث - للخروج بالمرأة الريفية من هذا الحصار الاجتماعى الذى فرضه الواقع عليها ، ومنها :

١ - محو أمية المرأة الريفية ونقصد هنا الأمية بمعناها العام ، والأمية المهنية ، حتى يمكنها الانخراط فى سوق العمل والتفاعل مع متغيراته الجديدة ، ويمكن أن تسهم منظمات المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية بدور فاعل ومؤثر فى هذا الصدد .

٢ - التركيز فى جهود التنمية الريفية على مواجهة مشكلات الفقر والحرمان الذى تعانيه الأسرة الريفية وتتحمل فى غضونها المرأة الكثير من الأعباء التى تبدد طاقتها ، ونقصد هنا الفقر بشقيه المادى ، وفقر القدرة ، فهما يحرمانها من فرص المنافسة فى سوق العمل ، بالإضافة إلى القيم السلبية التى تلازم الفقر كالاستغلال .

٣ - مواجهة البطالة واستثمار الكثافة العددية للأسرة الريفية ، وذلك من خلال إيجاد فرص للعمل المنتج مثل المشروعات الصغيرة ، وتقديم القروض من قبل صناديق التنمية للأسرة الريفية ، وتدريب النساء الريفيات على استثمار هذه القروض فى بعض المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية ، وذلك بعد دراسة خريطة احتياجات الواقع وتنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع ، ومتابعة هذه الأسر بشكل يضمن نجاح واستمرار هذه المشروعات ووضعها فى إطار قومى .

٤ - تغطية قطاع العمل فى الريف بتشريعات منظمة للعمل ، فليس من الملائم فى ظل التطور الاجتماعى والتقنى الذى يشهده العالم أن تظل بعض القطاعات بدون ضوابط للعمل أو قوانين تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، كما هو حادث فى القطاع الريفى الذى تتحمل فيه النساء العبء الأكبر بلا حماية تشريعية .

٥ - كسر حلقات التخلف بالمجتمع الريفى ، ففى غضون هذه الحلقات تولد أشكال متنوعة من التحيزات الاجتماعية كالتى بين الذكور والإناث ، وتنعكس بدورها على سوق العمل والحياة اليومية بالقرية ، والعلاقات الأسرية . ويتبدى هنا أهمية توعية أفراد المجتمع الريفى والذكور بشكل خاص بأهمية الإنجاز الذى تؤديه المرأة الريفية ، وقيمة أدوارها فى استمرار الحياة ، وأهمية تضافر قوى المجتمع (ذكورا وإناثا) فى دفع عجلة الحياة والتنمية - ويمكن لمؤسسات التعليم والإعلام ومنظمات المجتمع المدنى الاضطلاع بهذا الجهد فى ظل برامج الاهتمام بالأسرة الريفية أو المرأة الريفية .

٦ - إنشاء مراكز للتدريب بالقرى تتولى تنمية مهارات الريفيات وتدريبهن على بعض الأعمال ذات الصلة بسوق العمل ، ويشرف على هذه المراكز ويديرها وينفق عليها صناديق التنمية الاجتماعية ووزارة القوى العاملة والهجرة والجمعيات الأهلية المهتمة بشئون المرأة ، والمجلس القومى للمرأة .

٧ - وضع قضايا المرأة الريفية ومشكلاتها - ومنها : البطالة والأمية والحماية التشريعية ، وتمكين المرأة الريفية ، والتعليم والتدريب ، وسوق العمل - فى أولويات الاهتمام من قبل المسئولين وصانعى القرار وتوجيه الجهود المؤسسية والأهلية نحو تذليل هذه المشكلات .

الملاحـــق

استمارة البحث

دليـــل القريـــة

دليل دراسة حالة نماذج مختارة من المرأة الريفية العاملة

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
شعبة بحوث المجتمعات والفئات الاجتماعية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية

مسلسل | | | | |

استمار بحث

الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية

اسم المبحوث : ....

المحافظـــة : المنوفية (١) الشرقية (٢) دمياط (٣) البحيرة (٤) ☐

الفيوم (٥) المنيـــا (٦) أسوان (٧)

اسم المركــز : ....

اسم القريـــة : ....

اسم الباحث الميدانى : ....

اسم المراجع الميدانى : ....

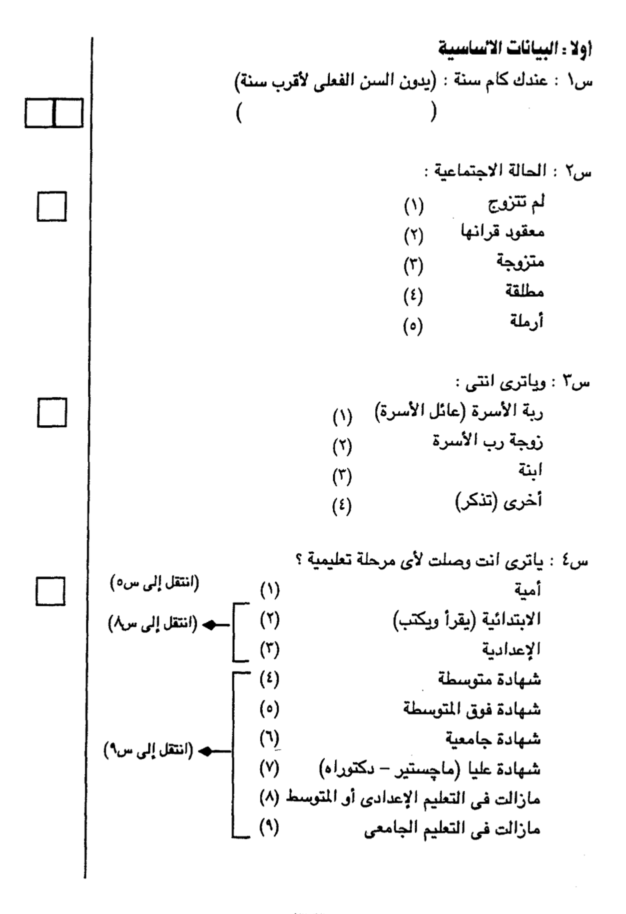
اسم المشرف الميدانى : ....

تاريـــخ التطبيـــق : / / ٢٠٠

اسم المراجع المكتبـى : ....

اســـم المرمـــز : ....

بيانات هذه الاستمارة سرية بحكم القانون ولا تستخدم لغير أغراض البحث العلمى



أولا : البيانات الأساسية

س١ : عندك كام سنة : (يدون السن الفعلى لأقرب سنة)

(   )

س٢ : الحالة الاجتماعية :

لم تتزوج (١)

معقود قرانها (٢)

متزوجة (٣)

مطلقة (٤)

أرملة (٥)

س٣ : وياترى انتى :

ربة الأسرة (عائل الأسرة) (١)

زوجة رب الأسرة (٢)

ابنة (٣)

أخرى (تذكر) (٤)

س٤ : ياترى انت وصلت لأى مرحلة تعليمية ؟

أمية (١) (انتقل إلى س٥)

الابتدائية (يقرأ ويكتب) (٢)

الإعدادية (٣) ← (انتقل إلى س٨)

شهادة متوسطة (٤)

شهادة فوق المتوسطة (٥)

شهادة جامعية (٦)

شهادة عليا (ماچستير – دكتوراه) (٧)

مازالت فى التعليم الإعدادى أو المتوسط (٨)

مازالت فى التعليم الجامعى (٩) ← (انتقل إلى س٩)

س٥ : وانتى دخلتى المدرسة ولا ما دخلتيش خالص ؟

دخلـــت المدرسـة (١) (انتقل إلى س٦)

لم تدخل المدرسة (٢) (انتقل إلى س٧)

س٦ : وخرجتى فى أى مرحلة ؟

الابتدائى (١)

الإعدادى (٢) (انتقل إلى س٨)

س٧ : وليه ما دخلتيش المدرسة خالص ؟

للعمل ومساعدة الأسرة (١)

عدم اهتمام الأسرة بتعليم البنات (٢)

رفض الأسرة تعليم البنات (٣)

سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة (٤)

أخرى (تذكر) (٥) (انتقل إلى س٩)

س٨ : وليه اتوقفتى عن التعليم فى المرحلة دى ؟

الفشل الدراسى (١)

سوء معاملة المدرسين (٢)

سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة (٣)

حاجة الأسرة لعملى (٤)

أخرى (تذكر) (٥)

س٩ : ومهنتك الأساسية إيه بالضبط ؟

العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات (١)

عاملة صناعية أو حرفية (٢)

عاملة خدمات (٣)

عاملة بناء (٤)

أعمال مكتبية وإدارية متوسطة (٥)

وظائف مكتبية وإدارية عليا (٦)

وظائف فنية ومهنية عليا (طبيبة - مهندسة ...) (٧)

تاجرة صغيرة (٨)

صاحبة مشروع (٩)

أعمال منزلية (٩)

طالبة (١٠)

س١٠ : وياترى إنتى بتشتغلى :

بالأجر عند الغير فقط (١)

صاحبة عمل وتديريه بنفسك وليس لديك عمال (٢)

صاحبة عمل وتديريه بنفسك ولديك عمال (٣)

بدون أجر لدى الأسرة (٤)

س١١ : وشغلك ده :

فى الحكومة (١)

فى قطاع الأعمال (٢)

فى القطاع الخاص (٣)

س١٢ : وياترى بتشتغلى شغلانة تانية جنب شغلتك دى ؟

نعم (١) لا (٢) (انتقل إلى س١٤)

س١٣ : وإيه هى الشغلة دى ؟

العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	(١)
عاملة صناعية أو حرفية	(٢)
عاملة خدمات	(٣)
عاملة بناء	(٤)
أعمال مكتبية وإدارية متوسطة	(٥)
وظائف مكتبية وإدارية عليا	(٦)
تاجرة صغيرة	(٧)
صاحبة مشروع	(٨)
أعمال منزلية	(٩)
طالبة	(١٠)

س١٤ : وياترى دخلك الشهرى من عملك (الأساسى والإضافى معاً) قد إيه فى المتوسط ؟

(   )

س١٥ : وبتتصرفى فيه إزاى ؟

أصرفه بالكامل فى البيت	(١)
أضع جزء منه فى البيت واصرف الباقى على نفسى	(٢)
أدخر جزء واصرف الباقى على نفسى	(٣)
أدخر جزء واصرف الباقى فى البيت	(٤)
أدخره كله	(٥)
أصرفه كله على احتياجاتى	(٦)
أصرف جزء على نفسى وجزء فى البيت وأدخر الباقى	(٧)

س١٦ : وياترى دخل الأسرة الشهرى قد إيه ؟

(   )

ثانيا : بيانات عن أسرة المبحوث

س١٧ : ياترى كام عدد أفراد أسرتك اللى عايشين مع بعض معيشة واحدة ، يعنى بياكلوا مع بعض ؟

(   ) ☐☐

طيب احنا عايزين نعرف منك شوية بيانات عن أفراد الأسرة بتاعتكم :

م	الاسم	الصلة **** برب الأسرة	النوع ذكر (١) أنثى (٢)	السن	الحالة الزواجية : دون السن لم يتزوج (١) متزوج (٢) مطلق (٣) أرمل (٤)	الحالة التعليمية دون السن(*) أمى (١) يقرأ ويكتب (٢) أقل من متوسط (٣) متوسط (٤) فوق المتوسط (٥) جامعى (٦)	الحالة العملية*	المهنة : دون السن فنية وعلمية (١) مديرون وأصحاب أعمال (٢) وظائف كتابية (٣) عمال خدمات (٤) بالزراعة (٥) عمال إنتاج (٦)	النشاط** الاقتصادى	القطاع***
١										
٢										
٣										
٤										
٥										
٦										
٧										
٨										
٩										
١٠										
١١										
١٢										
١٣										
١٤										

**** الصلة برب الأسرة : نفسه (١) زوجة (٢) إبن إبنة (٣) حفيد (٤) أقارب (٥) آخرين (٦) .

* الحالة العملية : صاحب عمل ويستخدم آخرين (١) صاحب عمل ولا يستخدم أحد (٢) يعمل بأجر (٣) يعمل بدون أجر (٤) مشتغل تعطل (٥) متفرغة للمنزل (٦) .

** النشاط الاقتصادى : زراعة (١) صناعة (٢) تجارة (٣) خدمات (٤) تشييد وبناء (٥) .

*** القطاع : حكومى (١) قطاع أعمال (٢) خاص (٣) أجنبى (٤) .

س١٨ : نوع الأسرة (يستنتج من بيانات الجداول ولا يُسأل)

نووية (١)

ممتدة (٢)

مشتركة (أكثر من أسرة نووية) (٣)

س١٩ : ياترى فيه حد من أفراد أسرتك مسافر للعمل فى بلد بره مصر ؟

نعم (١) (انتقل إلى س٢٠)

لا (٢) (انتقل إلى س٢١)

س٢٠ : مين هو ؟

الزوج (١)

الأخ (٢)

الأب (٣)

الابن (٤)

أكثر من فرد (٥)

س٢١ : ياترى الأسرة عندها أرض بتزرعها سوا ملك أو إيجار ؟

ملك فقط (١)

إيجار فقط (٢)

الاثنان معاً (٣)

أرض مؤجرة للغير (٤)

لا يوجد أرض (٥) (انتقل إلى س٢٤)

س٢٢ : والأرض دى مساحتها قد إيه ؟

	قيراط	فدان
ملك	....	....
إيجار	....	....
بالمشاركة	....	....
ملك مؤجرة للغير	....	....

(انتقل إلى س٢٦)

بالقيراط

س٢٣ : والأرض دى بتزرعوها ايه طول السنة ؟

محاصيل تقليدية (قمح – ذرة – فول ...) (١)

محاصيل نقدية (فواكه وخضراوات .. إلخ) (٢)

الاثنان معاً (٣) (انتقل إلى س٢٦)

س٢٤ : وطول عمر الأسرة ماكانش عندها أرض ملك أو إيجار ؟

لم يكن لديها (١) (انتقل إلى س٢٦)

كان لديها أرض (٢)

س٢٥ : والأرض دى راحت فين ؟

استردها المالك (١)

تم بيعها (٢)

راحت فى التنظيم (٣)

س٢٦ : وياترى الأسرة عندها حيوانات مزرعية ؟

نعم (١)

لا (٢) (انتقل إلى س٢٩)

س٢٧ : إيه هى وعددها أد إيه ؟

	العـــدد
جاموس أو أبقار	( )
أغنام	( )
حمير	( )
جمال	( )

العدد

(لمن لديه أبقار وجاموس يسأل س٢٨)

س٢٨ : والأسرة بتستخدمها فى إيه غالباً ؟

العمل الزراعى ( )
منتجات الألبان ( )
للتسمين بغرض البيع ( )
للتربية بغرض التوالد والتكاثر والإحلال ( )

س٢٩ : ياترى الأسرة عندها آلات زراعية زى :

	ملك للاستخدام العائلى	استخدام عائلى وتؤجر للغير	تستأجر	لا يوجد
جرار زراعى	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
دراس	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
آلة رى نقالى "شفط"	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
ماكينة تذرية	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عزاقة ميكانيكية	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
آلة رى ثابت	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
محراث ميكانيكى	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
موتور رش	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
مقطورة جرار	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
كومباين	(١)	(٢)	(٣)	(٤)

(من لا يستخدم آلات زراعية فى الزراعة إنتقل إلى س٣١)

س٣٠ : وايه اللى بيخليكم تستخدموا الآلات دى فى الزراعة ؟

توفير الوقت والجهد ( )
توفير النفقات ( )
عدم كفاية من يعمل بالزراعة فى الأسرة ( )
ندرة العمالة الزراعية فى المنطقة ( )
لإتقان العمل الزراعى ( )
كبر حجم الحيازة ( )
عدم وجود حيوانات فى الأرض ( )
أخرى (تذكر) ( )

ثالثا : اشكال عمل المرأة

س٣١ : وياترى انت بتعملى بنفسك حاجة من الحاجات المنزلية اللى حقولك عليها :

	للاستهلاك المنزلى	للبيع	الاثنين معا	لا تعمل
منتجات الألبان (زبد – جبن – سمن ...)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
فرش وغربلة الحبوب	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عمل الشعرية	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عمل الفريك	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عمل الكشك	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
تنشيف الخضراوات (البامية –الملوخية ..)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عمل المخللات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
خبيز العيش	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الخياطة وبعض أعمال التريكو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عمل المربات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
تربية دواجن (طيور – أرانب)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
أخرى (تذكر)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)

س٣٢ : ياترى انت بتشتغلى فى أى عمل له صلة بالزراعة أو تربية وخدمة الحيوانات ؟

أعمال زراعية (١)
رعاية الحيوان (المواشى) (٢) (انتقل إلى س٣٧)
الاثنان (٣)
لا تعمل أى منهما (٤) (انتقل إلى س٤٢)

س٣٣ : والعمل ده فى أرضكم ولا فى أرض حد تانى ؟

فى أرضنا (١)
فى أرض حد تانى (٢)
الاثنان (٣)

س٣٤ : والشغل ده ؟

دائم (١)
موسمى (٢)
مؤقت (٣)
متقطع (٤)

س٣٥ : وتقريباً بتشتغلى كام يوم فى الشهر ؟

(   )

س٣٦ : والشغل ده إيه من الأعمال دى :

	بأجر	بدون أجر للأسرة	الاثنان معاً	لا تعمل
نقاوة دودة القطن	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
جنى القطن	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عزيق الأرض	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
تنقية الحشائش	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
زراعة الحبوب والشتل	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
تسميد الأرض	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
رى المحاصيل	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
تربيط ونقل المحاصيل	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
جمع الثمار	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
دراسة المحاصيل	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
تذرية المحاصيل	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
تخزين المحاصيل وتسويقها	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
أعمال ترتبط بالمبيدات الزراعية	(١)	(٢)	(٣)	(٤)

(من تعمل فى الأعمال الزراعية فقط انتقل إلى س ٣٩)

س٣٧ : وشغلك اللى فى رعاية الحيوانات زى إيه ؟

	بأجر	بدون أجر للأسرة	الاثنان معاً	لا تعمل
تغذية الحيوانات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الحلب	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
تنظيف الحظيرة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)

س٣٨ : والشغل ده :

دائم (١)
موسمى (٢)
مؤقت (٣)
متقطع (٤)

س٣٩ : وأجرك على شغلك سوا فى الأعمال الزراعية أو خدمة الحيوانات :

نقدى (١)
عينى (٢)
الاثنان معاً (٣)
لا يوجد أجر (٤)

س٤٠ : وتقدير أجرك ده فى اليوم يطلع أد إيه ؟

(   )

س٤١ : وتقريباً إنتى بتشتغلى كام ساعة يومياً فى الأعمال دى ؟
(سواء فى الأعمال الزراعية أو رعاية الحيوان أو الاثنين)

(   )

رابعا : الحماية التشريعية لعمل المرأة : (لمن تعمل خارج المنزل)

س٤٢ : وشغلك اللى بتشتغليه خارج المنزل :

بعقد دائم (فى القطاع الخاص)	(١)	
بعقد مؤقت (فى القطاع الخاص)	(٢)	
بدون عقد خالص	(٣)	(انتقل إلى س٤٥)
عقد مؤقت بالحكومة	(٤)	(انتقل إلى س٤٦)
معينة فى الحكومة	(٦)	(انتقل إلى س٤٦)
صاحبة عمل	(٥)	(انتقل إلى س٦١)

س٤٣ : ولما عملتى العقد كنت حريصة إنك تعرفى إيه شروط العقد ده ؟

نعم	(١)
لا	(٢)

س٤٤ : وإيه من الشروط دى متوفرة فى شغلك الحالى ؟

تأمينات ومعاشات	( )	
تأمين صحى	( )	
إجازات دورية	( )	
إجازات طارئة	( )	
إجازات رسمية وأعياد	( )	
إجازات مرضية	( )	
توفر وسيلة انتقال لمكان العمل	( )	
وجود حضانة للأطفال	( )	
أخرى (تذكر)	( )	(انتقل إلى س٤٦)

س٤٥ : وليه بتشتغلى من غير عقد عمل ؟

لا أعرف أهمية عقد العمل (١)
رفض صاحب العمل لذلك (٢)
حاجتى للعمل بدون شروط (٣)
طبيعة العمل لا تتطلب ذلك (٤)

س٤٦ : وحصلتى على الشغل ده إزاى ؟ (إجابة واحدة)

عن طريق إعلان فى الصحف (١)
عن طريق مكتب العمل (٢)
عن طريق مقاول الانفار (٣)
واسطة (٤)
البحث عن العمل بنفسها (٥)
عن طريق أحد الجيران أو الأقارب (٦)
عملت مشروع بنفسى (٧)
أعمل بأرض الأسرة (٨)
أخرى (تذكر) (٩)

س٤٧ : وياترى بتحصلى على أجرك بانتظام ولا حسب الظروف ؟

بانتظام (١)
حسب الظروف (٢)

س٤٨ : وبتاخدى راحة أثناء العمل ولا لأ ؟

تأخذ راحة أثناء العمل (١)
لا تأخذ راحة أثناء العمل (٢)

س٤٩ : وفى حالة المرض صاحب العمل بيديكى اجازة مدفوعة الأجر ولا لأ ؟ (لمن يعمل لدى الغير)

تأخذ إجازة مدفوعة الأجر (١)
تأخذ إجازة غير مدفوعة الأجر (٢)
لا تأخذ إجازة (٣)
خصم جزء من الأجر (٤)

س٥٠ : إيه أهم الحاجات اللى بتتعبك فى الشغل ؟

عدم وجد تأمينات ومعاشات ( )
انخفاض الأجر ( )
يوم العمل طويل ومجهد ( )
المعاملة السيئة من صاحب العمل ( )
المعاكسات من الرجال ( )
عدم وجود حضانة ( )
بعد مكان العمل عن البيت ( )
أخطار العمل التى نتعرض لها ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٥١ : ياترى إنت شغلك :

بالنهار دائماً (١)
بالليل دائماً (٢)
حسب الظروف (٣)

س٥٢ : ویاتری مکان شغلك ده : (لمن تعمل داخل منشأة)

	نعم	لا
بيدخله الشمس والهواء	(١)	(٢)
هادیء	(١)	(٢)
نظيف	(١)	(٢)
مزدحم	(١)	(٢)

س٥٣ : ياترى الشغل بتاعك بيأثر على رعايتك وتربيتك لأولادك ؟

نعم	(١)	
لا	(٢)	(انتقل إلى س٥٤)
ليس لديها أولاد	(٣)	(انتقل إلى س٥٦)

س٥٤ : وإيه هو التأثير ده :

وجودهم بدون رعاية بيعرضهم للمخاطر ( )
افتقادهم الحنان ( )
عدم العناية الكافية فى التغذية والرعاية الصحية ( )
عدم العناية بشئونهم الشخصية ( )
عدم متابعتهم فى الدراسة ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٥٥ : وبتعملى ايه علشان تراعى ولادك أثناء وجودك فى العمل ؟

يقوم أحد الأقارب برعايتهم (١)
الأبناء الكبار يقومون برعاية الصغار (٢)
كلهم بيروحوا المدارس والحضانة (٣)
أقوم بتجهيز احتياجاتهم فى غير أوقات العمل وأتركهم بمفردهم (٤)
أحضرهم معى بمكان العمل (٥)
أخرى (تذكر) (٦)

س٥٦ : ياترى سبق إنك اتعرضتى لأى إصابة وانت بتشتغلى فى مكان عملك ؟

نعم (١)

لا (٢) انتقل إلى س٥٨)

س٥٧ : إيه نوع الإصابة دى ؟

الجروح (١)

الحروق (٢)

الكسور (٣)

التسمم (٤)

حساسية (٥)

س٥٨ : صاحب الشغل بيتصرف إزاى مع أى حد لما تحصل حاجة من الحاجات اللى حقوقك عليها ؟ (لمن يعمل لدى الغير)

أ - فى حالة إصابة العمل :

بيتحمل تكاليف العلاج كلها (١)

بيدفع جزء من التكاليف (٢)

لا يتحمل أى تكاليف (٣)

التأمين الصحى بيتحمل التكاليف (٤)

ب - فى حالة المرض :

بيتحمل تكاليف العلاج كلها (١)

بيدفع جزء من التكاليف (٢)

لا يتحمل أى تكاليف (٣)

بيستغنى عن عملى (٤)

التأمين الصحى بيتحمل التكاليف (٥)

جـ - فى حالة التأخير عن مواعيد العمل :

التحذير أول مرة (١)

الخصم من الأجر (٢)

الضرب أو السب (٣)

الاستغناء عن عملى (٤)

خصم من الاجازة الاعتيادية (٥)

س٥٩ : ياترى إنت مشتركة فى نقابة ؟

نعم (١)

لا (٢)

لا توجد نقابة (٣) (انتقل إلى س٦١)

لا أعرف (٤) (انتقل إلى س٦١)

س٦٠ : والنقابات دى بتقدم إيه للمشتركين فيها ؟

توفير فرص عمل ( )

توفير أجر أفضل ( )

حماية قانونية لأعضاء النقابة ( )

صرف معاشات للأعضاء ( )

تقديم خدمات اجتماعية وصحية لأعضاء ( )

أخرى (تذكر) ( )

خامسا : الأبعاد الثقافية لأوضاع عمل المرأة

للجميع : (س٦١ إلى س٦٣)

س٦١ : فيه ناس موافقة على عمل المرأة وناس غير موافقة ، انت رأيك إيه ؟

موافقة (١) (انتقل إلى س٦٢)

غير موافقة (٢) (انتقل إلى س٦٣)

س٦٢ : موافقة ليه ؟

للمساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة ( )
يجعل للمرأة كلمة فى شئون المنزل ( )
يجعل المرأة تعتمد على نفسها ( )
يعطى للمرأة خبرات اجتماعية ( )
يفيد فى إدارتها لشئون المنزل وأسرتها ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٦٣ : مش موافقة ليه ؟

العمل داخل البيت وخارجه متعب جداً ( )
الأجر منخفض ولا يتناسب مع غلاء الأسعار ( )
يضر بتربية الأبناء ورعاية الأسرة ( )
علاقات العمل سيئة وتتعبنى نفسياً ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٦٤ : أول ما اشتغلتى ياترى كنتى مبسوطة علشان حتشتغلى ؟

نعم (١) (انتقل إلى س٦٥)
لا (٢) (انتقل إلى س٦٦)

س٦٥ : وليه كنتى راضية ؟

الحصول على دخل يساعد فى المعيشة ( )
الحصول على مكانة اجتماعية ( )
تحقيق درجة من الاستقلال المادى ( )
العمل يعطى خبرات للمرأة ( )
لتحقيق الذات ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٦٦ : وليه مش راضية ؟

الإرهاق والتعب من العمل	( )
التقصير نحو أفراد الأسرة وشئون المنزل	( )
مضايقات زملاء العمل	( )
انخفاض الأجر	( )
أخرى (تذكر)	( )

س٦٧ : ياترى فيه حد من أفراد الأسرة كان مش موافق انك تشتغلى ؟

نعم	(١)	(انتقل إلى س٦٨)
لا	(٢)	(انتقل إلى س٧٠)

س٦٨ : مين هم (هو) ؟

الأب	( )
الأم	( )
الزوج	( )
أحد الأبناء	( )
الإخوة الذكور	( )
الأخوات الإناث	( )
أحد الأقارب	( )

س٦٩ : وكانت إيه أسباب عدم الموافقة ؟

المرأة للبيت فقط	( )
الاختلاط بالرجال ضار أخلاقياً	( )
عمل المرأة عيب	( )
الأسرة مش محتاجة	( )
أوقات العمل غير مناسبة	( )
أخرى (تذكر)	( )

س٧٠ : هل فيه فى الشغل بتاعك أى اختلاف فى المعاملة بين الستات والرجال ؟

نعم	(١)	(انتقل إلى س٧١)
لا	(٢)	(انتقل إلى س٧٢)
لا يوجد رجال فى الشغل بتاعى	(٣)	(انتقل إلى س٧٢)

س٧١ : زى إيه ؟

الأجر غير متساوى عن نفس العمل (لصالح الرجل) ( )

تحميل المرأة أعباء أكثر من الرجال ( )

الانحياز لبعض العاملات دون حق ( )

أخرى تذكر ( )

س٧٢ : وفى البلد هنا ، إيه هى الأعمال اللى الستات عيب انها تشتغلها ؟

أعمال البناء والتشييد ( )

أعمال العتالة ( )

العمل فى مزارع الدواجن ( )

الأعمال الزراعية بأجر ( )

قيادة السيارات ( )

الصيد ( )

السباكة ( )

الخدمة فى المنازل ( )

أخرى (تذكر) ( )

س٧٣ : ياترى المشروعات اللى بتعملها الحكومة أو القطاع الخاص فى بلدكم أو فى البلاد المجاورة مين بيشتغل فيها أكتر ، الستات ولا الرجالة ؟

الرجال أكتر	(١)	(انتقل إلى س٧٤)
الستات أكتر	(٢)	(انتقل إلى س٧٥)
لا يوجد فرق	(٣)	(انتقل إلى س٧٥)
لا أعرف	(٤)	(انتقل إلى س٧٥)
لا توجد مشروعات	(٥)	(انتقل إلى س٧٥)

س٧٤ : وليه الرجالة أكتر ؟

ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال	( )
الاعتقاد بأن الرجال أقوى جسمانيا	( )
العرف عندنا إن الرجال بتشتغل برة البيت أكثر من الستات	( )
طبيعة العمل تحدد ذلك	( )
خطورة بعض الأعمال على الستات	( )
أخرى (تذكر)	( )

س٧٥ : تفتكرى القروض والسلف اللى بتتاخد لعمل مشروعات ، مين بياخدها أكتر الستات ولا الرجالة ؟

الرجال أكتر	(١)	(انتقل إلى س٧٦)
الستات أكتر	(٢)	(انتقل إلى س٧٧)
لا يوجد فرق	(٣)	(انتقل إلى س٧٧)
لا أعرف	(٤)	(انتقل إلى س٧٧)

س٧٦ : وليه الرجالة أكتر ؟

تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد ( )
عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض ( )
قلة خبرة الستات فى الحصول على القروض ( )
العرف عندنا إن الرجال هما اللى بياخدوا السلف والقروض ( )
أخرى (تذكر) ( )

سادسا : المشروعات

س٧٧ : ياترى إنتى عندك أى مشروع من المشروعات اللى حقولك عليها دى وبتشغليه بنفسك ؟

مزرعة دواجن (١)
أبقار حليب أو تسمين عجول (٢)
مشروع لتربية الماعز والأغنام (٣)
مشغل للتطريز والخياطة (٤)
خلايا نحل (٥)
آلات زراعية للإيجار (٦)
مطعم أو محل بقالة (٧)
معمل لتصنيع الألبان (٨)
لا توجد (٩) (انتقل إلى س٩١)

س٧٨ : إيه اللى خلاكى تفكرى فى عمل هذا المشروع ؟

زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ( )
تحقيق الاستقلال المادى ( )
إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٧٩ : ولما بدأتى المشروع جيبتى فلوسه منين ؟

قرض (من البنك أو من الصندوق الاجتماعى)	(١)
سلفة من أحد الأقارب أو المعارف	(٢)
مدخرات	(٣)
بيعت أرض كانت عندى	(٤)
ورثت مبلغ عملت بيه المشروع	(٥)
أخرى (تذكر)	(٦)

س٨٠ : ورأسمال المشروع كان قد إيه ؟ (لأقرب ألف جنيه)

(   )

س٨١ : ياترى فيه حد من أفراد أسرتك (الزوج أو الأولاد) بيساعدك فى تشغيل المشروع ؟

الزوج	(١)
الأبناء	(٢)
أحد الأقارب	(٣)
لا يوجد	(٤)

س٨٢ : وياترى إنتى مشاركة حد معاكى فى المشروع ؟

نعم	(١)	
لا	(٢)	(انتقل إلى س٨٤)

س٨٣ : مين هو ؟

الزوج	(١)
أحد الأبناء	(٢)
أحد الأقارب أو الإخوة	(٣)
أخرى (تذكر)	(٤)

س٨٤ : والمشروع بتاعك بيحقق لك ربح كويس ؟

نعم	(١)
إلى حد ما	(٢)
لا	(٣)

س٨٥ : هل حصل إن مشروعك خسر قبل كده ؟

نعم	(١)	(انتقل إلى س٨٦)
لا	(٢)	(انتقل إلى س٨٧)

س٨٦ : واتصرفتى إزاى لما حصلت الخسارة دى ؟

أوقفت المشروع لحين مواجهة سبب الخسارة	(١)
التوقف عن النشاط والبحث عن نشاط آخر	(٢)
التوقف عن العمل بالمشروع تماماً	(٣)
أخرى (تذكر)	(٤)

س٨٧ : ياترى فيه مشكلات تانية بتقابلك فى تشغيل المشروع ده

نعم	(١)	(انتقل إلى س٨٨)
لا	(٢)	(انتقل إلى س٩٠)

س٨٨ : إيه هى المشاكل دى ؟

ارتفاع تكلفة تربية الحيوانات ورعايتها ( )
قلة الخامات ومواد الإنتاج وارتفاع أسعارها ( )
الحاجة المستمرة لأعمال النظافة ( )
التعرض للأمراض والآفات ( )
مشكلات خاصة بتسويق الإنتاج ( )
مشكلات خاصة بالعمال ( )
مشكلات خاصة بتسديد القروض ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٨٩ : وبتتصرفى إزاى علشان تحلى المشكلات دى ؟

الاقتطاع من نفقات المنزل ( )
الاقتراض من الغير ( )
الاستعانة بطبيب بيطرى ( )
الاستعانة ببعض العمال بالأجر ( )
لا أعمل شىء ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٩٠ : هل إنت عاملة تأمين على المشروع بتاعك والعمال كمان ؟

تأمين على المشروع (١)
تأمين على العمال (٢)
التأمين على الاثنين (٣)
لا يوجد تأمين للاثنين (٤)

س٩١ : ياترى فيه جمعية أهلية أو أى جهات أخرى بتقدم أى خدمات زى التدريب على الحرف أو تعليم لغات أو تدريب على الكومبيوتر ... إلخ ؟

نعم	(١)	(انتقل إلى س٩٢)
لا	(٢)	(انتقل إلى س٩٤)
لا أعرف	(٣)	(انتقل إلى س٩٤)

س٩٢ : طيب ممكن تقولى لى إيه الخدمات اللى يتقدمها الجهات دى وإيه منها اللى انتى بتستفيدى منها ؟

	وجود الخدمة	الاستفادة
تعليم حرف للبنات والستات	( )	( )
تدريب البنات والستات على الكومبيوتر	( )	( )
توفير فرص عمل للبنات والستات	( )	( )
محو أمية البنات والستات	( )	( )
أخرى (تذكر)	( )	( )

س٩٣ : وإيه هى الجهات اللى بتقدم الخدمات دى ؟

جمعية أهلية	( )
الصندوق الاجتماعى	( )
مشروع شروق	( )
أخرى (تذكر)	( )

س٩٤ : ياترى عدد ساعات شغلك جوه البيت زادت عن السنتين اللى فاتوا ؟

زادت	(١)	(انتقل إلى س٩٥)
قلت	(٢)	(انتقل إلى س٩٦)
كما هى	(٣)	(انتقل إلى س٩٦)

س٩٥ : ليه زادت ؟

مسئوليات ما بعد الزواج ( )
ازدياد المتطلبات الأسرية ( )
تراجع الأداء البدنى مع التقدم فى السن ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٩٦ : ليه قلت ؟

حسب التزاماتى فى البيت ( )
لأنى أعمل خارج المنزل أكتر ( )
عدم وجود الوقت الكافى ( )
توفر الأجهزة المنزلية الحديثة ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٩٧ : يعنى عدد ساعات شغلك اللى بره البيت زادت عن السنتين اللى فاتوا ؟

زادت (١) (انتقل إلى س٩٨)
قلت (٢) (انتقل إلى س٩٩)
كما هى (٣) (انتقل إلى س١٠٠)

س٩٨ : ليه زادت ؟

طبيعة العمل ( )
الحاجة لزيادة الدخل ( )
بسبب الزواج ( )
أخرى (تذكر) ( )

س٩٩ : ليه قلت ؟

ظروفى الصحية وكبر سنى ( )

حسب طبيعة العمل ( )

التقدم التكنولوچى ( )

أخرى (تذكر) ( )

س١٠٠ : تفتكرى إيه هى المشروعات اللى ممكن تتعمل عشان توفر فرص للستات والبنات فى الريف ؟

التوظيف الحكومى ( )

مصانع للملابس والتريكو والخياطة ( )

صناعة الأغذية ومنتجات الألبان والورق ( )

محو الأمية ( )

تصدير الخضراوات والفواكه ( )

عمل المناحل ( )

أخرى (تذكر) ( )

س١٠١ : ومين اللى المفروض يعمل المشروعات دى ويصرف عليها ؟

الحكومة (١)

القطاع الخاص (٢)

القطاع الأهلى (٣)

القطاع التعاونى (٤)

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية

بحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية
دراسة ميدانية فى قرى مصرية
دليل العمل الميدانى
دليل القرية

اسم المبحوث :

المحافظــــة : المنوفية (١) الشرقية (٢) دمياط (٣) البحيرة (٤)
الفيوم (٥) المنيــا (٦) أسوان (٧)

اسم المركــز : ....

اسم القريــة : ....

تاريخ التطبيق : ....

مكان المقابلـة : ....

توقيت بدء التطبيــق : ق س

توقيت إنتهاء التطبيـق : ق س

اسم الباحث الميدانـى : ....

اسم المشرف الميدانى : ....

هذه البيانات سرية تماما بحكم القانون ولن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

اسم القريــة :
المجلس المحلى :
المركز التابع له :

- وصف عام للقرية - موقعها - شوارعها - ملامحها الفيزيقية .
- وصف الأنشطة الاقتصادية فى مجال الزراعة وغيرها من المجالات - كالحرف والصناعات البيئية والريفية ، والتجارية ، والوظائف المؤسسية ، وغير ذلك من الأنشطة .
- تعداد سكان القرية موزعا حسب فئات السن والنوع .
- مساحة الأرض المنزرعة بالقرية ، وتوزيعها على حيازات أو ملكيات .
١ - حجم الزمام الكلى للقرية - حجم الأرض الزراعية - توزيعها حسب فئات الحجم ، الحيازة .
٢ - التركيب المحصولى - نظام الدورة الزراعية فى السنوات الثلاث الأخيرة ، أسباب التغير فى الدورة الزراعية - مدى الالتزام بنظام معين للدورة الزراعية أو الخروج عليه ، وأسبابه ، وخصائص أطرافه .
- نظم العمل فى الزراعة ، عمل مأجور - أو مشاركة - صور كل منهما وخصائص أطرافه ، وأكثر الصور شيوعا ، متوسط عدد ساعات العمل ، متوسط الأجر - مواسم الذروة ومواسم البطالة .
- تكاليف الإنتاج لبعض المحاصيل السائدة .
- أكثر المحاصيل تفضيلا فى القرية - أسباب هذا التفضيل .
- الآلات الزراعية من حيث الأنواع والأعداد وأشكال ملكيتها .
- دوافع الناس ومبرراتهم لإستخدام الميكنة أو العزوف عنها .
- العمل فى الزراعة - والتغير فى المهن المفضلة وأسبابه ، وحجم هذا التغير .
- تربية الماشية من حيث الأنواع والأحجام والأعداد واستخداماتها .
- مدى التأثر بقوانين العلاقة بين المالك والمستأجر والتعديلات الأخيرة .
- أهم وسائل التنمية الزراعية فى المنطقة .
- الحصول على دورة محصولية فى عدد من السنوات المتتابعة للوقوف على أهم المحاصيل الزراعية . هل هى محاصيل تقليدية أم محاصيل تسويقية ، كالفاكهة والخضراوات .

- الخدمات المتاحة بالقرية (تعليمية – بيطرية – صحية – اجتماعية – مواصلات – كهرباء – مياه نقية) .
- الطرق التى تربط القرية بغيرها من القرى المجاورة أو المناطق الحضرية – وتحديد طبيعة العلاقات بين القرية وهذه المناطق ، العلاقات الاقتصادية أو غيرها من العلاقات .
- وصف الأنشطة المتاحة بالقرية فى مجال الأعمال المتنوعة وأى هذه الأنشطة يعمل فيها الذكور وأيها يعمل بها الإناث أو الأطفال ، وأى الأعمال التى تجمع بينهم جميعا ، وأماكن هذه الأنشطة هل هى فى إطار وحدات المعيشة أم أنها تتم لدى الغير بأجور – أم بدون أجر .
- سوق العمل بالقرية وقيمة أجور الإناث وأجور الذكور والأطفال للعمل المماثل .
- وصف حركة خروج الأفراد اليومية من القرية وإليها واتجاهات هذه الحركة ومقاصدها أو أهدافها .
- موقف القرية من التعليم ، ومن الهجرة الداخلية والخارجية ومحاولة الحصول على أعداد تقديرية لتحديد حجم هذه الظاهرة .
- التكنولوچيا المستخدمة – المنزلية – أو المستخدمة فى العمل الزراعى (بيان بالآلات الزراعية وحائزيها بالقرية . وملكية الجمعية التعاونية الزراعية من الآلات) – وتأثير التكنولوچيا على العمالة والبطالة .
- البطالة بين أفراد القرية ، الذكور والإناث – ومواسم ذروة العمل .
- وصف منافذ البيع والشراء ، والسوق الأسبوعى والأنشطة التى تتم فى هذا السوق والقائمين بهذه الأنشطة .
- أية موضوعات أخرى يراها الباحث ذات صلة بموضوع البحث ، يمكن للباحث إضافتها .
- تاريخ خروج المرأة للعمل فى القرية .

هل تزامن خروج المرأة للعمل خارج الأسرة مع متغيرات التعليم – الهجرة (منذ كام سنة بدأ خروجها) .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية

بحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية
دراسة ميدانية فى قرى مصرية
دليل دراسة حالة نماذج مختارة
من المرأة الريفية العاملة

اسم المبحوث : ....

المحافظـــة : المنوفية (١)　　الشرقية (٢)　　دمياط (٣)　　البحيرة (٤)
الفيوم (٥)　　المنيـــا (٦)　　أسوان (٧)

اسم المركـــز : ....

اسم القريـــة : ....

تاريخ التطبيـق : ....

مكان المقابلـة : ....

توقيت بدء التطبيــق :　　ق　　س

توقيت إنتهاء التطبيـق :　　ق　　س

اسم الباحث الميدانـى : ....

اسم المشرف الميدانى : ....

هذه البيانات سرية تماما بحكم القانون ولن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

١ - البيانات الأساسية

- الاسم – العمر – الحالة التعليمية – المهنة – الحالة العملية (تعمل بأجر ، تعمل لدى الأسرة بدون أجر ، الاثنان معا) النشاط الاقتصادى "زراعة – صناعة خدمات" القطاع "عام/حكومى/خاص" "منظم وغير منظم" المهنة الثانية إذا وجدت .
- العلاقة بالأسرة : ربة أسرة – أحد أفراد الأسرة .

٢ - خلفية أسرية (الأسرة المعيشية)

- أفراد الأسرة المعيشية (العمر – النوع – الصلة برب الأسرة – التعليم – الحالة الزواجية – المهنة – الحالة العملية – النشاط الاقتصادى – القطاع – المهنة الأولى – المهنة الثانية) – نوع الأسرة .

٣ - خلفية اقتصادية - اجتماعية للأسرة

- حيازة الأسرة من الأرض الزراعية – مساحة الأرض الزراعية (المؤجرة للغير ، والمستأجرة ، والتى تزرعها الأسرة بنفسها ، نوع إيجار الأرض المؤجرة للغير أو المستأجرة من الغير (إيجار نقدى سنوى – إيجار بالزرعة – إيجار بالمشاركة) .
- حيازة الآلات الزراعية المملوكة للأسرة – نوع الملكية (ملك بالكامل – بالمشاركة) المحاصيل التى تزرعها الأسرة عادة – المشروعات الاستثمارية الأخرى (تسمين مواشى ، مزرعة دواجن ، خلايا نحل ... إلخ) .
- من كان لديهم أرض وفقدوها أو استردوها بتأثير القانون الجديد للأرض "آثار القانون فيما يتعلق بأوضاع عمل المبحوثة ، وغيرها من إناث الأسرة" .

٤ - أوضاع العمل

أ – داخل المنزل : العمر عند بدء العمل داخل المنزل .

- طبيعة الأعمال المنزلية (رعاية الصغار – التنظيف والغسيل والطهى – منتجات الألبان – فرش وغربلة الحبوب – عمل الشعرية والفريك والكشك والمخللات والمربات – تنشيف بعض الخضراوات "البامية ، الفلفل ، الملوخية ... إلخ" – الخبيز – الخياطة وأعمال التريكو .

ب – خارج المنزل : العمل الزراعى (نقاوة دودة القطن – جنى القطن – عزيق الأرض – تنقية الحشائش – زراعة وبذر الحبوب – تسميد الأرض – الرى – جنى المحاصيل

وجمع الثمار – تسويق المحاصيل – تربيط ونقل المحاصيل – الدراس – التذرية – نقل وتخزين المحاصيل – أعمال لها علاقة بالمبيدات تفصيلا .

جـ – داخل أو خارج المنزل : خدمة الحيوانات (خدمة المواشى – حش البرسيم – الحلب – رعاية عجول التسمين) .

- وسواء كان العمل داخل أو خارج المنزل فيما يتعلق بخدمة الحيوانات أو العمل الزراعى :
- التعرف على إذا ما كان بأجر أو بدون أجر ، ومعرفة عدد أيام أو شهور العمل الزراعى فى العام – وعدد ساعات العمل المنزلى ورعاية الحيوانات فى اليوم أو الأسبوع .

كما يجب معرفة العمر عند بداية العمل (المنزلى – رعاية الحيوانات – الزراعى) ، ومعرفة أدوات العمل وإصاباته .

- وفى حالة عدم قيام المرأة بالعمل المنزلى ، ورعاية الحيوانات ، وبالعمل الزراعى ، يعرف تاريخ العمل النوعى سواء فى الحكومة أو القطاعين "الأعمال ، والخاص" ، أول عمل وثانى عمل ... إلخ .

٥ - ظروف وشروط العمل الحالى

- الوضع القانونى (تعيين بعقد دائم – بعقد مؤقت – بدون عقد – تعيين بالحكومة – صاحبة العمل) .
- **للعاملات بعقود دائمة أو مؤقتة** : مدى حرص المرأة على معرفة شروط التعاقد ، طبيعة شروط التعاقد والتأمينات والمعاشات – التأمين الصحى – الإجازات الدورية والطارئة – والمرضية – الرسمية – وجود أو عدم وجود وسائل نقل تابعة لجهة العمل ، وجود أو عدم وجود حضانة أطفال .
- للعاملات بدون عقد عمل : معرفة أهمية وجود العقد – أسباب قبول العمل بدون تعاقد .
- طريقة الحصول على العمل : إعلان – مكتب العمل – واسطة – البحث عن العمل – أحد أفراد العائلة – أحد الزملاء .
- المشكلات الناتجة عن العمل : بسبب وأثناء يوم العمل ، (مدة يوم العمل – حجم أعباء العمل – العلاقة بالزملاء – قيمة الأجور – أخطار العمل – الاستغلال ،

مضايقات الزملاء أو صاحب العمل ... إلخ) .

- للعاملات بعقد فى القطاع الخاص ، وبدون عقد من غير العاملات لحسابهن : عدد ساعات العمل ، مدى انتظام الحصول على الأجر - مدى التمتع بالراحة أثناء يوم العمل - مدى التمتع بالإجازة المرضية مدفوعة الأجر - مدى امتداد العمل إلى الليل" .
- لجميع العاملات :
- وصف مكان العمل من زاوية التهوية ودخول الشمس والهواء والهدوء أو الضوضاء - النظافة أو غيابها .
- إصابات العمل ، تصرّف جهة العمل ، وصاحب العمل فى حالة الإصابات .
- التصرف فى حالة المرض ، وفى التأخير عن مواعيد العمل .

٦ - العمل وصراع الأدوار

أثر العمل على رعاية الأطفال - أثره على الزوج (فى حالة الزواج) - أثره على علاقات الجيرة والأصدقاء والقرابة - أثره على الأدوار الاجتماعية العامة إذا وجدت (الدور النقابى ، الدور السياسى ، النشاط الأهلى ... إلخ) .

٧ - القيم المرتبطة بالعمل

- الموقف من عمل المرأة (بالموافقة أو عدم الموافقة والأسباب فى الحالتين) .
- الموقف من العمل عند بدايته (الرضا أم عدم الرضا - الأسباب فى الحالتين) .
- موقف الأسرة (الأب ، الزوج ، الأخ الأكبر ، الأم ... إلخ) .
- عند بداية العمل (الموافقة وعدم الموافقة والأسباب) .
- مدى وجود تمييز بين الرجل والمرأة فى العمل وأشكاله ، وأسبابه .
- النتائج الإيجابية للعمل .
- طبيعة الأعمال التى تتوفر ويتاح للمرأة العمل بها (فى القرية أو المدينة القريبة ، وأسباب توفرها وإتاحتها .

٨ - دور النشاط الأهلى أو الحكومى فى تمكين المرأة من فرص العمل

- مدى وجود جمعيات أهلية فى القرية (أو القرى أو المدينة أو العاصمة القريبة) - أدوارها فى إكساب المرأة مهارات ذات علاقة بالعمل (تدريب على حرف ، وكمبيوتر

ولغات القراءة والكتابة ، قروض ... إلخ) .

- مدى وجود جهات حكومية ، أو شبه حكومية "مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية" تقوم بأدوار مماثلة .
- مدى وجود مشروعات دولية للتنمية .

٩ - التغير فى وقت العمل المنزلى "داخل البيت" والعمل خارج البيت "فى الزراعة والصناعة والخدمات"

زيادة أو انخفاض وقت العمل ... والأسباب .

١٠- المشاركة فى النشاط النقابى والأهلى والسياسى - العمل وصراع الأدوار

- المعرفة بالنقابات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية ، وبأدوارها ، وخصوصا ما يتعلق بالعمل .
- الانضمام لنقابة أو لجمعية أهلية أو حزب سياسى ، أسباب الانضمام أو عدم الانضمام .
- مدى المشاركة فى النقابة أو الجمعية أو الحزب ، وأشكال المشاركة .

١١- رؤية مستقبلية لأوضاع العمل ومشكلاته وكيفية المواجهة

- المطلوب لخلق فرص عمل جديدة .
- المطلوب لتحسين ظروف وشروط عمل المرأة .

١٢- لمن لديها مشروع "صغير أو كبير"

- نوع أو طبيعة المشروع ، أسباب اختيار هذا النشاط ، تاريخ بدء المشروع ، مصادر رأس المال ، بداية المشروع ، حجم رأس المال ، مدى ربحية المشروع ، المشكلات التى تواجهه ، وطريقة مواجهة كل مشكلة - كيفية التصرف فى حالة الخسارة - مدى وجود تأمين على المشروع ، وعلى العمال (فى حالة وجود عمال) ، النتائج الإيجابية للقيام بالمشروع .

الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية
رقم الإيداع ٢٠٠٨/١٤٦٩٢

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية



المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
ميدان بن خلدون - مدينة الأوقاف - الكيت كات
صندوق بريد : القاهرة ١١٥٦١
تليفون : ٣٣٤٧٣٦٥٥ - ٣٣٤٤٦١٤٠ فاكس : ٣٣٠٣٦٠٦٩
أسم الموقع : www.ncscr.org
بريد الكترونى : ncscr1@ncscr.org